







# مجلة الأفكار والنقد للبحوث العلمية

فبراير سنة ١٩٥٤

السنة الثانية

العدد الأول

## الفهرست

صفحة	
١	استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر : للدكتور عبد المنعم البيه . . .
٥٥	السلام السوفييتي في أوروبا : للدكتور بطرس بطرس غالى . . .
١٧١	تجربة في استخدام أسلوب المينة : للدكتور حسن محمد حسين . . .
١٨٣	تحليل المبيعات : الاستاذ محمد عبد الله مرزبان . . .
٢١٣	تقويم السندات : للاستاذ أحمد حاد عبد الرحمن . . .

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٤







## مجلة الاقتصاد والتجارة

يصدرها أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة

### لجنة التحرير

رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد  
الأعضاء : الأستاذ الدكتور عز الدين فريد أستاذ الجغرافيا الاقتصادية  
الدكتور أحمد عبد القادر الجمال أستاذ القانون العام  
سكرتير التحرير : الدكتور أحمد عبد القادر الجمال أستاذ القانون العام

جميع المكاتبات تكون باسم حضرة الأستاذ الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد  
والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة







## كلمة هيئة تحرير المجلة

لم يدر في خلد أحد منا ، أن نشاء المقادير اعتزال الأستاذ حسين كامل سليم رئاسة تحرير هذه المجلة ، عقب صدور أول عدد منها ، وذلك بسبب اضطراره بواجبات جديدة خارج نطاق الكلية . وإذا نتسلم الأمانة التي خلفها لنا ، نرجو أن نسجل ، للسيد رئيس التحرير السابق ، كبير الفضل في عمله على إخراج هذه المجلة وإصدارها ، بعد أن ظلت طويلا ، ولسنوات عديدة ، فكرة تداعب خيال الكثيرين منا ، وأملا كان يساورنا . دون أن نجد الطريق واضحة أمامنا ، في سبيل تحويله إلى حقيقة واقعة .

وما أظن أنه يخفى على أحد ، الصعوبات الجمة التي تصاحب ظهور المجلات العلمية البحثية وإصدارها . ولكن شخصية حسين كامل سليم ، وقوته الدافعة للمهمة ، كانت كافية لتذليل هذه الصعوبات .

ونحن نشعر الآن بحق ، أن مهمة رئيس التحرير وهيئته ، قد أضحت أكثر يسرا ، لأن العجلة قد دارت ، ثم لأن الزهو العلمي الذي يشعر به زملاؤنا من أعضاء هيئة التدريس ، لوجود لسان ، يعبر عن نشاطهم العلمي ، ويبين عن مدى الكفايات الكبيرة التي يتمتعون بها ، كاف لأن يجعل هذه المجلة ترقى درجات ودرجات إلى ما ننشده من كمال .

لجنة تحرير المجلة

فبراير سنة ١٩٥٤







## قسم الاقتصاد

---

استثمار رؤوس الأموال الأجنبية { للدكتور عبد المنعم البيه  
في مصر . . . . .







# استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر

للكثورة عبر المنعم البير

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة — جامعة القاهرة

مقدمة :

لا تزال فكرة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر تتعرض لشيء من الشك أو الخوف الذي يساور نفوس بعض رجال الاقتصاد المصريين ، حتى في الوقت الحاضر ، مع أن السماح للمال الأجنبي بأن يدخل البلد ، هو أحد السبل المهمة نحو نهضة مصر الاقتصادية ، لما يبعثه ذلك المال من نشاط في اقتصادياتنا ، فيزداد دخلنا الأهلي وبالتالي يرتفع مستوى معيشتنا .

وقد كان من الضروري أن نبين مدى ما يعمل إليه مستوى المعيشة من تدهور ، لنثبت حاجتنا إلى المال الأجنبي . وكان لزاماً علينا أن نظهر الفكرة الاقتصادية التي ينطوي عليها استثمار المال الأجنبي في البلاد المتخلفة ، وطرق الاقتراض الحديثة وأنواع القروض وأغراضها ، وكلها أمور تختلف اختلافاً تاماً عن قروض الخديوي اسماعيل وظروفها والدوافع التي دفعته إليها ، حتى غرق في الاستدانة من الخارج وأغرق مصر معه و كبلها بقيود سياسية واقتصادية .

ولكي نبين خصائص الاقتصاد المصري ومدى تدهوره والحاجة الملحة لتنميته وبحث النشاط فيه ، قارناه باقتصاديات بعض البلاد الأخرى ، إذ بالمقارنة نستطيع أن نصل إلى حالة أو طريقة من طرق القياس ، ولذا قسمنا هذا البحث إلى الأقسام الأربعة الآتية :

أولاً — مدى ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية في مصر من تدهور ومقارنتها بأحوال بعض البلاد الأخرى .

ثانياً — مدى كفاية رؤوس الأموال الموجودة في مصر لانعاش الاقتصاد المصري .



ثالثا — دراسة بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها لانعاش الاقتصاد القومى ، وحاجة تلك المشروعات إلى المال الوفير .

رابعا — تطبيق البراهين الاقتصادية المستقاة من النظريات الاقتصادية الحديثة — والتي تهدف إلى ضرورة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد المتخلفة — على مصر لرفع مستوى المعيشة فيها .

أولا — حالتنا الاقتصادية ومدى تدهورها

( ١ ) السكان :

فلنلق نظرة فاحصة إلى الأرقام الخاصة بكثافة السكان في مصر ، ولنقارنها ببعض البلاد الزراعية أو الصناعية أو الزراعية والصناعية معاً ، حتى نتبين من الجدول الآتى متوسط عدد الأفراد في الكيلومتر المربع من المساحة التى تستفيد البلد منها بالفعل ( باستبعاد الصحارى والجبال والاراضى غير المعمورة )<sup>(١)</sup> .

جدول رقم ( ١ )

البلد	مزارع وسماع فقط	مزارع وسماع وظافات
مصر . . . . .	٨٣٥	٨٣٥
هولندا . . . . .	٤١٥	٣٨٥
بلجيكا . . . . .	٤٧٥	٣٧٠
اليابان . . . . .	١٢٥٠	٣٦٥
بريطانيا . . . . .	٢٥٥	١٤٠
ألمانيا . . . . .	٣٣٥	٢٢٠
الهند . . . . .	٢٢٥	١٨٥
إيطاليا . . . . .	٢٢٠	١٧٠
سويسرا . . . . .	٢١٥	١٥٠
الدانمارك . . . . .	١١٥	١١٠
فرنسا . . . . .	١٢٥	٩٥
الولايات المتحدة . . . . .	٣٥	٢٠

(١) انظر ص ٧ من بحث Professor Henri Meunier عن « مشكلة تنمية الاقتصاد القومى »

تريب الأستاذ مريت غالى — فبراير ١٩٥٣



ويتضح من هذا الجدول أن ليست هناك بلد من البلاد المذكورة تبرز مصر في كثافة السكان وخطورة أمرهم إلا اليابان ، وحتى هذه فإنها تسبق مصر إذا أخذنا في الحسبان المزارع والمراعى فقط . ولما كانت مصر تعتمد على الزراعة كصناعة أساسية ، ولما كانت الصناعة لا تزال في دورها الأول ودخلها لمصر قليل ، فإن النتائج التي ترتبت على زيادة عدد السكان ، أصبحت من الخطورة بمكان ، إذ يتنافس الأفراد للحصول على العمل ، ويدعو ذلك إلى انخفاض أجورهم وانخفاض قوتهم الشرائية وانخفاض مستوى معيشتهم ، وتصبح قدرتهم على الادخار بغية الاستثمار ، قدرة ضئيلة ضعيفة ، يتحتم ازاءها توظيف رهوس أموال أجنبية تعمل على إيجاد معدات وأدوات جديدة للإنتاج ، حتى يزداد الطلب على العمال ، فترفع أجورهم ويزداد دخلهم وبالتالي تزداد قوتهم الشرائية ويزداد الدخل القومى فى النهاية .

ولكن السكان فى مصر يتزايدون باستمرار فى كل عام ، ونسبة الزيادة هى أيضاً فى ارتفاع مستمر ، وعلى الأخص بعد سنة ١٩٢٧ ، فى حين أن الأراضى المزروعة لم تزد بنفس النسبة أو حتى بما يقارب نسبة زيادة السكان . وإذا قيل إن المساحة المحصولية قد زادت اليوم عما كانت عليه فى سنة ١٩٠٧ مثلاً ، نظراً لتعدد المحاصيل ، فإن هذه الزيادة تعتبر زيادة صغيرة جداً ، إذا قيس بمطراً على عدد السكان من تضخم . والجدول الآتى يوضح لنا هذه الحقائق <sup>(١)</sup> :

جدول رقم (٢)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية	الأراضى المزروعة		المساحة المحصولية	
			بالآلاف بالفدان	نصيب الفرد	بالآلاف بالأقدنة	نصيب الفرد بالفدان
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	—	—	—	—	—
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١,٤٢	٥,٤٠٠	٤٨	٧,٦٦٢	٦٨
١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٣١	٥,٣١٩	٤٠	٧,٦٨٦	٦٠
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٠٩	٥,٥٤٤	٣٩	٨,٦٦١	٦٢
١٩٣٧	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,١٦	٥,٢٨١	٣٣	٨,٣٠٧	٥٢
١٩٤٧	١٨,٩٦٦,٧٦٧	١,٨١	٥,٧٦١	٣٠	٩,١٦٦	٤٨

(١) انظر Demographic year Book لسنة ١٩٥٢ لهيئة الأمم المتحدة ص ١٠٣ وكذلك الإحصاء السنوى للجيب ١٩٥١ جدول (١) .

ملاحظة : لا تزال زيادة السكان فى اطراد ويتبين ذلك من تقديرات منتصف العام التى جاءت بصفحة ٨٩ من كتاب هيئة الأمم السابق ذكره كما يلى : (١٩٤٩) ١٩,٨٨٨,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥٠) ٢٠,٤٣٩,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥١) ٢٠,٧٢٩,٠٠٠ نسمة .



فكان السكان قد زادوا من ١١,١٨٩,٩٧٨ في سنة ١٩٠٧ فأصبحوا ١٨,٩٦٦,٧٦٧ في سنة ١٩٤٧ أى زيادة قدرها ٧٠٪ تقريباً ، في حين أن المحاصيل الزراعية لم تزد عن حوالى ٦٪. ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان تناقص . أما المساحة المحصولية فقد زادت في نفس المدة بمقدار ١٩,٥٪ تقريباً وهي زيادة صغيرة إذا قورنت بزيادة عدد السكان ( أى ٧٠٪ تقريباً ) ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان من المساحة المحصولية قد تناقص هو الآخر .

### (ب) هبوط الانتاجية الزراعية :

لما كانت الزراعة هي المورد الرئيسى للاقتصاد المصرى ، فإن زيادة الرقعة المزروعة والمساحة المحصولية بنسبة صغيرة — إذا قورنت بنسبة زيادة السكان — يدعونا إلى استنتاج ظاهرين هامتين : أولهما ان مشكلة السكان يجب أن تلقى العناية اللائقة بها من رجال السياسة والحكم كما وجدت من رجال الاقتصاد ، وذلك للأسراع فى إيجاد العلاج الناجع أو التنظيم الدقيق لتلك المشكلة بعد أن استفحل أمرها إلى هذا الحد <sup>(١)</sup> . والظاهرة الثانية أننا كنا نسير فى الماضى من حيث مسألة السكان وموارد الثروة دون برامج أو أهداف ، فسيرتنا الظروف كما أرادت ، ولو شئنا لخلقنا الاقتصاد الذى يلائمنا وسيرناه كما نريد ، أى أننا تركنا مسائل السكان والأراضى والمحاصيل للأمور الطبيعية ، فزاد عدد السكان لزيادة الخصوبة عند الأفراد ، دون أن نعمل على زيادة نشاط الأفراد وزيادة مقدرتهم الانتاجية .

وليس أدل على أننا لا نزال نترك الأمور تسير كما تريدها الطبيعة ، من أن المواليد يتزايدون بدرجة كبيرة فى كل عام ، فى الوقت الذى بدأت فيه الوفيات فى التناقص ، ولكن بدرجة صغيرة ، وذلك بالنسبة لما يبذل من عناية صحية لا تزال فى دورها الأول . والجدول الآتى <sup>(٢)</sup> يوضح عدد المواليد وعدد الوفيات فى كل ألف من الأشخاص بمصر .

(١) أنظر التوصيات الخاصة بتعديد النسل . . الخ لهـ وثمر العلمى للأطباء والعلماء والباحثين

الذى انعقد بالاسكندرية فى أوائل سبتمبر ١٩٥٣

(٢) أنظر D. Y. B. السالف ذكره ص ص ٢١٧ و ٢٥٧



### جدول رقم ( ٣ )

١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	
٨٤١,٣١٠	٨٢٢,٧٢٨	٨٣٤,٥٥٧	٧٧٤,١٥٢	٧٨٧,٥٠٢	٧٢٢,١٦٦	المواليد . .
٤١٠,٥٢٤	٣٩٧,٩٧٦	٤٠٨,٥٧٧	٤٦٩,٣٨٢	٥١٢,٠٠٣	٤٧٢,٢٣٤	الوفيات . .

وقد ذكرنا أن المقارنة نوع من أنواع القياس وطريقة تفهم بها مبلغ ما وصلنا إليه من نجاح أو فشل ، ولذا يجدر بنا الآن أن نقارن بين معدلات الوفيات لكل ١٠٠٠ من الأفراد في كل الأعمار بمصر وبعض البلاد الأخرى كما يتبين ذلك من الجدول الآتي (١) :

### ( جدول رقم ٤ )

السنة	مصر	كندا	الولايات المتحدة	البريطانيا	ألمانيا	فرنسا	أستراليا	السويد	الولايات المتحدة	البريطانيا	ألمانيا	فرنسا	أستراليا	السويد
١٩٣٧	الجنسين	٣٧,٣	١٠,٣	١١,٣	١٣,٢	١٠,٨	١٢,٨	٨,٨	١٢,٠	١٢,٤	٩,٤			
	للذكور	٢٩,٥	١٠,٩	١٢,٥	١٤,٠	١٠,٩	١٣,٦	٨,٩	١١,٩	١٣,٢	١٠,٥			
	للإناث	٢٥,٠	٩,٧	١٠,٠	١٢,٤	١٠,٧	١٢,١	٨,٧	١٢,١	١١,٧	٨,٤			
١٩٤٧	الجنسين	٢١,٥	٩,٤	١٠,١	١٣,٣	٩,٧	١١,٩	٨,١	١٠,٨	١٢,٠	٩,٧			
	للذكور	٢٣,٥	١٠,٤	١١,٥	١٤,٥	٩,٨	١٣,٤	٨,٤	١٠,٨	١٢,٩	١٠,٧			
	للإناث	١٩,٦	٨,٣	٨,٧	١٢,٢	٩,٥	١٠,٦	٧,٧	١٠,٨	١١,٢	٨,٦			

ويوضح من هذه الأرقام أن مصر إذا قورنت بالدول التسعة الأخرى السالفة الذكر ، لرأينا الفرق الشاسع بين معدل الوفيات في بلادنا ومعدل الوفيات في البلاد الأخرى التي سبقتنا في الحضارة والرقى (٢) فهو للجنسين في مصر مثلاً ٢٧,٣ في حين

(١) المرجع السابق ص ٢٧٤ — ٣٠٨

(٢) ذكر الاستاذ F. L. Allen في مؤلفه عن أمريكا « The Big Change » في الفصل الرابع عشر ( ترجمه الى العربية صاحب هذا البحث وراجعه وقدم له الاستاذ حسين كامل سليم ) عام ١٩٥٣ « أن نسبة الوفيات الناشئة من الانفلونزا ومرض ذات الرئة بالولايات المتحدة كانت ١٨١,٥ في ال ١٠٠,٠٠٠ من السكان وهبطت الى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٨ ووفيات السل من ٢٠١,٩ إلى ٣٠ والتيفويد والباراتيفويد من ٣٦ الى ٢ والدفتريا من ٤٣,٣ الى ٤، والحمى القرمزية من ١١,٤ الى ٤٠,١ .



أنه في استراليا التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة ، لا يزيد عن ٩,٤ ، وقل مثل ذلك عن البلاد الأخرى . ونستنتج من هذا أن الحالة الصحية في مصر ، تتطلب تحسبنا سريعا ، حتى لا تظل الطبقات الفقيرة تحصل على أغذية ناقصة من العناصر الضرورية ، وحتى لا تظل الأمراض متفشية قاتلة للمقدرة على العمل وعلى الانتاج . ونحن نلتقي بنتائج عكسية إذا قارنا معدل المواليد في مصر ومعدل المواليد في بعض البلاد الأجنبية عام ١٩٤٩ <sup>(١)</sup> لكل ١٠٠٠ من الأفراد .

#### جدول رقم ( ٥ )

مصر	كندا	الولايات المتحدة	بلجيكا	دانمارك	نرويج	ألمانيا	فرنسا	البريطانيا	اليونان	إيطاليا	سويسرا	ألمانيا
٤١,٨	٢٧,١	٢٤,٠	١٧,٢	١٨,٩	٢٦,١	٣٣,٧	١٧,٤	١٧,٠	٢٢,٩	٢٤,٩	٣٠,٠	٢٤,٢

ويتضح لنا أن بلاداً مثل الهند وسوريا ويوغوسلافيا لا تستطيع حتى اليوم أن تنافس مصر في المقدرة على المحصوبة وزيادة التناسل ، وربما استحب هذا الأمر لو كنا نشكو من مجاعة سكانية وزيادة انتاجية ، ولكن الأمر على عكس ذلك تماماً حيث زاد السكان في الماضي ويهددون بالزيادة في المستقبل ، ثم قلت الموارد الانتاجية في الأعوام الماضية ، ولا تزال أمام خطر زيادة السكان كما أوضحنا فيما سبق ، مع بقاء الموارد على ما هي عليه ، أو زيادتها زيادة ضئيلة لا تتناسب مطلقاً مع زيادة السكان .

ونستنتج من هذا كله ، أن عدد المواليد في تزايد وأن عدد الوفيات في تناقص ، وأن زيادة الأفراد في كل عام لم تتناسب بأي شكل مع المساحة المزروعة ، حتى أصبحنا أمام تيجتين هامتين :

الأولى : خاصة بنقص نصيب الفرد بالفدان كما أوضحنا في جدول رقم ٢

والثانية : نتيجة للأولى ، إذ نظراً لتزايد السكان المستمر وقلة المساحة المزروعة ، اضطر الأفراد إلى إجهاد الأرض دون اتباع القواعد العلمية الحديثة من حيث

(١) أنظر D. Y. B. ص ص ٢٢٤ — ٢٣١



التسميد الكافي وغير ذلك ، مما انتهى بتناقص انتاجية القدان على ممر السنين .  
كما يتضح ذلك من الجدولين الآتيين :

### جملة استهلاك الأسمدة الكيماوية بالكيلو جرام <sup>(١)</sup>

#### جدول رقم ( ٦ )

البلد	متوسط الاستهلاك لكل فرد من السكان	متوسط الاستهلاك للقدان الواحد
مصر . . . . .	٥,٨	١٩,٩
اليابان . . . . .	٩,٧	٤٦,٠
إيطاليا . . . . .	١٠,٣	١٢,٩
سويسرا . . . . .	١١,٣	٤٥,٤
بريطانيا . . . . .	١٦,٢	٤٦,٧
فرنسا . . . . .	٢٦,٣	٢١,٧
الولايات المتحدة . . . . .	٢٨,٣	١٠,٨
ألمانيا الغربية . . . . .	٣٣,١	٧٣,٥
بلجيكا . . . . .	٣٣,٣	١٢٠,٢
هولندا . . . . .	٤١,٨	١٧٢,٦
الدانمارك . . . . .	٥٧,٥	٢١,٨
نيوزيلندا . . . . .	٨٢,٥	١٦٠,٦

فكان مصر تستهلك من الأسمدة قدرأ أقل بكثير من معظم البلاد الأخرى ،  
بل أقل من البلاد التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة مثل نيوزلندا والدانمارك .

والجدول الآتي <sup>(٢)</sup> يبين مدى تناقص انتاجية القدان في سنة ١٩٥٩ بالمقارنة  
بعام ١٩٣٩ تصديقاً للنتيجة الثانية التي أشرنا إليها .

(١) أنظر بحث الأستاذ هنري مونييه المشار إليه ص ٣٩

(٢) أنظر الإحصاء السنوي للجيب سنة ١٩٣٩ ص ١٠٨ — ١٢١ وكذلك لسنة ١٩٥٢



جدول رقم (٧)

المحصول	الوحدة	الانتاج		متوسط محصول الفدان	
		١٩٣٩	١٩٥١	١٩٣٩	١٩٥١
القطن . .	بالقنطار	٨,٧٦٠,٠٠٠	٨,٠٧٥,٦٦٩	٥,٣٩	٤,٠٨
القمح . .	بالاردب	٨,٨٩٢,٢٦٧	٨,٠٦٠,١٨١	٦,١٥	٥,٣٩
الذرة الشامي	»	١٠,٨٨١,٠٠٠	١٠,١٥١,٣٤٥	٧,٠٣	٦,١٣
الذرة الرفيعة	»	٣,٨١٨,٠٠٠	٣,٦٩٣,٦٤٤	٩,٢٦	٨,٧٣
الشمير . .	»	١,٩٨٤,٧٠٤	٨٢٩,٦٤٣	٧,٥٥	٧,٠٢
الأرز . .	بالغريبة	٩٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٧,٨٨٤	١,٧٣٧	١,٣٥
الفول . .	بالاردب	١,٩٧٤,٠٣٩	١,٤٩٤,٦٣٦	٥,١٣	٤,٦٨
الحلبة . .	»	٣١٩,٩١٠	٢٠٣,١٦١	٣,٨٤	٣,٨٣
البصل . .	بالقنطار	١,٩٩٧,٣٨٧	٥,٢٢٦,٣٥٥	٥٧,٠٠	١٤٢,٠٠
المدس . .	بالاردب	٣٩١,٩١٥	٢٩٢,٩٧٧	٤,٨٤	٣,٨٩
الفول السوداني	»	٢٢١,٠٠٠	٢٤٩,٧٥٦	٩,٣٢	١٠,٠٧
قصب السكر	بالقنطار	٥١,٢٢٠,١٤٦	٦٢,٥٣٣,٥٣٤	٧٥,١٠	٧٢,٧٠

ويلاحظ أن جميع المحاصيل — فيما عدا البصل والفول السوداني — قد تناقص متوسط انتاج الفدان لها منذ عام ١٩٣٩ ، بل إن التناقص كان كبيراً وواضحاً في بعض المحاصيل الهامة التي تعتمد عليها مصر ، إما في تجارتها الخارجية كالقطن ، وإما في تغذية أبنائها كالقمح والذرة والأرز .

ونتيجة هذا كله ، أن السكان يزدادون زيادة خطيرة ، بينما تهبط الانتاجية الزراعية ، مما أدى تناقص دخول الأفراد — كما سنبين ذلك فيما بعد — وبالتالي إلى ركود الاقتصاد القومي . ولا نعرف علاجاً لهذه الحالة الزراعية ، إلا استصلاح الأراضي وزيادة رقعة المساحة المزرعة ، وهذا يتطلب العدد والآلات والعمل مما يحتاج إلى رموس الأموال .

### (ج) الصناعة :

وليست أحوالنا في الصناعة بأحسن منها في الزراعة ، إذ يلاحظ أن النشاط غير الزراعي لا يزال في بدايته ، ولا تزال كفايته الانتاجية ضعيفة ، إذا قورنت



بالكفاية الانتاجية في البلاد الصناعية المتقدمة ، فنحن لم نلج باب المصناعات الثقيلة بعد ، والعدد الموجود من المصناعات المتوسطة قليل ، وأغلب اعتمادنا على المصناعات الخفيفة .

والجدول الآتي بين عدد المصانع حسب عدد الأشخاص الذين يشتغلون بها <sup>(١)</sup>.

جدول رقم ( ٨ )

جملة المصانع هـ أشخاص	أقل من ٩-٥	١٤-١٥	١٩-٢٥	٤٩-١٠٠	٩٩-٥٠٠	٢٤٩-١٠٠٠	٢٥٠-٤٩٩	٥٠٠ شخص فأكثر
٢٦,٧٤٣	١٨,١٢٥	٥,٢٣٧	١,٣١٣	٥٤٣	٩٤٣	٢٦٧	١٧٥	٧٧
٦٤								

ولعل الحقيقة الواضحة التي يصطدم بها الباحث ، هي العدد الكبير للمصانع التي يشتغل فيها أقل من خمسة أشخاص ، إذ لدينا ١٨,١٢٥ من ٢٦,٧٤٣ والباقي موزع على المصانع الأخرى التي يقل عددها كلما كثر عدد الأشخاص الذين يعملون بها ، حتى نصل إلى المصانع ذات الـ ٥٠٠ شخص أو أكثر فنجدها ٦٤ فقط ( من المجموع البالغ قدره ٢٦,٧٤٣ ) ومع هذا فإن هذه المصانع ( ٦٤ ) موزعة بنسب ضئيلة على صناعات كثيرة مثل صنع الحلوى والسكر واستخراج الألياف وصنع المشروبات الغازية وغيرها من المصانع التي تعتبر صناعات استهلاكية إلى حد كبير . كما أن جزءاً كبيراً من المصانع الصغيرة التي يعمل بها أقل من خمسة أشخاص ، والتي تسمى في تعدادنا الصناعي « بالمصانع » تتضمن — كما تبين ذلك تفصيل الجدول السابق — المخابز ومنتجات الألبان وصنع الحلوى وصنع الأحذية والطباعة والنشر ومستخرجات الزينة وغيرها ، مما يعد في الغالب للاستهلاك المحلي .

أين من هذا كله مصانع منتجات البترول والصناعات الكيماوية وغيرها مما تحتاج إلى رأس المال لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة والعمال الذين يعملون في المواسم فقط ؟

وأكبر دليل على حاجتنا الماسة لرأس المال لتشغيل تلك الأيدي وتحسين دخل العمال وزيادة الدخل الأهلي ، هو قلة ساعات العمل التي يؤديها العامل في بعض المصانع

(١) أنظر احصاء الانتاج الصناعي ( مصلحة الاحصاء والتعداد ) ١٩٤٧ ص ٤٠ — ٤٥ وهو آخر هذه الاحصاءات .



وانخفاض المتوسط السنوي لأيام العمل لدى الكثيرين من العمال ، مما يحرمهم من جزء كبير من أجورهم فتقل مقدرتهم الشرائية ، وتضعف بطبيعة الحال مقدرتهم على الادخار . والجدول التالي يوضح تلك الحقيقة بالنسبة إلى بعض الصناعات <sup>(١)</sup> .

جدول رقم (٩)

الصناعة	متوسط أيام العمل		متوسط ساعات العمل اليومي	
	سنوياً للمصنع	أسبوعياً للعامل	للمصنع	للعامل
حلج القطن . . . . .	١٢١	٦	١١	٨
استخراج الأحجار . . . . .	٢٨١	٦	٨	٨
حفظ الأسماك وتعليقها . . . . .	١٩٥	٦	٨	٨
صنع السكر وتكريره . . . . .	٩٩	٦	٨	٨
صنع المشروبات النارية . . . . .	٢٩١	٦	٩	٨
الغزل والنسيج . . . . .	٢٧٨	٦	٨	٨
صنع عجينة الورق والورق السكرتون . . . . .	٢٧٦	٦	٨	٨

أن يعمل هؤلاء العمال الذين يشتغلون في صناعات مثل حلج القطن أو حفظ الأسماك أو صنع السكر طوال بقية أسابيع العام أو شهوره ؟ ألا تتطلب هذه العطلة الموسمية رهوس أموال جديدة لاستيعاب هذا العدد الكبير من العمال الذين يتعطلون ؟ ولا ندرى هل يجدون أعمالاً أخرى بقية العام بعد أن أتقنوا نوماً معيناً في صناعة من الصناعات ، أم أنهم يتعطلون حتى تفتح المصانع أبوابها للموسم الجديد ؟ ولناخذ برهاناً آخر نستدل منه على ضلالة أمر الصناعة لدينا وحاجتها الزائدة إلى رهوس الأموال ، وذلك عن طريق الإحصاء الخاص بعدد المصانع عندنا ، حسب رهوس الأموال في كل صناعة . كما يتبين ذلك من الجدول الآتي <sup>(٢)</sup> .

جدول رقم (١٠)

جدة أقل من	٩٩-٥٠	١٩٩-١٠٠	٤٩٩-٣٠٠	٩٩٩-٥٠٠	١٠٠٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٥٠٠٠	٥٠٠٠-١٠٠٠٠
المصانع ٥٠ جنيتها	٩٩-٥٠	١٩٩-١٠٠	٤٩٩-٣٠٠	٩٩٩-٥٠٠	١٩٩٩	٤٩٩٩	٩٩٩٩ فأكثر
٢٦,٧٤٣	١٣,١٠٧	٢,٥٩٢	٢,٥٤٦	٣,٠٠٦	٢,٣٢٧	١,٢٧١	٧٩٢
٦٦٩	٣٢٣	٦٦٩	٦٦٩	٦٦٩	٦٦٩	٦٦٩	٦٦٩

(١) أنظر إحصاء الانتاج الصناعي (مصلحة الإحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ٨٦ — ٩١

(٢) أنظر إحصاء الانتاج الزراعي (مصلحة الإحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ٦٢ — ٦٩



ولسنا ندري أى مصنع هذا الذى يقل رأس ماله عن ٥٠ جنيتها ؟ ولكنها اعتبرت كذلك واحتسبت علينا كأنها مصانع . ومع هذا فإن عددها ١٣,١٠٧ من جملة المصانع البالغ عددها ٢٦,٧٤٣ بل إن المصانع التى يقل رأس مالها عن ٢٠٠ جنيتها هى ١٨,٢٤٥ مما يدل دلالة قاطعة على أن غالبية المصانع لدينا هى مصانع يدوية صغيرة مثل مصانع منتجات الألبان وصنع الأطعمة والخبز والعصى ودبغ الجلود وغيرها . أما المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، التى توفر العمل لمئات أو ألوف من العمال ، فعددها صغير إذا قورن بعدد المصانع الصغيرة . وما ذلك إلا لأننا لا نزال فى بداية عهدنا بالصناعة التى تتطلب رأس المال والأيدي العاملة . وما دامت هذه الأخيرة متوفرة فى بلد يزخر ويزدهم بالسكان ، فلا أقل من تشغيل وإعدادهم وتدريبهم بإيجاد المال . ولا شك أنهم أو الكثيرون منهم سينتقلون من فئات العمل غير الماهر إلى العمل نصف الماهر أو العمل الماهر ، إذا وجدوا من يحسنون تدريبهم وتعليمهم كما فعلت ذلك البلاد الأخرى التى تصنعت .

وليس أدل على ضآلة رهوس الأموال الموظفة فى الصناعة بمصر ، من أن متوسط رأس المال الموظف بالنسبة للعامل الصناعى المصرى <sup>(١)</sup> كان ٢٨٠ جنيتها ( يساوى نحو ٧٠٠ دولار أمريكى ) عام ١٩٤٨ أى فى الوقت الذى نشطت فيه الصناعة بمصر وصعب الاستيراد بعد الحرب العالمية الثانية ، مع أن ذلك المتوسط تراوح بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولاراً فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة وإنجلترا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا قبل الحرب (١٩٣٥/١٩٣٨) . كما أن القيمة السنوية المتوسطة لصافي انتاج العامل المصرى <sup>(٢)</sup> لم تزد عن ١٩٠ جنيتها تقريباً فى عام ١٩٤٨ مع أنها بلغت ٢٣٨٠ جنيتها فى الولايات المتحدة و ١٨٠٠ جنيتها فى كندا و ٦٨٠ جنيتها فى إنجلترا . أضف إلى ذلك أن ساعات العمل فى الأسبوع فى بمصر كانت طويلة إذا قورنت بمثيلاتها فى الدول المذكورة .

(١) أنظر مشكلة تنمية الاقتصاد القومى « للبروفسور هنرى مونييه » القاهرة ١٩٥٣

ص ١٠ — ١١

(٢) أنظر المرجع السابق .



## (د) الدخل الأهلـى :

عين السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لجنة مكونة من خمسة من رجال العلم والبحث<sup>(١)</sup> ، أربعة منهم أساتذة في الاقتصاد وبجامعات مختلفة وخامسهم من أعضاء السلك السياسى كرئيس ، وجميعهم من أصحاب البحوث والمؤلفات ، وقد طلب منهم السكرتير العام تقديم تقرير عن الوسائل المختلفة للنهوض الاقتصادى بالدول المختلفة ، فوضعوا التقرير فى مايو ١٩٥١ و كان من النتائج التى وصلوا اليها أن الدخل الأهلـى لمنطقة الشرق الأوسط ( بما فيها مصر ) كان ٩٠٠٠ مليوناً من الدولارات ، وأنه إذا أريد لتلك المنطقة أن تنهض اقتصادياً بأن يرتفع دخل الفرد فيها بمقدار ٢ ٪ فى السنة ، فهى محتاجة إلى ٧٦٠<sup>(٢)</sup> مليوناً من الدولارات كل عام لاستثمارها فى الصناعة والزراعة .

فإذا علمنا أن تقدير الدخل الأهلـى المصرى عام ١٩٤٩ هو ٦٥٠<sup>(٣)</sup> مليوناً من الجنيهات ، أى ما يعادل ١٦٠٠ مليوناً من الدولارات ، فكان مصر تحتاج إلى ١٣٦ مليوناً من الدولارات سنوياً ( أى حوالى ٤٧<sup>(٤)</sup> مليوناً من الجنيهات كل عام ) لى يزداد دخل الفرد فيها بمقدار ٢ ٪ فى السنة .

وإذا كان اقتصادنا القومى بحالته التى بحثناها فيما سبق ، ووجدناها تنوء بالضعف والعجز ، فكيف نستطيع أن نعتمد على مواردنا الأهلية فقط ، لمدنا بهذه الملايين العديدة كل عام .

(١) أنظر مقدمة السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لتقرير Measures For the Economic Development of Under-Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.

(٢) أنظر ص ٧٦ وما بعدها من التقرير المذكور .

(٣) أنظر Statistical Papers, Series E, No. 1, National & Per Capita Incomes, Seventy Countries, 1949, Statistical Office of the United Nations, New York, October, 1950, pp. 14 & 15.

(٤) على اعتبار أن الجنيه المصرى يساوى ٢,٨٧١ دولاراً كما هو السعرا أثناء كتابة هذا البحث ( سبتمبر ١٩٥٣ ) ويلاحظ أن البروفسور هجرى مونييه فى بحثه السابق الذكر ( ص ٢٩ ) وصل الى أن المبالغ المطلوب استثماره من رؤوس الاموال الجديدة كل عام فى مصر هو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه لى يتضاعف الدخل الأهلـى فى بحر ٢٠ سنة .



ومع ذلك فمن المستحسن أن نقارن بين دخلنا الأهلي وبين الدخل الأهلية لبعض بلاد الأخرى ، وكذلك بين دخل الفرد عندنا ودخل الفرد عندهم ، كما يتبين ذلك من الجدول الآتي (١) :

الدخل الأهلي في مصر ومقارنته بالدخول الأهلية في بعض البلاد الأخرى  
( جدول رقم ١١ )

الدخل الأهلي بالدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	عدد السكان في منتصف عام ١٩٤٩ بآلاف	دخل الفرد عام ١٩٤٩ بـدولارات الولايات المتحدة	البلد
٢١٦,٨٣١	١٤٩,٢١٥	١,٤٥٣	الولايات المتحدة
١١,٧٩٧	١٣,٥٤٩	٨٧٠	كندا . . .
١,٦١٠	١,٨٨١	٨٥٦	نيوزيلند . .
٣,٩٤٠	٤,٦٤٠	٨٤٩	سويسرا . . .
٥,٤٢٦	٦,٢٥٦	٧٨٠	السويد . . .
٣٨,٩٢٢	٥٠,٣٦٣	٧٧٣	المملكة المتحدة
٢,٩٠٨	٤,٢٣٠	٦٨٩	الدانمارك . .
٥,٣٧٤	٧,٩١٢	٦٧٩	أستراليا . .
٥,٠١٥	٨,٦١٤	٥٨٢	بلجيكا . . .
١٩,٨٥٧	٤١,١٨٠	٤٨٢	فرنسا . . .
٠,٣٩٥	١,٠١٦	٣٨٩	إسرائيل . .
٥٩,٥٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٠٨	الاتحاد السوفيتي
٣,٣٠٠	١٢,١١٢	٢٦٤	اتحاد جنوب أفريقيا
١٠,٨٠٠	٤٥,٩٩٦	٢٣٥	إيطاليا . . .
٢,٤٥٢	١٩,٦٣٣	١٢٥	تركيا . . .
١,١٥٥	١,٢٤٠	١٢٥	لبنان . . .
١,٩٨٩	٢٠,٠٤٥	١٠٠	مصر . . .
١,٤٥٠	١٧,٠٧٣	٨٥	إيران . . .
٠,٤٢٤	٤,٩٩٠	٨٥	العراق . . .
٠,٢٨٠	٧,٠٠٠	٤٠	اليمن . . .

(١) أنظر من ص ١٤ — ١٦ National & Per Capita Incomes of Seventy Countries in ١٩٤٩ Expressed in United States Dollars, Statistical Office of the United Nations, October 1950, serie E no 1



ويلاحظ أن الدخل الأهل لبلد مثل سويسرا قد يبدو صغيراً لأول وهلة ، أو قد يبدو الدخل الأهل المصرى أمراً لا بأس به إذا قورن بالدخل الأهل السويسرى ، ولكن العبرة بدخل الفرد ، إذ يلعب السكان دوراً كبيراً فى الموضوع . ولما كان عدد السكان بمصر قد ازداد ( وآخذ فى الازدياد كما قدمنا ) فقد أصبح دخل الفرد السنوى فيها دخلاً صغيراً ( ١٠٠ دولار ) إذا قورن بدخل الفرد فى الولايات المتحدة مثلاً ( ١٤٥٣ دولار ) أو حتى إذا قورن بدخل الفرد فى استراليا ( ٦٧٩ دولار ) أو نيوزلندا ( ٨٥٦ دولار ) أو سويسرا ( ٨٤٩ دولار ) .

لا بل إن دخل الفرد فى اسرائيل ( ٣٨٩ دولار ) يكاد يعادل أربعة أضعاف أضعاف دخل الفرد فى مصر ، مع أن اسرائيل لم تقم قائمتها إلا حديثاً ، ولكن الأموال التى تنصب عليها انصباها وعلى الأخص من الولايات المتحدة ، قد رفعت دخل الفرد هناك وأقامت المنشآت الصناعية حتى أصبحت اسرائيل اليوم خطراً على الدول العربية . ولولا ما بذلته هذه الأخيرة من حصار اقتصادى حول اسرائيل ، لأغرقت منتجاتها دول الشرق .

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الدول المتخلفة بمزيد الأسف ، من هذه الدول كلها ، هى الدول العربية مثل لبنان ومصر والعراق واليمن ، كما يبدو ذلك واضحاً من دخل الفرد فى كل منها ، وهو المعبر عن مستوى المعيشة . ألا تحفزنا كل هذه البراهين ، على أن نرحب برأس المال الأجنبى كى نقيم المصانع ونستخرج المعادن ونولد القوة المحركة ، فيزدهر اقتصادنا ويرتفع دخل الفرد عندنا فيتحسن مستوى معيشته .

وإذا لم نعتمد على رأس المال الأجنبى فكم ننتظر من عشرات السنين ( إذا اتبعنا نظرية مكرر الاستثمار وزيادة الدخل ) لى يصل دخل الفرد منا فى العام إلى ما وصل اليه فى إيطاليا مثلاً ( ٢٣٥ دولار ) ولا نقول كندا ( ٨٧٠ دولار ) أو الولايات المتحدة ( ١٤٥٣ دولار ) .

الحق إن النظرة الضيقة القصيرة لرأس المال الأجنبى ، قد وجب أن تزول ، وذلك لأن هبوط الدخل القومى ، ينتهى بانخفاض دخل الفرد ، وعلى الأخص



في بلد كبلدنا يتزايد سكانها . وكلما قل دخل الفرد كلما زاد ميله إلى الاستهلاك وقل ميله إلى الادخار ، ولذا لا يصح أن يداعبنا الأمل في زيادة المدخرات طالما كان دخلنا صغيرا . وطالما كان السكان يتزايدون في كل عام ، وطالما كنا كأفراد نقوم بالمزيد من الاستهلاك ، وخاصة استهلاك السلع الكمالية عند الأغنياء ، وطالما ظل هؤلاء يكتزون فائض دخلهم أو يوظفونه في شراء العمارات أو يشترون به الأراضي الزراعية كما كانوا يفعلون قبل صدور قانون تحديد الملكية . وهم إن فعلوا هذا أو ذاك فقد حرموا الاقتصاد المصري على أى حال ، من استثمار أموالهم في المشروعات الصناعية المنتجة ، خوفا على تلك الأموال من المخاطر التي تتعرض لها الصناعة .

وبعد طائفة الأغنياء هؤلاء ، لا يقول أحد إن الفلاح الذي لا يجد ما يقتات به ، والذي يتعطل فيما بين مواسم المحاصيل يستطيع أن يدخر ، أو أن العامل الذي يتناول بضعة قروش كأجر له ويتعطل هو الآخر جزءاً كبيراً من أيام السنة كما بينا فيما سبق ، يستطيع أن يدخر . كما أن الطبقة المتوسطة هي طبقة في دور التكوين في مصر ، وحتى إذا قاضت لديها بعض المدخرات فهي مدخرات قليلة لا يصح الاعتماد عليها . فإذا كان الأغنياء منا يخشون على مدخراتهم — وهي بطبيعتها صغيرة إذا قيسَت بما نحتاجه — وإذا كانت الطبقات الأخرى لا تستطيع أن تعيش معيشة طيبة ، ولا تكفي دخولها لما نحتاجه من مصروفات ، فكيف نعتمد على اقتصادنا الأهلي ؟ ولم الشذوذ عن الطريق الذي اتبعه غيرنا ووصل والولايات المتحدة — في القرن التاسع عشر والقرن العشرين — أكبر مثل يحتذى .

ثانياً — مدى كفاية رؤوس الأموال الموجودة في مصر الآن

لانعاش الاقتصاد المصري

فإذا انتقلنا إلى دراسة أحوال رؤوس الأموال الموجودة في مصر ، وجدنا أن الأمر لا يحتاج منا إلى كبير عناء لكي نثبت أنها أموال قليلة لا نستطيع أن نعتمد عليها لتحقيق ما رسمناه لأنفسنا من برنامج واسع لانعاش الاقتصاد المصري .

ولعل شركات المساهمة هي الشركات التي يمكن أن تعطينا الدليل على أن الأموال المستثمرة في مصر وحدها لن تكفي لإقامة مشروعات التنمية التي نأملها ، وذلك



لأن رهوس أموالها أكبر بكثير من رهوس أموال الأفراد وشركات التضامن وغيرها . ثم إن المشروعات التي نحتاج إليها مشروعات ضخمة ، تتطلب المال الوفير ، كما أن الشركات المساهمة مبنية على مدخرات الأفراد . فإذا درسنا أحوالها فقد حصلنا على فكرة طيبة عن أحوال رهوس الأموال بمصر .

وقد توفر أحد حضرات الباحثين على استقصاء رهوس أموال الشركات المساهمة في مصر ومعرفة مدى نشاط المصريين والأجانب فيها وأظهر لنا الإحصاء الآتي (١) :

### جدول رقم (١٢)

مصريين	أجانب	المجموع	
ج ٢٠	ج ٢٠	ج ٢٠	
٦,٠٠٦,٦٣٥	٦٠,٧٣٣,٧٥١	٦٦,٧٤٠,٣٨٦	رهوس أموال شركات يرجع تكوينها إلى ما قبل ١٩٣٣ موزعة بالنسبة المستخرجة أي ٩ / ١٠ و ٩١ / ١٠
٢١,٠٤١,٥٦٦	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢٦,٧١٨,٦١٤	شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ رهوس أموالها موزعة بالنسبة السابق استخرجها أي ٢١ للأجانب و ٧٩ للمصريين .
١٩,٣٦٠,٦٣٢	٥,٢١٣,٣٧٨	٢٤,٥٧٦,٠١٠	زيادة في رهوس الأموال تمت في الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ ويمكن توزيعها بالقياس بنفس النسب السابقة .
٤٦,٣٠٨,٨٢٣	٧١,٦٢٤,١٧٧	١١٧,٩٣٥,٠٠٠	فيكون المجموع في سنة ١٩٤٨ مكوناً من النسبة المثوبة .
٣٩ / ١٠٠	٦١ / ١٠٠	١٠٠ / ١٠٠	

ونستنتج من هذا الجدول أن الشركات الجديدة التي تأسست برهوس أموال مصرية وأجنبية في مصر أثناء المدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ قد بلغت رهوس أموالها ٢٦,٧١٨,٦١٤ جنيهاً ، والزيادات في رهوس أموالها قد بلغت في نفس المدة ٢٤,٥٧٦,٠٠٠ جنيهاً . وعلى ذلك نجد أن رهوس أموالها قد بلغت في ١٥ سنة ٥١,١٩٤,٦١٤ جنيهاً أي بزيادة سنوية لرأس المال الموجود قدرها ٣,٤ مليوناً تقريباً .

(١) أنظر محاضرة السيد الاستاذ عبد الله فكرى أباظة وكيل وزارة التجارة والصناعة وقتئذ عن « نصيب الأموال الأجنبية في اقتصادنا القومي » التي تبكلى التجارة في ٢٦ / ٣ / ١٩٥١ ص ٢٢



وكان هذا في الفترة التي أعقبت الكساد أو الأزمة العالمية الكبرى ، وكان هذا أيضاً أثناء الحرب وعقب الحرب . فكان هذه الزيادة قد حدثت في أوقات غير عادية وفي ظروف كانت تنبئ كلها بالنشاط وارتفاع الأسعار ، بدليل أن مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة التي أنشئت في مصر من أول سنة ١٩٤٨ إلى نهاية ١٩٥٠ <sup>(١)</sup> بلغ ٧,٧٣٠,٠٠٠ جنيه أي بمتوسط سنوي قدره ٢,٦ مليوناً تقريباً .

فكان استثمار رؤوس الأموال في الشركات المساهمة قد أخذ في التناقص حتى في السنوات الثلاث ( ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ) التي كان الرواج قد وصل فيها إلى نهايته في مصر وارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها .

وإذا قيل إن النسبة قد قلت لاحتجام الأجانب عن المساهمة في رأس المال ، بعد أن اشترط القانون تخصيص ٥١ ٪ من رؤوس الأموال للمصريين ، فإن هذا وحده ينهض دليلاً على أننا لسنا في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية المستوردة من الخارج فحسب ، بل إننا في حاجة أيضاً إلى استثمار مدخرات الأجانب الموجودين بمصر إذا رغبتنا جدياً في زيادة الاستثمار .

ومع ذلك فإن رؤوس الأموال المدفوعة فعلاً كرؤوس أموال لشركات المساهمة وقيمة سندات تلك الشركات، هي في الحقيقة أموال قليلة نسبياً إذا قورنت بالمشروعات الانتاجية الكبرى التي تريد مصر الانتفاع بها . والجدول الآتي <sup>(١)</sup> يوضح لنا ذلك .

رؤوس الأموال المدفوعة وقيمة السندات لشركات مساهمة في مصر

#### جدول رقم ( ١٣ )

السنة	رؤوس الأموال ( بالجنيهات المصرية )	قيمة السندات ( بالجنيهات المصرية )
١٩٤٨	١٠٤,٠٠٠,١٩٣	١٠,٥٥٤,٧٧٣
١٩٥٠	١١٦,٢٥٥,٩٩٩	١٠,٧٦٧,٠٨٧
١٩٥٢	١٢٩,١٦٣,٨٦٩	١١,٣٩٧,٢١٦

(١) أنظر احصاءات الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ( من مطبوعات وزارة المالية ) للسنتين المذكورة علماً بأن أرقام ١٩٥٢ لم تنشر ولكنها أعدت بمصلحة الاحصاء وفي طريقها إلى النشر .



وهي رؤوس أموال مشغلة فعلا ومستثمرة في الاقتصاد المصري ولا يمكن عن طريقها زيادة الاستثمار إلا إذا زادت أرباح شركاتها وزادت مدخراتهم وأمكنهم زيادة الاستثمار . ولكن المهم أن مجموع رؤوس الأموال المستثمرة كلها حتى في سنة ١٩٥٢ لا يعادل رأس مال شركة كبيرة أو شركتين كبيرتين من الشركات العظيمة في البلاد الأجنبية .

وإذا قيل إن للشركات المساهمة في مصر احتياطات تتراكم سنويا ، وإننا نستطيع أن نستثمر هذه الاحتياطات في مشروعاتنا الإنتاجية ، فأنما يؤخذ على هذا الرأي أن الشركات تحتاط للخسائر المتوقعة في المستقبل ، كما أنها تزيد في رقم الاحتياطي خوفا من ارتفاع أثمان العدد والآلات التي تنتوي استبدالها مستقبلا . ومع ذلك فإن أرقام الاحتياطات المتراكمة لشركات المساهمة ، مع أنها آخذة في الزيادة وعلى الأخص من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٢ حيث بلغت <sup>(١)</sup> :

— من يوليو ١٩٤٧ إلى آخر يونيه ١٩٤٨ ٢٤,٣٢٢,٥٣٥ جنيها

— ومن يوليو ١٩٤٩ إلى آخر يونيه ١٩٥٠ ٢٨,٢٧٤,٨٠٦ جنيها

— ومن يوليو ١٩٥١ إلى آخر يونيه ١٩٥٢ ٣٤,٩٣٨,٩٨٩ جنيها

إلا أنها أرقام صغيرة نسبيا ، بالمقارنة إلى المشروعات البضخمة التي نريدها . وحتى في حالة هذه الأموال بالذات ، كيف نتأكد وكيف نضمن أن أصحابها سيوافقون على المخاطرة في المشروعات الصناعية الجديدة ، وحتى إذا ضمنا هذا ، فأني لهذه الشركات الحصول على الكفايات الفنية الممتازة التي تأتي مع رؤوس الأموال المستوردة ، إذ يخشى عليها أصحابها فيرسلون معها العقول الجبارة والرؤوس المفكرة التي سنستفيد منها بلا ريب كما سنتبين ذلك فيما بعد .

ومع هذا كله ، فهل هناك ما يمنع من أن يشترك رأس المال المصري المدخر مع رأس المال الأجنبي المستورد في المشروعات الجديدة ؟ فإذا كانت لدينا أموال احتياطية مصرية ، فإن هذا سيشجع رأس المال الأجنبي على الدخول إلى أراضينا ، وذلك لأن المنافع المالية القليلة أو المحدودة للبلد المتخلف ، قد تقف عقبة في سبيل

(١) أنظر المرجع السابق .



المستثمر الأجنبي . حيث أن الأموال الأجنبية التي تنفق في البلد المتخلف ، ليست الا جزءاً<sup>(١)</sup> من نفقات مشروعات الانتاج والتنمية الاقتصادية ، إذ أن النفقات التي تصرف على المواد الأهلية وكذلك أجر العمل الأهلي والمصروفات التي تنفق على المشروعات الصغيرة المكتملة للمشروع الكبير ، كل هذه النفقات تشغل حيزاً كبيراً من المشروع المقترح . ورأس المال الأهلي يعكس إلى حد ما مستويات الدخل الأهلي المنخفضة ، وقلة القدرة على الادخار ، فإذا كان رأس المال الأهلي صغيراً لما تشجعت رؤوس الأموال الأجنبية على أن تجد طريقها إلى البلد المتخلف الذي تكون قدرته محدودة صغيرة على امتصاص رأس المال المنتج سريعاً .

وبعد ، فإن احتياطات شركات المساهمة واحتياطات الشركات الأخرى إن جددت ، ستكون عوناً كبيراً ومشجعاً قوياً لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية على أن يستثمروا أموالهم بمصر ، ولكنها لا تزال في اعتقادنا صغيرة لا تستطيع أن تتحمل الأعباء الجسام التي تنتظرها مصر الحديثة .

### ثالثاً - بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها

#### لانعاش الانتاج القومي

من الخطوات الطيبة التي وفق اليها العهد الجديد ، أن عهد بدراسة المشروعات الخاصة بتنمية الانتاج الأهلي الى « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي » الذي أنشئ في مستهل عام ١٩٥٣ وضم بين جوانحه نخبة ممتازة من الفنيين من رجال مصر ، ممن توافروا على العلم والدراسة والاستقصاء « لبحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي ، في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية ... الخ » ولذا نعتبر التقارير التي يتقدم بها المجلس المذكور ( بعد أن تكون كل لجنة من لجانه الخمسة<sup>(٢)</sup> قد درست ما يتعلق بها من شئون ) كبحوث درست في بوتقة من العلم .

(١) أنظر كتاب International Economics تأليف الدكتور Stephen Enke والدكتور Virgil Salera نيويورك ١٩٥١ الطبعة الثانية ص ٦٢

(٢) في جلسة الافتتاح ٣ يوم يناير ١٩٥٣ انتخب المجلس سكرتيراً عاماً له وخمس لجان هي : لجنة التوسع الزراعي ولجنة التوسع الصناعي ولجنة الطرق والمواصلات ولجنة التمويل ولجنة التعدين والبتترول .



فلننظر إذاً إلى ما قدمه المجلس حتى اليوم من اقتراحات وتوصيات للتوسع في الانتاج وإنعاشه .

فقد تقدمت لجنة التوسع الزراعى بتقرير فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٣ عن برنامج التوسع الزراعى والمناطق المراد إصلاحها ، وانتهت اللجنة « بعد دراسة مستفيضة » الى أنه يمكن اصلاح ٣٥٧,١٣٠ فداناً بالوجهين البحرى والقبلى والواحات فى مدى ثلاثة أعوام ، وقدرت التكاليف اللازمة لذلك بمبلغ ١١,٧٢٠,٠٠٠ <sup>(١)</sup> جنيهاً مصرى . ورغبة فى زيادة الانتاج الزراعى وبسط رقعة الأرض المزرعة كان من اللازم توفير المياه بكميات مناسبة وفى الأوقات المناسبة ، ورغبة فى إيجاد القوى المحركة الرخيصة ، اتجهت الحكومة الحاضرة بطريقة جديدة نحو إنشاء السد العالى لتحقيق هاتين الرغبتين ، وذلك بإقامة سد على النيل جنوبى خزان أسوان بحوالى سبعة كيلومترات لحجز مياه النهر والتحكم فى تصرفها ، ثم توليد الكهرباء باستخدام المياه المتساقطة . ولسنا هنا فى معرض التحدث عن مزايا هذا السد بالتفصيل أو عن مختلف الفنين الذين توفروا على دراسة مسائله الطبيعية أو الهيدروليكية المتصلة بتوليد الكهرباء ، إنما يهمنا أن نذكر أن المشروع الآن فى يد لجنة من الخبراء العالميين (من مختلف الجنسيات) وأن تكاليف انشائه قدرت بحوالى ١٨٠ <sup>(٢)</sup> مليوناً من الجنيهات . وهناك أيضاً « مشروع منحدر القطارة » الذى لا يزال محل الدراسة والبحث والذى يهدف الى استصلاح مليونين من الأفدنة فى غرب الدلتا مع توليد الكهرباء كذلك ، وقدرت تكاليفه بحوالى ١٥٠ الى ٢٠ مليوناً من الجنيهات .

وهناك مشروع إنشاء مصنع جديد للسجاد الأزوتى عند أسوان لانتاج ٣٧٠,٠٠٠ طنناً يمكن زيادتها الى نصف مليون طنناً ، لدعم سياسة التسميد فى مصر وتنميتها ، وقد قدر له ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً <sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر تقرير رئيس اللجنة الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى ٢١ يناير ١٩٥٣ الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وكذلك الكشف والملخص والملحق المرفقة بالتقرير .

(٢) أنظر الذكرى المقدمة من أحد أعضاء لجنة بحث مشروع السد العالى بمجلس الانتاج القومى الى المجلس المذكور .

(٣) أنظر : تقرير عن نشاط المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من تاريخ انشائه حتى آخر مايو ١٩٥٣ ص ٦ وكذلك تقرير المجلس من يوليو وأغسطس .



وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٣ و ١٨ مارس ١٩٥٣ على مشروع تحسين المواصلات البرية الذي تبلغ تكاليفه ٦ مليوناً<sup>(١)</sup> من الجنيهات وقد بدأ العمل فيه فعلاً .

وفي ١٢ مايو ١٩٥٣ وافق مجلس الانتاج القومى على تقرير لجنة التعدين وعلى توصياتها الخاصة برصد مبالغ للبحث وللخرايط والسيارات وإنشاء مراكز التعدين وكذلك لبناء سكة حديدية تسير بحذاء البحر الأحمر وإنشاء طريق سينا جنوب رأس محمد ثم مد الخط الحديدي من أسوان إلى رأس بنارس وتبلغ تكاليف هذه المشروعات ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً<sup>(٢)</sup> .

هذا الى مشروعات أخرى صغيرة نسبياً وافق عليها مجلس الانتاج كذلك ، ومنها مشروع صيانة الحاصلات الزراعية من أضرار الحشرات وأمراض النباتات<sup>(٣)</sup> وطلب في جلسة ٢٥ أبريل ١٩٥٣ الى وزارة المالية تدبير المال اللازم . ومنها أيضاً إنشاء أنابيب لنقل الزيت الخفيف والمازوت من السويس الى القاهرة ، وذلك لتخفيض تكاليف نقل المازوت بمقدار ٥٠ ٪ من أجرة نقل الطن حالياً بالصنادل أو السيارات أو السكك الحديدية ، وتبلغ تكاليفه حوالي ١ ٪ ٤ مليوناً من الجنيهات . ومنها أيضاً العمل على زيادة منتجات المشتقات البترولية (زيت الوقود وزيت الغاز وقود الديزل والبنزين والكيروسين ) التي استوردنا منها عام ١٩٥١ ما قيمته ١١,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية وعام ١٩٥٢ ما قيمته ١٢,١٥٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية ، ومع أن إنتاج البترول لا يزال دون المليون ونصف مليون طناً مترياً سنوياً ، فإن استهلاك المواد البترولية يتزايد في كل عام بما يقرب من ١٠ ٪

(١) أنظر التقرير الأول من التقريرين السابقين الذكر من ٨ وتقرير مصلحة الطرق والسككبارى عن سير العمل بمشروعات تنمية الانتاج القومى لغاية آخر يوليو سنة ١٩٥٣

(٢) أنظر من ص ٨ — ٩ من التقرير السابق .

(٣) أنظر الدعوة التي وجهها مجلس الانتاج الى الشركات العالمية لإنشاء صومعتين لتخزين الحبوب أحدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية وحدد آخر أكتوبر ١٩٥٣ نهاية المدة التي تقدم فيها الشركات المذكورة مشروعاتها — وقد فهمنا أن تكاليف الانشاء للصومعتين ستكون في حدود مليونين ونصف من الجنيهات ( أنظر دعوة مجلس الانتاج والمرفقات الاربعة ) وأنظر أيضاً مذكرة وزير الزراعة السيد عبد الرزاق صدق عن « تنظيم أساليب تخزين الحبوب بمصر » المؤرخة ١٨ يونية ١٩٥٣



ولا يسد الانتاج المحلى فى الوقت الحاضر الا حوالى ٦٨ ٪. <sup>(١)</sup> من حاجة البلاد . ولا يخفى ما يلعبه البترول الآن من دور هام فى حياة مصر الاقتصادية وماله من تقدير من حيث الاعتبارات الاستراتيجية .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى وجود خامات لمعادن كثيرة فى باطن أرض مصر ، لم يستغل منها إلا القليل الذى يستخرج الآن والذى لا تتجاوز قيمته أربعة ملايين من الجنيهات فى العام . وقد أثبت الخبراء والباحثون إمكان مضاعفة هذا الرقم فى المستقبل إذا تهيأت ظروف الاستثمار <sup>(٢)</sup>، فمثلا يوجد خام الحديد بوفرة فى منطقة أسوان ، مما يهيئ الأسباب لقيام صناعة الحديد والصلب ، خصوصا وأن مصر تنتج سنويا مقادير كبيرة من المنجنيز، وأنها على وشك الحصول على الطاقة الكهربائية من السد العالى . وكذلك قبل التوسع فى إنتاج الفوسفات اللازم للتوسع فى إنتاج السماد الضرورى للزراعة .

وفضلا عن ذلك ، فقد دعا مجلس الانتاج القومى الهيئات الدولية والمصرية لإنشاء مصانع لصناعة ورق الكتابة والصحف من الخامات المصرية ( قش الأرز وحطب القطن وفضلات قصب السكر أو أية خامات أخرى صالحة ومتوفرة بالبلاد ) على أن يقوم بتنفيذ المشروع وإدارته شركة مساهمة مصرية وعلى أن يقدم المشروع فى مدة أقصاها ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لانتاج مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ طنا سنويا من ورق الكتابة والطباعة و ١٠,٠٠٠ <sup>(٣)</sup> طنا سنويا من ورق الصحف ، كما يصمم المشروع بحيث يتسنى توسيعه فى المستقبل تمشيا مع حاجة الاستهلاك المحلى . ولكن هناك مشروع هام هو مشروع مديرية التحرير الذى شكلت له لجنة خاصة من بعض أعضاء مجلس الانتاج بجلسته ٢٦ مايو ١٩٥٣ لدراسة النواحي

(١) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج القومى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر البترولية » .

(٢) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج المؤرخ ١٤ أبريل ١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر التمدينية » .

(٣) أنظر كتاب رئيس مجلس الانتاج القومى المؤرخ ٧ يونية ١٩٥٣ الى رئيس مجلس الوزراء والمذكرة الخاصة بالدعوة « لإنشاء صناعة الورق من الخامات المصرية » والمرافقات . ومع أن التكاليف لم تذكر بعد إلا أننا هنا أنها ستصل إلى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات المصرية .



المختلفة الخاصة به ، وانتهت من تقريرها <sup>(١)</sup> الى أن المرحلة الأولى المعدلة للمشروع ( الناحية المائية والناحية الزراعية والمباني والطرق ) ستتكلف حوالى خمسة ملايين من الجنيهات <sup>(٢)</sup> ولكنها أوصت ألا يتعدى التنفيذ مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ فداناً فقط ، حتى يتيسر توفير الماء اللازم لريها وفقاً للنظام المستديم وذكرت اللجنة فى تقريرها ما يلى :

« ... وحتى لو توافرت الامكانيات المائية فى السنوات القادمة قصرت أم طالت ، فإن الهيئة المراد إنشاؤها طبقاً لما أورده المشروع ، لن تسمح لها موارد مطلقاً وبأى حال من الأحوال ، أن تنفذ أهدافها فى المساحة كلها وبالغلة ٦١٠,٠٠٠ فداناً فى المدة المقترحة وهى ٢٥ سنة ، بينما لو اشتركت الهيئات والأفراد بنشاطهم فى العملية ، لأمكن الوصول الى النتائج المرجوة فى فترة معقولة » .

لا بل ان اللجنة فى تقريرها قد أوصت بضرورة اتجاه سياسة الدولة نحو اشراك رءوس الأموال الخاصة بعمليات الاستصلاح الزراعى على أوسع مدى ممكن ، وكما أننا باللجنة وقد رأيت أن الموارد المالية للحكومة لا تسمح باستصلاح كل هذه الآلاف الكثيرة من الأفدنة ، وأن الاستصلاح لو ترك للحكومة وحدها لما تم منه إلا بضعة آلاف من الأفدنة. ولذا رأيت اللجنة بشاقب بصرها أن رءوس الأموال مسألة المسائل ، ولا بد من اشراك الأموال الخاصة فى الاستصلاح .

هذه بعض المشروعات الانتاجية التى تنتوى الحكومة القيام بها أو تشجيع بعض الهيئات على تنفيذ بعضها بغية تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة فى البلاد فى وقت رأيت فيه الحكومة نفسها مضطرة الى الحد من المصروفات والسير بشئ كثير من التأتى والحذر ، لتنفيذ ما تأخذ على عاتقها من المشروعات ، وفى وقت وصلت فيه الحالة المالية فى بداية العهد الجديد الى درجة من الخطورة لم تصل اليها

(١) أنظر تقرير مجلس الانتاج القومى بتاريخ ١٦ يونية ١٩٥٣ المرفوع الى رئيس مجلس الوزراء.

(٢) أنظر تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مشروع مديرية التحرير من سبعة من أعضاء مجلس

الانتاج القومى ص ٢ — ١١ مع ملاحظة أن اللجنة لم تدرج فى التكاليف مصاريف الادارة والصيانة ونفقات إنشاء المصرف الرئيسى وتكاليف التجارب والابحاث المائية .



من قبل . وهنا نترك للسيد وزير المالية الحالي أن يصف تلك الحالة في فقرات من مذكرته الخاصة بمالية الدولة حيث يقول (١) :

« فقد انتهت السنة المالية ١٩٥١ — ١٩٥٢ بعجز خطير يعتبر حدثاً في تاريخ مصر المالي حتى في السنين التي تلت أزمة سنة ١٩٣٠ ، فقد بلغ العجز في السنة التي انتهت في ٣٠ يونيو ١٩٥٢ نحواً من ٣٨ مليوناً من الجنيهات ، بالرغم من أنها لم تشهد سوى المرحلة الأولى من الأزمة . هذا عدا الخسارة التي تحماتها في عمليات القطن والتي تقدر بثلاثين مليوناً من الجنيهات ، ما زالت الحكومة مدينة بها ، وتمثل في أذون الخزانة الصادرة لتمويل مشتريات القطن في السنوات السابقة . ولم يكن مبعث هذا العجز الطائل قيام الحكومة بتمويل مشروعات انتاجية واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز الدخل القومي ، بل كان مرده إلى زيادة الاتفاق الكمال فيما لا يجدي ، وفي زيادة المبالغ المخصصة للمصروفات العادية . وترتب على الأسس الخاطئة التي قامت عليها ميزانيتا ١٩٥١/٥٠ و ١٩٥٢/٥١ أن تبدد الاحتياطي الحر ، وهبط رصيد الحكومة لدى البنك الأهلي من ٧٥ مليوناً من الجنيهات في يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٦,٨ في آخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان من جراء التسويات التي تجرى عادة عند انتهاء الميزانية ، أن اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من البنك الأهلي في الحدود المصرح بها بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأصبح رصيدها مديناً بمبلغ ٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً في أغسطس ١٩٥٢ ، وكان من الطبيعي أن يؤدي الاسراف الحكومي من جهة ، وترك الحبل على الغارب من جهة أخرى ، إلى عجز في ميزانية المدفوعات استنزف معظم أرصدة النقد الأجنبي الحر . »

ويستمر السيد وزير المالية في مذكرته فيقول :

« فإذا ما تعذر على هذه الحكومة تنفيذ كل ما تصبو اليه من مشروعات انتاجية ، هدفها رفع مستوى معيشة الشعب من الدرك السحيق الذي بلغه ، نتيجة للاهمال الشنيع الذي انتاب مرافق البلاد في الماضي ، وإذا ما اضطرت إلى السير بتؤدة في تنفيذ تلك المشروعات ، وعمدت إلى تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلي

(١) انظر مذكره وزير المالية والاقتصاد المؤرخة ٣٠ يونيو ١٩٥٣ عن « الأسس الجديدة لمالية الدولة » .



والخارجي ، ولجأت في ذلك إلى مطالبة المواطنين كافة بتضحيات جديدة ، فأنما يرجع ذلك إلى الانهيار المالي الذي كاد يعصف بكيان البلاد ، وبلقى بها إلى الفوضى الشاملة في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وتتحدث المذكرة عن سياسة الحكومة فيما يختص بزيادة الانتاج فتقول :  
« ومن وسائلها في تشجيع زيادة الانتاج إعفاء الصناعات الجديدة التي ترى الحكومة أن قيامها لازم لدعم الاقتصاد القومي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات . كما تقرر أن يعفى من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ذلك القدر من الأرباح السنوية غير الموزعة الذي تخصصه الشركات للاستثمار في إنشاء صناعات جديدة أو في توسيع مرغوب فيه في الصناعات الحالية .  
ثم تشير المذكرة إلى إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة من الضرائب الجمركية رغبة في تشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة والصناعات الجديدة ، وإلى إعفاء الفنيين الأجانب الذين يعملون في خدمة الاقتصاد الوطني من الضريبة على الدخل ، الذي يحصلون عليه من موارد خارج الأراضي المصرية ، لا صلة لها بأعمالهم في مصر .

هذا وقد صرح وزير المالية يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٣ عقب عودته من اجتماع محافظي صندوق النقد الدولي ، تصريحاً خاصاً بالاقتراض من الخارج جاء فيه :  
« وكان الجو مواتياً لمصر في جميع الاتصالات التي قمت بها ، وجميع الجهات راغبة في التعاون مع مصر ، ومن المحتمل أن تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك الدولي للمشروعات التي ستقوم بتنفيذها في الوقت الحاضر . . . . وإن الاستعداد في أمريكا طيب لمساعدة مصر لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية ، وبصفة خاصة مشروع السد العالي » .

فاذا كانت مالية الحكومة الآن بالشكل الذي وصفه وزير المالية في مذكرته ، حتى أن الحكومة اضطرت أن تسير على ميزانية التقشف ، وإذا كانت رؤوس أموال الشركات بمصر واحتياطياتها لا تكون إلا جزءاً صغيراً من رؤوس الأموال الطائلة التي تحتاجها مصر في الوقت الحالي لزيادة إنتاجها وإدخال الصناعة فيها ورفع مستوى معيشة أبنائها ، نقول ، إذا كان هذا هو حالنا الآن ، فهل نستطيع بعد هذا



الآن نشجع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية؟ وليست هذه المشروعات هي ما تحتاجه مصر فحسب ، بل إنها مشروعات أغلبها حكومي ، والتفكير فيها قد أتى عن طريق مجلس أنشأته الحكومة ، والمجلس بطبيعة الحال يسعى جاهداً لاتمام المهمة التي نيّطت به ، ولكننا فوق هذا لا زلنا نجد مجالا كبيرا في مصر للاستثمارات الفردية . فإذا أضفنا هذا إلى ذلك فسنجد أن حاجتنا إلى رؤوس الأموال الأجنبية تعظم وتشتد .

ومع ذلك ، فلنبحث بعض البراهين الاقتصادية التي أجمع أصحابها على ضرورة استثمار الأموال الأجنبية بالبلاد المتخلفة اقتصاداً ، ولنطبق هذه البراهين على أحوالنا في مصر .

#### رابعاً - البراهين الاقتصادية

المستفادة من النظريات الحديثة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتها ومدى تطبيق تلك البراهين على مصر

#### ١ - مراحل الاقتراض والاقتراض :

يقسم رجال الاقتصاد والمالية المراحل التي تمر بها بلد من البلاد من حيث استيرادها أو تصديرها لرأس المال الصافي الطويل الأجل ، ومن حيث ما يعود على البلد من فوائد وأرباح صافية ، إلى مراحل خمسة <sup>(١)</sup> ( ويضيفون إليها مرحلة سادسة في بعض الأحيان ) وفي المرحلة الأولى تستورد البلد رؤوس أموال صافية عن طريق العمليات الطويلة الأجل ، أي أن رؤوس الأموال الأجنبية الطويلة الأجل التي تحصل عليها البلد ، تكون أكبر من القروض الأجنبية الاجمالية التي تقرضها الدولة لغيرها والأموال التي تدفعها لاستهلاك دينها . في هذه المرحلة تكون البلد ذات اقتصاد أولي ناشئ ، فتحتاج إلى رأس المال الأجنبي على شكل عدد وآلات ومنشآت ، أي أجهزة ومهمات رأسمالية على شكل واردات تدفع بعض قيمتها عن طريق ما تقترضه من المدخرين في البلاد الأكثر نموجاً .

ولا تكاد البلد تدخل في المرحلة الثانية حتى تكون قد أتمت بناء منشآتها ومواصلاتها ، فتبدأ وارداتها الصافية من رؤوس الأموال في التناقص ، بينما تبدأ

(١) أنظر كتاب An Outline of Money لمؤلفه الأستاذ G. Crowther ص ٣٥٦ - ٣٦٠



مدفوعاتها من الأرباح والفائدة في الازدياد ، وتكون صادراتها قد بدأت تزيد عن وارداتها ، فيكون لديها فائض صاف في الحسابات الجارية . ولن تصل البلد إلى هذه المرحلة إلا بعد سنين طويلة ، ومع ذلك فإنها تكون مدينة ديناً دولياً صافياً حيث تزيد مسؤولياتها الدولية عن الأصول الأجنبية التي اقترضتها .

ثم تنتقل البلد إلى المرحلة الثالثة حيث تبدأ في تصدير رأس المال الطويل الأجل ، بعد أن كانت مستوردة له في مرحلتها الأولى ، ومعنى ذلك أن البلد تستورد بعض رؤوس الأموال القليلة ، ولسكنها تقرر من البلاد وتدفع جزءاً كبيراً مما عليها من ديون ، أى أنها تدفع إلى الخارج أكثر مما تستورد من رؤوس أموال ، ولكن تظل البلد مدينة أكثر منها دائنة ، إذ تكون ديونها للأحانب أكثر مما لها من ديون في الخارج .

وفي المرحلة الرابعة تقسم البلد فوائد وأرباحاً صافية ، ولكن بمقادير أقل مما تصدر من رأس مال طويل الأجل ، فهي تشغل في هذه المرحلة بعمليات الاقتراض ، وتكون قروضها إلى الخارج أكبر من الثمار التي تجنيها عما أقرضت في الماضي . أى أن هذه المرحلة تتميز بزيادة في رأس المال الطويل الأجل المصدر إلى الخارج ، عن الأرباح التي تحصل عليها من الخارج ، فهي إذاً بلد دائن فيما يخص بالحسابات الدولية .

وفي المرحلة الخامسة تكون البلد قد وصلت إلى مركز ممتاز ، يسمح لها بأن تجني ثمار ما أقرضت من قروض أجنبية في الماضي ، حيث يزيد ما تقسّمه من فوائد وأرباح صافية ، عما تصدره من رؤوس أموال أجنبية .

فإذا درسنا حالة البلاد التي وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة ، فسنجد أنها تزيد من رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج ، ولكن بخطى وئيدة وتكون قد أصبحت بلداً ناجحاً دائماً في الحسابات الدولية .

ولو درسنا إحصائيات الولايات المتحدة بالذات ، فسنجد أنها مرت بالمرحلة الأولى حتى سنة ١٨٧٥ عندما دخلت في المرحلة الثانية واستمرت بها حتى عام ١٩١٤ . ومنذ سنة ١٩١٩ بدأت الولايات المتحدة في شراء ديونها الأجنبية التي اقترضتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم استثمرت أموالاً في الخارج فأصبحت



بلداً دائماً ، وما أن جاءت سنة ١٩٣٠ حتى كانت الولايات المتحدة قد زادت صادراتها من رهوس الاموال الصافية الطويلة الاجل ، عما كانت تتسلمه من فوائد وأرباح صافية <sup>(١)</sup> .

فاذا كانت الولايات المتحدة نفسها قد بدأت من حيث يجب أن تبدأ كل دولة متخلفة ، بدأت بالاقتراض من الخارج واستوردت رهوس الاموال لزيادة الاستثمار ومضاعفة الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، أفلا يجدر بنا — وحالتنا الآن أسوأ من حالة الولايات المتحدة في بداية مرحلتها الاولى ، إذ لم تواجه مشكلة ازدحام السكان التي نواجهها أو مشاكل ضعف الانتاج وزيادة الايدى العاملة ، وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً كبيراً كما نواجه نحن هذه المشاكل اليوم — نقول أفلا يجدر بنا أن نستورد رهوس الأموال الأجنبية في غير خوف ؟

## ٢ - الخوف من الاستثمار :

ومن أى شيء نخاف؟ أمن الدول الأجنبية التي قد تفرض سيطرتها السياسية علينا بعد تدخلها المالي؟ إن من يخوفون من هذا الامر يشيرون دائماً إلى قروض اسماعيل التي انتهت بتدخل الانجليز في مالية مصر واحتلالها منذ عام ١٨٨٢ ، وردنا على ذلك :  
(١) أن مصر اليوم قرية بأبنائها وصادق عزيزتها وليست ضعيفة مستضعفة كما كانت في عهد اسماعيل <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر كتاب ( International Economics ) تأليف ( Stephen Enke and Virgil Salero )

ص ٥٠٦ نيويورك ١٩٥١

(٢) كتب في ذلك الدكتور محمد مظلوم حمدي في بحثه عن « استثمار رهوس الأموال الأجنبية في مصر » يوليو سنة ١٩٥٣ ص ١٨ مايلي : لا أجد فيها حدث في إيران ما ينهض دليلاً على وجود علاقة سببية بين استثمار رهوس الأموال والحد من سياسة الدول التي تستثمر فيها الأموال — بل إنني على العكس أجد فيه الدليل الحاسم على عدم وجود تلك العلاقة . أين كانت السيطرة الانجليزية على إيران ، يوم أن اتخذ البرلمان قراره التاريخي الخاص بتأميم البترول وتصفية الشركة الانجليزية الايرانية ؟ وأين كان النفوذ الانجليزي الذي يقال إنه مستمد من استثمار رهوس الأموال الانجليزية يوم أن طرد آخر بريطاني من إيران ؟ وماذا فعلت هذه الاموال المستثمرة عندما ضربت إيران بتهديد ووعيد المجترأ عرض الحائط ووقفت أمامها موقف الند لند في مجلس الأمن ثم أمام محكمة العدل الدولية فخرجت في كاتنا الحالتين منتصرة متمتعة بكامل سيادتها وسلطانها .



( ب ) أن قروض اسماعيل لم يكن الغرض منها زيادة الثروة الاهلية والدخل القومي ، بقدر ما كانت منصبة على زيادة الأمور الترفية في ذلك الوقت .

( ج ) أن هذه العقدة النفسية التي تزامن حتى بعض الاقتصاديين المصريين ، قد وجب أن يتخلصوا منها ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية إن دخلت مصر اليوم فسيكون ذلك بشروط معقولة مقبولة سلتحدث عنها فيما بعد ، ولأن أولى الأمر في مصر اليوم لن يسمحوا بصرف القروض على البذخ والترف والملاهي . وأخيراً لأننا حينما تفكر في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر ، فأنما تفكر في إنشاء المصانع وإقامة المياكل والمؤسسات عن طريق الشركات ، قبل أن تفكر في استيراد المال بالفائدة كقروض من دولة كبرى .

( د ) أن الرغبة في استثمار رؤوس الاموال الاجنبية تنمو في البلاد المتخلفة ، وعلى الاخص في البلاد المستعمرة بنمو الكراهية للاستعمار والرغبة الملحة في التخلص منه ، حتى لا تظل البلاد المستعمرة منتجة للمادة الخام أو مزرعة للمستعمرين . فالاستثمار هو السلاح البتار الذي نحارب به الاستعمار .

### ٣ - أشكال القروض :

وحتى على فرض أننا عقدنا قرناً مع الولايات المتحدة مثلاً ، فسيكون لنا الحق في الحصول على القروض على شكل آلات ومولدات و سلع إنتاجية أخرى ، أو أن نحصل على جزء من القروض على شكل آلات ومعدات ، ونبقى الجزء الباقي كرصيد نقدي نزيد به أرصدتنا الاجنبية ، ومن تلك الارصدة ندفع ديوننا لبعض الدول الاخرى ، أو نشترى من هذه سلعا لا نجد لها في الولايات المتحدة .

### ٤ - الاقتراض والحرية الاقتصادية :

وإذا قيل إن الاتحاد السوفيتي كون لنفسه اقتصاداً صناعياً قوياً بين الحربين العالميتين دون أن يقترض من الخارج ، حتى أصبحت روسيا بلداً صناعياً كبيراً في بحر عشرين عاماً ، بعد أن كانت بلداً زراعياً فقط ، دون أية مساعدة أجنبية ،



فقد حدث هذا عن طريق إبقاء روسيا أبنائها في مستوى منخفض من المعيشة ، وعن طريق النظام الاقتصادي السوفيتي الذي تتلشى فيه الحرية الاقتصادية ، وهو الأمر الذي لا تستطيع تحمله دول أخرى أو تحمل مصاعبه وما ينطوي عليه من حرمان .

وليس أدل على ذلك مما حدث بالولايات المتحدة التي اقترضت أموالاً كثيرة من بلاد غرب أوروبا في القرن التاسع عشر ، حتى نجحت فيما أدخلته من تطورات اقتصادية عن طريق ما استثمرته من فائض البلاد الأخرى ، دون أن تفقد الحرية التقليدية التي يستمتع بها أبنائها . وهكذا عن طريق استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم دعائم اقتصاد منوع قوى وطيد الأركان ، واستطاعت أن تصل إلى مرتبة البلاد المقرضة اليوم ، بل هي أكبر البلاد المقرضة على الإطلاق .

## ٥ - هل نخشى البلاد الصناعية الكبرى تصنيعنا لبلادنا :

وإذا كان المعارضون لفكرة الاستثمارات الأجنبية بمصر ، يتذكرون موقف بريطانيا من الدول التي اقترضت منها أثناء القرن التاسع عشر ، حيث أقرضت معظم قروضها إلى البلاد الزراعية لزيادة الانتاج الزراعي ، الخاص بالمواد الغذائية والمواد الخام التي كانت بريطانيا في حاجة إليها ، وكانت تشتريها من مدينتها ، فإن البلاد التي تستدين اليوم ، تفعل ذلك لتصنع فزاد صادراتها ، فتدفع ديونها من السلع التي تصدرها إلى الدولة الدائنة ، أي أن الدولة التي تقترض رؤوس الأموال اليوم ، تهدف إلى أن تصنع بأسرع ما يمكن ، فتنافس الدولة الدائنة بمصنوعاتها في السوق . ولذا نجد أن الولايات المتحدة تفهم هذا المبدأ الآن حق الفهم ، لأن البلاد المقرضة منها تستثمر الأموال في عمليات إنتاجية ، مما يطلب من الولايات المتحدة تعديلاً وضبطاً لأمورها الاقتصادية . فالبلاد الزراعية والبلاد المنتجة للمواد الخام أصبحت اليوم متحمسة لتصنيع بلادها ، ولتحسين طرق المواصلات لديها ، ولادخال القوى الكهربائية المائية وغير ذلك لرفع مستوى المعيشة فيها . وليس أدل على ذلك مما يحدث الآن في الهند ، التي تصنع آلات غزل ونسج القطن والقضبان الحديدية والافران وبعض أنواع السفن الخ .



ولا يضح أن يقال إن بلدًا مثل الولايات المتحدة يجب أن تمتنع عن تصدير  
رهوس الأموال إلى الخارج، طالما أن البلاد المتخلفة والمستثمرة لرهوس الأموال  
الأمريكية ستنافس أمريكا في المصنوعات والسلع الدولية ، وذلك لأنه من مصلحة  
الولايات المتحدة أن تمتص أموالها الكثيرة المدخرة حتى تستطيع عن طريق  
استثماراتها الأجنبية أن تصل إلى حالة تقترب من تعادل الاستثمار بالادخار ، مع إعادة  
توزيع الدخل . فإذا قل معدل الادخار ازدادت رغبة الولايات المتحدة في الاتفاق  
على الواردات وفي الحصول على قدر أكبر من السلع المتنوعة من مختلف أنحاء العالم ،  
فيزداد الدخل الحقيقي للأفراد .

وقد حدث هذا فعلاً بالنسبة لبريطانيا في الربع الأول من القرن العشرين ،  
وعلى الأخص عند بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث أجبرت على مقاسمة الأسواق  
العالمية مع دول أخرى دخلت الميدان الدولي في ذلك الوقت ، وكانت مضطرة  
بطبيعة الحال إلى عمل بعض التعديلات الخاصة باقتصادياتها ، إزاء منافسة الدول  
الجديدة لها ومع ذلك ظلت صناعاتها — التي كانت بمثابة العمود الفقري لها —  
منتعشة نامية ، وظلت أكبر صناعات مصدرة في العالم ، وزاد الدخل الحقيقي للفرد  
ونما طوال خمسين عاماً ، ولم يزد عليه في ذلك الوقت إلا الدخل الحقيقي للفرد  
بالولايات المتحدة <sup>(١)</sup> وكندا .

وهكذا حصلت بريطانيا من استثماراتها الأجنبية على دخل سنوي كبير .  
وإذاً لا خوف على البلاد التي زاد فيها الادخار الآن — مثل الولايات المتحدة —  
من استثمار فائضها في الخارج .

ولنأخذ مثلاً آخر ما حدث من استثمار الأموال الأمريكية في فنزويلا لاستخراج  
الزيت والغاز مما نافس الولايات المتحدة في صناعة من أهم صناعاتها . فإذا كان  
الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً مرناً يتشكل بالظروف والأحوال ، لما نشأت هناك  
إلا اضطرابات وقتية لبعض نواحيه ، وهذه الاضطرابات يمكن التغلب عليها

(١) أظفر كتاب The International Economy تأليف البروفسور P. T. Ellsworth ص ٢٢٣

طبعة ١٩٥٠ بليوورك مشيراً إلى جدول بكتاب : The Conditions of Economic Progress

تأليف Colin Clark في مواجهة ص ١٤٨



في أمريكا كلما زادت مقدرة الأجانب الشرائية واستطاعوا استيراد سلع أمريكية أكثر .

وليس أدل على ذلك أيضاً من أنه كلما زادت عمليات التصنيع في البلاد المتخلفة ، كلما أصبحت تلك البلاد نفسها من أكبر عملاء البلاد الصناعية القديمة الكبرى ، كما حدث قبل الحرب العالمية الثانية ، حينما باعت ثلاثة عشر بلداً صناعياً — باستثناء بريطانيا واليابان وإيطاليا — أكثر من نصف صادراتها إلى بلاد صناعية أخرى في العالم<sup>(١)</sup> .

وإذاً لا يصح أن يقال إن بلداً مثل أمريكا لن تستثمر بعض رؤوس أموالها في مصر خوفاً من أن تصنع مصر نفسها وتنافس أمريكا في الميدان الدولي . ولا يصح أن يقال أيضاً إن الولايات المتحدة تخشى إفلاس بعض المدنيين أو عدم استطاعة هؤلاء الدفع في المستقبل . وذلك لسببين :

السبب الأول : أن المدخرين بالولايات المتحدة إذا استثمروا أموالهم في إحدى البلاد المتخلفة فإنهم لا يجازفون بأموالهم في أية جهة ولأى شعب ، بل هم يدرسون أحوال المنطقة وإمكانياتها في الاستثمار وتوافر الأيدي العاملة فيها وقدرتها على الدفع وقوانينها ، وما إذا كانت تلك القوانين تسمح بخروج الأرباح إلى أمريكا . وفوق هذا كله ، يفكرون في استقرار البلد السياسي قبل المجازفة في الاستثمار ، ثم أنهم يرسلون الفنيين المتخصصين الأكفاء ليضمنوا للمشروع النجاح .

والسبب الثاني أن الولايات المتحدة نفسها قد حصلت على أموال طائلة نتيجة استثمار رؤوس أموالها في الخارج في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ولا يخفى أن الكساد العظيم قد جاء في تلك الفترة وأثر ولاشك على دخل الولايات المتحدة من استثماراتها في الخارج ، ومع هذا فإن الجدول رقم (١٤)<sup>(٢)</sup> يبين لنا البلايين من الدولارات التي حصلت عليها الولايات المتحدة أثناء المدة المذكورة أي ما بين الحربين .

وإذاً لا سند هناك للدعوى التي يدعيها بعض المفكرين من أن الولايات المتحدة تخشى استثمار أموالها بالبلاد المتخلفة ، فقد فاضت لديها المدخرات الآن ولا بد من أن تلج أبواب الاستثمار في البلاد المحتاجة إلى النمو والارتقاء . كما أنها من ناحية

(١) أنظر كتاب انك Salera السابق ص ١٩٠ . (٢) أنظر الصفحة التالية .



## جدول استثمارات الولايات المتحدة في الخارج<sup>(١)</sup> ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠

### جدول رقم (١٤)

الاستثمارات ودخولها	بلايين الدولارات
مقدار ما استثمرته الولايات المتحدة في الخارج حتى آخر سنة ١٩١٩	٦,٥
الاستثمارات الصافية الجديدة بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠	٦,٩
المجموع	١٣,٤
دخول القروض التي قدمها المستثمرون الأمريكيون :	
— قيمة الاستثمارات في نهاية ١٩٤٠	٩,٨
— دخول تسليها المستثمرون بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠	١٣,٩
المجموع	١٣,٧
الزيادة من الاستثمار	٢٠,٣

أخرى — كما برهنا الآن — قد اعترف أبنائها أنهم على أن الولايات المتحدة قد حصلت على دخل طيب (١٠,٣ بلايين من الدولارات) حتى في الفترة التي تخللتها الأزمة والكساد.

### ٦ — لم نرغب في التصنيع سريعاً :

ولست رغبة المتحمسين لاستثمار رؤس الأموال الأجنبية بمصر، إلحاحاً في الارتقاء الاقتصادي السريع، والتنمية الاقتصادية العاجلة التي تنتشل البلد من فقرها المدقع. ونحن في ذلك ننظر إلى اعتبارات اقتصادية ثلاثة خاصة بالبلاد المتخلفة، بل هي دروس ثلاثة نتلقاها من البلاد المتقدمة الغنية الكبرى، وتتلخص تلك الدروس فيما يلي :

١ — أن دخل الفرد بالبلاد المتخلفة اقتصادياً، لم ينم إلا ببطء شديد، بينما نما دخل البلاد الصناعية الكبرى بسرعة فائقة. وإنا نلاحظ ذلك حتى منذ ١٩٣٩ إلى الآن، وهي الفترة التي ازداد فيها التقدم ببلاد العالم المختلفة. ومعنى ذلك أن أبناء البلاد المتخلفة اقتصادياً قد أصبحوا أفقر نسبياً، حيث زاد دخل الفرد منهم زيادة قليلة مع ازدياد عدد السكان نسبة كبيرة، بينما زاد دخل الفرد بالبلاد المتقدمة زيادة عظيمة، وزاد عدد السكان زيادة قليلة. والجدول الآتي يوضح لنا هذه الظاهرة الهامة.

(١) أنظر كتاب Economic Reconstruction بإشراف البروفسور Seymour E. Harris

ص ٣٥٨ — ٣٥٩ نيويورك ١٩٤٦ نقلًا من : August Maffry "Foreign Trade in The Post-War Economy", Survey of Current Business. November 1944, p, 11.

من مصلحة التجارة بالولايات المتحدة.



مقارنة بين دخل الفرد في بعض البلاد المتقدمة  
ودخل الفرد في بعض البلاد المتخلفة لكل من عامي ١٩٣٩ — ١٩٤٩  
جدول رقم ( ١٥ )

النسبة المئوية للزيادة أو النقص	الدخل السنوي للفرد مقيساً بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	الدخل السنوي للفرد مقيساً بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٣٩	البلد
١٦٢,٣+	١٤٥٣	٥٥٤	الولايات المتحدة .
٦٥,٢+	٧٧٣	٤٦٨	المملكة المتحدة .
٩٠,٧+	٨٤٩	٤٤٥	سويسرا . . .
٧٨,٩+	٧٨٠	٤٣٦	السويد . . . .
٦٨,٤+	٦٧٩	٤٠٣	أستراليا . . .
١١٦,١+	٨٥٦	٣٩٦	نيوزلندا . . .
١٢٣,٦+	٨٧٠	٣٨٩	كندا . . . .
٤٨,٥+	٥٠٣	٣٣٨	هولندا . . . .
١٠٣,٥+	٦٨٩	٣٣٨	الدانمارك . . .
١١٠,٤+	٥٨٧	٢٧٩	فرنسا . . . .
١٢٣,٩+	٥٨٢	٢٦١	بلجيكا . . . .
٦٧,٨+	٢٣٥	١٤٠	إيطاليا . . . .
١٧,٦+	١٠٠	٨٥	مصر . . . .
٦,٣+	٦٧	٦٣	سيلان . . . .
٩,٠٩—	٤٠	٤٤	إكوادور . . . .
٦٧,٦+	٥٧	٣٤	الهند . . . .
٣٧,٣+	٤٤	٣٢	الفلبين . . . .
٦,٩—	٢٧	٣٩	الصين . . . .
١٣,٦+	٢٥	٢٢	إندونيسيا . . .

ملاحظة : كنا نود أن نقارن زيادة أو نقصان الدخل السنوي للفرد بالبلاد العربية مثل العراق وسورولبنان والبلاد العربية السعودية واليمن لولا عدم وجود أرقام الدخل عام ١٩٣٩ ، ومع ذلك فإن الدخل السنوي للفرد بالعراق عام ١٩٤٩ هو ٨٥ دولاراً ، وسوريا ١٠٠ ولبنان ١٢٥ والبلاد العربية السعودية ٤٠ ، واليمن ٤٠ ، وكما أرقام تدل على انخفاض الدخل كما جاء في إحصاء هيئة الأمم السابق الذكر .



ويتبين من هذا الجدول ، أن دخل الفرد في البلاد المتقدمة قد زاد في عشر سنوات زيادة سريعة تلفت النظر ، حيث زاد دخل الفرد في الولايات المتحدة ١٦٢,٣ ٪ وفي المملكة المتحدة ٦٥,٢ ٪ وفي سويسرا ٩٠,٧ ٪ بينما زاد الدخل في البلاد المتخلفة زيادة طفيفة ضئيلة . فقد زاد في مصر ١٧,٦ ٪ فقط وفي سيلان ٦,٣ ٪ بل انه قل في بلاد مثل اكوادور بمقدار ٩,٠ ٪ وكذلك في الصين بمقدار ٦,٩ ٪.

هذه الحقيقة وحدها كانت تكفي لأن تدعونا إلى ضرورة زيادة دخول الأفراد بالبلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتهم . وأنى لتلك البلاد هذه الزيادة بغير استثمار قدر كبير من رؤوس الأموال الأجنبية وبغير إبطاء . وإذا كان دخل الفرد في مصر وحق في فترة الحرب لم يزد إلا بمقدار ١٧,٦ ٪ مع كثرة ما أنشئ من شركات مصرية في تلك المدة ، فإن الاستثمار الأجنبي يصبح ضرورة ملحة <sup>(١)</sup> .

٢ — والدرس الثاني الذي لقننا إياه الدول المتقدمة ، أن الدول المتخلفة كانت تصدر المواد الخام والمواد الغذائية في مقابل كمية صغيرة من السلع المصنوعة ، وأن الاحصائيات قد برهنت — أثناء الخمسين عاما التي أنت قبل الحرب العالمية الثانية — على أن القوة الشرائية لتلك المواد الخام التي تصدرها الدول المتخلفة وتعتمد عليها في تجارتها الخارجية ، قد نقصت بمقدار ٤٠ ٪ <sup>(٢)</sup> إذا قومت بوارداتها من السلع المصنوعة ، مما شجذ همة أبناء المناطق المتخلفة إلى التصنيع ، لإنتاج السلع التي تجد في السوق العالمية أسعاراً أعلى نسبياً .

ومن جهة أخرى ، نجد أن أثمان المواد الغذائية والمواد الخام التي تنتجها الدول المتخلفة ، تنخفض انخفاضاً كبيراً أثناء الكساد والأزمات . ومع ذلك فإن هذا الانخفاض لا يغري المزارعين على تقليل عرض محاصيلهم ، لأن الأرض التي يعتمدون عليها لا بد أن تزرع . بخلاف المنتجات الصناعية التي إذا انخفضت أثمانها وتدهورت ، قلل المنتجون من إنتاجها . وبمعنى آخر نجد أن عرض المنتجات

(١) ذكرنا في ص ١٤ من هذا البحث أن مصر في حاجة إلى حوالي ٤٧ مليوناً من الحنفيات سنوياً كي يزداد دخل الفرد بمقدار ٢ ٪ .

(٢) انظر ص ٥٢٦ من كتاب Salera سالف الذكر .



الزراعية حتى في الأجل الطويل بالنسبة للطلب عليها ، أقل مرونة من عرض  
المنتجات الصناعية بالنسبة للطلب عليها . من هنا نشأت حاجتنا الى الصناعة  
كي نعد للازمات عدتها ، ومن هنا أيضاً نشأت حاجتنا إلى رؤوس الأموال الكبيرة .

٣ — أما الدرس الثالث ، فيتلخص فيما عانته البلاد المتخلفة من نقص كبير  
في السلع المصنوعة أثناء الحرب ، وذلك بالنسبة لعدم وجود السفن ، وللحصار  
الاقتصادي الذي تفرضه الدول المتحاربة ، مما شجع بعض البلاد المتخلفة على  
إنشاء بعض الصناعات أثناء الحرب .

#### ٧ — زيادة المقدرة الانتاجية وتنويع الانتاج :

إننا نغنى باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر ، أن نعتمد أولاً على إنشاء  
الشركات في بلادنا برؤوس أموال أكثرها أو غالبيتها من المدخرين الأجانب ،  
وذلك بغية الارتقاء الاقتصادي . ولكي نحصل على أحسن النتائج يجب أن نوجه  
مشروعات الاستثمار في عمليات التصنيع التي تعتبر أساسية بالنسبة للاقتصاد الصناعي ،  
مثل مشروعات توليد القوى المحركة ، ومشروعات النقل ومشروعات التعدين  
والبترول لوجود المعادن والبترول في باطن أرضنا . مثل هذه المشروعات تتطلب  
رأس مال حقيقي كبير ولكنها تعطي نتائج ملموسة بعد عدة سنين . حتى إذا تمت  
عمليات الاستثمار ، استطعنا بعد فترة ما أن نحصل على القوى المحركة والنقل بمعدلات  
تتناقص كلما زاد الانتاج الصناعي .

ونحن نغنى بذلك محاولة الوصول إلى هدفين هامين : أولهما ، زيادة المقدرة  
الانتاجية الاهلية ، وثانيهما تنويع الانتاج وعلى الأخص في الاتجاه الذي يؤدي  
إلى إنتاج صناعي تزيد معه مقدرتنا على التصدير . وليس معنى هذا أن نبدأ بإنتاج  
السلع التي تتفوق البلاد الأخرى في إنتاجها ، بل ننتج ما تسمح به طبيعة بلادنا  
وما يكلف أقل نسبياً من تكاليف البلاد الأخرى .

وإذا قيل في هذا العدد ، إن معظم عمالنا من الزراعيين ، وإن الصناعة تحتاج  
إلى عمال مهرة ، فالرد على ذلك أن العمال المصريين قد بدأوا فعلاً في التعود على  
الحوال الصناعية ، وانتقلوا إلى المصانع بكفر الدوار وشبرا والهة والاسكندرية الخ .



ولا ينبغي أن إغراء العمال الزراعيين على العمل بالمصانع ، سيمهد السبيل أمامهم لأن يصبحوا نصف ماهرين أو ماهرين ، مما يزيد من إنتاجية العامل فيرتفع مستوى معيشته .

#### ٨ — الاستثمار الأجنبي يعمل على توظيف الأموال المصرية :

وهناك حقيقة اقتصادية هامة ، تتضمن زيادة الاستثمارات الأهلية ، كلما زادت رؤوس الأموال الأجنبية في مصر<sup>(١)</sup> ، فالبلد المقترة إلى رؤوس أموال أجنبية ستأتي بها على شكل عدد وآلات ولكنها ستضطر إلى بناء المصانع بأحجار وأخشاب مما لديها وسيشتغل في البناء عمال أهليون ، فيزيد الطلب على النجارين والبنائين مثلاً ، وترتفع أجورهم ودخولهم وبالتالي مستوى معيشتهم . فإذا فرضنا مثلاً أن شركة تكونت في مصر برؤوس أموال غالبيتها من ألمانيا لأقامة مصنع للزجاج بالقاهرة ، وأن بضعة آلاف من العمال سيعملون في مثل هذه الشركة . أليس من المعقول أن تأتي الآلات المطلوبة من ألمانيا ، وأن يحضر الفنيون من مديري ومهندسين من تلك البلد ؟ ثم أليس من المعقول أيضاً أن مثل هذه الصناعة ستحتاج إلى صناديق خشبية كثيرة ، يصنعها التجارون بمصر ، وإلى مادة خام الخ . . . فتتشط تجارة أخرى لدينا ؟ وإلى وقود وسائفين ومفتشين وغير ذلك ؟ وإذا ، فافتتاح مصنع واحد برؤوس أموال أجنبية ، مجلة لخير اقتصادي خاص باستثمار كثير من المدخرات الأهلية فيما تتطلبه الصناعة الجديدة . وبمعنى آخر أن استثمار رؤوس أموال أجنبية في مصر سيعمل على توظيف كثير من الأموال المصرية .

#### ٩ — تحسين المستويات الاجتماعية والصحية وإطالة فترة العمر :

ومن ناحية أخرى ، فإن حركة التصنيع نفسها تدخل تغييرات خاصة في أحوال السكان وفي فترة أعمارهم . إذ المشاهد بالبلاد الصناعية ، أن الحكومة وأصحاب المصانع يعنون بأمور العمال من حيث التغذية والمسائل الصحية وساعات العمل والأجور وتقليل الحوادث وغير ذلك ، مما تزداد تبعاً له فترة عمر الأفراد .

(١) نعرضنا إلى هذه الحقيقة في الجزء الثاني من هذا البحث ص ٢٠ - ٢١



وحيثما يعيش الفرد مدة أطول فإن الفترة التي يكون فيها قادراً على الانتاج تزداد كذلك. وليس أدل على هذا من أن البلاد المتقدمة يزيد فيها متوسط العمر بمدى واسع عن متوسط العمر بالبلاد المتخلفة . والجدول الآتي يوضح لنا هذه الحقيقة :

متوسط العمر في بعض البلاد المتقدمة والمختلفة <sup>(١)</sup>

جدول رقم ( ١٦ )

البلد	متوسط العمر بالسنة	البلد	متوسط العمر بالسنة
الولايات المتحدة	٦٢,٥	إيطاليا	٤٩,٣
ألمانيا	٥٦	الهند	٢٤,٧
البريطانيا	٥٥,٦	مصر للرجال	٢٤
فرنسا	٥٢,٢	مصر للنساء	٢٧

فإذا كان متوسط العمر بالولايات المتحدة ٦٢,٥ عاماً ، وإذا اعتبرنا أن الافراد يبدأون في الانتاج من سن ١٧ أو ١٨ سنة ، وإذا تركنا خمس سنوات في نهاية العمر لنقص الكفاية ، فانا نجد أن بلداً كالولايات المتحدة يظل فيها الأفراد منتجين أثناء فترة متوسطة قدرها أربعون عاماً . أما في مصر ففترة العمر المتوسطة كلها ٢٤ عاماً للرجال و ٢٧ عاماً للنساء ، فكان فترة انتاج الفرد في الولايات المتحدة تعادل فترة انتاج فردين لدينا .

ولا يخفى أنه مع التطور أو الارتقاء الاقتصادي ، وأنه كلما أدخلت تحسينات خاصة بالتغذية وبالصحة لدى الطبقات العاملة ، فستزداد فترة العمر المتوسطة ، عن طريق التحسينات الصحية والغذائية ، وعن طريق النمو الفكري ورغبة الآباء في ضمان حياة أطيب للأبناء ، فيقل معدل المواليد ويزداد عدد الافراد الذين يوجدون

(١) انظر « سكان هذا الكوكب » للدكتور محمد عوض محمد ص ١٦٤ وانظر التعليق على هذا الجدول في كتاب « السكان وموارد الثروة في مصر » تأليف السيد حسين عبد الله وتقديم الأستاذ وهيب مسمعه ص ١٣٠ — ١٣١ — يوليو ١٩٥٣ وقد ذكر الكاتب F. L. Allen في كتابه The Big Change المؤلف الذكر في الفصل الرابع عشر أن متوسط أعمار أبناء الولايات المتحدة فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ قد ارتفع من ٤٩ إلى ٦٨ (والكتاب تحت الطبع بالمرية الآن).



في فترة العمل المنتج ، إذا قورن بعدد الأفراد الذين يوجدون في فترة الاعمال  
غير المنتجة

وكيف نصل الى هذا كله ، طالما كانت إمكانياتنا المالية محدودة ، ورءوس  
أموالنا غير كافية ، ولو اعتمدنا عليها وحدها لما وصلنا إلى هدفنا إلا بعد السنين  
الطويلة ؟

١٠ - هل نستغنى بالتضخم عن استيراد رءوس الأموال ؟

ولسنا نعتقد أن من بين الاقتصاديين المصريين من يطالب بجمويل الصناعة  
عن طريق التضخم ، بعد التجارب القاسية التي مرت بها بعض الدول التي اتبعته ،  
وبعد أن رأينا كيف طالت منه الأمرين الطبقات الفقيرة وجماعات العمال ، ولم يستفد  
منه إلا أصحاب الثروات . نقول إن التضخم كسياسة معيبة أمر مفروغ منه ،  
ولكن لعل البعض يشير إلى حالة التضخم التي صاحبت الاقتصاد البريطاني أثناء  
الحرب العالمية الثانية ، فهم يزعمون أن الحكومة تستطيع أن تكون رأس المال  
عن طريق ما تصدره من أوراق البنكنوت ، فيحصل المتسجون على دخول أكثر  
 مما يدفعون لعوامل الانتاج . أي أن الدولة تعتمد في هذه الحالة على الادخار  
الاجباري بتقليل الاستهلاك لارتفاع الائمان ، مما يعمل على ازدياد تكوين رأس  
المال . ولكن الحقيقة الخاصة بقلة الاستهلاك وحدها تتضمن هبوطاً في مستوى  
معيشة الافراد ، ويعزز ذلك ارتفاع الائمان وعلى الأخص لدى الطبقات العاملة  
والفقيرة والمتوسطة ، ارتفاعاً كبير نسبياً من زيادة الدخل ، مما ينتهي دائماً بآثار  
وخيمة العواقب .

ولكن المهم في الامر ، أن الاستثمار وخاصة في البلاد المتخلفة يحتاج الى عدد  
وآلات وأفران ومياكل ، أو قل يحتاج إلى معدات رأسمالية من البلاد الصناعية  
المتقدمة . فكيف إذاً نستطيع أن ندفع قيم هذه المعدات إلى الخارج دون أن يكون  
لدينا قدر موفور من العملات الاجنبية ؟ وهل هناك دولة صناعية تقبل أن تدفع  
لها ثمنها لما نستورده منها من أدوات الانتاج ، أوراقا من البنكنوت الذي يصدره  
البنك الاهلي المصري ؟ إذاً لابد أن يكون لدينا مقدار وفير من العملة الاجنبية



السي تدفع منه ثمن وارداتنا من السلع الانتاجية ، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة استثمار  
رهوس الأموال حتى تزيد الصادرات (١) .

وإذا كنا قد وجدنا صعوبة في إيجاد المقدار الكافي من العملات الأجنبية  
— وخاصة أثناء سنى ما بعد الحرب — لدفع ثمن القوت الضروري وهو القمح ،  
مما اضطرت معه حكومة العهد الحالى إلى تشجيع زراعة القمح من جهة ، وإلى وضع  
القيود الخاصة بالاستيراد وتشجيع التصدير من جهة أخرى . فكيف إذا نستطيع  
أن نحصل على ما نريد من عدد وآلات ، إلا إذا زاد نشاطنا الانتاجى ، وزادت  
قدرتنا على التصدير ؟ فكأن القدرة على التصدير إنما أساسها زيادة الانتاج ، وزيادة  
الانتاج — كما أوضحنا — ليست إلا نتيجة لزيادة رهوس الأموال من ناحية ،  
وزيادة الكفاية الانتاجية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، أليس معنى التضخم نفسه هبوطا لقيمة عملتنا ، مما يؤدي في النهاية  
إلى ضعف قدرتنا على الاستيراد ؟ وما دمنا نعترف أن السياسات النقدية للبلاد  
المستغلة ، لم تصل بعد إلى درجات عالية ، ولم يتخصص عمال تلك البلاد التخصص  
الكافى الكامل ، لاعتمادهم فى الأغلب على الزراعة أفلا يكون التضخم سببا فى تأخير  
الاقتصاد النقدى للبلد المستغلة ، وفى منع العامل من زيادة تخصصه ، وفى تقليل  
الثقة بالسياسة النقدية حتى عند أبناء البلد أنفسهم ؟

وما دمنا سنخلق نقوداً ورقية جديدة دون إنتاج معدات رأسمالية ، أفليس  
معنى ذلك ، أن عجلة إصدار البنكنوت ستدور ، ولكن لإنتاج سلع الاستهلاك  
والاستزادة منها . وحتى فى هذه الحالة لن نستطيع تشغيل العاطلين من العمال ،  
ما دمنا لم نحصل على المعدات الرأسمالية المطلوبة .

وحتى فيما يختص ببريطانيا ، فإن موجة التضخم التى سادت هناك أثناء الحرب  
العالمية الثانية ، قد جعلت الشركات الموجودة فى حاجة إلى رأس المال ، وذلك  
لأن قيمة الاستبدال الخاصة برأس المال الحقيقى ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ، حتى

(٢) زيادة التخصيلات انظر الفصل السادس من Measures for The Economic Development

Under Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.



أن الأموال الاحتياطية التي احتفظت بها الشركات البريطانية — مع كبر حجمها وضخامتها — لم تكن كافية لاستبدال آلات المصانع وأدواتها وللسير بالمصانع مع التطورات الجديدة . ولو لم تكن الأسعار قد ارتفعت هذا الارتفاع الكبير ، لاستطاعت المصانع أن تحقق الفرضين اللذين احتفظت بالاحتياطيات من أجلهما . بل إن الاحتياطيات أصبحت بعد الحرب كافية لاستبدال الآلات فقط ، مع أن السنين الحالية هي سنى الفرص والتغير <sup>(١)</sup> والتطور .

لهذه الأسباب كلها لا يصح أن تفكر في اتباع سياسة التضخم حتى لا نعرض اقتصادنا للانهدار أو لهزات عنيفة يمكن أن يتجنبها .

## ١١ - تشجيع الاستثمار الفردى :

ومع أن الاتجاه في العصر الحديث يسير نحو اقتراض حكومة من حكومة أو من حكومات أخرى ، وذلك لما يعترض الاستثمار الفردى من صعوبات جعلته يتردد في كثير من الأحيان ، ومن هذه الصعاب تعرضة للمخاطر في الدول المقرضة <sup>(٢)</sup> ، إلا أننا — فيما يختص بمصر — نرى ضرورة تشجيع الاستثمار الفردى بكل الطرق الممكنة ، وتمهيد السبيل أمامه لتحقيق الأهداف السامية التي كررناها في هذا البحث . ولعل تفضيلنا هذا يرجع إلى أن الحكومة قد تقرض الأموال فيطمئن المقرض ، ويعرف أنه سيحصل على الأقساط والفوائد في مواعيد معينة مضبوطة ، سواء نجح المشروع الذي اقترضت له الحكومة المال أم فشل ، بينما نجد عكس ذلك تماما في حالات الاستثمار الفردى ، حيث يأتي المال وتأتي معه الكفايات من مهندسين وإداريين وفنيين متخصصين ، فيسهرون على أحوال المشروع ولكنهم ولا شك يفيدون الكثيرين من المصريين ممن يشتغلون معهم . وإذا قيل إن غرض هؤلاء المستثمرين الربح وزيادة معدلاته عن المعدلات التي كانوا يحصلون عليها لو استثمروا الأموال في بلادهم ، فإن الفكر في رفاة مصر ، بمعنى

(١) انظر كتاب A Discussion of Money, by : A. W. L. Coulborn نيويورك ١٩٥٠

ص ٢٧٠

(٢) انظر International Trade and Economic Development تأليف البروفسور Jacob Viner

س ١٠٩ اگسفورد ١٩٥٣



لمشاريعهم النجاح في حدود ما سنه العهد الجديد من قوانين ، وذلك لأن نجاحهم  
معناه استمرار المشاريع قائمة ، وبالتالي تشغيل العمال وتشغيل الكثيرين من المهندسين  
المصريين وغيرهم ، ثم إنعاش لنواح صناعية وتجارية مصرية تكمل المشروع الكبير  
للمول برءوس أموال أجنبية .

وإذا فتحنا تفضل الاستثمار الفردي ونعتقد أن الحكومة الحاضرة قد خطت  
خطوة نرجو لها التوفيق ، حينما أصدرت القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن  
استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية ، اذ احتفظت للمصريين  
بحقوق وأعطت للمول الأجنبي فرصة طيبة للاستثمار .

أما حقوق المصريين فقد نص عليها القانون السالف الذكر في أكثر من موضع  
فجاء في المادة الأولى ما يلي :

« يعتبر مالا أجنبياً في تطبيق أحكام هذا القانون . . . الآلات والمعدات  
الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته الأولية اللازمة لأقامة المنشآت  
أو التوسع فيها ووسائل النقل ، وذلك إذا كانت مستوردة من الخارج للأغراض  
المنصوص عليها في هذا القانون . . . » .

فكان المال الأجنبي قد تحدت أهدافه في هذه المادة ، حيث تأكد المشرع  
أنه إذا استثمر في مصر فلفلاحة الأرض وزيادة إنتاجيتها أو لأقامة المصانع  
أو التعدين أو النقل . وكلها أمور تزيد من الانتاج فتزداد الدخول فيرتفع مستوى  
معيشة الأفراد .

لا بل إن المادة الثانية قد أكدت ما جاء في المادة الأولى ، وحددت ضرورة  
الارتفاع بالمال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية حيث نصت :

« ينتفع المال الأجنبي بأحكام هذا القانون ، إذا كان مستثمراً في مشروعات  
للتنمية الاقتصادية ، سواء أكان ذلك في الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى  
المحركة أو النقل أو السياحة » .

وكلها أمور نحن في أشد الحاجة لتنميتها وزيادتها كي يزداد الدخل القومي ،  
ولم يصبح هناك مجال لاستثمار المال الأجنبي في سلع ترفيهيه مهما قيل عن أهميتها .



وفوق ذلك فقد أنشأ القانون في مادته الخامسة، لجنة بوزارة التجارة والصناعة تخصص بشئون الاستثمار الاجنبي، وتتكون من ممثلين لوزارة المالية ومجلس الانتاج والبنك المركزي، ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من مجلس الوزراء، ولا نشك لحظة في أن لجنة هؤلاء أعضاءها وهذا أمر تشكيلا، ستعيب باقتصاديات مصر، بل إنها لا ريب ستتحقق من استثمار المال الاجنبي في مشروعات الانتاج، وستطرح جانبا كل المسائل السكالية.

أما حقوق الأجانب أصحاب الأموال، فقد نص عليها القانون كذلك في مواضع كثيرة حيث سمح — في مادته الثالثة — بجواز تحويل الربح الناتج من استثمار المال الاجنبي إلى الخارج، بما لا يجاوز عشرة في المائة. وإذا جاوز الربح في سنة من السنوات هذه النسبة، تفيد الزيادة لحساب السنوات التي يقل فيها الربح، وهكذا أصبح لصاحب رأس المال الاجنبي حق الحصول على ١٠ ٪. وهو معدل كبير طيب اذا تحقق، مع أن القوانين الماضية كانت تضع العراقيل أمام المستثمرين في سبيل الحصول على أرباحهم، ولم يكن هذا مشجعاً لأصحاب الأموال على الاستثمار، بل ضجت مراقبة النقد في مصر بشكواهم في الماضي للحصول على الارباح أو جزء منها. وذلك أن مشروطاً من المشاريع أقيم في مصر مثلاً في السنين الخالية، وسام في أسهمه أفراد عديدون من الولايات المتحدة، ومع ذلك فقد كان مديرو الشركة بمصر يذكرون للمساهمين في كل عام، أن القوانين المصرية لا تسمح بتحويل الارباح الى أمريكا، فيأسف هؤلاء ويتألمون ويمتنعون عن استثمار أموال أخرى في مصر<sup>(١)</sup>.

لهذا كله نعتقد أن السماح بتحويل الارباح في الحدود التي رسمها القانون، أمر مشجع للمستثمرين على الاستثمار.

كما أجاز القانون إعادة تحويل رأس المال الى الخارج، ولكن بعد خمس سنوات، وبما لا يجاوز خمس القيمة للسجل بها سنوياً. فرأس المال الاجنبي اذاً —

(١) في مصر الآن شركة مساهمة لمساهميها الأجانب مليون جنيه مصري من الأرباح التي تراكت على مر السنين ولم يحصل المساهمون حق الآل على عوئ منها، ومثل هذه الحالة لم تكن تشجعهم أو غيرهم على استثمار أموال أخرى في مصر.



مع الاحتياطات السابقة كلها — لا يجوز أن يدخل مصر للمضاربة أو غيرها أو حتى للاستثمار دون أن يتخذ صفة الجدية ، لأنه سيتمك بمصر فترة أقلها خمس سنوات . وحتى عند إعادة تحويله فسيحول في بحر خمس سنوات أخرى .

وإذا فقد جاءت المادة الثالثة بفرص طيبة للممول الاجنبي ، ولكنها في نفس الوقت ضمنت لمصر حقوقاً عظيمة أخرى .

وهناك في القانون مسائل أخرى في صالح رجال الاعمال الاجانب ، مثل تبسيط الحصول على تأشيرات الإقامة وغير ذلك .

كل هذه أمور نرجو أن تشجع وعلى الاخص المستثمرين الامريكيين الذين استثمروا الجانب الأكبر من أموالهم بعد الحرب في النصف الغربي من الكرة الارضية <sup>(١)</sup> ولم يغامروا بالاستثمار في جهات بعيدة .

تبقى بعد ذلك مسألة الأرباح أو الفوائد وكيف ندفعها من حصيلتنا الصغيرة من الدولارات ، وعلى الاخص اذا لم تشر الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من قطننا ؟ الواقع أننا قد اتخذنا كل الاحتياطات الممكنة لزيادة قدرتنا الانتاجية عن طريق استثمار المال في مسائل التنمية ، ولا شك أننا عن طريق التصنيع ، سنكون أقدر على التصدير في المستقبل . وليس من الضروري أن نصدر للولايات المتحدة سلعاً نتجها بنفسها بل نصدر اليها سلعاً متنوعة تتوقف على طريقة تشكيلنا لاقتصادنا الزراعى والصناعى . وما من بلد — حتى أمريكا نفسها — اعتمدت على زيادة انتاجها وزيادة دخلها عن طريق استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، الا وأصبحت قادرة على دفع الأرباح أو الفوائد . بل زاد دخلها وزادت قوتها الانتاجية ، حتى أصبحت في القرن العشرين بلداً مصدراً لرأس المال ، بعد أن كانت بلداً مستورداً له في القرن التاسع عشر كما ذكرنا فيما سبق . واذا كان هذا قد طبق على كثير من البلاد الأخرى في الماضى ، فلم لا يطبق على مصر في العهد الجديد وبعد اتخاذها كل هذه الضمانات ؟

(١) ذكرت النشرة الاقتصادية لبنك الأهل المصرى ( المجلد الخامس من العدد الأول ١٩٥٢ ) ص ٦٥ في معرض التحدث عن الاستثمار الأمريكى الخارجى بعد الحرب « انه في الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ كانت أمريكا اللاتيلية مصدر ٤٠ ٪ من مجموع دخل الاستثمار الخارجى كما كانت كندا مصدر ٢٦ ٪ منه .



## ١٢ - التخصص في الاستثمار :

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن مصر لن تعتمد على رؤوس الأموال الأمريكية وحدها ، ولن تعتمد على مشروع انتاجى واحد ، بل إنها بالقانون الجديد الذى أصدرته قد فتحت بابها على مصراعيه ليلجحه المال الاجنبى من أية دولة . ولا يخفى أن كل دولة تتخصص فيما تؤهله لها طبيعتها وكفاية ابنائها ومقتار المدخر لديهم فالممول الأمريكى (١) مثلاً يفضل استثمار أمواله فى البترول ، والممول الانجليزى يرغب فى إنشاء السفن والممول السويسرى يبرز غيره من الممولين فى استثمار أمواله فى الفنادق ، والممول الالمانى قد تفوق فى الصناعات الكيماوية وبفضلها فى الاستثمار عن غيرها . فلا يمكن أن نخشى من الآن عدم قدرتنا على دفع الأرباح لأمريكا . لأن هذه مهما استثمرت فى مصر فستستثمر أموالها فى بعض المشروعات فقط .

## ١٣ - الاقتراض من البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

توجد فى مصر مشروعات هامة تحتاج الى تمويل كبير مثل مشروع السد العالى . وقد ترى الحكومة المصرية أن تمتلك هذا المشروع وأن تديره بنفسها ، على اعتبار أنه دعامة إقتصادية هامة ، ومؤسسة أهلية لا يصح أن تكون فى أيدي الشركات أو الافراد . وعندئذ لانرى مانعاً على الاطلاق من التجاء الحكومة الى البنك الدولى تقترض منه الملايين المطلوبة ، وعلى الاخص بعد أن علمنا أن هذا المشروع بالذات ، سيعمل على استخدام المعادن الموجودة فى مصر ، وسيستعمل فى توليد أكبر قوة كهربائية عرفتها البلاد حتى الآن مما يفيدنا فى مشروعاتها الأخرى . ونحن لا نتفق مع المتشائمين الذين يسرفون فى التشاؤم ويتخوفون من اقتراضنا من البنك ، بحجة أن الدول الكبرى هى المسيطرة على شئونه ، فإذا اقترضنا منه فقد تتدخل هذه الدول فى شئوننا كما يزعمون . بل إننا نعترض على هذا التشاؤم ولا نرى غضاضة مطلقاً فى إقتراض الحكومة المصرية من البنك

(١) انظر الى هذا بحث الدكتور حمدى سابق الذكر ص ١٢ - ١٣ وقد ضرب فى مسألة التخصص مثلاً خاصاً بالبنجلترا ، وكيف اهما فى الوقت الذى كانت فيه مصدرة لرأس المال ، اعتمدت على رأس مال أمريكى لإنشاء مواصلاتها الحديدية بلندن تحت الارض ، بمعدل يقرب من ٥٠٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً .



الدولى ، بل نعتبر هذا واجباً قومياً هاماً ، ولو استطاعت الحكومة تحقيقه لقدمت  
لمصر الخير الوفير وذلك للأسباب الآتية <sup>(١)</sup> :

أولاً — نستطيع أن نحصل على المال اللازم بعد أن يضمن البنك الدولى  
كل أو بعض القروض التى يقدمها المستثمرون إلينا ، سواء أكانوا من الافراد  
أو الشركات ، ولئن يقدم البنك هذا الضمان إلا إذا وثق تماماً أن القروض ستستثمر  
فى مشروعات معينة للانشاء والتنمية . وفى هذا تأمين جديد لنا فى أن قروضنا  
لن تحاكى بعض قروض اسماعيل فى الاغراض التى عقدت من أجلها .

وإذا قيل إن البنك سيحصل على عمولة قدها من ١ ٪ الى ١ ½ ٪ على المبالغ  
المقرضة فى السنوات العشر الاولى . فان ضمانه للقروض سيعمل على انخفاض  
تكاليفها ، وذلك لأن البنك يطرح قروضه بمعدلات منخفضة الفائدة ، حتى لا تزيد  
تكاليف تلك القروض على الحكومة عن ٤ ٪ أو ١ ½ ٪ <sup>(٢)</sup> فى العام بما فى ذلك  
عمولته ، وهى تكاليف كاترى صغيرة إذا قورنت بمائدفعه للحكومات الاجنبية  
أو بيوت المال للحصول منها على الاموال اللازمة .

ثانياً — يمكن للبنك أن يقدم إلينا قروضا مباشرة من أمواله ، فيقرر عندئذ  
مقدار الفائدة ومدة القرض وجدول الاستهلاك الخاص بالمدفوعات . ولا شك  
أننا سنطالبه عندئذ أن تكون الفائدة وفترة القرض من الامور المعقولة ،  
مع ملاحظة طبيعة وأحوال المشروع الذى تقرض لانشائه .

ثالثاً — يستطيع البنك أن يضمن القروض التى تقرضها من المستثمرين  
الافراد أو الشركات بالبلاد التى ساهمت فى البنك . وهكذا نجد أنواعا ثلاثة  
للقروض والضمانات التى يقدمها البنك ، لنختار منها ما يلائم طبيعة مشروعنا .

رابعاً — أن البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ قد قدم ٨٥ قرصاً الى ٢٩ بلد مختلفة .

(١) أنظر كتاب International Monetary Reconstruction للاستاذ Michael A. Hellperin طام

١٩٤٥ م ٢٣ — ٢٥

(٢) فى بعض حالات قليلة زادت الفائدة والعمولة عن ١ ½ ٪ . ولكنهما لم يصلتا بعد

الى ٥ ٪ .

وبلغ مجموع قروضه ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤<sup>(١)</sup> ريالا وذلك منذ أن بدأ عملياته عام ١٩٤٦ وتفاصيل هذه القروض موضح في ملحق هذا البحث<sup>(٢)</sup>.

ويتضح من قروض البنك ، أنه لم يقصر قروضه على العمليات الانشائية الخاصة بالبلاد الفقيرة أو المتخلفة التي تسعى وراء رفع مستوى معيشتها من زيادة دخولها ، ولكنه قدم القروض لبلاد أوروبية متقدمة مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا وإيطاليا : وقد رأينا أن دخل الفرد في العام لدى كل من تلك الدول قد وصل الى درجات عالية . ومع ذلك فإنها لم تجد غضاضة أو مانعا من الاقتراض من البنك الدولي بمعدلات منخفضة كما ذكرنا ، لابل إن بلداً مثل الدانمارك التي قلنا ان دخل الفرد بها قد بلغ ٦٨٩ ريالا قد اقترضت ٤٠ مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٧ لكي تشتري الآلات والمعدات الخاصة بالانشاء والارتقاء . وكذلك قل عن استراليا التي بلغ دخل الفرد فيها ٦٧٩ ريالا في العام ، ومع ذلك اقترضت هي الأخرى ١٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء الآلات والمواد الخاصة بالتنمية وكان ذلك في وقت أصبحت فيه استراليا بلداً مصدرة للصلاب بعد أن كانت مستوردة له قبل الحرب ، وفي وقت ارتقت فيه صناعة العدد لمقابلة كل حاجياتها تقريباً<sup>(٣)</sup> ومع هذا كله اقترضت للمزيد من التنمية وكان ذلك حال فرنسا أيضاً عام ١٩٤٧ حينما اقترضت قرضاً من أكبر القروض التي قدمها البنك وقدره ٢٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء المعدات والمواد الخاصة بالتنمية والارتقاء<sup>(٤)</sup>.

(١) أنظر ص ٧ من التقرير السنوي ( حتى آخر يونيه ١٩٥٣ ) لبنك الدولي للانشاء والتعمير حيث بلغت القروض عندئذ ١,٥٩٠,٧٦٦,٤٦٤ دولار . وانظر أيضاً ملحق ذلك التقرير ( من أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ ) حيث قدم البنك سبعة قروض أخرى في هذه الفترة مقدارها ٧٢,٨٥٣,٠٠٠ دولاراً فيكون مجموع ما أقرضه البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ هو ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ دولاراً .

(٢) انظر الملحق ( جدول رقم ١٧ ) .

(٣) أنظر Ellsworth سابق الذكر ص ٦٧٠ نقلاً عن K. O. Horton and T. R. Wilson, "Some Factors in Post War Export Trade with The British Empire." Economic Series no 39. Dept. of Commerce, Washington, D. C., 1944

(٤) وقد ذكر Ellsworth ص ٦٩٥ أن بنك الاختيراد والتصدير بالولايات المتحدة قدم اعتمادات قدرها ٢ بليوناً من الدولارات بين أول يوليو ١٩٤٥ و ٣١ مارس ١٩٤٨ حينما بدأت مساعدات مشروع مارشال وقد حصلت فرنسا وحدها على ١,٢ بليوناً من هذه الاعتمادات.



وقد انتهزت هذه الفرصة الطيبة بعض البلاد المتخلفة مثل الحبشة والهند والعراق وتركيا ، فاقترضت الحبشة ٧ مليونا من الدولارات لتحسين الطرق وتجديدها ، وللحصول على نقد لبنائها الخاص بالتعمير . واقرضت الهند ١١٣,٥ مليونا لتحسين مواصلاتها الحديدية وتحسين أحوالها الزراعية وترقية القوى الكهربائية والتوسع في صناعات الحديد والصلب ، وكان ذلك أيضا في وقت توسعت فيه الصناعة في الهند في نواحي شتى عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وبالأخص صناعات الحديد والصلب والكيميائيات والمنسوجات ، واقرضت تركيا ٥٠,٦ مليونا من الدولارات لإنشاء صوامع الحبوب وإنشاء إحدى الموانئ وزيادة استخدام القوى الكهربائية للرى وللتحكم في الفيضان . وهكذا .

أفتكون هناك فرصة سانحة مثل هذه الفرص ونتردد في الحصول عليها لمجرد خوفنا من أن الدول الكبرى المتحكمة في أحوال البنك ، قد تتحكم في أمورنا المالية ؟ ولم لم يساور هذا الخوف جميع الدول ( ٢٩ ) التي اقرضت من البنك ومنها دول متقدمة وأخرى متوسطة وثالثة متخلفة ؟ وماذا منا سنحصل على القروض بهذه المعدلات القليلة وسندفع الأقساط والفوائد على فترة طويلة ، فاية دولة تستطيع أن تتحكم في شئوننا ؟ وإذا ساورنا هذا الخوف في الماضي ، فكيف يجد سبيله اليه نفوسنا في العهد الجديد ؟ إننا نكرر ما سبق أن ذكرناه في هذا البحث ، من أن حصولنا على قرض أو قروض من البنك الدولي ، هو كسب ومغرم وقائدة ، ولا يصح أن نخاف ما دمنا نشق في أنفسنا .

ومع ذلك فنحن لو طلبنا قرضا فلا بد أن يحقق البنك من جدية المشروع ، ومن استخدام القرض في المشروعات الانشائية . وفوق كل ذلك ، لن يعطينا البنك من القروض الا القدر الذي يعلم أننا سنستطيع تسديده ولن يرهقنا أمره ، وكل ذلك بعد دراسات مفصلة ولجان الخ . وعلى كل حال فإن مراقبة البنك للقروض الخارجية تمنع الوسائل السياسية التي كانت تستعمل في الماضي .

ملحق خاص

بقروض البنك الدولي حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٣

جدول رقم ( ١٧ )

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
أستراليا	آلات ومواد لتنمية	١٩٥٠ / ٨ / ٢٢	٧٥ — ٥٥	٤, ٢٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
أستراليا	آلات ومواد لتنمية	٥٢ / ٧ / ٨٠	٧٢ — ٥٧	٤, ٧٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا	معدات لصناعة الصلب وتوليد القوى	٤٩ / ٣ / ١	٦٩ — ٥٣	٤, ٢٥	١٦,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا	آلات ومعدات لتنمية الكنفو				
البلجيكية	البلجيكية	٥١ / ٩ / ١٣	٧٦ — ٥٦	٤, ٥٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
الكاميرون والبلجيكية	آلات ومعدات لتنمية الكنفو				
البلجيكية	البلجيكية	٥١ / ٩ / ١٣	٧٦ — ٥٧	٤, ٥٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل	تحديد وتحسين السكك الحديدية	٥٢ / ٦ / ٢٧	٦٧ — ٥٥	٤, ٦٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
البرازيل	تحسين الطرق	٥٣ / ٤ / ٣٠	٥٩ — ٥٤	٤, ٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	توليد القوى ومعدات لتليفونات	٤٩ / ١ / ٢٧	٧٤ — ٥٣	٤, ٥٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥١ / ١ / ١٨	٧٦ — ٥٥	٤, ٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥٠ / ٥ / ٢٦	٧٥ — ٥٤	٤, ٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٥٢ / ٦ / ٢٧	٧٧ — ٥٧	٤, ٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	توليد القوى الكهربائية	٤٨ / ٣ / ٢٥	٦٨ — ٥٣	٤, ٥٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	تحسين الزراعة	٤٨ / ٣ / ٢٥	٥٥ — ٥٠	٣, ٧٥	٢,٥٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	اكتشاف واستخدام منابع المياه الجوفية	٥١ / ١٠ / ١٠	٦١ — ٥٥	٤, ٢٧٥	١,٣٠٠,٠٠٠
كولومبيا	انشاء الطرق والتحسين والتجديد	٥١ / ٤ / ١٠	٦١ — ٥٤	٣, ٨٧٥	١٦,٥٠٠,٠٠٠
كولومبيا	مشروع السكك الحديدية الاهلي	٥٢ / ٨ / ٢٦	٧٨ — ٥٧	٤, ٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تحسين الزراعة	٤٩ / ٨ / ١٩	٥٦ — ٥٢	٣, ٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية	٥٠ / ١١ / ٢٠	٧٠ — ٥٤	٤, ٠	٢,٥٣٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية	٥٠ / ١ / ٢٨	٧١ — ٥٢	٤, ٠	٢,٦٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية	٥١ / ١١ / ١٣	٧٣ — ٥٤	٤, ٥	٢,٤٠٠,٠٠٠
الدانمارك	آلات ومعدات للانشاء والارتقاء	٤٧ / ٨ / ٢٢	٧٢ — ٥٣	٤, ٢٥	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
سلفادور (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية	٤٩ / ١٢ / ١٤	٧٥ — ٥٤	٤, ٢٥	١٢,٥٤٥,٠٠٠
الهندسة	تحسين وتجديد الطرق	٥٠ / ٩ / ١٣	٧١ — ٥٦	٤, ٠	٥,٠٠٠,٠٠٠



(تابع) جدول رقم ( ١٧ )

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
الجبشة . . .	نقد أجنبي لبنك التعمير . . . . .	١٩٥٠/ ٩/ ١٣	٥٦ — ٧١	٤, ٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
الجبشة . . .	تحسين وتجديد التليفونات والتلفراف	٥١/ ٢/ ١٩	٥٦ — ٧١	٤, ٠	١,٥٠٠,٠٠٠
فنلندا . . .	آلات لانتاج الخشب . . . . .	٤٩/ ١٠/ ١٧	٥٠ — ٥١	٣, ٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية وعدد				
فنلندا (ضامنة)	لصناعة الخشب . . . . .	٤٩/ ٨/ ١	٥٣ — ٦٤	٤, ٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	القوى الكهربائية وصناعة الخشب				
فنلندا (ضامنة)	وتحسين الزراعة . . . . .	٥٢/ ٤/ ٣٠	٥٥ — ٧٠	٤, ٧٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	القوى الكهربائية وصناعة الخشب				
فرنسا (ضامنة)	وتحسين الزراعة . . . . .	٥٢/ ١١/ ١٣	٥٥ — ٧٠	٤, ٧٥	٣,٤٧٩,٤٤٦
فرنسا (ضامنة)	عدد وآلات للانشاء والارتقاء	٤٧/ ٥/ ٩	٥٢ — ٧٧	٤, ٢٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
ايسلندة . . .	تطور القوى الكهربائية . . . . .	٥١/ ٦/ ٢٠	٥٦ — ٧٣	٤, ٢٧٥	٢,٤٥٠,٠٠٠
ايسلندة . . .	تطور الزراعة . . . . .	٥١/ ١١/ ١	٥٦ — ٧٣	٤, ٠	١,٠٠٨,٠٠٠
ايسلندة . . .	آلات لزيادة الخصوبة . . . . .	٥٢/ ٨/ ٢٦	٥٤ — ٦٩	٤, ٧٥	٨٥٤,٠٠٠
الهند . . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٤٩/ ٨/ ١٨	٥٠ — ٦٤	٤, ٠	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تحسين الزراعة . . . . .	٤٩/ ٩/ ٢٩	٥٢ — ٥٦	٣, ٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تطور القوى الكهربائية . . . . .	٥٠/ ٤/ ١٨	٥٥ — ٧٠	٤, ٠	١٨,٥٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تطور القوى الكهربائية والتحكم				
الهند (ضامنة)	في الفيضان . . . . .	٥٣/ ١/ ٢٣	٥٦ — ٧٧	٤, ٨٧٥	١٩,٥٠٠,٠٠٠
الهند (ضامنة)	توسيع صناعات الحديد والصلب . . . . .	٥٢/ ١٢/ ١٨	٥٩ — ٦٧	٤, ٧٥	٣١,٥٠٠,٠٠٠
العراق . . .	التحكم في الفيضانات . . . . .	٥٠/ ٦/ ١٥	٥٦ — ٦٥	٣, ٧٥	١٢,٨٠٠,٠٠٠
ايطاليا (ضامنة)	آلات وعدد لتنمية جنوب ايطاليا	٥١/ ١٠/ ١٠	٥٦ — ٧٦	٤, ٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
لوكسمبرج . .	عدد لصنع الصلب والسكك الحديدية	٤٧/ ٨/ ٢٨	٤٩ — ٧٢	٤, ٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	٤٩/ ١/ ٦	٥٣ — ٧٣	٤, ٠	٢٤,١٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	٤٩/ ١/ ٦	١/ ٧/ ٥٠	٤, ٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	٥٠/ ٤/ ٢٨	٥٣ — ٧٥	٤, ٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	نقد أجنبي لمشروعات صغيرة . . . . .	٥٠/ ١٠/ ١٨	٥٢ — ٥٧	٣, ٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	٥٢/ ١/ ١١	٥٥ — ٧٧	٤, ٠	٢٩,٧٠٠,٠٠٠
هولندا . . .	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	٤٧/ ٨/ ٧	٥٤ — ٧٢	٤, ٢٥	١٩١,٠٤٤,٢١٢
هولندا . . .	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	٤٨/ ٥/ ٢٥	٥٣ — ٥٤	٤, ٢٥	٣,٩٥٥,٧٨٨
هولندا (ضامنة)	شراء سفن . . . . .	٤٨/ ٧/ ١٥	٤٩ — ٥٨	٣, ٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	مدد الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
هولندا (ضامنة)	شراء سفن . . . . .	١٩٤٨/ ٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء سفن . . . . .	٤٨/ ٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء سفن . . . . .	٤٨/ ٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	معدات للانشاء لبعض الصناعات	٤٩/ ٧/٢٦	٦٤—٥٢	٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء طائرات . . . . .	٥٢/ ٢/٢٠	٥٨—٥٤	٤,١٢٥	٧,٠٠٠,٠٠٠
بيكاراجوا . . . . .	تشبيد الطرق . . . . .	٥١/ ٦/ ٧	٦١—٥٤	٤,١٢٥	٣,٥٠٠,٠٠٠
نيكاراجوا . . . . .	تشبيد صوامع لتخزين الحبوب	٥١/١٠/٢٩	٦٢—٥٤	٤,٢٧٥	٥٥٠,٠٠٠
نيكاراجوا (ضامنة)	تحسين الزراعة . . . . .	٥١/ ٦/ ٧	٥٨—٥٤	٤, .	١,٢٠٠,٠٠٠
الباكستان . . . . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٥٢/ ٣/٢٧	٦٧—٥٤	٤,٦٢٥	٢٧,٢٠٠,٠٠٠
الباكستان . . . . .	تحسين الزراعة . . . . .	٥٢/ ٦/١٣	٥٩—٥٤	٤,١٢٥	٣,٢٥٠,٠٠٠
باراجواي . . . . .	تحسين الزراعة . . . . .	٥١/١٢/ ٧	٦٠—٥٤	٤,٢٧٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
بيرو . . . . .	تحسين الموانئ . . . . .	٥٢/ ١/٢٣	٦٧—٥٤	٤, .	٢,٥٠٠,٠٠٠
بيرو . . . . .	تحسين الزراعة . . . . .	٥٢/ ٨/ ٨	٥٩—٥٤	٤,١٢٥	١,٣٠٠,٠٠٠
اتحاد جنوب افريقيا	توسيع المواصلات . . . . .	٥١/ ١/٢٣	٥٦—٥٥	٣, ٧٥	٢,٠٠٠,٠٠٠
اتحاد جنوب افريقيا ضامناً	تحسين القوى الكهربائية . . . . .	٥١/ ١/٢٣	٧٠—٥٤	٤, .	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند . . . . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٥٠/١٠/٢٧	٦٦—٥٤	٣, ٢٥	٣,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند . . . . .	الرى . . . . .	٥٠/١٠/٢٧	٧١—٥٦	٤, .	١٨,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند . . . . .	انشاء وتحسين الموانئ . . . . .	٥٠/١٠/٢٧	٦٦—٥٤	٣, ٧٥	٤,٤٠٠,٠٠٠
تركيا . . . . .	انشاء صوامع لتخزين الحبوب	٥٠/ ٧/ ٧	٦٨—٥٤	٣,٨٧٥	٣,٩٠٠,٠٠٠
تركيا . . . . .	تشبيد الموانئ وتحسينها . . . . .	٥٠/ ٧/ ٧	٧٥—٥٦	٤, ٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
تركيا . . . . .	تحسين القوى الكهربائية والرى				
تركيا (ضامنة)	والتحكم فى الفيضانات . . . . .	٥٢/ ٦/١٨	٧٧—٥٧	٤, ٧٥	٢٥,٢٠٠,٠٠٠
تركيا (ضامنة)	نقد أجنبي لتحسين الصناعة . . . . .	٥٠/١٠/١٩	٦٥—٥٧	٣, ٧٥	٩,٠٠٠,٠٠٠
روسيا الجنوبية الملكة المتحدة (ضامنة)	تحسين القوى المحركة . . . . .	٥٢/ ٢/٢٧	٧٧—٥٦	٤, ٧٥	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
روسيا الشمالية (الملكة المتحدة) (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية ومعدات التليفون . . . . .	٥٠/ ٨/٢٥	٧٤—٥٥	٤, ٢٥	٣٣,٠٠٠,٠٠٠



(تابع) جدول رقم (١٢)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك في المائة	مقدار القرض بالدولارات
يوغوسلافيا .	معدات لانتاج الاخشاب . . .	١٩٤٩/١٠/١٧	٥٠ — ٥١	٣,٠	٧٠٠,٠٠٠ ر ٢
يوغوسلافيا .	القوى الكهربائية واستخراج الفحم والمعادن . . . . .	٥١/١٠/١١	٥٥ — ٧٦	٤,٠	٢٨,٠٠٠,٠٠٠ ر ٢٨
يوغوسلافيا .	توسيع القوى الكهربائية والتمدين والمواصلات . . . .	٥٣/ ٢/ ١١	٥٦ — ٧٨	٤,٨٧٥	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ر ٣٠
(*) ١,٥٩٠,٧٦٦,٤٦٤ ر					

(\*) هذا بخلاف ٧٢,٨٥٢,٠٠٠ دولارا اقترضتها البرازيل وايسلندا ونيكاراجوا واتحاد جنوب افريقيا منذ أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ فيكون مجموع القروض كلها — كما ذكرنا — ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ دولارا .

## قسم العلوم السياسية

---

السلام السوقي في أوروبا : للدكتور بطرس بطرس غالي





# السلام السوفيتي في أوروبا

لدركتور بطرس بطرس غالي

مدرس القانون الدولي والعلاقات الدولية

## مقدمة :

هذا بحث موجز في العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتي وأحلافه . قصدنا منه أن نوضح كيف تتفاعل مختلف العوامل من سياسية وفكرية وقانونية واقتصادية لإيجاد ما يسمى « السلام السوفيتي في أوروبا » .

والبحث في هذا الموضوع شائك ، وتعرضه صعوبات جمة ، وإمشاكل كثيرة . منها : أن الاتحاد السوفيتي يسلك في سياسته سبيلين يعرفان عند الماركسيين باسم « مذهب الأداتين » ، ويعنى ذلك أنهم يستخدمون في تحقيق مآربهم أداتين : إحداها ظاهرة مشروعة ، والأخرى خفية غير مشروعة .

أما الأداة المشروعة ، « البرجوازية » ، فإنها تخضع لقواعد القانون الدولي ، فيموجبها يعين السفراء ، وترسل الوفود الى المؤتمرات ، وتتعقد المعاهدات السياسية ، ويتم الاشتراك في المنظمات الدولية ، وما إلى ذلك مما يتبعه أعضاء المجتمع الدولي . أما الأداة الأخرى غير المشروعة فمهمتها الإشراف على أعمال الجمعيات السرية ، وتمثل هذه الأداة في « الحزب » ، بأقسامه ، وخلاياه ، ورؤسائه ، وأعضائه ، ومؤيديه ، وشهادته ، وضحاياه .

ولا يفهم الباحث حقيقة السلام السوفيتي إلا اذا وضع نصب عينيه هذا الازدواج ، فكثيرا ما تتناقض التصرفات الرسمية العلنية التي يقوم بها ممثلو الحكومة مع التصرفات الخفية الصادرة من ممثلي الحزب . وكثيرا ما تتعارض التعليمات التي يلقاها الممثل الدبلوماسي مع التعليمات التي يلقاها ممثل الحزب . وكثيرا ما تتنافر



نصوص المعاهدات الرسمية مع نصوص الاتفاقات السرية فيجب ألا يضيق الباحث ذرعا بهذا التناقض لأنه من صميم النظام السوفييتي ، وهو يبدو في الوسائل ولكنه لا يؤثر في الهدف الذي تقصد إليه كلتا الأداتين ، ألا وهو السيطرة على العالم . وإنما قصدنا نصيح الباحث ألا يضيق ذرعا بهذا التناقض لأننا لاحظنا أن بعضهم نادى بأن كل محاولة لتحليل المحالفات السوفيتية عبث ما دام باطنها ينطوي على ما يناقض ظاهرها <sup>(١)</sup> .

أما نحن فنرى أن هذه المحالفات ، وإن كانت لا تعبر عن الواقع كله ، أو وإن كانت تخفي اتفاقات سرية تناقض ظاهرها ، فحسبنا أنها تعبر عن وجهة النظر الرسمية ، أو تعبر عما تريد — على الأقل — أن تظهر به أمام الرأي العالمي ، وعلينا أن نلتبس الحقائق عن طريق الاستقراء ، والقياس ، وتطبيق الفلسفة الماركسية التي تنظم سلوكهم .

ومما يجدر التنبيه له أن الباحث في العلاقات الدولية يجد نفسه أمام كفتين متناقضتين تتنازعان السيطرة ماديًا ومعنويًا . فمحاولة علاج مشاكل إحداها تتطلب من الباحث الإنصاف والحياد المطلق بقدر المستطاع .

وهو إذ يسلك هذا المسلك العلمي لا يستطيع أن يرضى الجانبين معاً فيعده الماركسيون برجوازيًا منحلاً ، ويعده الآخرون بادي التبلشف . إلا أن هذه هي الوسيلة الحقة لدراسة العلاقات الدولية وفهمها على الوجه الصحيح . ومن الصعوبات التي تواجه الباحث أيضاً مسألة المراجع فكثير منها لمكتاب وشراح وسياسيين فروا مما وراء « الستار الحديدي » فيجب أن تؤخذ بحوثهم ، مهما تكن قيمتها ، بكثير من الحذر والاحتياط ، ولنتلافى هذا عمدنا إلى المراجع السوفيتية الرسمية وإلى مقالات في صحفهم ومجلاتهم ، وتصريحات رؤسائهم وزعمائهم ، وتعليقات من إذاعاتهم وبياناتهم . وليس يفوتنا هنا أن نعلن أننا مدينون في ذلك لهيئة (La Documentation Francaise) التابعة لرياسة الوزارة الفرنسية فندرج الشكر لرجالها الذين عاونونا بما قدموه إلينا من وثائق ، وتوجيهات . كما نوجه الشكر

خالصاً لمدير مكتبة المحكمة الدولية وأعوانه فكل هؤلاء أمدونا بالكثير من مراجع هذا البحث .

ولقد قصدنا إلى ذكر هذا لتوجيه من يريد أن يتعمق في دراسة المحالفات السوفييتية ، والمحالفات الشرقية<sup>(١)</sup> إذ لا نعد بحثنا هذا إلا عملاً تحضيرياً نرجو أن نعود إليه ، أو أن يتولاه غيرنا ، بدراسة أشمل وأوسع .

### عناصر الموضوع

- ١ — أوروبا في ظل معاهدة فرساي .
- ٢ — أوروبا في ظل النظام الهتلري .
- ٣ — أوروبا في ظل النظام السوفييتي .
- ٤ — المعاهدات السوفييتية والشرقية .
- ٥ — تحليل أهم نصوص تلك المعاهدات .
- ٦ — خصائص تلك المعاهدات .

### نظرة تاريخية

ظلت أسرة هابسبرج نحو خمسة قرون تحاول تكوين وحدة سياسية من الشعوب المتنوعة المستقرة في أقاليم الدانوب ، ولكن جاءت الحرب العالمية الأولى ، وتبعها مبدأ حق تقرير المصير ، وانهار ما شادته أسرة هابسبرج .

واجتمع مندوبو الدول المنتصرة في مؤتمر فرساي ، ودعموا هذا الانهيار بأن اعترفوا بالدويلات التي انفصلت عن الامبراطورية النمساوية المجرية ، فصار لكل منها كيان سياسي مستقل .

(١) نقصد بالمعاهدات السوفييتية تلك التي أبرمت بين الاتحاد السوفييتي والجمهوريات الشعبية في أوروبا . ونقصد بالمعاهدات الشرقية تلك التي أبرمت بين الجمهوريات الشعبية وبعضها ، ونحن ننبه إلى أننا سنلتزم استعمال هذا الاصطلاح للإيجاز .



وكان نظام فرساي يفرق بين الدول المنتصرة ، والدول المهزومة ، فأثارت تلك التفرقة نفورا استغله هتلر بتشجيع المغلوبين على المنتصرين ، ثم بسط نفوذه عليها معاً ليكون « النظام الجديد » .

وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا وانسحاب جيوشها وخبرائها، واختفاء أعوانها من البلقان ، وحل محلها روسيا السوفيتية بجيوشها وخبرائها ودعاتها. وأخذت المذاهب اليسارية تغزو المذاهب الفاشيستية . وما لبثت أوروبا الشرقية أن غيرت نظامها السياسي ودخلت في نطاق ما يسمى « السلام السوفيتي » وقبل أن نعرض للبحث في دراسة السلام السوفيتي نرى من اللازم أن نشير الى الأنظمة السياسية والقانونية التي سبقت النظام السوفيتي في أوروبا .

## ١ - أوروبا في ظل معاهدة فرساي<sup>(١)</sup>

تفككت الامبراطورية النمساوية المجرية وانقسمت إلى دويلات ما لبثت أن تشكلت في كتلتين :

(أ) الكتلة الأولى قوامها دول جديدة . أو بعبارة أدق دول أعيدت إلى الحياة . وهي بولونيا وتشكوسلوفاكيا ، ودول اتسعت رقعتها فقيوت وهي : رومانيا ويوغسلافيا . وقرب الوضع المشترك بينها فارتبطت باتفاقات سياسية ترمي إلى الاحتفاظ بما أفادته من معاهدة فرساي .

(ب) أما الكتلة الثانية ، فتجمع بين ضحايا فرساي ومنها : النمسا ، وهنغاريا - وبلغاريا وقد وحد بينها وضعها المشترك وجعلها تتحين فرص الحوادث الدولية التي لا يستغلها إلا اليقظون .

والمعاهدات التي أبرمت بين الدول المنتصرة هي :

الحلف الصغير بين يوغوسلافيا وتشكوسلوفايا ورومانيا (١٦ فبراير ١٩٣٠) .

(١) انظر : Negru-De La Petite Entente A L'Entente Balkanique Thèse Faculte De Droit De Paris-1948- no. 106.

Benes. E. Le Pacte d'organisation de la Petite Entente et l'état actuel de la politique internationale-Prague 1933.

الاتحاد البلقاني بين رومانيا ويوغسلافيا وتركيا واليونان ( ٩ فبراير ١٩٣٤ ) .

معاهدات أبرمت بين فرنسا وبولونيا ( ٩ فبراير ١٩٢١ ) .

معاهدات أبرمت بين فرنسا ورومانيا ( ١٠ يونيو ١٩٢١ ) .

معاهدات أبرمت بين فرنسا ويوغوسلافيا ( ١١ نوفمبر ١٩٢٧ ) .

أما الخصائص القانونية لتلك المعاهدات فيمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — أبرمت تلك المعاهدات بين دول من أعضاء عصبة الأمم فكانها انعقدت تحت إشراف تلك الهيئة الدولية . ولقد أبرز الميسو أوزسكي تلك الميزة واستغلها ليظهر حسن نية المتعاقدين في تلك المعاهدة فقال في محاضرة له ألقاها في الأكاديمية الدبلوماسية في ١٣ مايو سنة ١٩٣٢ عن الحلف الصغير :

« لمواجهة أي خطر يقع على الدول المجاورة قد حاول الحلف الصغير جاهداً بمحض إرادته أن يخضع لعصبة الأمم » .

٢ — المعاهدات الهامة منها مثل الحلف الصغير والاتحاد البلقاني أبرمت في شكل معاهدات مفتوحة ليتيسر لمن شاء من الدول أن ينضم إليها انضماماً لاحقاً . وبذلك ابتعد عنها وصفها بأنها عدائية ما دام بابها مفتوحاً لكل دولة راغبة في الانضمام ، وفي ذلك تأمين لكل دولة تخشى أن تكون هدفاً لها .

٣ — تحتوي هذه المعاهدات على ضمان متبادل لحدود المتعاقدين فيها ، وتنص على أنه يجب أن يستشير بعضهم بعضاً قبل أي تصرف سياسي هام .

٤ — مما هو جدير بالذكر أنها نادى بالمساواة القانونية التامة بين الأعضاء ، وقد قامت فعلاً هذه المساواة وعززت بمساواة مادية قلما تقع بين الدول . ولكن فشل هذا النظام . ويبدو سبب الفشل واضحاً عند تأمل الخصائص السياسية لهذه الأحلاف <sup>(١)</sup> . وأهم هذه الخصائص ما يلي :

( ١ ) أبرمت هذه المعاهدات بين الدول المنتصرة وحدها ، ومع أنها قد نصت صراحة في متنها على أنها معاهدات مفتوحة فقد أثبت الواقع أنها مغلقة

(١) انظر - Baumont-M: La Faillite de la Paix 1918-1939-Presses Universitaires de France- pages 100 et suivantes 490 et suivantes.

G. M. Gathorne-Hardy: Histoire des Evénements internationaux de 1920-1939 page 72 et suivantes.



في وجه الدول المهزومة . وباءت بالفشل كل محاولة بذلت للتقريب بين المهزومين والمنتصرين .

(ب) كان بين كثير من أعضاء الحلف الصغير وأعضاء الاتحاد البلقاني معاهدات ثنائية عسكرية مع فرنسا، وظلت تلك المعاهدات سارية فكان فرنسا المنتصرة تقف من وراء هذه الأحلاف تشد أزرها . وخذت إيطاليا حذوها فعقدت عدة معاهدات اقتصادية مع النمسا ، وهنغاريا ، ( ١٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ ) و ( ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ ) و ( ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ ) وأثار كل هذا سخط باقي أعضاء الحلفين ف تبرموا ، وكان مظهر هذا التبرم أنهم تكتلوا ، وأطلق على تكتلهم اسم ( نقابة الساخطين ) ويظهر من هذا أن تلك التكتلات لم تكن في الواقع إلا شبه أحجار تلعب بها دول أجنبية على شطرنج رقعته أوروبا الشرقية .

(ج) ومما هو جدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفيتي لم يشترك في النظام الذي وضعته معاهدة فرساي ، وترتب على ذلك اختلال توازن القوى الذي كان قائماً من قبل بين النفوذ الروسي والجرماني في هذه الاقاليم .

(د) وهناك منازعات ومخاضات بين هذه الدول منشؤها معاهدة فرساي منها الخلاف بين بولونيا وتشكوسلوفاكيا حول إقليم تشيسن ، وبين اليونان وبلغاريا بسبب مشاكل الأقليات . وقد حال كل ذلك دون قيام اتحاد حقيقي بين المنتصرين أو بين المهزومين .

وبإيجاز كانت العلاقات الدولية في أوروبا الشرقية فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٨ تتميز بما يأتي :

١ — قيام تفرقة صارخة بين الدول المنتصرة والدول المهزومة أنتجتها معاهدة فرساي وعززتها عصبة الأمم .

٢ — إبرام معاهدات دفاعية بين الدول المنتصرة للاحتفاظ بما أفادته من معاهدة فرساي ، وإدخال هذه المعاهدات في نظام عصبة الأمم ، لكي تسبغ عليها صفة النظام العام الدولي .

٣ — استعمال نظام المعاهدات الجماعية القائمة على مبدأ المساواة القانونية بين جميع الأطراف .

## أوروبا في ظل النظام الهتلري<sup>(١)</sup>

محت القوات الألمانية ماسند معاهدة فرنساي من أوضاع ، فقد بدأ الزحف الألماني على أوروبا الشرقية منذ ١٩٣٣ حين عقدت ألمانيا عدة معاهدات تجارية واقتصادية مع أغلب الدول البلقانية فأضعفت تلك المعاهدات كل التكتلات السياسية السالفة الذكر . ولم تتكشف أغراض ألمانيا ، ولم يعرف مدى ما ترمي اليه من السيطرة ، ولا مدى عبقرية أساليبها الاستعمارية إلا منذ ابرام معاهدة ميونيخ فبعدها ظهر أن ألمانيا لا تسعى فقط الى استرداد ما أفقدته إياها معاهدة فرساي بل تطمح في ضم أقاليم لم تكن في حوزتها من قبل .

لقد ظهر جليا أن ألمانيا تبغى السيطرة على أوروبا ، ومن ثم يحتاج لها السيطرة على العالم .

وبعينا هنا التغييرات الإقليمية والسياسية التي قلبت أوضاع أوروبا الشرقية رأسا على عقب بغية إقامة ما سمي « النظام الجديد » أو « السلام الهتلري » .

### ( ١ ) التغييرات الإقليمية في أوروبا الشرقية :

أهمها ما يلي :

١ — ضم النمسا الى ألمانيا في ١٣ مارس سنة ١٩٣٨

٢ — تقسيم تشكوسلوفاكيا الى ثلاثة أجزاء : إقليم بوهيميا ومورافيا تحت الحماية الألمانية — وإقليم سلوفاكيا صار دويلة مستقلة — وإقليم روتينيا ضم الى هنجاريا .

٣ — تقسيم بولونيا بين كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي بموجب معاهدة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وبموجب البروتوكول الإضافي المبرم في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩

(١) انظر Paul Einzig: Hitler's New Order in Europe-Mac Millan and Co. Limited-London

1941.

Rudolf Schlesinger : Federalism in Central Europe-Chap. XVI.



٤ — فقدت رومانيا جزءا من ترانسلفانيا ضم الى هنغاريا بموجب تحكيم فيينا في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وكانت هيئة التحكيم مكونة من المهر رينتروب وزير خارجية المانيا ، والكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا . وفقدت رومانيا أيضا الدوبروجيا الشرقية التي آلت الى بلغاريا بموجب معاهدة كرايوفا التي تمت في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠

٥ — كانت يوغوسلافيا في مقدمة الدول المؤيدة للنظام الجديد ، والمساهمة في قيامه وتقويته ، ولكن بعد انضمامها رسميا الى المعاهدة الثلاثية بيوم واحد حاول الملك بطرس الثاني وقف التيارات المؤيدة لهذا النظام ليعيد دولته عن معسكر المحور . الا أن تلك المحاولة لم تكلل بالنجاح ، فقد دخلت الجيوش الألمانية والايطالية مملكته . وفي أقل من أسبوعين ( من ٦ الى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠ ) تم القضاء على قواتها وقسمت الى أجزاء استوات عليها الدول المجاورة لها ( المانيا — ايطاليا — هنغاريا — بلغاريا ) وما بقى بعد ذلك سمي « دولة كرواتيا » ووضع تحت حماية ايطاليا .

٦ — بعد الهجوم على اليونان استوات بلغاريا على اقاليم ماسيدونيا ، وتراس وبذلك اتسعت رقعتها وبلغت ١٧٧ ألف كيلو متر مربع ، تمتد من بحيرة اخريدا الى بحر ايجه .

#### ( ب ) التغييرات السياسية في أوروبا الشرقية :

صارت العلاقات الدولية في أوروبا مبنية على مبادئ سجلت في المعاهدة الثلاثية التي أبرمت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بين المانيا وايطاليا واليابان . ولأهميتها نورد نصها كاملا وهو <sup>(١)</sup> .

« بما أن الشرط الأساسي لقيام السلام الدائم هو أن تحصل كل أمة في العالم على كفايتها من الأقاليم لذلك قررت الحكومات الألمانية والايطالية واليابانية

(١) ترجمنا هذا النص من كتاب Claude-Albert Colliard-Droit International et Histoire

Diplomatique-Ed-Domat Monchrestien Paris 1950. Le Pacte Tripartite - page 603 .

أن تتبادل المساعدة ، وتتعاون فيما بينها لتحقيق أمنية كل منها في منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى ، وفي الأقاليم الأوروبية .

وترمي هذه الحكومات من ذلك الهدف الرئيسى الى إقامة نظام جديد يهدف الى توفير السعادة والرفاهية لشعوب هذه المناطق ، والى المحافظة على هذا النظام . فضلا عن هذا ترغب الحكومات الثلاث فى أن تشرك معها أى أمة أخرى من سائر أنحاء العالم بشرط أن تكون أمانها موجهة توجيهها مماثلا لمقاصدها . وهى ترجو بذلك أن تثمر جهودها ويتحقق هدفها النهائى وهو « السلام العالمى » . وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية على مايلى :  
المادة الأولى : تعترف اليابان بأشراف ألمانيا وإيطاليا على إقامة نظام جديد فى أوروبا وتحترم ذلك .

المادة الثانية : تعترف ألمانيا وإيطاليا باليابان على إقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى بآسيا الكبرى وتحترم ذلك .

المادة الثالثة : اتفقت ألمانيا وإيطاليا واليابان على بذل الجهود المشتركة للتعاون على الأساس السالف الذكر . وإذا وقع اعتداء على أحد الأطراف المتعاقدين من دولة لم تشترك بعد فى الحرب الأوروبية ، أو فى النزاع الصينى اليابانى تتبادل هذه الأطراف المعونة بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية .

المادة الرابعة : لتنفيذ هذا الاتفاق تعقد حالا لجان فنية مشتركة يعين أعضاؤها من قبل حكومات ألمانيا وإيطاليا واليابان .

المادة الخامسة : تصرح كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان بأن هذه الشروط لا تؤثر فى الأوضاع السياسية القائمة فى الوقت الحاضر بين كل من الأطراف الثلاثة وروسيا السوفيتية .

المادة السادسة : يسرى هذا الاتفاق بمجرد التوقيع عليه ، ويعمل به لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريانه ، وتدخل الأطراف المتعاقدة فى مفاوضات لتجديده بناء على طلب أى طرف قبل نهاية هذا الأجل بوقت كاف .

بناء على هذا وقع المذكورون على هذا الاتفاق بامضائهم وبصمومه بأختامهم بعد التثبت من صحة تفويضهم من حكوماتهم .



وتحرر في برلين من ثلاث نسخ أصلية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق للعام الثامن من العهد الفاشستي ، والموافق لليوم السابع والعشرين من الشهر التاسع للعام الخامس عشر من العهد الشيوعي . . . . . » .

ويستخلص من هذه المعاهدة ما يلي :

- ١ — تقسيم العالم الى مناطق كبرى ، كل منطقة تحت نفوذ دولة عظمى .
- ٢ — اعطاء الدولة العظمى حق التدخل المطلق في شئون الدول الداخلة في منطقتها ، فلها أن تقيد استقلالها ، ولها أن تغير حدودها أو أساليب حكمها ، وذلك وفقا لما تقتضيه مصالحها العليا دون نظر الى مبدأ المساواة القانونية .
- ٣ — التعاون بين هذه الدول الكبرى تنسقه لجان فنية <sup>(١)</sup> .

والذي يعنينا في بحثنا هذا هو أن بعض دول أوروبا الشرقية قد انضمت إلى هذه المعاهدة انضماما لاحقا . فانضمت هنجاريا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وسلوفاكيا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، ورومانيا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وبلغاريا في أول مارس سنة ١٩٤١ ، ويوغوسلافيا في ٢٥ مارس سنة ١٩٤١ ثم بعد أن تفككت ، وضم أكثر أجزائها الى الدول المجاورة انضم ما بقي منها مستقلا ، وهو دولة كرواتيا في ١٥ يونيو سنة ١٩٤١ .

وتم انضمام هذه الدول بوثائق « بروتوكول » متشابهة النصوص تتكون من ثلاث مواد :

المادة الأولى : خاصة بتسجيل الانضمام إلى الميثاق الثلاثي .

والمادة الثانية : تنص على أنه إذا وقعت مشاكل تمس مصالح الدولة المنضمة ، وعرضت هذه المشاكل على اللجنة الفنية المشار إليها في المادة الرابعة من الميثاق الثلاثي فلمهذه الدولة المنضمة أن تشارك في أعمال تلك اللجنة .

(١) انظر Constantin Vulcan . Le Pacte des Trois Puissances-Affaires Danubiennes

(Revue de l'Europe Centrale et du Sud Est) IV Année 1941 no. 1 et 2.

Petre Constantinesco Espace Economique et Espace Vital Affaires Danubiennes  
IV Année-1941 no. 3 et 4.

والمادة الثالثة: تقرر أن الميثاق الثلاثي بجميع نصوصه يعتبر ملحقا بكل بروتوكول انضمام .

ويتبين من هذا أن تلك الوثائق جعلت مركز الدول المنضمة بمثابة مركز الدول التابعة . وكل ما أعطى لها من حق هو جواز اشتراكها في اللجان الفنية إذا سمحت الدول الكبرى ، وحتى هذه المنحة يحوطها الغموض فلا تدرى متى تدعى ؟ وما مركزها حين تدعى ؟ أيكون لها صوت بجانب الدول الكبرى أم تكون مجرد مستمعة ؟ يبدو من روح الميثاق الثلاثي أن الوضع الثاني هو المقصود .

ومن المعاهدات الجماعية الجديدة بالذكر معاهدة الانتيكوميترن التي أبرمت بين ألمانيا واليابان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لمدة خمس سنوات وهدفها اتخاذ الخطط اللازمة لمكافحة المذهب الشيوعي . وقد انضم إليها كل من إيطاليا وهنغاريا والمنشوكو ، وأسبانيا . وتم تجديدها في نوفمبر سنة ١٩٤١ (١) .

وهاتان المعاهدتان ( الميثاق الثلاثي والانتيكوميترن ) هما اللتان قامت على أساسهما العلاقات الدولية في أوروبا الشرقية ، وإلى جانبهما قامت عدة اتفاقات ثنائية بين ألمانيا والدول الموالية لها ، وأهم محتوياتها :

منح ألمانيا حق مرور جيوشها في أرض الدول المتعاقدة معها ، وأن تكون جيوش هذه الدول مساعدة لجيوش ألمانيا . وأن تكون اقتصاديات تلك الدول في خدمة المجهود الحربي الألماني .

وبناء على هذه الالتزامات اشتركت جميع دول أوروبا الشرقية — ماعدا بلغاريا في الحرب ضد روسيا السوفيتية ابتداء من يونيو سنة ١٩٤١ ويلاحظ على تلك المعاهدات :

١ — أنها معاهدات ثنائية لاجماعية ، فهي بذلك على خلاف ما أبرم في ظل معاهدة فرساي .

٢ — أنها غير متكافئة ، فأطرافها هم ألمانيا أو إيطاليا من جانب ، والدول الصغيرة الموالية لها من الجانب الآخر ، ولم تتم قط بين الدول الصغيرة وبعضها .

(١) انظر كتاب Colliard السالف الذكر صفحة ٥٥٣ .



وبإنجاز كانت العلاقات الدولية في أوروبا الشرقية فيما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٤ تتميز بما يلي :

١ — أبقى معاهدة فرساي على المهزومين ولكنها فرقت بينهم وبين المنتصرين ، أما النظام الهتلري فقد أزال المهزومين من خريطة أوروبا ولم يبق منهم إلا ما كان في شكل دويلات تابعة لاحدى دول المحور مثل دويلة سلوفاكيا التابعة لألمانيا ، ودويلة كرواتيا التابعة لإيطاليا .

٢ — أقامت ألمانيا « نظامها الجديد » على المعاهدات الثنائية غير المتكافئة وأنكرت مبدأ المساواة القانونية التي تعتبر من أسس القانون الدلى .

### ٣ — أوروبا السوفيتية

في ٩ مايو سنة ١٩٤٥ صدر من قيادة قوات الحلفاء قرار إنهاء القتال في أوروبا ، وفي هذا التاريخ كانت الجيوش السوفيتية تحتل أوروبا الشرقية ، وتسيطر على النصف الشرقى من الأقاليم الألمانية والنمساوية ، وعلى جزء من تشيكوسلوفاكيا ، كما كانت تسيطر على شبه الجزيرة البلقانية بطريق غير مباشر .

ومنذ قبض السوفيت على زمام الحكم في روسيا سنة ١٩١٩ جعلوا من أهدافهم الرئيسية بلشفة تلك الاقاليم ، غير أن الدول الرأسمالية حالت بينهم وبين تحقيق أحلامهم بحصر روسيا بأقامة ما سمي « الكر دون الصحنى » وهو إنشاء عدة دويلات على الحدود السوفيتية تكون حائلا بين روسيا والعالم الخارجى ، ولمنع تسرب مبادئها الى أوروبا ، وبذلك ظلت روسيا السوفيتية بمعزل عن الأسرة الأوروبية <sup>(١)</sup> حتى لقد أبى الحلفاء في اجتماع ميونيخ دعوتها لتساهم في صد العدوان الهتلري .

كل هذا وغيره حفز روسيا السوفيتية على التقرب من ألمانيا النازية حتى خيل إلى المراقبين السياسيين أن كلا منهما وضعت حداً لأطماعها فى الأخرى ، وأنهما رسما معاً خطوط السياسة الدولية فى المستقبل . غير أن هذا الظن لم يدم فسرعان

(١) انظر Potiemkine Vladimir Histoire De La Diplomatie Tome III Librairie de Medicis Paris 1947.

ما تبين أن كلا منهما ترمى من وراء هذا الاتفاق إلى الاتفراد بالسيطرة على العالم ، فلم يدم الصفاء بينهما أكثر من سنتين ( من ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ إلى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ ) ثم وقع بينهما بعد ذلك ما وقع . . . . . ولما فشلت الجيوش الألمانية في غزوتها الأولى ( نوفمبر سنة ١٩٤١ ) واستطاعت روسيا أن تنظم دفاعها راودها أملها في السيطرة على أوروبا الشرقية عسى أن تصل بعدئذ إلى بسط سلطانها على أوروبا جميعها .

وظهرت أطماع روسيا بوضوح في المفاوضات السوفيتية الانجليزية التي أدت إلى عقد معاهدة التحالف والصداقة بين الدولتين في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ إذ طلب الجانب السوفيتي أثناء المفاوضات أن يذكر في متن المعاهدة الأقاليم التي تكون من نصيب الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب ، والتي ستوضع في منطقة نفوذه . إلا أن الجانب البريطاني اعترض على هذا واحتج بأنه يفتح الباب على مصراعيه للزراع بين الحلفاء وأنصارهم ، وربما يكون ذلك عقبة في سبيل إنهاء الحرب وهزيمة العدو المشترك ، واقتنع الجانب السوفيتي بتأجيل النظر في تقسيم مناطق النفوذ إلى المستقبل ، وصدرت المعاهدة بدون ذكر لتقسيم اقليمي في أوروبا<sup>(١)</sup> .

وفي المناقشات التي دارت بين قوات الحلفاء الغربيين بشأن المكان الذي تفتح فيه الجبهة الثانية عرض الانجليز بلسان مستر تشرشل فتح تلك الجبهة في البلقان ، ولا يخفى أنه كان يرمى من وراء ذلك إلى أن يحتل الحلفاء الغربيون تلك الأقاليم قبل أن يحتلها حلفاؤهم الشرقيون فتبلسف على أيديهم . وإن كان ذلك لم ينفذ فما هذا إلا لاعتبارات استراتيجية ، وبذلك تركت البلقان للنفوذ السوفيتي<sup>(٢)</sup> .

وعقدت بين الحلفاء مؤتمرات متعددة ( مؤتمر موسكو في أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وطهران في ديسمبر سنة ١٩٤٣ وياتا في فبراير سنة ١٩٤٥ ) وتدل دراسة وثائق هذه المؤتمرات على أن الحلفاء هم الذين مكنوا السوفييت من السيطرة على أوروبا الشرقية ، لأنهم في سبيل هزيمة ألمانيا وفي سبيل سرعة إنهاء الحرب لم يفكروا فيما تعمل روسيا بعد هذه الحرب بل حصروا كل تفكيرهم فيما تقدم اليهم الآن من معونة

(١) انظر The Memoirs of Cordell Hull Vol. II p. 1165 et s. London Hodder-Stoughton

(٢) انظر D. Eisenhower Crusade in Europe-p. 281 et s.



هم في أمس الحاجة إليها . ولقد برر مستر برنز موقف الحلفاء هذا بقوله : ( It was not a question of what we would let the Russians do but what could get the Russians to do )<sup>(١)</sup> وحين انتهت الحرب كانت القوات السوفيتية تحتل أوروبا الشرقية ، وكانت لجنة مراقبة الهدنة (Allied Control Authority A.C. A) تحت سيطرة النفوذ السوفيتي فاستطاعوا بإيعازهم أن يحولوا الاحتلال العسكري المؤقت إلى احتلال سياسي ومعنوي أدخل هذه المناطق جميعا في فلك الاتحاد السوفيتي .

وليس من أغراض هذا البحث دراسة تفاصيل ذلك التحول ولكن نكتفي بتوضيح جانبين هامين فيه ، وهما التغييرات الإقليمية التي طرأت في ظل النظام السوفيتي ، ثم التغييرات السياسية التي طرأت على نظام الحكم في أوروبا الشرقية .

#### ( ١ ) التغييرات الإقليمية في ظل النظام السوفيتي :

التخطيط السياسي لأوروبا الشرقية في ظل النظام السوفيتي لا يكاد يختلف عن الذي وضع في ظل معاهدة فرساي .

فألبانيا الآن لا تزال حدودها على ما كانت عليه قبل الاعتداء الإيطالي في ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؛ وجاءت المادة ٢٧ من معاهدة الصلح بين الحلفاء وإيطاليا تنص على أن تكون ألبانيا دولة مستقلة بنفس حدودها القديمة . وجاء في المادة ٢٨ أن إيطاليا تتنازل عن مطالبتها في جزيرة سازينو .

أما بلغاريا فقد سحبت جيوشها من الأقاليم اليوغوسلافية واليونانية التي كانت تحتلها في العهد الهتلري ، وتم الانسحاب تنفيذاً لنصوص معاهدة الهدنة التي عقدت بينها وبين الحلفاء في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، واحتفظت بأقاليم الدوبرودجا التي تنازلت لها رومانيا عنها بموجب معاهدة كرايوفا ، وبذلك عادت ، حسب نص المادة الأولى من معاهدة الصلح ، إلى الحدود التي كانت لها في يناير سنة ١٩٤١ أما هنغاريا فقد عادت كذلك إلى الحدود التي رسمتها لها معاهدة فرساي ( انظر اتفاقية الهدنة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ ، والمادة الأولى من معاهدة الصلح

(١) انظر James. F. Byrnes. Speaking Frankly (New York—1947)

ولهذا الكتاب ترجمة بالعربية — «ما تكلم بصراحة» دار العلم للملايين مطبعة الكشاف بيروت

التي أبرمت بينها وبين الحلفاء في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ) وقد تقرر أن تحل مشاكلها الخاصة بالأقليات وبخاصة ما بينها وبين تشكوسلوفاكيا بطريق تبادل السكان ( المادة الخامسة من معاهدة الصلح ) .

أما بولونيا فقد تنازلت نهائيا عن أقاليمها الشرقية للاتحاد السوفيتي واستعاضت عن ذلك بامتداد أقاليمها غربا على حساب الأراضي الألمانية حتى صارت حدودها على ٥٠ كيلو مترا من مدينة برلين .

أما رومانيا فعادت إلى حدودها التي كانت في فبراير سنة ١٩٤١ فتنازلت عن اقليمى بسارابيا وبوكوفينيا للاتحاد السوفيتي ، واستردت اقليم ترانسلفانيا على أساس أن تحكيم فيينا الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ أصبح لاغيا، وكأنه لم يكن ( المادة الثانية من معاهدة الصلح بين رومانيا والحلفاء )

أما تشكوسلوفاكيا فتكون حدودها كما رسمتها معاهدة فرساي عند تكوينها . غير أنها تنازلت لروسيا عن روتينيا (أوكرانيا الكرباتيه ) وذلك بموجب معاهدة ٢٨ يونيو ١٩٤٥

أما يوغوسلافيا فقد تكونت من جديد بحدودها المرسومة في معاهدة فرساي ولكنها أرادت أن تبسط نفوذها على مدينة تريستا ومنطقة فينيسيا جوليا فلم تتمكنها الجيوش الانجلوسكسونية من ذلك ، وحللا لهذا الموقف تقرر تحويل تريستا الى مدينة حرة في ضمان مجلس الأمن ، وأعطى أكثر أقليم فينيسيا جوليا ليوغوسلافيا ماعدا جزءا من استيريا ، ولم تكن تلك التسوية موضع ارتياح من إيطاليا ويوغسلافيا .

أما فنلندا فقد فرضت عليها روسيا بعد هزيمتها الأولى حدودا معينة بموجب معاهدة الصلح المبرمة في ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ ، ولما دخلت في الحرب إلى جانب ألمانيا وهزمت مرة أخرى فرض عليها الاتحاد السوفيتي الحدود المتفق عليها في ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ وجاءت بعد ذلك بثلاث سنوات معاهدة الصلح تسجل هذه الحدود مع تغيير يسير (١) .

(١) انظر معاهدة الصلح في كتاب Colliard السالف الذكر صفحة ٦٩٢



ومن هذا العرض الوجيز نستنتج مايلي :

١ — امتداد الحدود الروسية في أوروبا الشرقية <sup>(١)</sup> : ففي أقصى الشمال تلاصقت روسيا السوفيتية بالنرويج باستيلائها على الأقاليم الفنلندية ، وفي البلطيق ضمت اليها لتوانيا ، واستوانيا ، ولتفيا ، فأصبحت أعضاء في الاتحاد السوفيتي . واستولت على القسم الشمالي من بروسيا الشرقية فتم لها بسط سيادتها على البحر البلطيق ، ولو أن منافذه ظلت في قبضة الدانيمرك . ثم ضمت اليها الأقاليم البولونية التي كان يسكنها الروس البيض ، واستولت على الأقاليم الكرباتيه ( روتانيا التي كانت لتشكوسلوفاكيا ) وأخذت من رومانيا بوكوفينيا الشمالية وبساربيا .

ولهذا الزحف السوفيتي جوانب استراتيجية هامة ، فقد أصبحت ذات حدود مشتركة مع النرويج وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا بعد أن كانت فنلندا تفصل بينها وبين الأولى ، وبولونيا تفصل بينها وبين الثانية ، ورومانيا تفصل بينها وبين الثالثة . ولا شك في أن هذا التلاصق الجغرافي من العناصر التي مكنت النفوذ الروسي من التغلغل في هذه البلاد التي جاورته حديثاً .

ثم أن روسيا السوفيتية قد أصبحت من الدول الدانوبية باستيلائها على نهر الكيليا ، وهو أحد فروع نهر الدانوب ، الذي يفصل بينها وبين رومانيا فصارت صاحبة حق في هذا النهر الدولي .

٢ — لم تغير روسيا الأوضاع الإقليمية التي رسمتها معاهدة فرساي <sup>(٢)</sup> ( ما عدا التغييرات الطفيفة التي اقتضتها مصلحتها ) فظلت مشاكل الحدود الدولية قائمة في أوروبا الشرقية كما كانت من قبل فتكهن بعض الكتاب بأن هذه الأقاليم ستصير عاجلاً أو آجلاً ميداناً لمنازعات بين مختلف دويلاتها ولو كانت جميعاً تحت سلطة الأحزاب الشيوعية ، ولخص الكاتب الشهير ولتر ليبان ذلك في قوله :

« تقوم بين الشيوعيين الألمان والشيوعيين الفرنسيين معارضة صارخة بشأن

(١) انظر East Gordon-The New Frontiers of the Soviet Union Foreign Affairs-No. 4 July-1951

East Gordon How Strong is the Heartland Foreign Affairs no. 1 - October 1950

(٢) انظر The Annals of The American Academy of Political and Social Science. May 1948 - The Bulgarian, Rumanian and Hungarian Peace Treaties by Joseph Roucek pp 97 et s.

مشكلة الرور ، وأقاليم الرين . وتقوم بين الشيوعيين الألمان والشيوعيين البولونيين معارضة بشأن الحدود الشرقية ، والشيوعيون البولونيين والتشكوسلوفاكيين ينقسمون انقساماً كبيراً من أجل مشكلة تشسن . والنمساويون والإيطاليون منقسمون على إقليم التيرول . والإيطاليون واليوغوسلافيون منقسمون بخصوص تريستا . . .

ولكن ظهر أن هذا التكهن كان بعيداً عن الصواب فلا تقاسمات بين هذه الأحزاب الشيوعية كانت ثانوية إن لم تكن مجرد التظاهر ، فالواقع أن إعادة قيام الكومينفرم ، وظهور الديمقراطية الشعبية في تلك الدول كان للحد من تلك التطورات القومية البورجوازية التي بنى عليها الغربيون آمالهم وأوقفوا عليها أحلامهم .

٣ — لم يفرق الاتحاد السوفيتي بين الدول المنتصرة والدول المهزومة ، كما فرق واضعو نظام فرساي ، وواضعو « النظام الجديد » : فلم تميز روسيا السوفيتية بين حلفائها ومن كانوا أعداءها ، ولم تميز بين ضحايا هتلر وأعدائه بل جعلت الجميع سواء ، فاقطعت أجزاء من إقليم رومانيا كما اقتطعت على أجزاء من إقليم تشكوسلوفاكيا مع أن الأولى من حلفاء هتلر والثانية من ضحاياه .

(ب) التغييرات السياسية في ظل النظام السوفيتي (٢) :

تكونت في أوروبا الشرقية فيما بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ نظم سياسية جديدة جرى العرف على تسميتها : « الديمقراطيات الشعبية » وهي نظم ليست من الديمقراطية البورجوازية ولا من الديمقراطية الماركسية ، وإنما هي مرحلة متوسطة بينهما لإعداد دويلات أوروبا الشرقية لاستقبال الشيوعية والاندماج فيها ، وتلك الفترة الإعدادية قد اجتازت ثلاث مراحل ، لكل منها مميزات خاصة .

(١) انظر Thorsten V. Kalijarvi—Settlements of World Wars I and II Compared-The Annals ... Vol. 257 (Peace Settlements of World War II).

(٢) انظر Francois Fejto Histoire des Democraties populaires-Ed-du Seuil Paris 1952

Clarion Nicolas-Le Glacis Sovietique-Ed. Somogy-Paris 1948.

The Annals of The American Academy of Political And Social Sciences .. September 1950. Vol-271 (Moscow's European Satellites).



المرحلة الأولى ، وتمتاز بما يأتي :

١ — استندت الديمقراطية الشعبية على الدساتير السائدة في العهد البورجوازي ولم تحاول تعديلها أو إلغائها لكي تبرر مشروعية قيامها . فنظام الديمقراطية الشعبية في بولونيا قام في ظل دستور ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وقام في تشكوسلوفاكيا في ظل دستور ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وفي بلغاريا في ظل دستور ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وفي رومانيا في ظل دستور ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ ، أما في يوغوسلافيا فقامت الديمقراطية الشعبية على أساس دساتير سنة ١٩٢١ ، وسنة ١٩٣١ المبنية على النظام الملكي ، والاتفاقية المبرمة بين تيتو وسوبافتش في أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ تضمنت اعترافاً صريحاً بالنظام الدستوري الذي كان قائماً من قبل .

٢ — السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الشعبية في يد اتحاد مكون من الأحزاب اليسارية . وهذا التكتل يسمى « الجبهة الشعبية » قياساً على أول تكتل من نوعه قام في فرنسا بين جميع الأحزاب اليسارية تحت رئاسة مسيو بلوم . وتم هذا التكتل في دول أوروبا الشرقية من جميع الأحزاب اليسارية بزعامة الحزب الشيوعي لمكافحة الأحزاب البورجوازية أو الرأسمالية .

وكانت تلك الأحزاب اليسارية المتكثلة متعددة منها : حزب صغار الملاك في هنجاريا ، وحزب الزراع في بلغاريا ، وحزب الفلاح في رومانيا ، والحزب الديمقراطي في تشكوسلوفاكيا . وتلك الأحزاب تختلف في أسماؤها وبرامجها والبلاد التي نشأت فيها ، وتاريخ نشأتها ، وتطورها ولكن مع ذلك الاختلاف كله يجمع بينها قاسم مشترك واحد وهو أنها أحزاب شعبية قومية تمثل الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الزراع والعمال والمستخدمين الذين كانوا يحاولون بناء نظام اجتماعي يكون وسطاً بين الشيوعية الشرقية والرأسمالية الغربية ويرضى كلا منهما .

وعلى هذا الأساس انضمت تلك الأحزاب الى جبهات شعبية مع الأحزاب الشيوعية ، واختلفت تلك الجبهات باختلاف البلاد التي قامت فيها .

من ذلك « جبهة الشعب » في يوغوسلافيا ، « والجبهة الديمقراطية » في بولونيا ، « والجبهة الوطنية » في رومانيا وقد تغير اسمها وتكوينها فيما بعد وسميت « الجبهة

الديمقراطية الشعبية . وفي تشكوسلوفاكيا ظهر هذا التكتل السياسى سنة ١٩٤٥  
فى « جبهة أحزاب المقاومة » ، وفى سنة ١٩٤٦ سميت « الجبهة الوطنية » وفى  
هنجاريا تكونت « الجبهة الوطنية الاستقلالية » سنة ١٩٤٥ ، ثم تغيرت فى سنة ١٩٤٧  
وسميت « المحالفة الانتخابية لأحزاب الجبهة الوطنية الاستقلالية الهنجرية » ،  
وفى سنة ١٩٤٩ سميت « الجبهة الشعبية للاستقلال » .

٣ — الديمقراطية الشعبية تلازمها ثورة اقتصادية تشمل اصلاحات زراعية  
منها نزع الملكيات الكبيرة ، وتوزيعها على المعدمين ، وتحديد الملكيات المتوسطة ،  
وتأميم المرافق العامة والمصانع الكبرى والتجارة الخارجية .

المرحلة الثانية : وتتماز بما يأتى :

١ — تعديل الدساتير البورجوازية عن طريق القوانين الاستثنائية حتى يتم  
إعداد دساتير جديدة على غرار الدستور السوفيتى <sup>(١)</sup> .

ومن أمثلة تلك القوانين قانون ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ الخاص بالدستور المجرى ،  
وقانون ١٩ فبراير سنة ١٩٤٧ الخاص بالدستور البولونى .

وفى بعض البلاد وضعت الدساتير الجديدة مباشرة دون حاجة الى مرحلة  
القوانين الاستثنائية .

ومن أمثلة ذلك دستور الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية فى ٣١ يناير  
سنة ١٩٤٦ ، ودستور الجمهورية الشعبية الألبانية فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، وقد  
صار لجميع الجمهوريات الشعبية فيما بعد دساتير على غرار الدستور السوفيتى .

٢ — فى داخل الجبهة الشعبية اتجه اتحادى يربى الى القضاء على الأحزاب  
الزراعية وإدماج الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعى .

(١) القضاء على الأحزاب الزراعية .

أريد القضاء على الأحزاب الممثلة للفلاحين وصغار الملاك لها من قوة  
وتفوذ فى البلاد البلقانية باعتبارها زراعية .

(١) انظر Fabre M. H — Theorie des Democraties Populaires (Contribution A L'Etude  
De L'Etat Socialiste) Bibliotheque de la Faculte de Droit D'Alger Vol 5. Ed. Pedone  
Guins. G. C.—Constitutions of the Soviet Satellites-The Annals . . . .op. c. Vol. 271.



وانبع في ذلك وسائل متشابهة وإن اختلفت باختلاف البلاد والظروف .

ففي هنغاريا مثلاً كان « حزب صغار الملاك » يمثل غالبية الشعب المجري ونال الأغلبية المطلقة في انتخابات ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فحصل على ٢٤٦ مقعداً من ٤١٥ بينما جاء الحزب الشيوعي في المرتبة الثالثة إذ لم ينل إلا ٦٧ مقعداً . وقد حدث كل هذا مع أن سلطات الاحتلال السوفيتية بذلت كل ما لديها من نفوذ في مساعدته . ولم يمتص على هذا الانتصار سنتان حتى أكره الشيوعيون نواب « حزب صغار الملاك » على التصويت بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فكان ذلك بمثابة انتحار للحزب ، وظهرت آثاره في انتخابات ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ إذ لم يستطع هذا الحزب الذي كان أقوى الأحزاب أن ينال أكثر من ١٥ ٪ من مجموع الأصوات .

ويظهر سر هذه الهزيمة حين نعرف ألوان الاضطهاد التي لقيها أنصار هذا الحزب فالمسيو كوفاك سكرتيره اتهم بمؤامرة ضد سلطات الاحتلال وسجن والمسيو ناجي<sup>(١)</sup> رئيس الحزب استقال أثناء إقامته في سويسرا ، واستمر الاضطهاد إلى ما بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ فرئيس الجمهورية وهو أبرز أعضاء الحزب ، أكره على الاستقالة بحجة أن زوج ابنته منهم بالخيانة العظمى وانتجس ، وخاف مسيو نيارادي وزير المالية على نفسه فانتز فرصة وجوده في الخارج ، ولم يعد إلى بلاده وترتب على ذلك إجراء عملية تطهير واسعة النطاق استقال على أثرها رئيس الوزراء وخمسة من وكلاء الوزارات وكلهم من أعضاء « حزب صغار الملاك » .

كان لهذه الاضطهادات أثرها في انتخابات ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ إذ تقهقر « حزب صغار الملاك » تقهقراً أعظم ، ومع ذلك ظلت الاضطهادات قائمة ضده<sup>(٢)</sup> .

وانبع نفس هذا الأسلوب في بلغاريا فاتهم نيكولا بتكوف رئيس الحزب الزراعي بتدبير مؤامرة عسكرية وحكم عليه بالاعدام شتقاً ( ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ) وحل حزبه بتهمة الفاشية<sup>(٣)</sup> .

(١) و (٢) انظر Nagy Frenc —The Struggle behind the Iron Curtain New York MacMillan

Honti Francois—Le Drame hongrois—Paris 1949.

(٣) انظر Pader Michael—Dimitrov Wastes no bullets : Nickola Petkov—The Test Case

London Eyre and Spohiswood 1938.

وهكذا كان الحال في رومانيا فقد حل « حزب الفلاح » في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقبض على الدكتور مانيو رئيسه ، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم <sup>(١)</sup> .

وكذلك حدث في بولونيا فقد وجه إلى رئيس « حزب الفلاح » ميكولا جيسك تهديد بالقتل ، فاضطر إلى الهرب من البلاد ، وعلى أثر ذلك حل الحزب في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ <sup>(٢)</sup> .

وتشيكوسلوفاكيا وافقت مبدئياً على قبول مشروع مارشال فضغط عليها الاتحاد السوفيتي حتى اضطرت إلى اعلان عدم قبوله ، وبدأت الاضطهادات توجه إلى الحزب الديمقراطي صاحب الأغلبية المطلقة في البرلمان . وفي أواخر سنة ١٩٤٧ قرر الشيوعيون إحداث انقلاب لمصلحتهم فجاء الرفيق زوبورين من موسكو ليشرّف على عملية الانقلاب الذي تم في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ <sup>(٣)</sup> باستقالة الرئيس بنفس وتولي الشيوعيين زمام الحكم .

(ب) اندماج الأحزاب الاشتراكية في الحزب الشيوعي :

انخذت الأداة السوفيتية في التخلص من الأحزاب الاشتراكية أسلوباً يختلف عن الأسلوب الذي اتبع في القضاء على الأحزاب اليسارية ، ذلك هو العمل على اندماجها في الأحزاب الشيوعية والتخلص ممن لا يوافقون على هذا الاندماج .

ففي بلغاريا تم الاندماج بين الحزب الشيوعي والاشتراكي في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ وسمى « حزب العمال الموحد » .

وفي رومانيا تم في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ تحت اسم « حزب العمال الرومانيين » . وفي تشكوسلوفاكيا تم بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الشيوعي بعد انتخابات يونيو سنة ١٩٤٨

وفي بولونيا تم في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تحت اسم « حزب العمال الموحد » .

(١) انظر Markham Reuben H. Rumania under the Soviet Yoke Boston 1949

(٢) انظر Mikolajczyk Stanislaw-The Rape of Poland New York Whittlesey House 1948.

(٣) انظر Duchacek. Ivo-The Strategy of Communist Infiltration: The Case of

Czechoslovakia—New Haven—Yale Institute of International Studies 1949.

Ripka Hubert—Le coup de Prague, une révolutions prefabriquée Paris 1949.

Otto Friedman—The Break-up of Czech Democracy—London 1950.



وفي المجر تم في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٨ تحت اسم « حزب العمال المجرين » ولم يقف الأمر عند اندماج الأحزاب الكبرى في الحزب الشيوعي بل امتد إلى الأحزاب الصغرى أو التي صارت صغرى بسبب الاضطهادات ، فأخذت تنضم إلى بعضها بتوجيه السلطات الشيوعية لكي يتم مستقبلاً اندماجها نهائياً في الحزب الشيوعي . ومن ذلك أمثلة ما حدث في رومانيا فقد تم الاندماج بين « حزب الفلاح » و « حزب حارثي الأرض » في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨ وفي هنجاريا تم الاتحاد بين « الحزب الديمقراطي » و « الحزب الراديكالي » ثم انضم إلى الجبهة الشعبية بعد قليل ( في ٥ مارس سنة ١٩٤٩ ) . وفي بولونيا اتحد « حزب الفلاح الحكومي » مع « حزب الفلاح البولوني » الذي فر رئيسه ميكولا جيسك بسبب الاضطهاد ( في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ) .

المرحلة الثالثة : هي التي تمتازها الجمهوريات الشعبية في الوقت الحاضر ، وتتميز بالخصائص الآتية :

١ — من الناحية السياسية : تطهير الأحزاب الشيوعية من الخوارج عليها <sup>(١)</sup> وفي سبيل ذلك حوكم أغلب الزعماء الذين ساهموا في تكوين الجمهوريات الشعبية بتهمة خروجهم على مبادئ الحزب الصحيحة وميولهم إلى النزعات الوطنية ، أو البورجوازية . أو التروتسكية . أو التيتوية وغيرها من المذاهب التي تعتبر كفراً بالشيوعية السيتالينية ، وفي محاكمات علنية حكم على بعضهم بالاعدام وعلى آخرين بالسجن ، ومن الزعماء الذين حكم عليهم كليمانتس ، وسلانسكي في تشكوسلوفاكيا ولا سلوراجيك في المجر . وددز في البانيا ، وزاكاسيت في هنجاريا وبتروسكو وأنا بوكور في رومانيا ، وكوستوف في بلغاريا .

٢ — من الناحية الاقتصادية : قيام برنامج اقتصادي على نمط اقليمي واسع للنطاق ، لربط اقتصاديات تلك البلاد ببعضها ثم ربطها جميعاً بالاتحاد السوفيتي ، والعمل على تصنيعها <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر في فلسفة التطهير: Jules Monnerot—Sociologie du Communisme—Gallimard-1949

(٢) انظر Lengyel Emil—Industrial Changes in Eastern Europe—The Annals ... op.c.

Vol-271.

٣ — من الناحية الاجتماعية : محاربة « الكولاك » ، وهم صغار الزراع الذين وزعت عليهم الأراضي في ظل المرحلة الأولى .

وقد يبدو أن هناك تناقضاً بين توزيع الأرض على صغار الفلاحين ثم انتزاعها منهم ، ولكن هذا ثم طبقاً لسياسة مرسومة : ففي ظل المرحلة الأولى كانت الحكومات في حاجة إلى تأييد صغار الزراع لتمكين بهم من محاربة كبارهم ، ولكن الأرض لم تكف لأرضاء مطامع الجميع ، فأنارت الحكومة طائفة المحرومين على طائفة « الكولاك » حتى وصلت إلى توزيع الأرض توزيعاً جديداً ، روعى فيه ألا يكفي استغلالها لصغر مساحتها فيضطر الملاك راضين أو مكرهين إلى الانضمام إلى المزارع الجماعية . وبهذا يتم تأمين الزراعة ويصبح الفلاح عاملاً لحساب الدولة ، ويتم تحقيق أحد أهداف المذهب الشيوعي <sup>(١)</sup> .

ومن عرض هذه التطورات التي مرت بها الجمهوريات الشعبية من سياسية واقتصادية ومعنوية نتبين الهيكل الداخلي للسلام السوفيتي في أوروبا الشرقية ، ونعرف ما فيه من صلابة ومتانة مرجعها من جهة إلى تشابه النظم السياسية بين مختلف الدويلات ، ومن جهة أخرى إلى تشابه التطورات التي مرت بها تلك الدويلات التي انتقلت معاً وبأسلوب واحد ومؤثرات واحدة من الديمقراطية البورجوازية إلى الديمقراطية الشعبية ، فالديمقراطية السوفيتية <sup>(٢)</sup> .

أثناء مراحل تكوين هذا الهيكل الداخلي جاهدت وزارة الخارجية السوفيتية لتدعيمه بهيكل خارجي يبدو في تسجيل الروابط القائمة بين مختلف الديمقراطيات الشعبية ، وبينها وبين الاتحاد السوفيتي في متن معاهدات دولية .

(١) انظر Cércler Roger—Les Reformes Agraires Dans L'Est Europeen—Revue Politique et Parlementaire—No. 586—Mars 1949.

Halasz Andrew—Changing Status of the Peasant in Iron Curtain Countries .. The Annals .. op. c. Vol 271.

(٢) انظر تفاصيل تكوين هذا الهيكل الداخلي في المراجع الآتية :

Bartlett Vernon—East of the Iron Curtain—London 1949.

Black C. E—Soviet Policy in Eastern Europe—The Annals .. Vol 263 (The Soviet Union Since World War II).

Day Carman—Soviet Imperialism: Russia's Drive Toward Domination Washington Public Affairs Press. 1950.

Royal Institute of International Affairs: Central and South East Europe. 1945-1948. Edited by R. R. Betts—London and New York 1950.

Seton-Watson Hugh—The East European Revolution—London 1950

Warriner Doreen—Revolution in Eastern Europe—London, Iurustile-Press. 1950.



## ٤ — المعاهدات السوفيتية والشرقية<sup>(١)</sup>

بدأت سلسلة المعاهدات السوفيتية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية فأبرم الاتحاد السوفيتي معاهدة مع تشكوسلوفاكيا في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ومعاهدة مع يوغوسلافيا في أبريل سنة ١٩٤٥ ومعاهدة مع بولونيا في أبريل سنة ١٩٤٥ . كانت هذه المعاهدات الثلاث أول خطوة نحو التكتل السوفيتي في أوروبا الشرقية . وبدأت الخطوة الثانية بمجهود يوغوسلافيا فبمجرد أن صارت ديمقراطية شعبية أخذت تعمل على إقامة تكتل من مختلف بلدان أوروبا الشرقية فأبرمت سلسلة معاهدات ثنائية مع كل من: بولونيا (مارس ١٩٤٦) وتشكوسلوفاكيا (مايو سنة ١٩٤٦) وألبانيا (يوليه سنة ١٩٤٦) وبلغاريا (نوفمبر سنة ١٩٤٧) وهنغاريا (ديسمبر سنة ١٩٤٧) وفي نفس هذا الوقت كانت تلك الدول تعقد معاهدات ثنائية فيما بينها . أما روسيا السوفيتية فتظاهرت بالبعد عن النشاط الدبلوماسي ولكن ما لبثت أن دخلت فيه ، فعقدت سلسلة من المعاهدات بين كل من حلفاء المحور السابقين ، فمعاهدة مع رومانيا (فبراير سنة ١٩٤٨) ومعاهدة مع هنغاريا (فبراير سنة ١٩٤٨) ومعاهدة مع بلغاريا (مارس سنة ١٩٤٨) ومعاهدة مع فنلندا (أبريل سنة ١٩٤٨) .

وإذ كان هذا التكتل على وشك أن يبلغ ذروته كماله انفجر مرجل النزاع بين المارشال تيتو والمارشال ستالين ، فلمن تبنوا لكفره بللذهب الماركسي وفصلت يوغوسلافيا من الكومنثورم ( ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ ) وألغيت جميع المعاهدات المبرمة بين يوغوسلافيا وباقي أعضاء التكتل . وبدأ ذلك بأن ألغى الاتحاد السوفيتي معاهدته معها في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم تلتها رومانيا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ ، ثم بولونيا في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ثم هنغاريا في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم بلغاريا في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تشكوسلوفاكيا في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . أما المعاهدة التي كانت بين ألبانيا ويوغوسلافيا فقد ألغاهما المارشال تيتو في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

(١) انظر نصوص هذه المعاهدات في La Documentation Française—Notes documentaires et Etudes no. 884-907-935-1001.

Documents State Papers - United States Department of State Vol.1 no. 412-13.

المجلة المصرية لقانون الدولي — المجلد الثامن سنة ١٩٥٢ من صفحة ٢٩٠ إلى ٣٢٧ وترجمة هذه النصوص في آخر هذا البحث .

ولم تحل تلك الالغاءات بين باقى الديمقراطيات الشعبية وبين النشاط فى عقد المعاهدات ، فاستمرت المفاوضات ، وأبرمت اتفاقات جديدة آخرها المعاهدة بين تشكوسلوفاكيا وهنغاريا فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ . وبهذا تم ربط جميع الديمقراطيات الشعبية ببعضها من جهة ، وبالاتحاد السوفيتى من الجهة الأخرى .

فلسلة المعاهدات السوفيتية والشرقية تتكون من أربع وعشرين معاهدة ثنائية بما فيها المعاهدات اليوغوسلافية الملغاه . وهذه المعاهدات هى : —

١ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وتشكوسلوفاكيا موقعة فى موسكو بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣

٢ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وبن جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى موسكو بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٥ ( ألغيت ) .

٣ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية بولونيا موقعة فى موسكو بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٤٥

٤ — معاهدة بين الجمهورية البولونية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى فارسوفيا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ( ألغيت ) .

٥ — معاهدة بين تشكوسلوفاكيا وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى بلغراد بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ( ألغيت ) .

٦ — معاهدة بين جمهورية ألبانيا الشعبية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى تيرانا بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٤٦ ( ألغيت ) .

٧ — معاهدة بين جمهورية بولونيا الشعبية ، وجمهورية تشكوسلوفاكيا موقعة فى فارسوفيا فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧

٨ — معاهدة بين جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية وبين جمهورية بلغاريا الشعبية موقعة فى أكسينجراد بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ( ألغيت ) .

٩ — معاهدة بين الجمهورية اليوغوسلافية الشعبية الاتحادية وجمهورية هنغاريا الشعبية موقعة فى بودابست بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ( ألغيت ) .



- ١٠ — معاهدة بين جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية البانيا الشعبية وموقعة  
في كريت شيم بلغاريا في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧
- ١١ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية  
الاتحادية موقعة في بودابست بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ( الغيت ) .
- ١٢ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية بلغاريا الشعبية موقعة  
في بوخارست في ١٦ يناير سنة ١٩٤٨
- ١٣ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية موقعة  
في بودابست بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٨
- ١٤ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية والاتحاد السوفيتي موقعة في موسكو  
بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٨
- ١٥ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية هنغاريا الشعبية موقعة في موسكو  
بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨
- ١٦ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية بلغاريا الشعبية موقعة في موسكو  
بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨
- ١٧ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا موقعة في موسكو بتاريخ ١٦  
ابريل سنة ١٩٤٨
- ١٨ — معاهدة بين جمهورية تشكوسلوفاكيا وجمهورية بلغاريا الشعبية في براغ  
بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٨
- ١٩ — معاهدة بين جمهورية بولونيا الشعبية وجمهورية بلغاريا الشعبية موقعة  
في فارسوفيا بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨
- ٢٠ — معاهدة بين الجمهورية البولونية الشعبية والجمهورية الهنجرية الشعبية  
موقعة في فارسوفيا بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٨
- ٢١ — معاهدة بين جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية موقعة  
في صوفيا بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨

٢٢ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية تشكوسلوفاكيا موقعة في بخارست بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٨

٢٣ — معاهدة بين جمهورية بولونيا الشعبية وجمهورية رومانيا الشعبية موقعة في بخارست بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩

٢٤ — معاهدة بين جمهورية هنجاريا الشعبية وجمهورية تشكوسلوفاكيا الشعبية موقعة في بودابست بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩

هذه المعاهدات كلها تمثل الجانب السياسى فقط ، وإلى جانبها عقد كثير من المعاهدات الاقتصادية والتجارية والمالية التى تنظم اقتصاديات التكتل السوفييتى .

#### ٥ — تحايل أهم نصوص تلك المعاهدات <sup>(١)</sup>

تكاد تكون المعاهدات السوفييتية والشرقية على نمط واحد :

١ — الديباجة تشير الى أهداف المعاهدة ومبادئها الأساسية .

٢ — النص على أن الدولتين المتعاقدين تتعاونان فى جميع الشئون لا سيما الشئون الاقتصادية والثقافية .

٣ — عدم عقد أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف الثانى .

٤ — المساعدة العسكرية المتبادلة ضد أى اعتداء يصدر من المانيا أو أحد حلفائها أو من أى عدو آخر .

٥ — الاعتراف بمبادئ هيئة الأمم وأهدافها ، والتعهد بتنفيذ المعاهدة طبقا لقانون الأمم المتحدة .

٦ — عدة نصوص فنية خاصة بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها وتبادل التصديقات ، ومدة سريان المعاهدة .

وسنكتفى فى هذا البحث بدراسة أهم هذه النقط .

(١) انظر Shapiro. L. B. The Postwar Treaties of The Soviet Union The Year Book of World Affairs-1950-Vol 4.

Harry N. Howard—The Soviet Alliance System 1942-1948-United States Department of State Documents And State Papers- Vol I no. 4 July-1948

W. W. Kulski The Soviet System of Collective Security Compared with the Western System American Journal of International Law-1950- pp. 453 to 476



## (أولا) ديباجة المعاهدات السوفيتية والشرقية :

لدراسة ديباجة تلك المعاهدات يستحسن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : أولا خاص بالمعاهدات السوفيتية ، وثانيها خاص بالمعاهدات الشرقية ، وثالثها خاص بالمعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي وفنلنده .

### ( ١ ) المعاهدات السوفيتية :

فما يتعلق بديباجة تلك المعاهدات يجب أن نميز بين التي تمت قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ( بين الاتحاد السوفيتي من جانب و كل من تشكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا وبولونيا من الجانب الآخر ) ، والتي تمت بعد انتهاء الحرب ( بين الاتحاد السوفيتي من جانب وحلفاء المانيا السابقين من الجانب الآخر ) .

أما ديباجة المعاهدات الأولى فنختار منها على سبيل المثال ديباجة معاهدة الصداقة وتبادل المساعدة والتعاون فيما بعد الحرب بين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ( ١١ أبريل سنة ١٩٤٥ ) ونص الديباجة هو :

« إصراراً على متابعة الحرب حتى النهاية ضد المعتدين الألمان ، ورغبة في تقوية روابط الصداقة القائمة بين شعبي الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا اللذين يحاربان معاً ضد العدو المشترك — المانيا الهتلرية — ورغبة في ضمان تعاون وثيق بين شعبي هذين البلدين ، وجميع الأمم المتحدة خلال الحرب ، ووقت السلام . ومساهمة في تنظيم الأمن والسلم في فترة ما بعد الحرب ، واقتناعاً بأن تقوية الصداقة بين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا يتجاوب مع الصالح الحيوي لهذين البلدين ، ويساعد إلى أقصى حد على تنمية اقتصادياتهما . قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، ومجلس الوصاية اليوغوسلافي إبرام هذه المعاهدة للوصول إلى تلك الأهداف ، وأنابا عنهما كمندوبين مفوضين ف . م . مولوتوف السكرتير الشعبي للشئون الخارجية للاتحاد السوفيتي ، والمارشال تيتو رئيس مجلس وزراء يوغوسلافيا ، وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتي . . . . . »

وتتضمن هذه الديباجة أربع نقاط رئيسية :

( أ ) التعهد بالكفاح المشترك ضد المانيا حتى النصر النهائي .

( ب ) التعهد بتقوية الصداقة بين الطرفين .

( ج ) إعلان أن تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين يتجاوب مع المصالح الحيوية بين البلدين .

( د ) التعهد بالمساهمة في تنظيم الأمن والسلم في ظل نظام المؤسسة الدولية التي ستقوم في المستقبل .

أما المعاهدات السوفيتية المبرمة بعد انتهاء الحرب فنذكر منها على سبيل المثال ديباجة معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ( ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ ) ونصها كما يلي :

« المجلس الأعلى للجمعية الشعبية البلغارية الكبرى ، والمجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

في هدفهما لتنمية وتدعيم صلات الصداقة بين بلغاريا والاتحاد السوفيتي واقتناعاً بأن توطيد الصداقة بينهما يتجاوب والمصالح الحيوية للشعبين ويساهم بأوفر نصيب في ازدهار اقتصادياتهما .

ومشبعين برغبة التعاون فيما بينهما لصالح السلم والأمن العام وفقاً لمبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة .

قررا عقد هذه المعاهدة ، وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين وهما . . . . »

وتتضمن تلك الديباجة ثلاث نقاط :

( أ ) التعهد بتقوية الصداقة بين الطرفين المتعاقدين .

( ب ) إعلان أن تنمية العلاقات الاقتصادية من صالح الشعبين معاً .

( ج ) إعلان أن المعاهدة متماشية مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة وأهدافها .



## (ب) المعاهدات الشرقية :

اختلفت ديباجة هذه المعاهدات عن ديباجة المعاهدات السوفيتية إذ تضمنت إلى جانب النقط الثلاث التي قامت عليها ديباجة المعاهدات السوفيتية نقطتين جديدتين هما :

١ — ذكر مبدأ المساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء من المانيا أو أحد أحلافها ، وأضافت ديباجة بعض المعاهدات إلى ذلك حالة وقوع اعتداء من دولة أجنبية أيضاً <sup>(١)</sup> .

وبذلك اتسع نطاق المساعدة المتبادلة وشمل جميع الاعتداءات ، المحتمل صدورها حتى لو كان مصدرها الديمقراطيات الشعبية أو الاتحاد السوفيتي ، وقد رأى بعض النقاد أن هذه الأوضاع رمز لدرجة انفصالية عن نطاق الاتحاد السوفيتي ، واستشهد على ذلك بما ورد في النقطة الثانية .

٢ — الاعتراف بالتضامن البلقاني بين مختلف الجمهوريات الشعبية . وقوام هذا التضامن هو التجاور الجغرافي والتراث المشترك والجنسية السلافية .

وكانت الدول المتعاقدة ترمي من وراء ذكر هذا التضامن إلى التمهيد لقيام اتحاد بلقاني في المستقبل ، وفهم من دراسة الوثائق الرسمية ومقالات الصحف أن قيام هذا التكتل بزعامة يوغوسلافيا قد رسم له ثلاث مراحل ، أولها قيام اتحاد اقتصادي وسياسي بين كل من يوغوسلافيا وألبانيا ، وثانيها اتحاد ثلاثي بين كل من يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا ، وثالثها : اتحاد عام شامل بين جميع الدول البلقانية بزعامة يوغوسلافيا .

وفي خطبة حماسية للرئيس ديمتروف ببخارست في يناير سنة ١٩٤٨ بمناسبة التوقيع على المعاهدة المنعقدة بين بلغاريا ورومانيا أعلن عن نية تكوين اتحاد بلقاني في القريب العاجل ، غير أن روسيا السوفيتية اعترضت سبيل هذا المشروع . ومن ظواهر هذا الاعتراض مقال نشرته ( البرافدا ) وهي الناطقة بلسان وزارة الخارجية السوفيتية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٨ عارضت فيه هذا المشروع ووصفته

(١) وهذه المعاهدات هي : المعاهدة اليوغوسلافية الهنجرية ، والمعاهدة الرومانية الهنجرية ، والمعاهدة اليوغوسلافية الألبانية ، والمعاهدة الرومانية البلغارية .

بأنه غير جدي ، ولا فائدة منه للديمقراطيات الشعبية ، وفهم الرئيس ديمتروف هذه الإشارة فتراجع وأعلن هذا في اليوم التالي في مؤتمر صحفي ، واعتبر هذا التراجع حلاً مؤقتاً ، ولكن لم ينته الأمر في الواقع إلا بإخراج يوغوسلافيا من الكتلة الشرقية<sup>(١)</sup> .

ومن أمثلة ديباجات المعاهدات الشرقية ديباجة معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين بلغاريا ورومانيا ( ١٦ يناير سنة ١٩٤٨ ) ونصها كما يلي :

« اقتناعاً بأن الصداقة التقليدية بين شعبي رومانيا وبلغاريا تكون أساساً متيناً لإقامة تعاون منتج في المحافظة على استقلال الجمهوريتين ، ولتوطيد السلام في البلقان وحوض نهر الدانوب ، ولتدعيم السلام العالمي .

وإدراكاً لأن التعاون الذي كان قائماً بين الشعبين في عصر نهضتهما وكفاحهما من أجل تحريرهما يجب أن يقوى علاقتهما المتبادلة .

واعتباراً بأن إدخال النظام الديمقراطي في البلدين هو الذي بفضلله سويت بروح الصداقة الخالصة جميع المسائل التي كانت محل نزاع بين كل من الدولتين وأن علاقة حسن الجوار تقوم الآن بين الشعبين على أساس وطيء .

واتعاضاً بعبرة الحرب العالمية الثانية حين انتهكت ألمانيا حرمة البلدين وجعلتهما أداة لسياستها العدوانية .

وتصميماً أكيدا على مقاومة بعث الاستعمار الألماني وحلفائه بكل قواها ، وعزماً صادقاً على مكافحة أي اعتداء يصدر من أي جهة ، وعلى أي صورة ويكون موجهاً ضد البلدين أو ضد إحداها .

وتوثيقاً لعلاقات الصداقة بين البلدين وضماناً لرفقهما وازدهار شعبيهما مشبعاً بروح التعاون الدولي .

ورغبة في تأكيد إرادتهما التي لا تنزعزع في الدفاع معا مستقبلاً عن حريتهما وديمقراطيهما الشعبية ، واستقلالهما ووحدة إقليميهما بقصد توطيد السلام في البلقان وحوض نهر الدانوب .

(١) Antonoff Nicolas—Politique Etrangère Decembre 1951-La Politique Sovietique dans L'Europe Sud-Orientale apres La Seconde Guerre Mondiale-p. 391 et S.



قرر المجلس الأعلى المؤقت للجمهورية الشعبية الرومانية والمجلس الأعلى للجمهورية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ، وأنابا عنهما لهذا الغرض . . . . . » .

ومن هذا يتبين أن تلك الديباجة تضمنت نفس ما تضمنته ديباجة المعاهدات السوفيتية مضافاً إليها ذكر مبدأ المساعدة المتبادلة ، والإشارة إلى قيام تضامن بلقاني ، ثم عبارات من الود والائلاء والصفاء لم تتضمنها ديباجة المعاهدات السوفيتية .

( ج ) المعاهدة المنعقدة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا<sup>(١)</sup> :

لهذه المعاهدة مكانة خاصة بالنسبة لسائر المعاهدات السوفيتية والشرقية وبسبب هذا ، وبسبب عدم ارتباط فنلندا بأية معاهدة أخرى مع الديمقراطيات الشعبية رأى كثير من المراقبين السياسيين عدم اعتبار فنلندا من أعضاء التكتل الشرقي . وتنص ديباجة هذه المعاهدة على ما يلي :

« المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي ، ورئيس الجمهورية الفنلندية في سبيل تنمية علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا مقتنعين بأن تثبيت علاقات حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وبين الجمهورية الفنلندية هو استجابة المصالح الحيوية لهذين البلدين ، ومراعاة لرغبة فنلندا في البقاء بعيداً عن الخلافات الناتجة من تعارض مصالح الدول العظمى .

وتعبيراً عن رغبتهما الأكيدة في التعاون من أجل مصالح السلام والأمن الدوليين طبقاً لأغراض ومبادئ منظمة الأمم المتحدة .

قررا لهذا الغرض إبرام هذه الاتفاقية ، وأنابا عنهما . . . . . »

وتدل هذه الديباجة على أن فنلندا تتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لجميع الديمقراطيات الشعبية ، إذ تستطيع بموجب هذه الديباجة أن تحتفظ بالحياة حال قيام حرب عالمية بخلاف المتحالفين من الكتلة الشرقية ، وقد ذهب الشارحون في تحليل ذلك مذاهب ، فمنهم من قال أن مرجع ذلك إلى تقدير ستالين لشعب فنلندا واحترامه

(١) انظر Les Archives Internationales. Mai 1950-no 231. L'Evolution Politique de

La Finlande

La Documentation Française Notes Documentaires Et Etudes No. 907-(Textes Diplomatiques,L.)

له<sup>(١)</sup> ، ومن قائل إن ذلك مرجعه الى المركز الجغرافي لهذه الدولة وهناك من يقول أن ذلك لترضية الدول السكندنافية لكي تحتفظ بحيادها ، ولا تنضم الى أى كتلة غربي في المستقبل<sup>(٢)</sup> ومن قائل إن هذا محاولة دبلوماسية لا قناع المترددين ، ولا نبات جواز دخول دولة ما في دائرة الاتحاد السوفيتي دون أن تفقد مقومات استقلالها ودون أن تتبلشف . ومهما يكن الأمر فإن تلك التأويلات جميعاً لا تتناقض وإنما يكمل بعضها بعضاً .

( ثانياً ) التعاون الاقتصادي والثقافي بين أعضاء التكتل السوفيتي في أوروبا :

في جميع المعاهدات السوفيتية والشرقية نص مشترك خاص بالتعاون الاقتصادي والثقافي بين أطراف تلك المعاهدات<sup>(٣)</sup> ، ويبدو هذا النص في الصيغة القانونية التالية :  
« يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان عزمهما على العمل بروح الصداقة والتعاون لزيادة ازدهار العلاقات الثقافية والاقتصادية القائمة بين البلدين . . . »

( المادة الخامسة من المعاهدة المبرمة بين رومانيا والاتحاد السوفيتي )

(١) انظر Allocution du Camarade Staline Traduction du texte publié par La Pravda du

13 Avril 1948 Note Documentaires et Etudes no 907.

(٢) يبدو ان لهذا الرأي قيمته ووجهته بدليل أن السويد أبت أن تنضم إلى حلف الأطلسي الذي عقد بعد ذلك ، وإن كانت قد انضمت إليه النرويج والدانيمرك .

انظر آخر تطورات الموضوع في New York Herald Tribune-(Ed. Europeenne) 18-3-53

(٣) هذا النص تضمنته المادة الرابعة من المعاهدة السوفيتية التشكوسلوفاكية ، والمادة الخامسة من المعاهدة السوفيتية اليوغوسلافية ، والمادة السابعة من المعاهدة السوفيتية البولونية ، والفقرة الثالثة من ديباجة المعاهدة البولونية اليوغوسلافية ، والمادة الخامسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية اليوغوسلافية والمادة الخامسة من المعاهدة الألبانية اليوغوسلافية ، والمادة الأولى من المعاهدة التشكوسلوفاكية البولونية والمادة الخامسة والسادسة من المعاهدة البلغارية اليوغوسلافية ، والمادة الخامسة من المعاهدة اليوغوسلافية الهنجرية ، والمادة الخامسة والسادسة من المعاهدة الألبانية البلغارية ، والمادة الخامسة من المعاهدة الرومانية الهنجرية ، ومن المعاهدة السوفيتية الرومانية ، ومن المعاهدة السوفيتية الهنجرية ، ومن المعاهدة السوفيتية البلغارية ، ومن المعاهدة السوفيتية الفنلندية ، والمادة السادسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية البلغارية ، والمادة الخامسة من المعاهدة البلغارية البولونية ، ومن المعاهدة البولونية الهنجرية ، والمادة السادسة من المعاهدة البلغارية الهنجرية ، والمادة الخامسة من المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة البولونية الرومانية ، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية الهنجرية .



وقد ظهر التعاون الاقتصادي بين المتعاقدين فيما سمي ( مشروع مولوتوف ) الذي أريد به مناهضة مشروع مارشال ، ويقوم بتنفيذ مشروع مولوتوف هذا مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، أو الكومنكون الذي أنشئ في ٢٥ يناير ١٩٤٩<sup>(١)</sup>

١ — يتكون الكومنكون من ممثلين لجميع الجمهوريات الشعبية ، ومنها البانيا مع أنها غير مرتبطة بمعاهدات سياسية مع السوفييت ولا مع الجمهوريات الشعبية ، الأخرى ( باستثناء بلغاريا ) .

٢ — يقوم الكومنكون على مبدأ المساواة القانونية التامة بين أعضائه ، وتؤخذ قراراته بالاجماع .

٣ — الكومنكون منظمة مفتوحة لجميع الدول الأوربية ، وعلى هذا الأساس انضمت اليه الجمهورية الديمقراطية الألمانية سنة ١٩٥٠

٤ — اجتماعات الكومنكون دورية ، وتكون في عواصم الدول الأعضاء بالتناوب ويتولى رئاسة الاجتماع عضو الدولة التي يكون الاجتماع في عاصمتها .

٥ — من أهداف الكومنكون مساعدة الجمهوريات الشعبية اقتصاديا بتقديم قروض سوفيتية ، وقد بلغ ما وظفه الاتحاد السوفيتي في بولونيا حوالي ٢٢٠٠ مليون روبل ( الروبل خمسة قروش تقريباً ) .

ومن أهدافه أيضا تصنيع الجمهوريات الشعبية ، وتنشيط التجارة بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، وعلى هذا زادت التجارة بين الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا بمقدار ٥٠ ٪ في سنة ١٩٤٩ . وفي المراجع التي أوردناها في ذيل هذه الصفحة كثير من الأمثلة التي توضح ما بين اقتصاديات هذه الجمهوريات وبين الاتحاد السوفيتي من صلة وثيقة .

---

(١) انظر Documents on Regional Organisation Outside Western Europe 1940-1949

Royal Institute of International Affairs.

F. Fejtó ... op. c. Cinquième Partie—Structure et Développement de l'Economie des Démocraties Populaires après 1948. pp. 291 à 366—Voir notamment les Annexes p. 433 à 438.

Y. Gluckstein—Stalin's Satellites in Europe—London 1952. part I pp. 13 to 127.

أما التعاون الثقافي<sup>(١)</sup> بين الاتحاد السوفيتي وأحلافه فقد ظهر في قيام الكومنفورم في سبتمبر سنة ١٩٤٧

والكومنفورم هو مكتب استعلام لجميع الأحزاب الشيوعية في أوروبا، فيجتمع أعضاؤه للتشاور وتبادل الآراء، وتلقي المعلومات. ويصدر مجلة عنوانها «للسلام الدائم وللديمقراطيات الشعبية» ومما هو جدير بالذكر أن هذا المكتب يجمع إلى جانب ممثلي أحزاب الشيوعية في الجمهوريات الشعبية ممثلي الحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي الفرنسي.

وإلى جانب هذا التعاون الثقافي الذي يستند إلى المذهب الشيوعي استغل التكتل السوفيتي المؤسسات العلمية والدينية والثقافية التي كانت قائمة في مختلف بلاد أوروبا الشرقية، ومنها المؤتمرات السلافية والكنيسة الأرثوذكسية وجمعيات مشوهي الحرب، وجمعيات قدماء المحاربين، وغير ذلك من المؤسسات التي قبلت أن تتعاون مع السلطات السوفيتية.

(ثالثاً) أعضاء التكتل السوفيتي وحرية التعاهد :

هناك نص صريح في جميع المعاهدات السوفيتية والشرقية يكاد يكون ذا صيغة واحدة، وهو يقيد حرية المتعاقدين في التعاهد. فالمادة الرابعة مثلاً من المعاهدة المبرمة بين تشكوسلوفاكيا وبلغاريا تنص على ما يأتي :

« يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بعدم إبرام أي تحالف، وبعدم الاشتراك في أي تكتل، أو اتخاذ أي إجراء يوجه ضد الطرف الآخر<sup>(٢)</sup> ».

(١) انظر Le rétablissement du Komintern et son perfectionnement Revue Politique et parlementaire Octobre Decembre 1947.

(٢) هذا النص تضمنته المادة الخامسة من المعاهدة السوفيتية التشكوسلوفاكية، والمادة الرابعة من المعاهدة السوفيتية اليوغوسلافية، والمادة السادسة من المعاهدة السوفيتية البولونية، والمادة الأولى من المعاهدة البولونية اليوغوسلافية، والمادة الرابعة من المعاهدة التشكوسلوفاكية اليوغوسلافية، ومن المعاهدة الألبانية اليوغوسلافية، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية البولونية، ومن المعاهدة اللغارية اليوغوسلافية، ومن المعاهدة اليوغوسلافية الهنغارية، ومن المعاهدة اللغارية الألبانية، ومن المعاهدة اليوغوسلافية الرومانية، ومن المعاهدة اللغارية الرومانية، ومن المعاهدة السوفيتية البلغارية، ومن المعاهدة السوفيتية الهنغارية، والمادة الثالثة من المعاهدة السوفيتية الرومانية، ومن المعاهدة السوفيتية الفنلندية، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية البلغارية. والمادة الثالثة من المعاهدة البلغارية البولونية، ومن المعاهدة البولونية الهنغارية، والمادة الرابعة من المعاهدة البلغارية الهنغارية، ومن المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية، ومن المعاهدة البولونية الرومانية، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية الهنغارية.



ويستنتج من هذا النص ما يلي :

١ — لا يجوز للدول المتعاقدة أن تبرم أى معاهدة مع دولة أجنبية إلا بموافقة الطرف الثانى ، وإن كان هذا غير مذكور صراحة فى النص السالف الذكر إلا أن العلاقات السياسية بين الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفييتى يؤيده كل التأييد .

٢ — يشترط أن تكون سياسة الدول المتعاقدة متحدة فى مواجهة الدول الأجنبية ، أو مواجهة المنظمة الدولية إن كانت عضواً فيها .

ويستنتج ذلك من قول المادة السالفة ( أو اتخاذ أى إجراء يوجه ضد الطرف الآخر ) . ولهذا نلاحظ أنه لم يحدث قط أن دول هذا التكتل اختلفت فى التصويت على قرار ما فى المنظمة الدولية ، ولم يحدث أن تقدمت دولة منها باحتجاج دبلوماسى عند دولة أخرى ، ولم يحدث أن ظهر علناً أى خلاف سياسى بينها كان له صدى فى خارج الكتلة الشرقية ، كما هو الحال بالنسبة لأعضاء التكتلات الغربية ، فكثيراً ما توزعت أصوات دول الجامعة العربية فى المنظمة الدولية وكثيراً ما قامت منازعات علنية بين أعضاء الكومنولث البريطانى ، واشتدت حتى طرحت أمام المنظمة الدولية للفصل فيها .

( رابعاً ) المساعدة المتبادلة فى التكتل السوفييتى :

يمكن تقسيم المساعدة المتبادلة بالنسبة للمعاهدات السوفييتية والشرقية إلى ثلاثة أنواع :

( ١ ) النوع الأول : يشمل جميع المحالفات السوفييتية <sup>(١)</sup> ، وبعض المعاهدات

الشرقية <sup>(٢)</sup> .

(١) المساعدة المتبادلة فى المعاهدات السوفييتية منصوص عليها فى المادة الثالثة من المعاهدة السوفييتية التشكوسلوفاكية . والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية اليوغوسلافية ، والمادة الرابعة من المعاهدة السوفييتية البولونية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية الرومانية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية الهنجرية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية البافارية .

(٢) منصوص عليها فى المادة الثالثة من المعاهدة اليوغوسلافية البولونية ، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة البافارية الرومانية ، والمادة الثانية من المعاهدة البولونية البافارية ، ومن المعاهدة البولونية الهنجرية ، والمادة الثالثة من المعاهدة البافارية الهنجرية ، والمادة الثانية من المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية ، والمعاهدة البولونية الرومانية ، والمعاهدة الهنجرية التشكوسلوفاكية .

وعلى سبيل المثال نقدم المادة الثانية من المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي وهنغاريا ونصها :

في حالة إقحام أحد الطرفين الساميين المتعاقدين في عمليات عسكرية ضد ألمانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أى دولة أخرى تنضم إليها في سياستها العدوانية بطريق مباشر أو غير مباشر فعلي الطرف الآخر المتعاقد أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية وكل معونة أخرى في مكتته إلى الطرف المتعاقد الذي أقحم في النزاع .

ويمكننا أن نستنتج من هذه المادة ما يلي :

١ — لا يشترط لتطبيق المساعدة المتبادلة وقوع الاعتداء فعلا من جانب ألمانيا، بل يكفي أن تسلك سياسة عدوانية<sup>(١)</sup> ، فكان هذه المساعدة المتبادلة نصير واجبة لأدنى الشبهات ، فليس من الضروري أن يقع الاعتداء أو يقوم تهديده ، أو احتمال حدوثه بل يكفي مثلا أن تدعو ألمانيا إلى التسلح ليعتبر هذا في رأى الجانب الآخر عملا عدوانيا يبيح إعلان الحرب ، ويوجب على الطرف الثاني أن يقدم المساعدة .

٢ — يتم تطبيق المساعدة المتبادلة بقيام تلك السياسة العدوانية من دولة أجنبية عن ألمانيا ما دامت حليفة لها .

٣ — لم تبين تلك المادة نوع العلاقة التي تقوم بين ألمانيا والدولة الأخرى والتي توجب تطبيق مبدأ المساعدة المتبادلة ، بل تركتها واسعة النطاق ومعنى ذلك أنه يجوز لأحد المتعاقدين أن يطلب مساعدة الطرف الثاني ليحارب أى دولة يدعى أنها تساعد ألمانيا في سياستها العدوانية مساعدة ظاهرة أو خفية .

٤ — المساعدة المتبادلة المنصوص عنها واسعة النطاق تشمل المساعدة العسكرية ، والاقتصادية ، وحق مرور الجيوش في إقليم الطرف الآخر ، واستعمال وسائل النقل وما إليها .

(١) عبر بعض النقاد الأمريكيين عن اصطلاح « السياسة العدوانية » بالالتجاء إلى العبارة الألمانية الآتية : « its policy of " DRANG NACH OSTEN " » وانظر في هذا الصدد مقال الدكتور كولسكي السالف الذكر . أما وزارة الخارجية الفرنسية فلم تستعمل هذا الاصطلاح واكتفت باصطلاح " POLITIQUE D'AGRESSION " انظر في هذا الصدد La Documentation Francaise—Note documentaires et études no. 884—Texte Diplomatique XLVIII Section étrangère).



ومن كل هذا يتبين أن تلك المجموعة من المعاهدات هي في الحقيقة هجومية أكثر مما هي دفاعية ، وإن كانت تبدو في قناع المعاهدة الدفاعية ضد هجوم يصدر من ألمانيا . وسنعرض في الجزء الأخير من بحثنا هذا للبائع الحقيقي على ذكر ألمانيا بالذات في تلك المعاهدات .

(ب) النوع الثاني : ويشمل المعاهدات المبرمة بين بعض الدول البلقانية ومن أمثلة نصوصها المادة الثالثة<sup>(١)</sup> من المعاهدة المبرمة بين بلغاريا ورومانيا وهي : في حالة هجوم ألمانيا ، أو أي دولة أخرى ، على أحد الطرفين الساميين المتعاقدين يقصد الاعتداء على استقلاله ، أو استعباده ، أو الاستيلاء على جزء من إقليمه فعلى الطرف الثاني المتعاقد أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو غيرها بكافة الوسائل التي في مكنته إلى الطرف الآخر المعتدى عليه .

ويتبين من مدلول هذه المادة :

١ — أنه يشترط لتنفيذ المساعدة المتبادلة وقوع الاعتداء من ألمانيا أو أي دولة أخرى .

٢ — لا يشترط قيام علاقة بين ألمانيا والدولة الأخرى ، كما هو الحال في المجموعة الأولى ، بل يجوز أن يكون المعتدى جمهورية شعبية أخرى أو الاتحاد السوفيتي نفسه .

٣ — أن يكون الاعتداء قد وقع فعلا ، فالتهديد بالاعتداء غير كاف لتنفيذ المساعدة المتبادلة بخلاف المجموعة الأولى .

٤ — يشترط أن يكون الاعتداء موجها إلى الاستقلال السياسي للدولة أو الاستيلاء على جزء من إقليمها .

ونرى من ذلك أن هذه المعاهدات دفاعية فعلا وأنها تقوم على أساس قانوني واضح يجعل تطبيق المساعدة المتبادلة مشروطا بوقوع الاعتداء فعلا ونستطيع أن نضم

---

(١) هذا النص تضمنته المادة الثالثة من المعاهدة المبرمة بين يوغوسلافيا وهنجاريا ، وبين بلغاريا وألبانيا وبين يوغوسلافيا ورومانيا ، وبين بلغاريا ورومانيا ، وبين هنجاريا ورومانيا .

إلى هذه المجموعة معاهدتين قد ألغيتا الآن وهما معاهدة منعقدة بين يوغوسلافيا وألبانيا ، وبين يوغوسلافيا وبلغاريا .

تخصائص المساعدة المتبادلة فيهما لا تختلف عن خصائص هذه المجموعة كلها إلا في شيء واحد هو أنه لم يرد فيهما ذكر لألمانيا بل جعلت المساعدة المتبادلة عامة ولم ينحصر المعتدى فيهما في دولة معينة <sup>(١)</sup> .

(ج) النوع الثالث : وهو المعاهدة المنعقدة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا، ولها طابع خاص يبدو في نوع المساعدة المتبادلة التي تنص عليها ، فالمادة الأولى منها تقول : « في حالة استهداف فنلندا أو الاتحاد السوفيتي لاعتداء يأتي عن طريق الأقليم الفنلندي من جانب ألمانيا ، أو من أي دولة حليفة لها فإن فنلندا الوفية بواجباتها كدولة مستقلة تتعهد بمحاربة المعتدى ، وفي سبيل ذلك تقدم فنلندا جميع ما تملك من قوات للدفاع عن وحدة إقليمها برأ وبحراً وجوا ، وينفذ هذا الدفاع داخل الحدود الفنلندية وفقاً للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وبمساعدة الاتحاد السوفيتي أو التعاون معه عند الاقتضاء .

« وفي هذه الحالات يقدم الاتحاد السوفيتي العون اللازم الى فنلندا بالشروط التي يحددها الطرفان المتعاقدان الساميان » .

ثم جاءت المادة الثانية من هذه المعاهدة توضح مدلول المادة الأولى بقولها : « إذا وقع تهديد بالاعتداء فالطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان على تقرير ما إذا كان مما يوجب تطبيق المادة الأولى من هذه الاتفاقية أم لا » .

ونستنتج من هاتين المادتين :

١ — المساعدة في هذه المعاهدة تأتي من جانب واحد هو السوفييت ، أما الجانب الآخر وهو فنلندا فدوره قاصر على الدفاع عن إقليمه .

(١) جاء في المادة الثالثة من المعاهدة المبرمة بين يوغوسلافيا وألبانيا في ٩ يولييه سنة ١٩٤٦ : ( في حالة الاعتداء على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين من أي دولة أخرى تهدد استقلاله ، أو تريد استعباده ، أو الاستيلاء على جزء من إقليمه فلي الطرف المتعاقد السامي الآخر أن يبادر فوراً بتقديم العون العسكري وجميع أنواع المساعدات الأخرى حسب الوسائل التي في مكنته .



٢ — الاعتداء الموجب لتطبيق المساعدة العسكرية هو الذى يأتى عن طريق الأقاليم الفنلندية فاذا وقع الاعتداء عن طريق الحدود الآسيوية للاتحاد السوفيتى ، أو عن طريق الحدود التى بين روسيا والديمقراطيات الشعبية ، أو بعبارة أخرى كل اعتداء يأتى عن غير طريق الأقاليم الفنلندية لا يكون موجبا لتنفيذ هذه المعاهدة ويجوز لفنلندا أن تحتفظ بالحياذ حياله .

٣ — المساعدة العسكرية فى هذه المعاهدة لا تطبق إلا فى حالة وقوع اعتداء من المانيا أو دولة متحالفة معها . وكلمة محالفة فى هذه المعاهدة تؤخذ بمعناها القانونى الدقيق بخلاف ماورد فى النوعين الأولين ، فيشترط لقيام المساعدة العسكرية أن يصدر الاعتداء من دولة بينها وبين المانيا محالفة عسكرية وسياسية فعلا ، أما فى النوعين الآخرين من المعاهدات فالاسلوب مرن أو غير محدود لوجود التعبير القائل ( بطريق مباشر أو غير مباشر ) .

٤ — يشترط لتطبيق المساعدة العسكرية وقوع الاعتداء فعلا ، أما التهديد به ، أو قيام سياسة عدوانية فذلك غير كاف لتطبيق المساعدة .

٥ — المساعدة السوفيتية غير آلية . بمعنى أنه لا بد من موافقة فنلندا عليها قبل تنفيذها . فبدأ المساعدة إذن متفق عليه ، أما التنفيذ فلا بد له من اتفاق جديد . وبوجه عام يبدو للباحث أن المعاهدات السوفيتية والشرقية مساعدتها العسكرية متبادلة وعامة وآلية .

أما المعاهدة السوفيتية الفنلندية فالأمر فى مساعدتها العسكرية على النقيض من ذلك فهى من جانب واحد ، وقاصرة على وقوع الاعتداء من طريق معين وغير آلية .

( خامسا ) مدة سريان المعاهدات السوفيتية الشرقية :

جميع المعاهدات السوفيتية والشرقية تسرى لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها ، ما عدا قليلا منها ، إذ يبدأ سريانها من تاريخ تبادل التصديقات . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبة فى إلغاء المعاهدة قبل نهاية الفترة بسنة فإنها تسرى

بعد ذلك لمدة خمس سنوات تالية لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة في إنهاؤها قبل فترة الخمس سنوات الجارية بسنة<sup>(١)</sup>.

وهذه المادة لم تمنع أعضاء التكتل السوفيتي من إلغاء المعاهدات المبرمة بينهم وبين يوغوسلافيا ، وقد أشير إلى ذلك من قبل .

وتتمتاز المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا بأن مدة سريانها عشر سنوات فقط تبدأ من تاريخ التصديق عليها .

بذلك نكون قد انتهينا من تحليل أهم نصوص المعاهدات السوفيتية والشرقية . وبقي علينا بعد ذلك أن نبحث في خصائصها ومميزاتها .

(١) ورد النص على ذلك في المادة السادسة من المعاهدة السوفيتية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة السوفيتية اليوغوسلافية ، ومن المعاهدة السوفيتية البولونية ، والمادة الخامسة من المعاهدة البولونية اليوغوسلافية ، والمادة السادسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية اليوغوسلافية ، والمعاهدة الألبانية اليوغوسلافية ، والمادة الخامسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية البولونية ، والمادة الثامنة من المعاهدة اليوغوسلافية البلغارية ، والمادة السابعة من المعاهدة اليوغوسلافية الهنجرية ، والمادة الثامنة من المعاهدة البلغارية الألبانية ، والمادة السابعة من المعاهدة اليوغوسلافية الرومانية ، والمادة الثامنة من المعاهدة البلغارية الرومانية ، والمادة السابعة من المعاهدة الرومانية الهنجرية ، والمادة السادسة من المعاهدة السوفيتية الرومانية ، ومن المعاهدة السوفيتية البلغارية ، ومن المعاهدة السوفيتية الهنجرية ، والمادة الثامنة من المعاهدة السوفيتية الفنلندية ، والمادة السابعة من المعاهدة التشكوسلوفاكية البلغارية ، ومن المعاهدة البلغارية البولونية ، ومن المعاهدة البولونية الهنجرية ، والمادة الثامنة من المعاهدة البلغارية الهنجرية ، والمادة السابعة من المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة البولونية الرومانية ، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية الهنجرية .



## خصائص المعاهدات السوفيتية والشرقية

يكاد يكون للمعاهدات السوفيتية والشرقية طابع خاص تتميز به عن المعاهدات الغربية كحلف الأطلنطي ، وميثاق بوجوتا ، وميثاق جامعة الدول العربية . ويمكن إبراز خصائص هذه المعاهدات في النقاط الآتية :

أولاً — المعاهدات السوفيتية والشرقية مبنية على نظام الاتفاق الثنائي  
ثانياً — المعاهدات السوفيتية والشرقية لا تتضمن مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية .

ثالثاً — المعاهدات السوفيتية والشرقية تعترف بمبادئ هيئة الأمم وأهدافها .

### ( ١ ) ثنائية المعاهدات السوفيتية والشرقية :

تقوم أغلب التكتلات الغربية على أساس الاتفاق الجماعي ، فجامعة الدول العربية ، وميثاق بوجوتا ، وميثاق بروكسل ، وميثاق الأطلنطي ، وحلف المحيط الهادي . هذه كلها تقوم على أساس المعاهدة الجماعية ، أما التكتل السوفيتي فعلى خلاف ذلك يقوم على أساس المعاهدات الثنائية .

فلم يأتى فضل الاتحاد السوفيتي نظام المعاهدة الثنائية على نظام المعاهدة الجماعية ؟ هل مرجع ذلك إلى أسباب سياسية أم إلى أسباب أيديولوجية ؟

لا نجد جواباً على ذلك في المراجع السوفيتية الرسمية ، ولكن نجد تعليقات استنتجت استنتاجاً مهماً :

التعليق الأول — ربما تكون روسيا السوفيتية قد استعملت المعاهدات الثنائية لتخفى عن الرأي العالمى أمر تكتلها لأن إبرام المعاهدات الثنائية واحدة بعد الأخرى في مدد متباعدة ، وظروف متباينة لا تلفت النظر ، بخلاف ما إذا نشأت معاهدة جماعية تضم شتى الدول في وقت واحد ، ويؤيد ذلك أنه من الناحية القانونية

الشككية لا يوجد تكتل سوفيتي في أوروبا بالمعنى القانوني الصحيح لكلمة تكتل ، بل كل هذا في نظر القانون الدولي مجرد معاهدات ثنائية .

ومما يؤيد ذلك أيضاً أن الصحافة العالمية لم تعر هذه المعاهدات أهمية . وإذا استثنينا المراقبين السياسيين نجد الرأي العام لم يكد يشعر بها إلا في بداية مفاوضات الأطلنطي إذ انطلقت الصحف الغربية تتحدث عن التكتل السوفيتي لتبرر قيام هذا الحلف .

ونرى أن هذا التعليل غير صحيح . إذ لو كان الاتحاد السوفيتي راغباً في إخفاء أمر تكتله للجأ إلى المعاهدات السرية ، أو لاكتفى بمجرد الروابط الواقعية التي تربط بينه وبين حلفائه ، فليست هناك معاهدة سياسية بين الاتحاد السوفيتي وبين جمهورية ألمانيا الشعبية ومع ذلك قالوا بينهما ليس فيه أدنى شك .

وإذا تمسكنا مع التعليل السابق وقلنا إن المعاهدات الثنائية أقل ظهوراً أو أكثر خفاء من المعاهدات الجماعية فلماذا نرى الاتحاد السوفيتي ياجأ إلى نظام المعاهدة الجماعية في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ عند إبرام معاهدة المساعدة الاقتصادية المتبادلة بينه وبين مختلف الجمهوريات الشعبية ؟ .

أما التعليل الثاني فهو أن تفضيل المعاهدات الثنائية على الجماعية راجع إلى الملبسات والظروف السياسية التي تدور حول اختلاف مراكز الجمهوريات الشعبية لأنها لم تكن قبل عقد المعاهدات في درجة واحدة من التشبع بالروح الشيوعي فبعضها كان لا يزال في مرحلة الديمقراطية البرجوازية ، والبعض الآخر في مرحلة الديمقراطية الشعبية ، وفريق ثالث كان قد وصل إلى مرحلة الديمقراطية الماركسية .

ومن جهة أخرى كان المركز الدولي لهذه البلاد يختلف أيضاً ، فكان بعضها في مركز الدولة المعادية لأنها من حلفاء المحور ، وبعضها من كتلة الأمم المتحدة . فيغلب على الظن أن تلك الأوضاع هي التي حملت الاتحاد السوفيتي على أن يتناول كل دولة على حدة حتى إذا ما بلغت النضوج الذي يصبو إليه أبرم معها المعاهدة .

وهناك تعليل ثالث هو أن الاتفاق الثنائي يرضى النزعة الديكتاتورية . أما الاتفاق الجماعي فهو مظهر النزعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وتفسير ذلك



أن الاتفاقات الثنائية تربط الدولة الصغيرة بمجلة الدولة الكبيرة ، وتدخلها في محيط سيطرتها ، لذلك سميت بالمعاهدات غير المتكافئة . وقد لجأ إليها هتلر ليسجل خضوع الدول الأوربية للرايخ الألماني ، وحذا حذوه متالين ليسجل ولاء الديمقراطيات الشعبية للاتحاد السوفيتي .

أما المعاهدات الجماعية فتقوم على الشورى وأساسها المساواة ، فإذا كانت إحدى الدول المتعاقدة قوية كان تعدد المتعاقدين كفيلا بالحد من هذا القوة ، وكفيلا بإيجاد نوع من التوازن . فحلف الأطلنطي ، وميثاق بوجوتا نرى فيهما دولة الولايات المتحدة القوية ، ولكن مجموع الدول الأخرى المتعاقدة معها تضع حداً لسيطرتها في هذين الحلفين . ولو أن إحدى هذه الدول كانت داخلة وحدها مع الولايات المتحدة في معاهدة ثنائية لتغير الوضع ، وظهرت سلطة الولايات المتحدة جلية .

وتظهر أهمية المعاهدات الثنائية في بداية تكوين التكتل إذ تكون كل دولة معترزة بسيادتها فمن الباقية السياسية من الدولة الكبيرة أن تتلقف كل دولة صغيرة على حدة ، وتعقد معها المعاهدة الثنائية . فإذا ما ربطت إلى عجلتها هذه الدول أمكنها بعدئذ أن تدعم التكتل بمعاهدة جماعية تعلن بها ديمقراطيته .

أما التعليل الرابع فمستمد من الدستور السوفيتي<sup>(١)</sup> — الذي يجعل عضوية الاتحاد السوفيتي درجات ، فالجمهوريات الاتحادية في المرتبة الأولى ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتي في المرتبة الثانية ، والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي في المرتبة الثالثة . ولكل عضو من أعضاء الاتحاد السوفيتي حقوق ومزايا تختلف باختلاف درجته .

ويلسح أثر هذا النظام في المعاهدات الثنائية مع الدول الأجنبية ، وإن كان لا يبدو واضحاً في نصوص المعاهدات لتشابهها في الشكل والموضوع وتسلسل المواد ، إلا أنه يبدو جلياً في اختلاف المدة لكل معاهدة ، فكما علا شأن الطرف المتعاقد معه

(١) انظر الفصل الثاني من الدستور السوفيتي ، والمادة ٣٥ منه .

زادت مدة المعاهدة ومن ذلك نستطيع أن نقسم الدول الداخلة في فلك الاتحاد السوفيتي إلى :

( أ ) الصين ، وهي الحليفة الكبرى فالمعاهدة الصينية السوفيتية مدتها ثلاثون سنة <sup>(١)</sup> .

( ب ) الديمقراطيات الشعبية في أوروبا ، فالمعاهدات معها مدتها عشرون سنة .

( ج ) فنلندا ومنغوليا الخارجية <sup>(٢)</sup> ومدة المعاهدة معهما عشر سنوات .

( د ) ألبانيا ، لم ير الاتحاد السوفيتي ضرورة عقد معاهدة معها .

( هـ ) دول لم ير الاتحاد السوفيتي مبرراً لبقائها خارجة فأعلن ضمها إليه وهي الدول البلطية .

تلك هي أهم التعليقات التي يمكن أن يبررها تفضيل السوفييت لنظام المعاهد الثنائي على نظام المعاهد الجماعي .

( ب ) المعاهدات السوفيتية لا تتضمن مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية <sup>(٣)</sup> :

لا تخلو معاهدة من المعاهدات التي عقدت بين مختلف الدول الغربية من النص على مبدأ « فض المنازعات بالطرق السلمية » وهو مذكور صراحة في المادة الثامنة من ميثاق بروكسل . والمادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة الأولى من ميثاق الضمان الجماعي العربي ، والمادة الأولى من حلف الأطلسي ، والفصل الرابع من ميثاق بوجوتا . . . الخ .

أما المعاهدات السوفيتية والشرقية ، فلا ذكر فيها مطلقاً لمبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وإن جاز أن يقال إن ذلك المبدأ مذكور ضمناً إذ ورد في هذه المعاهدات أنها خاضعة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها وحيث أن من مبادئ الأمم

(١) انظر المادة السادسة من المعاهدة الصينية السوفيتية المبرمة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠

في . . . . Notes et Etudes Documentaires no 1306

(٢) انظر المادة الثالثة من المعاهدة المنغولية السوفيتية المبرمة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦

في . . . . Nots Documentaires et Etudes No 783 Serie Asiatique no 17 page 12

(٣) انظر Bedrich Bruegel Methods of Soviet Domination in Satellite States International

Affairs—Vol. 27 no 1-January 1951-p. 32 et s



المتحدة مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، فهو إذن اعتراف ضمني من عاقدى هذه الأحلاف بقبول ذلك المبدأ .

ومهما يكن الأمر فالذى لا شك فيه أنه لا يوجد نص صريح فى متن تلك المعاهدات يلزم أطرافها بفض منازعاتهم حسب قواعد سياسية أو قانونية مرسومة ، فهل نستنتج من ذلك أنه لا يوجد ، ولا يتوقع أن توجد خلافاً داخل الكتلة السوفيتية حتى أنهم لم يروا ضرورة للبحث عن علاج لها ؟

كلا ، فلقد وقع الخلاف فعلاً بين بعض الديمقراطيات الشعبية ، واشتد أحياناً إلى درجة خطيرة ، حتى لقد اضطرستالين أن يتدخل بشخصه ليفض نزاعاً استحكم بين تشكوسلوفاكيا وهنغاريا حول مشكلة الأقليات .

ولا نرى سبباً لعدم النص صراحة على ذكر مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية إلا أنهم لم يجعلوا تلك المشكلة من اختصاص الاداة الرسمية المشروعة (الحكومة) بل وكلوها إلى الاداة غير الرسمية (الحزب) ، ففض المنازعات التى تقع داخل الكتلة السوفيتية يتم بطريق مفاوضات سرية تعقد بين مختلف الأحزاب الشيوعية ، ولعلمهم يريدون بذلك أن يكون الأمر ودياً أخوياً ، لا يسمع به العالم الخارجى المتربص له . وإذن ففض المنازعات بالطرق الشيوعية حل محل فض المنازعات بالطرق السلمية .

(ج) المعاهدات السوفيتية والشرقية تعترف بمبادئ هيئة الأمم المتحدة :

لا ندرى ما قيمة هذا الاعتراف ؟ أهو مجرد الدعاية ، أم أنه رمز لسياسة مرسومة ترمى إلى تدعيم المنظمة الدولية ومساعدتها فى أداء رسالتها ؟ ثم أتعبر كل من المعاهدات السوفيتية والشرقية متمشية مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها ؟

نرى فى الظاهر أن جميع المعاهدات السوفيتية والشرقية دون استثناء تعترف صراحة بالمنظمة الدولية ، وتنص فى وضوح على أنها ستنفذ وفقاً لمبادئ هذه المنظمة ومع صدور هذا الاعتراف من الجانبين المتعاقدين فإنه لا يقنع الباحث فى العلاقات الدولية بل لا بد من تحليل نصوص تلك المعاهدات على ضوء نصوص ميثاق الأمم المتحدة

والمقارنة بينهما . وإيضاح ما قد يكون من تناقض بين الالتزامات الناتجة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، والالتزامات الناتجة من المعاهدات السوفيتية والشرقية . فإذا وجد هذا التناقض أتكون الأولوية للالتزامات الناتجة من ميثاق الأمم المتحدة ، أم للالتزامات الناتجة من المعاهدات السوفيتية والشرقية ؟

وقبل البدء في هذا البحث ، يجب أن نعالج مشكلة مبدئية خاصة بمركز الدول المتعاقدة في الأحلاف السوفيتية والشرقية إذا لم تكن أعضاء في هيئة الأمم المتحدة . وبمعنى أوضح : ما مركز ألبانيا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا من المنظمة الدولية ؟ إن بين هذه الدول معاهدات ثنائية فهل تخضع تلك المعاهدات لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها مع أنها منعقدة بين دول ليست أعضاء فيها ؟

ثم ما مركز المعاهدة السوفيتية أو الشرقية التي أبرمت بين دولة عضو في المنظمة الدولية وأخرى ليست عضواً فيها ؟ أيلتزم الطرف الغير عضو في المنظمة الدولية بأن يخضع لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها ؟

إن جميع أعضاء التكتل السوفيتي مقيدون بقواعد المنظمة الدولية ومبادئها سواء أكانو أعضاء فيها أو غير أعضاء ، وذلك للأسباب التالية :

١ — جميع المعاهدات السوفيتية والشرقية اعترفت بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبموجب هذا الاعتراف أصبحت الدول المتعاقدة ملزمة بهذه المبادئ حتى لو لم تكن أعضاء في المنظمة الدولية .

٢ — المادة الثانية فقرة ٦ من ميثاق الأمم المتحدة تنص صراحة على أن الهيئة تعمل « على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي » . وبموجب هذه المادة تدخلت المنظمة الدولية في الشؤون الداخلية لدول لم تكن لها علاقة بالمنظمة الدولية .

٣ — لبلغاريا ورومانيا وهنغاريا مركز خاص في ظل دستور هيئة الأمم المتحدة إذ وصفتها الفقرة الثانية من المادة الثالثة والخمسين من الميثاق بأنها « دول معادية » باعتبارها كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء الأمم المتحدة ويجوز بناء على الفقرة الأولى من هذه المادة أن يتخذ ضدها أي إجراء دون موافقة مجلس الأمن .



وما دامت تلك الدول تحت هذه الرقابة فهي خاضعة بداهة لقواعد الأمم المتحدة في معاهداتها مع غيرها لا سيما إذا كان هذا الغير عضواً في المنظمة الدولية .

غير أن موعد انتهاء هذا المركز الخاص للدولة المعادية موضع خلاف ، ف يرى بعضهم أنه ينتهى بمجرد إبرام معاهدة الصلح ، ويرى غيرهم أنه ينتهى بانضمام تلك الدول إلى المنظمة الدولية .

فإذا أخذنا بالرأى الأخير وجدنا أن هذه الدول لا تزال توصف بأنها (معادية) حسب مدلول الميثاق ، ما دامت لم تصبح عضواً في المنظمة الدولية . ولو أخذنا بالرأى الأول لوجدنا أن مركزها كدولة معادية ينتهى بمجرد إبرام معاهدة الصلح ، وبما أنها قد أبرمت فيمكن إذن أن يقال أنها غير ملزمة بالخضوع لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة التى كانت ملزمة بها بسبب وصفها بأنها دول معادية ، غير أن معاهدات الصلح التى انعقدت بين الحلفاء وتلك الدول اعترفت ضمناً بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها .

وهذه الحجج القانونية تبين لنا أنه لا فرق بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة ، بل ان الجميع سواء في الخضوع لمبادئ المنظمة الدولية وأهدافها .

وهناك حجة سياسية أقوى كثيراً مما سلف وهى ، أنه من مصلحة الاتحاد السوفييتى أن يبين للدول المترددة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية أن السياسة السوفييتية تتمشى مع مبادئ هيئة الأمم ، وبذلك يتمكن من أن يثبت لهؤلاء المترددين أنه فى مقدمة الخاضعين للمنظمة الدولية ، وأنه من المدافعين عنها ، فهو بذلك ركن من أركان السلام . وتأكيداً لهذه السياسة نراه كثيراً ما نقد الأحلاف الغربية ووصفها بأنها مخالفة لقواعد الأمم المتحدة ، مبيناً بذلك أنه متمسك بمبادئ الأمم المتحدة أكثر من تمسك الغربيين بها .

ونرى من كل ذلك أن مصلحة الاتحاد السوفييتى تقتضى أن يجعل تكتله فى أوربا خاضعاً لقواعد الأمم المتحدة ، ومتمشياً مع مبادئها حتى ولو كان بعض أعضائه تكتله من غير المنضمين إلى المنظمة الدولية .

وهناك تناقض صريح بين قوانين المنظمة الدولية التي تقيد تصرف أعضائها وتمنعهم من استعمال القوة في علاقاتهم الدولية ، وبين مقتضيات كل تكتل عسكرى ومبرراته ، وهو المساعدة المتبادلة آلياً في حالة وقوع اعتداء على أحد أعضائه . وقد تنبه رجال القانون من السوفييت لهذا التناقض فبحثوا عن وجه للتوفيق بين مقتضيات السياسة الخارجية السوفييتية ، ومنها الخضوع لمبادئ الأمم المتحدة ، وبين مستلزمات السياسة العسكرية السوفييتية ، ومنها المساعدة العسكرية آلياً بينها وبين أحلافها . ووجد رجال القانون من السوفييت ومن الديمقراطيات الشعبية ثلاث حلول مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة .

الأول : هو أن توصف المعاهدات السوفييتية والشرقية بأنها اتفاقيات اقليمية بناء على الفصل السابع من الميثاق .

والثاني : أن توصف بأنها اتفاقات دفاع شرعي جماعى بناء على المادة ٥١ من الميثاق .

والثالث : أن توصف بأنها اتفاقات مساعدة متبادلة المقصود منها منع تجديد سياسة العدوان من جانب الدول المعادية بناء على الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٣ من الميثاق .

وسنبحث تلك الحلول لمعرفة ما استند اليه الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية لاثبات مشروعية معاهداتهم بالنسبة لقانون الأمم المتحدة .

## ١ - هل التكتل السوفييتى اتفاق إقليمى ؟ .

خطب الرفيق كليمنتس وزير خارجية تشكوسلوفاكيا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وقال في خطبته : « إن الاتفاقات الاقليمية المبرمة بين بلاد أوروبا الشرقية فيما بينها ، وفيما بينها وبين الاتحاد السوفييتى هى المعاهدات الوحيدة التي تستحق أن يسميها القانون « اتفاقات إقليمية » .



ونستنتج من ذلك أن التكتل السوفييتي في رأي كليمنتس ليس إلا مجموعة اتفاقيات اقليمية . والحجج المؤيدة لهذا التفسير كثيرة ، منها :

١ — إن ميثاق الأمم المتحدة لم يضع للاتفاقات الاقليمية تعريفاً ( انظر المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من الميثاق ) فليس هناك مانع قانوني من اعتبار المعاهدات السوفييتية والشرقية اتفاقات اقليمية .

٢ — تربط تلك المعاهدات بين دول تقع في منطقة جغرافية واحدة ، فيجمع بينها التجاور الجغرافي والتراث المشترك والجنسية الواحدة ، وغيرها من عناصر الاتفاقيات الاقليمية .

هذه الأسباب وغيرها جعلت بعض الشراح يصفون المحالفات السوفييتية والشرقية بأنها اتفاقيات إقليمية كذلك التي نص عليها الفصل الثامن من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

غير أننا نرى أنها ليست من الاتفاقيات الاقليمية ، بل وليس من مصلحة أطرافها أن تكون كذلك . وهذا للأسباب الآتية :

١ — المحالفات السوفييتية والشرقية لم تستند صراحة ولا ضمناً على المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ — لا يجوز لأطراف الاتفاقيات الاقليمية أن يقوموا بأي عمل من أعمال القمع إلا بأذن من مجلس الأمن ( المادة ٥٣ من الميثاق ) فلا يجوز بناء على ذلك تطبيق المساعدة المتبادلة المنصوص عليها في مختلف المعاهدات السوفييتية والشرقية إلا بعد إذن من مجلس الأمن ، وليس هذا من مصلحة الاتحاد السوفييتي لأنه حتى لو استطاع أن يقنع الأغلبية من أعضاء مجلس الأمن بالموافقة على الإذن له بتطبيق المساعدة المتبادلة فإن هناك الولايات المتحدة وحق الفيتو .

ومن ناحية أخرى فإن ضرورة طلب إذن مجلس الأمن قبل البدء في تطبيق المساعدة العسكرية المتبادلة يتنافى مع الغرض من جعل المساعدة العسكرية آلية لتكون مسارة لمقتضيات الحروب الحديثة وتطوراتها .

٣ — بناء على المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى بمقتضى التنظيمات أو بوساطة وكالات إقليمية أو ما يزمع اجراءؤه من تدابير .

ونرى من مدلول هذه المادة أن جميع التدابير العسكرية وغيرها يجب أن تبلغ الى مجلس الأمن ، أى أعضاء هذا المجلس ومنهم الولايات المتحدة وحلفاؤها ، ولا شك أن هذا لا يرضى الاتحاد السوفيتى ولا يعقل أنه يستريح اليه .

ومن ذلك يبدو أنه ليس من مصلحة التكتل السوفيتى فى أوربا أن يوصف بأنه اتفاق إقليمي ، بل لم يكن فى نية واضعيه أن يقبلوا هذا الوصف لتبرير مشروعية تكتلهم بالنسبة لقانون الأمم المتحدة .

٢ — هل التكتل السوفيتى مبنى على حق الدفاع الشرعى الجماعى ؟

نصت المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يأتى :

« ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى ، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فيما للمجلس — بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام الميثاق — من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه » .

ويمكننا أن نستنتج من تلك المادة ، ومن الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة ، ومناقشات مؤتمر سان فرانسيسكو أن الدفاع الشرعى الجماعى لا يطبق إلا بتوافر ثلاثة شروط :

١ — أن تكون الدول المستفيدة من هذا الدفاع عضواً فى هيئة الأمم المتحدة .

٢ — أن يكون سببه وقوع « اعتداء مسلح » ضد عضو من أعضاء الأمم المتحدة .



٣ — أن يوافق مجلس الأمن على الاستمرار في التدابير العسكرية التي تتخذ بموجب حق الدفاع الشرعي الجماعي .

ويبدو جليا أن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يستفيد من حق الدفاع الشرعي على صورته الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك للأسباب التالية :

١ — من أعضاء التكتل السوفيتي خمس دول ليست من الأمم المتحدة وهي ( بلغاريا ، وألبانيا ، ورومانيا ، والمجر ، وفنلندا ) .

٢ — المساعدة المتبادلة في المعاهدات السوفيتية والشرقية ليست مبنية على الاعتداء المسلح كما هو الحال في الدفاع الشرعي ، ولكنها تقوم في نطاق أوسع ، يشمل أي اعتداء ولو كان يسيراً ، كما يشمل السياسة العدوانية والتهديد بالاعتداء .

فليس من مصلحة الاتحاد السوفيتي إذن أن يتقيد بالدفاع الشرعي الجماعي ذي النطاق الضيق .

٣ — من المحتمل أو من المتوقع ألا يوافق مجلس الأمن على استمرار اتخاذ التدابير العسكرية الناتجة من تطبيق المساعدة العسكرية المتبادلة « فيكون على أعضاء التكتل السوفيتي أن يقبلوا سلطة مجلس الأمن فيضيق عليهم الغرض المنشود من المحالفات ، وإما ألا يتقيدوا بسلطة مجلس الأمن ويستمرروا في اتخاذ التدابير العسكرية ، وفي هذا مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ، والسياسة السوفيتية حريصة على ألا تقف هذا الموقف العلني » .

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن تعتبر المعاهدات السوفيتية اتفاقات مساعدة متبادلة لمنع تجدد سياسة العدوان من جانب « الدول المعادية » .

٣ — التكتل السوفيتي قائم لمنع سياسة العدوان من جانب الدول المعادية :

المذكرات والرسائل الدبلوماسية المتبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية السوفيتية من بينها رسالة من الجانب الأمريكي أرسلت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٤٨ تتضمن إشارة إلى نظام المحالفات السوفيتية ، الذي قام في أوروبا ، وكان الرد السوفيتي على تلك الرسالة متضمنا أيضا تعليلا لقيام هذه المعاهدات خلاصته :

« إن الغرض من هذه المحادثات منع تجدد سياسة العدوان من جانب ألمانيا ، أو أحد حلفائها » . فكان وزير الخارجية السوفيتية اختارت الحل الثالث لتبرر مشروعيتها هذه المحادثات أمام الأمم المتحدة .

وهذا الحل الثالث مبنى كما أسلفنا على المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة ونصها كما يلي :

١ — « يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائماً ، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه . أما التنظيمات والوكالات نفسها فانه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها ، القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس ، ويستثنى مما تقدم التدابير التى تتخذ ضد أى دولة من دول الأعداء المشار إليها في الفقرة الآتية من هذه المادة ، مما هو منصوص عليه في المادة ١٠٧ أو التدابير التى يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك إلى أن يحين الوقت الذى قد يعهد فيه إلى الهيئة بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أى دولة من تلك الدول » .

وجاءت الفقرة الثانية من تلك المادة تتضمن ايضاحاً لعبارة « الدولة المعادية » بقولها :

٢ — « تنطبق عبارة الدولة المعادية المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة على أى دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أى دولة موقعة على هذا الميثاق » .

ومن هذه المادة يستنتج أن هناك حالتين يجوز فيهما لمكتلة من الدول أن تقوم بتدابير عسكرية دون إذن من مجلس الأمن إذا كانت تلك التدابير موجهة ضد دولة من الدول المعادية .

أما الحالة الأولى فهى تلك التى وردت في المادة ١٠٧ من الميثاق ونصها : « ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أى عمل إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل



قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسئولة عن القيام بهذا العمل .

ولم يستند الاتحاد السوفيتي على هذا الاستثناء .

أما الحالة الثانية فهي الاستثناء الخاص بالتدابير العسكرية التي تتخذ بموجب تنظيمات اقليمية لمنع تجديد سياسة العدوان من جانب الدول المعادية .

وهذا الاستثناء هو أساس التكتل السوفيتي ، وهو تفسير كون جميع المعاهدات السوفيتية ، وأغلب المعاهدات الشرقية موجهة ضد ألمانيا مع أنها كانت وقت إبرام هذه المعاهدات مهزومة مفككة لا قدرة لها على العدوان .

وقد فضلت روسيا الاستناد إلى هذا الاستثناء إذ تستطيع بموجبه :

١ — أن تتخذ تدابير عسكرية ضد ألمانيا أو حلفائها دون إذن مجلس الأمن بخلاف ما إذا استندت إلى الحل الأول .

٢ — أن تستمر في اتخاذ هذه التدابير دون ضرورة إبلاغ مجلس الأمن كما هو الحال في التدابير التي تؤخذ استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي ( الحل الثاني ) .

إنه وإن كان للاتحاد السوفيتي — بناء على الاستثناء الوارد في المادة ٥٣ من الميثاق — مطلق الحرية في اتخاذ التدابير العسكرية التي يريدها فإن بعض الشراح يرون أن التوفيق بين مدلول المادة ٥٣ ونصوص المعاهدات السوفيتية والشرقية يترتب عليه عدة قيود تحد من حرية الاتحاد السوفيتي في التصرف .

وفيما يلي إيضاح لتلك القيود :

( ١ ) متى تزول صفة العداء عن الدولة التي نعتبر معادية ؟

الاستثناء الوارد في المادة ٥٣ يدور حول أن « الصفة العدائية » لدولة ما تستوجب اتخاذ إجراءات مشددة ضدها لئلا تعود إلى سياستها العدوانية فكأن قيام التكتل السوفيتي في أوروبا مرهون بقيام هذه الصفة العدوانية لألمانيا ، فإذا فقدت ألمانيا تلك الصفة فقد التكتل السوفيتي كيانه القانوني .

ومن هنا يرى البعض أن هذا التكتل فقد كيانه القانوني فعلا حسب قواعد المنظمة الدولية لأن انقسام ألمانيا ، وانحلال جيشها ، وإغلاق مصانع الأسلحة فيها جعلها لا تستطيع العدوان ولا التهديد به . وتلك هي المبررات التي قام على أساسها التكتل السوفييتي .

وقد أشرنا من قبل إلى الخلاف القانوني الذي يدور حول موعد انتهاء صفة العداء ، وسواء أخذنا بالرأي الأول الذي يقول بأن مركز الدولة المعادية ينتهي بانضمامها إلى المنظمة الدولية ، أو أخذنا بالرأي الثاني الذي يقول ان مركز الدولة المعادية ينتهي بإبرام معاهدة الصلح معها فأننا نجد الاتحاد السوفييتي يستطيع تخطي هذه العقبات القانونية بأن يعترض على قبول ألمانيا في هيئة الأمم المتحدة باستعمال حق الفيتو ، أو بأن يرفض عقد معاهدة الصلح معها .

## ( ٢ ) ما المقصود بالدولة المعادية ؟

عرفت الفقرة الثانية من المادة ٥٣ الدولة المعادية بقولها : « أي دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أي دولة موقعة على هذا الميثاق » . فتكون الدول المعادية إذن هي ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان وحلفاؤهم .

أما المعاهدات السوفييتية وبعض المعاهدات الشرقية فقد نصت على أنها « موجهة ضد ألمانيا أو أحد حلفائها » . وهنا يقع الخلاف ، فظاهر الاستثناء الوارد في الميثاق ( المادة ٥٣ فقرة ثانية ) أنه منصب على حلفاء ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، أي بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ، وفنلندا . وهؤلاء أصبحوا أعضاء في التكتل السوفييتي فهو إذا لا يمكن أن يعتبرهم من الأعداء ، وإنما تدل الدلائل على أن المعاهدات السوفييتية والشرقية تقصد من حلفاء ألمانيا كل مؤيد لألمانيا الغربية في الحاضر والمستقبل ، أي الولايات المتحدة وأعضاء حلف الأطلسي .

## ( ٣ ) هل يجوز للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن يستفيدوا من الاستثناء الوارد في المادة ٥٣ ؟

بعض الشراح يرى أن ذلك غير جائز ، ومعنى هذا أن المعاهدات السوفييتية والشرقية لا تعتبر مشروعة ما دام أحد أطرافها ليس عضواً في المنظمة الدولية ،



أما إذا كان طرفا المعاهدة غير عضوين في المؤسسة الدولية فعدم المشروعية يكون من باب أولى .

ويرى آخرون أن ذلك جائز ما دام المطلوب من الدول غير الأعضاء في المنظمة الدولية أن يخضعوا لقواعدها ومبادئها ، فإذا خضعوا لتلك المبادئ كان لهم أن يستفيدوا بما تضمنته نصوص الميثاق من حقوق . ومن هذه الحقوق الاستثناء الوارد في المادة ٥٣ من الميثاق . فالمعاهدات السوفيتية والشرقية إذن مشروعة في ظل هذا الاستثناء حتى ولو كان أحد أطرافها أو طرفاها من غير الأعضاء في المنظمة الدولية .

ويستنتج من كل ذلك أنه لا يوجد سند قانوني قاطع لإثبات مشروعية التكتل السوفيتي بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه لا يوجد أيضاً سند قانوني قاطع لإثبات عدم المشروعية .

وما دمننا قد عجزنا بالنفسر القانونى عن إبداء رأى قاطع فى خضوع التكتل السوفيتى للمنظمة الدولية أو عدم خضوعه لها فلا بد من أن نلجأ إلى التعليل السياسى لعنا نجد فيه تفسيراً لموقف الاتحاد السوفيتى من المنظمة الدولية .

إن هذا الموقف يبدو لأول وهلة متناقضاً .

فمن ناحية لا يمكن تصور أن السوفيت يتقيدون بقواعد المنظمة الدولية البورجوازية ومبادئها ، لأن من مآربهم القضاء عليها ليحلوا محلها عاجلاً أو آجلاً فيتحقق لهم « الاتحاد السوفيتى العالمى » الذى يعملون له جاھدين .

ومن ناحية أخرى ترى السوفيت وأنصارهم يحترمون قواعد تلك المنظمة ويعلنون التمسك بها ، بل يهاجمون فى نقد لاذع كل دولة تنحل بها .

وهذا التناقض لا يفسره إلا فهم مذهب الأداتين . فالأداة الرسمية تخضع لقواعد منظمة سان فرانسيسكو وتحرص عليها ، والأداة الخفية ترمى إلى التكر لها والقضاء عليها .

إذا فهمنا ذلك عرفنا لماذا يبدو الاتحاد السوفيتى مؤيداً للأمم المتحدة مع أنه فى الحقيقة لا ينبغي إلا القضاء عليها . وقد صرح بهذا مستر بيثن وزير خارجية بريطانيا

حين قال في الجمعية العمومية للأمم المتحدة موجهاً كلامه إلى ممثل الاتحاد السوفييتي :

« أود أن ألقى سؤالاً على الرفيق فيشنسكي : هل حقاً ما يقال — بفض النظر عما تجهر به من فوق هذا المنبر — إن النظرية الماركسية تذهب إلى أنه لا سبيل إلى اتفاق نهائي مع الدول التي لا تعتنق الشيوعية ، وأن كل ما تفعله الحكومة السوفييتية من قبيل الحيل ، وأنها لا تنحرف عن هدفها المرسوم مهما قالت غير ذلك ؟ »<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر جريدة الأهرام في ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨ وفي هذا أيضاً يقول كاتب سياسي فرنسي :

.... "Tous les accords et toutes les promesses que Moscou peut faire sont—selon les termes de Lenine—des trompe l'oeil destinés à duper le monde bourgeois".



## مراجع هذا البحث

على من يريد التعمق أو التوسع في هذا البحث أن يرجع إلى المؤلفات التي سنوردها بعد .

غير أننا نوجه النظر بادىء ذي بدء إلى أمر يجب أن يضعه الباحثون نصب أعينهم . وهو أن هذه المؤلفات تكاد تنحصر في ثلاث فئات :

الفئة الأولى لكتاب شيوعيين مقيمين في دول أوروبا الشرقية .

والفئة الثانية لكتاب متأثرين بالفلسفة الماركسية ، وإن لم يكونوا في عداد الشيوعيين .

والفئة الثالثة إما لكتاب كانوا أصحاب مراكز في دول أوروبا الشرقية وفروا منها ، وإما لكتاب غربيين مناهضين للشيوعية .

وقليل من هؤلاء وأولئك من التزم جانب الحياد الكامل ، فعلى الباحث أن يحسب لذلك حسابا في موازنته واستنتاجاته .

### ( ١ ) الأبحاث الخاصة بالتقسيم الجغرافي السياسي لأوروبا السوفيتية :

- East W. Gordon.—The new frontiers of the Soviet Union. *Foreign Affairs*. n. 4 July 1951.
- East W. Gordon —How Strong is the Heartland. *Foreign Affairs*, n. 1 October 1950.
- Haswell Lutz Ralph.—The changing Role of Iron Curtain Countries. *The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*. September 1950 Vol. 271 (Moscow's European Satellites).
- Mitrany David.—Evolution of the Middle Zone. *The Annals...* Vol. 271 (Moscow's European Satellites).
- Roncek S. Joseph.—The Bulgarian, Rumanian and Hungarian Peace Treaties. *The Annals...* Vol. 257 (Peace settlements of World War II).
- Roncek S. Joseph.—Geopolitical Trends in Central-Eastern Europe. *The Annals...* Vol. 271 (Moscow's European Satellites).

- Rousseau Charles, Céré Roger.—*Chronologie du Conflit mondial*. S.E.F.I. Paris, Les armistices soviétiques, p. 513 et s.
- Schapiro L. B.—The postwar Treaties of the Soviet Union. *The Year Book of World Affairs* 1950, Vol. 4, p. 130 et s.
- Thorsten V. Kalijarvi.—Settlements of World Wars I and II compared. *The Annals...* Vol 257 (Peace Settlements of World War II).
- Wuorinen H. John.—The Finish Treaty... *The Annals ..* Vol. 257.

## ( ٢ ) الأبحاث الخاصة بالنظم الدستورية في الديمقراطيات الشعبية :

- Duverger M.—*Les régimes politiques*. Coll. Que sais-je. Presses Universitaires de France 1948.
- Duverger M.—*Manuel de Droit constitutionnel et de la science politique*. 5ème éd. Presses Universitaires de France 1948.
- Fabre M. H.—La Constitution yougoslave. *Revue de droit public* 1947.
- Fabre M. H.—Théorie des Démocraties Populaires (Contribution à l'étude de l'Etat socialiste). *Bibliothèque de la Faculté de Droit d'Alger*, Vol. 5 Ed. A. Pedone.
- Guins G. C.—Constitutions of the Soviet Satellites. *The Annals...* Vol. 271 (Moscow's European Satellites).
- Vedel G.—*Manuel de Droit Constitutionnel*: Titre II. Le droit constitutionnel de la démocratie marxiste, notamment la Section II. Les Démocraties populaires, p. 225 et s.

## ( ٣ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة دول أوروبا الشرقية :

- Bartlett Vernon.—*East of the Iron Curtain*. London 1949. Latimer House.
- Black C. E.—Soviet Policy in Eastern Europe. *The Annals...* Vol. 263 (The Soviet Union Since World War II).
- Bogdan Radista.—The Sovietization of the Satellites. *The Anna s...* Vol. 271 (Moscow's European Satellites).
- Clarion Nicolas—Le Glacis soviétique. Ed. Somogy, Paris 1948.
- Day Carman.—*Soviet Imperialism: Russia's Drive Toward Domination*. Washington Public Affairs Press 1950.
- Fejtő Francois.—Histoire des Démocraties Populaires. Collection Esprit. Ed. du Seuil. Paris 1952.
- George Pierre.—Les démocraties populaires. Paris Ed. Sociales 1952.



- Rossi A.—Théorie des démocraties populaires. Revue "Epreuves", Mai 1953.
- *Royal Institute of International Affairs*: Central and South East Europe 1945-1948. Edited by R. R. Betts. London and New York 1950.
- Seton-Watson Hugh.—*The East European Revolution*. London 1950.
- Seton-Watson Hugh.—The patteru of communist revolution. London 1953.
- Taborsky Eduard.—Government in the People's Democracies. *The Annals...* Vol. 271.
- *United States Information Service*.—London, September 1950—Soviet Aggression in Europe and United States Counter-measures—A Review.
- Warriner Doreen.—*Revolution in Eastern Europe*. London, Turnstile Press 1950.
- Waskovich George.—The Ideological Shadow of the U.S.S.R. *The Annals...* Vol. 271.
- Wells H. Roger.—Interim Governments and Occupation Regimes. *The Annals...* Vol. 257.
- Ygaël, Gluckstein.—Stalin's Satellites in Europe. G. Allen- Uwin London 1952—L'ouvrage vient d'être traduit en français Ed. Iles d'or. Février 1953.

#### ( ٤ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة ألبانيا :

- Céré Roger Peyret Henry.—*L'Evolution du Monde*. Chronologie 1945. Ed. S.E.F.I. Paris, p. 465 et s.
- Dedijer Vladimir.—Albania, Soviet Pain. Foreign Affairs 1951-1952. p. 103 et s.
- Skendi Stavro. — Albania within the Slav Orbit : Advent to Power of the Communist Party. *Political Science Quarterly*. Vol. LXIII. N° 2—June 1948, p. 257 to 274.

#### ( ٥ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة بلغاريا :

- Céré Roger Peyret Henry.—*L'Evolution du Monde...* p. 451 et s.
- Padev Michaël.—*Dimitrov Wastes no builets : Nikola Petkov. The Test Case*. London. Eyre and Spottiswood 1948.

#### ( ٦ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة هنغاريا :

- Honti François.—*Le Drame hongrois*. Paris 1949.

- Nagy Frenco.—*The Struggle Behind the Iron Curtain*. New York Macmillan.
- Schoenfeld H. F. Arthur.—Soviet Imperialism in Hungary. *Foreign Affairs*, Vol. 26, April 1948, p. 554-566.
- Rakosci.—La voie de notre démocratie populaire—Articles et Documents (N° 2536) (La Documentation Française).

### ( ٧ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة ماسيدونيا :

- Barker Elisabeth.—Macedonia its place in Balkan Power Politics.—*Royal Institute of International Affairs*. London—New York 1950, notamment la troisième partie de l'ouvrage Macedonia 1941-1949, p. 78 et s.
- Barker Elisabeth.—Geopolitical Implications of the Macedonian Problem. *World Affairs Interpreter*, Vol. 21, April 1950, p. 95 à 107.

### ( ٨ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة بولونيا :

- Bliss Lane Arthur.—*I saw Poland Betrayed*—Indianapolis—New-York 1948.
- Bronislav Kusnierz.—*Stalin and the Poles*.—London 1949.
- Mikolajczyk Stanislaw.—*The Rape of Poland*. New York Whittlesey House 1948. (Cet ouvrage a été aussi publié en français dans le quotidien : *Le Monde*, à partir du 17 février 1948 sous le titre "Le martyr de la Pologne").
- Malana J. et Rev L.—La Pologne d'une occupation à l'autre, 1944-1952—Ed. du Fuseau 1952—Paris.

### ( ٩ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة رومانيا :

- Brauneu Barry.—The soviet conquest of Rumania, Foreign Affairs—1951-1952, p. 446 et s.
- Markham Reuben H.—*Romania Under the Soviet Yoke*—Boston 1949.

### ( ١٠ ) الأبحاث الخاصة ببلشفة تشكوسلوفاكيا :

- Duchacek, Ivo.—The Strategy of Communist Infiltration = The Case of Czechoslovakia - New Haven. Yale Institute of International Studies 1949.
- Lockhart Robert Bruce.—The Czechoslovak Revolution—Foreign Affairs Vol. 26 N° 4 July 1948.



— *Parallèle 50.*

( نشرة شيوعية تشكوسلوفاكية تصدر في باريس باللغة الفرنسية ) .

— Ripka Hubert.—Le coup de Prague, une révolution préfabriquée—Ed. Plon, Paris 1949.

— Otto Friedman.—The Break-up of Czech Democracy. London 1950.

(١١) الأبحاث الخاصة ببلشفة يوغسلافيا . وفصلها من الكتلة الشرقية :

— Bourdet Claude.—Voyage à la deuxième U.R.S.S. Revue Esprit. Novembre 1949.

— Dalmas Louis.—Le Communisme Yougoslave : Depuis la Rupture avec Moscou. Paris 1950.

— Domenach T. M.—Une Révolution rencontre le mensonge. Revue Esprit, février 1950.

— Fotitch Constantin.—The War we lost. New York—Viking 1948.

— Gallanz.—Tito and Goliath. London 1951 (Collanz).

— Le livre yougoslave. Paris.

( منشورات شيوعية يوغسلافية تصدر في باريس ) .

— Morris John.—Yugoslavia. London 1948.

— Milovan Djilas H. E.—Yugoslav, Soviet Relations. International Affairs, Vol. 27 N° 2—April 1951.

— *The Soviet Yugoslav Dispute* (Royal Institute of International Affairs. London 1948.

— *Questions Actuelles du Socialisme.* Paris

( مجلة شيوعية يوغسلافية تصدر بالفرنسية في باريس ) .

— Zilliacus K.—Yugoslavia face to the Future. London 1947.

(١٢) الأبحاث الخاصة بالتغيرات الاقتصادية في أوروبا الشرقية :

— Cercler Roger.—Les Réformes agraires dans l'Est Européen. *Revue politique et parlementaire* N° 586. Mars 1949.

— Halasz Andrew.—Changing Status of the Peasant in Iron Curtain Countries. *The Annals...* Vol. 271.

— Lengyel Emil.—Industrial changes in Eastern Europe. *The Annals...* Vol. 271.

— *Rumania. Ministère de l'Information.*—La Réforme Agraire en Roumanie, 1946.

— Sharp S. L.—Nationalisation of Key Industries in Eastern Europe. Washington 1946.

## المعاهدات السوفيتية والشرقية

تمهيد : صيغت كل هذه المعاهدات باللغة الروسية ، أو بلغات دول البلقان ، عدا واحدة منها حررت باللغة الفرنسية ، وهي المعاهدة الألبانية البلغارية . فلم يكن في وسعنا إلا الرجوع إلى ترجمة لهذه المعاهدات ، ولم نجد مصدراً لذلك إلا ما ترجمته وزارة الخارجية الفرنسية :

La Documentation Française — Notes Documentaires et études — (Textes Diplomatiques — Section étrangère N° 884-907-935-1001).

### وزارة خارجية الولايات المتحدة :

United States Department of State : Documents — State Papers Vol. I N° 4-12-73.

وقد اضطررنا إلى التعريب من هذه الترجمات مع أن ذلك لا يتماشى مع المنهج العلمي الصحيح .

وقد ذلنا ، بشق النفس ، ما اعترضنا من تناقض كان يقف في سبيلنا أحياناً عند الموازنة بين الترجمتين : الفرنسية والانجليزية ، وبخاصة لأننا كنا لانجد مصدراً نرجح به إحداها على الأخرى ، ولم نجعل ذلك كله إثميناً عن أداء هذا الواجب ، وهو ترجمة تلك المعاهدات ليتمكن الباحثون في القانون الدولي ، والعلاقات الدولية من أبناء العروبة أن يقفوا على المواثيق التي تنظم ما بين الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية ، وما بين هذه الجمهوريات وبعضها من علاقات .

( ١ ) معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون لما بعد الحرب المبرمة

بين الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا في مدينة موسكو بتاريخ

١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣

رغبة في تعديل وتوسيع نطاق الاتفاق الخاص بالمساعدة المتبادلة ، المنعقد بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهورية التشيكوسلوفاكية والذي تم التوقيع

عليه بمدينة براغ في ١٦ مايو سنة ١٩٣٥



ورغبة في تأكيد نصوص الاتفاق المبرم بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وحكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية بخصوص العمل معاً في الحرب ضد ألمانيا ، والذي تم التوقيع عليه بمدينة لندن في ١٨ يولية سنة ١٩٤١

ورغبة في المساهمة في حفظ السلام بعد الحرب ، وقمع أى اعتداء جديد من جانب ألمانيا ، وضمانا للصداقة الدائمة بينها ، والتعاون السلمي بعد الحرب .

قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية عقد اتفاق لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين :

عن المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتى : فياتشسلاف ميخالوفيتش مولوتوف سكرتير الشعب للشئون الخارجية . وعن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية : زدينيك فيرلنجر سفير الجمهورية التشيكوسلوفاكية لدى الاتحاد السوفيتى .

وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ، ووجدت صحيحة ، واتفقا على ماياتى :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الاتحاد في انتهاج سياسة مشتركة للصداقة الدائمة والتعاون الودى والمساعدة المتبادلة بعد الحرب ، ويتعهدان بتبادل المساعدة والعون العسكرى وغيره وكافة المساعدات الأخرى في الحرب الحالية ضد ألمانيا ، وضد جميع البلاد التى انضمت اليها في أعمال عدوانية في أوروبا.

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم الدخول في أية مفاوضة مهما يكن نوعها مع الحكومة الهتلرية خلال الحرب الحالية ، ولا مع أية حكومة أخرى في ألمانيا لا تتخلى نهائياً عن كل تفكير عدوانى ، وبعدم التفاوض أو عقد أية هدنة أو معاهدة سلام مع ألمانيا ، أو مع أية دولة أخرى انضمت اليها في أعمال عدوانية. في أوروبا إلا برضاها المتبادل .

المادة ٣ — تأكيداً للسياسة المتفق عليها بينهما قبل الحرب ، وهى سياسة السلام والمساعدة المتبادلة المنصوص عليها في المعاهدة التى تم التوقيع عليها بمدينة براغ في ١٦ مايو عام ١٩٣٥ ، اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على التعهد الآتى : في حالة ما إذا أقحم أحدهما في فترة ما بعد الحرب في عمليات حربية ضد ألمانيا إذا ما عادت

إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج هذه السياسة بجانب ألمانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكري أو أى عون آخر بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٤ — مراعاة لمصالح أمن كل منهما اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على إبقاء التعاون الودى الوثيق خلال الفترة التى تعقب إعادة السلام ، وعلى العمل وفقاً لمبادئ تبادل احترام استقلالهما وسيادتهما ، مع عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة الأخرى .

وانتفا على تنمية علاقاتهما الاقتصادية على أوسع نطاق ممكن وعلى تبادل جميع المساعدات الاقتصادية التى فى مكنتهما بعد الحرب .

المادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم عقد أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها وبصدق عليها فى أقرب وقت ممكن ويتم تبادل وثائق التصديق فى موسكو فى أقرب فرصة ممكنة .

ويعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من يوم التوقيع عليها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة فإنها تسرى لمدة جديدة قدرها خمس سنوات ، وهكذا حين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين رغبته ككتابة فى إنهاء المعاهدة قبل سنة من نهاية الفترة الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بختمهما . وحررت من نسختين إحداهما باللغة الروسية والأخرى بالتشييكوسلوفاكية . والنسختان أصليتان .

بتصريح من المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى	بتصريح من رئيس الجمهورية
للإتحاد السوفييتى	التشييكوسلوفاكية
مولوتوف	فيرلنجر

موسكو فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٣



( ٢ ) معاهدة الصداقة وتبادل المساعدة والتعاون لما بعد الحرب المبرمة .

بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا <sup>(١)</sup> ( في مدينة موسكو بتاريخ

١١ أبريل عام ١٩٤٥ )

إصراراً على متابعة الحرب حتى النهاية ضد المعتدين الالمان ، ورغبة في زيادة تقوية روابط الصداقة القائمة بين شعبي الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا اللذين يحاربان معاً ضد عدوها المشترك ، المانيا الهتلرية ، ورغبة في ضمان تعاون وثيق بين شعبي هذين البلدين وجميع الأمم المتحدة خلال الحرب ووقت السلام ، ومساهمة في تنظيم الأمن والسلم في فترة ما بعد الحرب ، واقتناعاً بأن تقوية الصداقة بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا يتجاوب مع الصالح الحيوي لهذين البلدين ، ويساعد الى أقصى حد على تنمية إقتصادياتها فيما بعد ، لكل هذا قرر المجلس الأعلى للسوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ومجلس الوصاية اليوغسلافي ابرام هذه المعاهدة للوصول الى تلك الأهداف وأنابا عنهما مندوبين مفوضين هما ف . م . مولوتوف السكرتير الشعبي للشئون الخارجية للاتحاد السوفيتي والمارشال نيتو رئيس مجلس وزراء يوغسلافيا وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ، ووجدت صحيحة ، وأنفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : كل من الطرفين المتعاقدين بالتعاون مع الطرف الآخر ومع جميع الأمم المتحدة يتابع الكفاح ضد المانيا حتى النصر النهائي . ويتعهد الطرفان المتعاقدان بتبادل المساعدة والعون العسكري أو — أى عون آخر .

المادة ٢ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين في فترة ما بعد الحرب في عمليات حربية ضد المانيا — اذا عادت الى سياستها العدوانية، أو ضد أية دولة تنضم اليها مباشرة أو بأي شكل آخر في حرب واحدة فعلى الطرف المتعاقد الآخر ان يبادر فوراً بتقديم جميع المساعدات العسكرية أو أى عون آخر بكافة الوسائل الممكنة .

المادة ٣ — يصرح الطرفان المتعاقدان بأنهما سيشتركان بروح التعاون الوثيق في جميع الأعمال الدولية التي ترمي الى ضمان سلام الشعوب وأمنها ، وأنهما سيساهمان في تحقيق هذه الأهداف السامية .

(١) وقع الالفاء من جانب الاتحاد السوفيتي في تاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨

يصرح الطرفان المتعاقدان بأن تنفيذ هذه المعاهدة سيتم وفقاً للبادي الدولية التي ساهم الطرفان في إقرارها .

المادة ٤ — يمتد كل من الطرفين المتعاقدين بعدم عقد أى تحالف ، وعدم الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف الآخر .

المادة ٥ — يصرح الطرفان المتعاقدان بأنهما سيعملان بروح الصداقة والتعاون بعد نهاية الحرب الحالية من أجل تنمية وزيادة تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية التي تربط شعبي هذين البلدين .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها وينبغى التصديق عليها فى أقرب وقت ممكن . ويتم تبادل وثائق التصديق بمدينة بلجراد فى أقرب فرصة .

يعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة . وإذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغائها قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة فإنها تسرى لمدة جديدة قدرها خمس سنوات وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إنهاؤها قبل سنة من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت فى موسكو بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٤٥ من نسختين إحداهما باللغة الروسية والأخرى بالمر بوكرواتيّة . والنسختان أصليتان .

باسم المجلس وصاية يوغسلافيا

١٠ بروز تيتو

باسم المجلس الأعلى

للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي

ف . مولوتوف

( ٣ ) معاهدة المساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفييتي وبولونيا<sup>(١)</sup> .

( فى مدينة موسكو بتاريخ ٢١ أبريل عام ١٩٤٥ )

المادة ١ — يتابع الطرفان المتعاقدان الكفاح مع الأمم المتحدة ضد المانيا حتى النصر النهائي . ويتمهد الطرفان المتعاقدان بتبادل العون العسكري أو أى عون من نوع آخر خلال هذا الكفاح بكافة الوسائل التي في وسعهما .

(١) لم ترد ديباجة تلك المعاهدة فى وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ولكنها وردت فى وثائق وزارة الخارجية الامريكية وحين قام المؤلف بترجمة هذه المعاهدة لم يكن تحت يده سوى النص الفرنسي .



المادة ٢ — اقتناعاً بأن المحافظة على صداقة متينة ودائمة تلائم مصالح الشعوب السوفييتية والبولونية من حيث ازدهارها أو من حيث أمنها قرر الطرفان المتعاقدان تقوية التعاون الودى بين البلدين وفقاً لمبادئ تبادل احترام استقلالهما وسيادتهما . ويؤكد كل من الطرفين عزمه على عدم التدخل فى المسائل الداخلية للطرف المتعاقد معه .

المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بعد انتهاء الحرب ضد ألمانيا بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات التى فى وسعهما لدفع كل تهديد باعتداء جديد من جانب ألمانيا أو من أية دولة تنضم إليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى . ولتحقيق هذه الأغراض يشترك الطرفان المتعاقدان بروح التعاون الصادق فى كل عمل دولى يرمى إلى ضمان سلم الشعوب وأمنها ويساهمان مساهمة كاملة فى كل مشروع يمكن من بلوغ هذه الأهداف .

ينفذ الطرفان المتعاقدان هذه المعاهدة وفقاً للمبادئ الدولية التى ساهما فى إقرارها .

المادة ٤ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين فى فترة مابعد الحرب فى عمليات حربية ضد ألمانيا — إذا عادت هذه الأخيرة الى سياستها العدوانية — أو ضد أية دولة أخرى تنهج هذه السياسة بجانب ألمانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى عون من نوع آخر الى الطرف المتعاقد معه بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم عقد أية هدنة ولا معاهدة صلح مع الحكومة الهتلرية أو مع أية حكومة ألمانية أخرى تعتدى أو ترغب فى الاعتداء على استقلال أو وحدة إقليم أو أمن كل من الطرفين المتعاقدين قبل أن يتباحثا معاً .

المادة ٦ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بعدم عقد أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف الآخر .

المادة ٧ — يعاون الطرفان المتعاقدان أيضاً بعد نهاية الحرب الحالية بروح الصداقة فى تنمية وتقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين ، ويتبادلان المساعدة لاهياء اقتصاديات البلدين .

المادة ٨ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها في أقرب فرصة . كما يتم تبادل وثائق التصديق بمدينة فارسوفيا في أقرب وقت ممكن .

يعمل بهذا الاتفاق لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليه . فإذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إلغاء هذه المعاهدة قبل سنة من نهايتها فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية ، وهكذا حين إعلان أحد الموقعين رغبته في عدم تجديدها قبل سنة من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

٤ — معاهدة تبادل المساعدة المبرمة بين بولونيا ويوغسلافيا <sup>(١)</sup> ( في مدينة فارسوفيا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ )

اتعاضاً بنتائج الحرب الأخيرة التي اندلعت من جراء اعتداء ألمانيا وحلفائها والتي تسبب عنها خسائر فادحة في بولونيا وفي يوغسلافيا .

ورغبة في توثيق الصداقة النالدة التي تربط شعبي الدولتين الشقيقتين والتي تدعمت وتقوت بشكل ظاهر خلال الكفاح المشترك ضد الألمان وحلفائهم من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية .

وانتهاجاً لمبدأ تقوية الصداقة بين بولونيا ويوغسلافيا لتتجاوب ومصالح البلدين الأكثر حيوية ويكون من شأنها خدمة النشاط الثقافي والاقتصادي في بولونيا ويوغسلافيا على أتم وجه .

واتباعاً لغرض تدعيم السلام والأمن في بولونيا ويوغسلافيا ، ثم تدعيم السلام والأمن الدوليين .

فإن رئيس المجلس الوطني للجمهورية البولونية من جهة ورياسة السكوبشينه ( البرلمان ) للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية من جهة أخرى قد قررا عقد معاهدة صداقة وتبادل المساعدة ، وأتأباً عنهما لهذا الغرض المفوضين :  
المسيو ادوارد اسوبكا مورافيسكي رئيس مجلس وزراء حكومة الاتحاد الوطني

(١) وقع الإلغاء من جانب بولونيا في تاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩



لجمهورية بولونيا عن رئيس المجلس الوطنى لجمهورية بولونيا والمسيو يوسف بروز تيتو مارشال يوغسلافيا عن رئاسة السكوبشينة الوطنية للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية .

وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتى :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف أو اشتراك فى أى عمل موجه ضد الآخر .

المادة ٢ — فى حالة تهديد السلام والأمن فى أحد البلدين يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتبادل المشورة فى المسالك الواجب اتباعه وكذلك فى المسائل الخاصة بمصالح البلدين التى لها بعض الخطورة .

المادة ٣ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى نزاع مسلح ضد المانيا إذا عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج هذه السياسة بجانب المانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، يكون للطرف المتعاقد السامى الآخر أن يبادر فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى مساعدة أو إغاثة أخرى الى الطرف المتعاقد معه بكافة الوسائل التى فى استطاعته .

المادة ٤ — لا تمس هذه المعاهدة التزامات الطرفين المتعاقدين الساميين قبل الدول الأخرى بأى ضرر .

وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة طبقاً لقانون منظمة الأمم المتحدة ويؤيدان كل عمل يرمى الى القضاء على معاقل العدوان وإلى تدعيم السلام والأمن فى العالم .

المادة ٥ — تسرى هذه المعاهدة من يوم التوقيع عليها ويعمل بها لمدة عشرين سنة . فإذا لم يبلغها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل المدة المذكورة بسنة على الأقل فإنها تعتبر كأنها تجددت لمدة خمس سنوات تالية وهكذا .

تخضع المعاهدة للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق بمدينة بلجراد في أقرب وقت ممكن . بناء عليه وقع المفوضان المذكوران هذه المعاهدة وبصاها بأختامهما .  
حررت في قارسوفيا في ١٨ مارس ألف وتسعمائة وستة وأربعين من نسختين كل منها باللغتين البولونية والسربو كرواتية . والنسختان أصليتان .

بتفويض من رئيس المجلس الوطنى      بتفويض من رئاسة السكوبشينه (البرلمان)  
للجمهورية البولونية      للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية

٥ — معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون السلمي المبرمة بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية ويوغسلافيا <sup>(١)</sup> ( بمدينة بلجراد في ٩ مايو عام ١٩٤٦ ) .

رغبة في إعلان روابط الصداقة الخالصة التى تجمع منذ القدم الأمم السلافية الشقيقة : تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا التى أظهرت شجاعتها فى الحرب الأخيرة خلال كفاحها المشترك ضد نفس الأعداء وبمواجهة نفس المخاطر .

وإدراكا لصالح البلدين الحيوى فى قيام دفاع مشترك إذا ما جددت ألمانيا سياستها العدوانية ضد حريتهما واستقلالهما وسلامة أراضيهما .

واقتراناً بأن دفاعاً مشتركاً ضد أى خطر من هذا القبيل هو لصالح المحافظة على السلام والأمن الدوليين فضلاً عن أنه الهدف الذى يسعى إليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة والذى قبله البلدان .

وإصراراً على متابعة تقوية وتدعيم العلاقات الروحية والاقتصادية التى قامت فيما مضى بين البلدين بفضل الجهود المشتركة .

قرر رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومكتب رئاسة الجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية عقد معاهدة لهذا الغرض وأتابا عنهما المفوضين :

المسيو زدنك فيرنجر رئيس مجلس الوزراء عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية والمسيو يوسف بروزيتو مارشال يوغسلافيا عن مكتب رئاسة الجمعية الوطنية

(١) وقع الاتفاق من جانب تشيكوسلافيا فى تاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦



للجمهورية الاتحادية اليوغسلافية وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة  
وانتفا على النصوص الآتية :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الاتحاد في انتهاج سياسة  
صداقة متينة دائمة لصالح البلدين وشعوبهما على أن تدعم هذه الصداقة عن طريق  
تعاون وثيق بين البلدين .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في اتخاذ جميع  
الاجراءات التي في وسعهما للحيلولة دون أى تهديد ولصد أى اعتداء آخر من  
جانب المانيا أو أية دولة تنضم اليها مباشرة أو بأى طريق آخر .

لهذا يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان بروح التعاون الصادق في جميع الأعمال  
الدولية التي ترمي الى المحافظة على السلام والأمن الدوليين ويساهمان في تحقيق  
هذا الغرض بكل جهودهما .

وفي تنفيذها لهذه المعاهدة سيحترم الطرفان المتعاقدان الساميان التزاماتهما الناتجة  
عن عضويتهم في منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب ضد المانيا  
التي قد تستأنف سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنضم الي المانيا لغرض  
عدواني ، فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكري  
وغيره بكافة الوسائل التي يستطيعها .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف ، وبعدم  
الاشتراك في أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر .

المادة ٥ — الطرفان المتعاقدان الساميان معاً ، كل فيما يخصه يعملان على توطيد  
العلاقات الاقتصادية والروحية وغيرها بين البلدين وفقاً للمعاهدات والاتفاقات  
المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ، ويصدق عليها في أقرب  
وقت ممكن ، ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة براغ بأسرع ما يمكن .

يعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من وقت التوقيع عليها . ولكن إذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته في إنهاء مفعولها قبل اثني عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة فإن مفعولها يمتد لمدة خمس سنوات وهكذا حين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة في إنهاء مفعولها قبل اثني عشرة شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصاها باً ختامهما .

حررت في بلجراد من نسختين باللغتين التشيكوسلوفاكية والسرربو كرواتية .  
والنسختان أصليتان — ٩ مايو عام ١٩٤٦

( ٦ ) معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين جمهورية ألبانيا الشعبية والجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية <sup>(١)</sup> ( تيرانا في ٩ يولييه عام ١٩٤٦ ) .

واجه شعبا جمهورية ألبانيا الشعبية والجمهورية الاتحادية اليوغسلافية في مجرى تاريخهما نفس الأعداء الذين هددوا استقلال كل منهما ، والذين أرادوا الاستيلاء على الاقليميين أو على أجزاء منهما والعودة بهما إلى حالة العبودية . وقد تحقق هذا بصفة خاصة في ماض قريب حينما اعتدت المانيا وإيطاليا الفاشية على البلدين واحتلتهما لغرض اقتسامهما بينهما واستعبادهما إلى الأبد وقام شعبا ألبانيا ويوغسلافيا ، وقاء لتقاليدهما ، بالدفاع عن استقلالهما وحريةتهما . وبعد حرب دامت أربع سنوات حاربا فيها جنبا إلى جنب استطاعا حماية هذا الاستقلال وهذه الحرية .

ورغبة في زيادة تقوية الروابط التي تغلغت في الدماء على ممر الأيام الحاسمة لشعبي هذين البلدين ورغبة في إعلان هذه الصداقة التي لا تنقسم عراها ورغبتهما في تعاون ثقافي واقتصادي ورغبة في تأكيد عزمهما على الدفاع معاً عن حريةتهما واستقلالهما وسلامة إقليميهما مستقبلا في حالة أي اعتداء من جانب دولة أخرى بقصد استعبادهما أو الاستيلاء على جزء من اقليميهما .

(١) وقع الاتفاق من يوغسلافيا في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩



واقترعاً بأن هذا الدفاع المشترك ليس فقط لصالح بلديهما ، بل إنه أيضاً لصالح السلام في البلقان والعالم أجمع وهو ما يتفق وجهود الأمم المتحدة .

لذلك قرر المجلس الأعلى للجمعية الشعبية لجمهورية ألبانيا الشعبية والمجلس الأعلى للجمعية الشعبية للجمهورية الاتحادية اليوغسلافية عقد هذه المعاهدة وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين : المسيو ستانجس سميك وزير الخارجية عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية ، والجنرال كولونيل انفار هكسها رئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطنى ووزير الخارجية عن المجلس الأعلى للجمعية الشعبية لجمهورية ألبانيا .

وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة وقررا ما يأتى :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان ، لصالح شعبي البلدين ، على زيادة تقوية العلاقات الودية بينهما عن طريق تعاون صادق دائم بين البلدين .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان فى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان استقلال بلديهما ولمنع تكرار أى اعتداء فى المستقبل شبيه باعتداء المانيا الهتلرية وايطاليا موسوليني الفاشية .

ولهذا الغرض يعاون الطرفان المتعاقدان الساميان تعاوناً صادقاً فى جميع الأعمال الدولية لصيانة السلام والأمن بين الشعوب . وسيسترشد الطرفان المتعاقدان الساميان فى تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة بالمبادئ الحالية لمنظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — فى حالة الاعتداء على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين من أية دولة أخرى تهدد استقلال أحدهما وتريد استعباده أو الاستيلاء على جزء من إقليمه فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى وكذلك جميع أنواع المساعدات الأخرى تبعاً للوسائل التى فى وسعه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — سيجل الطرفان المتعاقدان الساميان جميع المسائل المشتركة بينهما بأقسطهم على أساس الصداقة الخالصة ، أما العلاقات الاقتصادية والثقافية الخ... فانها ستكون موضع اتفاقات خاصة .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها في أقرب وقت ممكن . ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة بلجراد .

يعمل بهذه المعاهدة لمدة ٢٠ سنة ابتداء من تاريخ التوقيع عليها . فإذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته في إلغاء المعاهدة قبل اثني عشر شهراً من نهاية المدة فإن سريانها يمتد كل مرة لخمس سنوات آخر حين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته في إلغاء المعاهدة قبل اثني عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداها باللغة الألبانية والأخرى باللغة السربو كرواتية . وقيمة النسختين واحدة .

حررت في مدينة تيرانا في ٩ يولييه عام ١٩٤٦

بتفويض من المجلس الأعلى للجمعية الشعبية الألبانية :

انفار هو كنها ( امضاء )

بتفويض من المجلس الأعلى للجمعية الوطنية للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية  
ستانجسن سميك ( امضاء )

( ٧ ) معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية

والجمهورية البولونية ( فارصوفيا في ١٠ مارس عام ١٩٤٧ ) .

رغبة في ضمان نهضة سلميه للبلدين اللذين يجاوران ألمانيا مباشرة ، واللذين كانا هدفاً لعدوانها على ممر التاريخ ، كما أن كيانهما نفسه تعرض في ذات الوقت للزوال أكثر من مرة .

واتعاضاً بنتائج الحرب الأخيرة التي وضعت البلدين وجهاً لوجه أمام خطر مميت .

ومراعاة لصالح البلدين في دفاع مشترك عن نفسيهما في حالة ما إذا عادت ألمانيا إلى سياستها العدوانية ضد حريتهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما .



واقتراناً بأن دفاعاً مشتركاً ضد مثل هذا الخطر هو لمصالح المحافظة على السلام العام والأمن الدولى اللذين هما الغرض الأسمى لمنظمة الأمم المتحدة التى تضم البلدين بين أعضائها .

ومراعاة لأن الصداقة والتعاون الوثيق بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية البولونية تتفقان ومصالح البلدين الأكثر حيوية وأنها يساهمان فى نشاطهما الثقافى والاقتصادى .

اتفق رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية ورئيس الجمهورية البولونية على عقد معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين :

المسيو كليمنت جوتوالد رئيس مجلس الوزراء ، والمسيو جان ماساريك وزير الخارجية عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية .

المسيو جوزيف ثيرانكيفتش رئيس مجلس الوزراء والمسيو زيجمنت مودزلتش وزير الخارجية عن رئيس الجمهورية البولونية . وقد تبادلوا وثائق تفويضهم ، ووجدت صحيحة ، وانفقوا على الشروط الآتية :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باقامة صلات متبادلة وبتنميتها وتدعيمها على أساس صداقة دائمة فضلاً عن تعاونهما الاقتصادى والثقافى .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات التى فى مكنتهما للحيلولة دون أى تهديد بعدوان جديد من جانب ألمانيا أو من أية دولة أخرى تنضم إليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى .

ولهذا سيشترك الطرفان المتعاقدان الساميان بروح التعاون الصادق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى لضمان السلام والأمن الدوليين وسيساهمان بكل جهدهما لتحقيق هذا الغرض .

وسيراعى الطرفان المتعاقدان الساميان فى تنفيذ هذه المعاهدة التزاماتهما باعتبارهما أعضاء فى منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — اذا أقحم أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب ضد المانيا ،  
إذا عادت لسياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنضم الى المانيا في تلك  
السياسة فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى  
ومختلف أنواع المساعدات بكافة الوسائل التى فى طاقته .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف ، وعدم  
الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من وقت العمل بها . فإذا لم  
يلغها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة  
المذكورة تسرى المعاهدة لمدة خمس سنوات وهكذا ولحين الغائها من أحد الطرفين  
المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

وبصدق على هذه المعاهدة التى يعتبر البروتوكول المرفق بها جزءاً منها فى أقرب  
وقت ممكن ، ويتم تبادل وثائق التصديق بمدينة براغ فى أقرب وقت .

تسرى هذه المعاهدات من وقت التوقيع عليها .

المادة ٦ — حررت هذه المعاهدة باللغتين التشيكية والبولونية . والنسختان  
أصليتان وبهذا أحيط المفوضون علماً ووقعوا هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم .  
حررت من نسختين فى فارصوفيا بتاريخ ١٠ مارس عام ١٩٤٩

( ٨ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة <sup>(١)</sup> المبرمة بين بلغاريا

ويوغسلافيا ( اكسبنوجراد فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٤٧ )

اقتناعاً بأن التقارب الأخوى والتعاون الوثيق يتجاوبان والمطالب النالدة للشعب  
البلغارى ولشعوب الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية التى ترى فى ذلك أقوى  
ضمان لحريتها واستقلالها ، ولارتقاءها فى جميع الميادين فضلاً عن تدعيم السلام فى البلقان .  
ومفعماً بشعور وطيد ان الوحدة الأخوية والمساعدة المتبادلة بين الشعب

(١) وقع الالغاء من بلغاريا فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٩



البulgary والشعوب اليوغسلافية يكونان الشروط الرئيسية لاستقلالها وحريتها كما أنهما محور الصداقة والتعاون مع جميع الشعوب البلقانية في نفس الوقت .

ومراعاة لتجربة الحرب العالمية الأخيرة حيث هاجمت ألمانيا الشعوب السلافية وغيرها من الشعوب المولعة بالحرية .

وإصراراً وطيداً على المكفاح معاً ضد كل اعتداء موجه ضد بلادها وعلى مقاومة كل محاولة لبعث الاستعمار الألماني أو حلفائه المحتملين من جديد أيا كانت صورة هذا التحالف بفضل جهودهما المشتركة .

ورغبة في تدعيم العلاقات الودية القائمة بينهما وفي اعلان إرادتهما التي لا تنزعزع في الدفاع عن حريتهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما في المستقبل وتنظيم علاقتهما المتبادلة بروح الاخاء ولصالح تدعيم السلام والتعاون الدوليين .

قررت رئاسة الجمهورية الشعبية البلغارية والمجلس الأعلى للجمعية الشعبية لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الشعبية عقد معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة وأنانا عنهما المفوضين : جورج ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية ، والمارشال جوزيف بروز تيتو رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية ، وقد تبادلا وثائق تفويضهما ، ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان من الآن فصاعداً تعاوناً قلبياً وثيقاً في جميع العلاقات الخاصة بالمسائل المتعلقة بمصير شعبيهما ، وبالعلاقات المتبادلة لصالح البلدين ، و بروح الاخاء للشعوب السلافية في الجنوب .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان معاً في اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لضمان أمنهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما . ويتشاوران لهذا الغرض في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح البلدين أو مصالح السلام والتعاون الدوليين ويعملان طبقاً لروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — في حالة الهجوم على أحد الطرفين المتعاقدين من أية دولة أخرى لتهديد استقلاله ، أو استعباده أو ضم جزء من اقليمه فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر فوراً بتقديم العون العسكري وغيره الى البلد المعتدى عليه بكافة الوسائل التي يملكها .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأقامة تعاون وثيق فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية لصالح الارتقاء باقتصادهما . وللوصول الى هذا الهدف ينسقان مشروعاتهما الاقتصادية ، ويتخذان جميع الاجراءات لتنمية تبادلهما التجارى الى أقصى حد ويمهدان لتحقيق الاتحاد الجمركى ، ويتفاهان فى الاجراءات الواجب اتخاذها معاً وبخاصة بتبادلها التجارى مع الخارج .

المادة ٦ — يقدر الطرفان المتعاقدان الساميان أن التدعيم النهائى للاخاء بين شعوبهما يتطلب تعاوناً ثقافياً دائماً . وتتخذ الحكومتان لهذا الغرض جميع الاجراءات لضمان تعاون وثيق فى جميع ميادين الثقافة المادية والروحية . وهما يؤيدان ويشجعان كل عمل يؤدي الى تحقيق هذا الغرض .

المادة ٧ — لاتمس هذه المعاهدة الالتزامات التى تفضطلع بها الجمهورية الشعبية البلغارية والجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية قبل أى دولة أخرى . وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة وفقاً لروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، ويؤيدان كل عمل يرمى الى القضاء على مراكز الهجوم ، ويضمن السلام والأمن فى العالم .

المادة ٨ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها . وفى حالة عدم إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إيقاف العمل بهذه المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة فإن سريانها يمتد لمدة خمس سنوات تالية وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إلغائها قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

يعمل بهذه المعاهدة من وقت التوقيع عليها وينبغى التصديق عليها ويتم تبادل وثائق التصديق فى بلجراد . وبناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصاها بأختامهما . حررت المعاهدة من نسختين إحداها باللغة البلغارية والأخرى بالسربو كرواتية والنسختان لهما نفس الصلاحية .

رئيس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية      رئيس وزراء الجمهورية الشعبية

الاتحادية اليوغسلافية

ج . ديمتروف

ج . ب تيتو

اكسينوجراد فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٤٧



٩ - معاهدة المساعدة المتبادلة والتعاون والصداقة المبرمة بين المجر ويوغسلافيا <sup>(١)</sup> (في مدينة بودابست بتاريخ ٨ ديسمبر عام ١٩٤٧).

اقتناعاً بأن الاتحاد الودي ، والتعاون الوثيق بين شعب الجمهورية المجرية وشعوب الجمهورية الشعبية اليوغسلافية ينشأ عنهما مصالح أكيدة لهذه الشعوب لما في ذلك من ضمان ممكن لحريتها واستقلالها ، ولأنه وسيلة لارتقائها وازدهارها فضلاً عن أنه يدعم السلام في هذا الجزء من أوروبا .

وانعازاً بتجارب الحرب العالمية الثانية حيث هاجمت المانيا جميع الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى وعرضت حريتها واستقلالها السياسي وسلامة اقليمها للخطر .

ومراعاة لمصالح البلدين المتعلقة بأمنهما المتبادل ، وعزماً أكيداً على الاشتراك معاً في محاربة كل هجوم موجه ضد شعوبهما .

ومقاومة لكل محاولة لبعث الاستعمار الألماني من جديد .

وأخذ أذنا به أياً كانت صورته أو أي معتد آخر .

وبإعانت الرغبة الشديدة في تقوية العلاقات الودية القائمة .

وإعلاناً لارادتهما التي لا تنزعزع في تبادل الدفاع عن حريتهما واستقلالهما وسلامة اقليمهما .

ورغبة في تنظيم السلام واتحاد الشعوب بعضها ببعض بروح الصداقة والتعاون للمصالح المشتركة .

لهذا كله قرر رئيس الجمهورية المجرية من جهة ورئيس الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية من جهة أخرى عقد معاهدة تعاون وتبادل المساعدة لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين : المسيو لاجوس دينيس رئيس وزراء الجمهورية الشعبية اليوغسلافية عن حكومة الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية وقد تبادلوا وثائق تفويضهما المطلق ، ووجدت صحيحة . واتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على توحيد قواتهما تحت لواء

(١) وقع الاتفاق من المجر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩

واحد يهدف الى تدعيم الصداقة الدائمة التي ذاقت الأمرين في سبيل تعاونهما الوثيق لصالح بلديهما وشعوبهما .

المادة ٢ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية التي تمس البلدين أو السلم العام وتتطلب اتخاذ موقف مشترك ويعملان بروح ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة صالح أمنهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما وببذلان معاً كافة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

المادة ٣ — في حالة هجوم المانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد الاعتداء على استقلاله ، أو استعباده ، أو اغتصاب جزء من اقليمه ، فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى عون من نوع آخر بكافة الوسائل التي في طاقته .

المادة ٤ — تعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم الاشتراك في أي تحالف أو أي عمل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان في توطيد علاقاتهما الاقتصادية والثقافية أو أية علاقة من نوع آخر في منطقتهما وفقاً للاتفاقات والمعاهدات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٦ — لا تتعارض هذه المعاهدة مع التعهدات التي أبرمتها الجمهورية المجرية والجمهورية الاتحادية اليوغسلافية قبل دولة ثالثة . وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة طبقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤيدان كل محاولة ترمي إلى التحصن من الهجوم عليهما وضمان السلام والأمن في العالم .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل وثائق التصديق الذي سيتم كتابة في مدينة بلجراد وتسري لمدة عشرين سنة من وقت العمل بها .

إذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إلغاء المعاهدة قبل سنة من نهاية هذه الفترة فإنها تمتد لمدة خمس سنوات وهكذا طالما لم يلغها أحد الطرفين المتعاقدين قبل سنة من نهاية الخمس سنوات .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت في بودابست في ٨ ديسمبر عام ١٩٤٧ من نسختين إحداهما باللغة المجرية والثانية بالسربو كرواتية . والنسختان لهما نفس المفعول .

ل . دينيبس

ج . ب تيتو



(١٠) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بلغاريا وألبانيا في مدينة كوبيتشيم بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

اقتناعاً بأن الصداقة الخالدة بين الشعب البلغاري والشعب الألباني تيسر مهمة الدفاع عن استقلال الدولتين السيامي وعن السلام في البلقان .

ونظراً لأن إقامة نظام ديمقراطي شعبي في كل من البلدين هودامة قوية لتثبيت الصداقة التقليدية بين شعبي البلدين وتوطيدها .

وانعازلاً بتجارب الحرب العالمية الأخيرة التي غزت المانيا خلالها الشعوب المولعة بالحرية .

وعزماً أ كيداً على اشتراكهما معاً في مقاومة كل اعتداء يوجه ضد بلدهما وفي مكافحة كل محاولة لبعث الاستعمار الألماني على يد ألمانيا نفسها أو حلفائها المحتملين أيا كان الشكل الذي يظهرون به .

ورغبة في توطيد علاقة الصداقة القائمة بينهما ولضمان الأزدهار العام وترقية شعبيهما وبث روح التعاون الدولي فيهما .

ومراعاة لأن التعاون الاقتصادي بين بلغاريا وألبانيا ممد بفضل العلاقات الاقتصادية القائمة بين بلغاريا ويوغسلافيا من جهة وبين البانيا ويوغسلافيا من جهة أخرى .

ورغبة في توكيد عزمهما الراسخ على الاشتراك معاً في الدفاع مستقبلاً عن حريتهما واستقلالهما وسلامة اقليمهما ، وعلى تنظيم العلاقات بينهما من أجل تدعيم السلام .

اتفق الرئيس الأعلى للجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية البلغارية والرئيس الأعلى للجمهورية الشعبية الألبانية على إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا عنهما : جورجى ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية والجنرال كولونيل اتقار هو كسها رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني للجمهورية الشعبية الألبانية اللذان تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان تعاوناً وثيقاً في جميع النواحي

وفي جميع الموضوعات المتعلقة بمصير كلا الشعبين إوفى تبادل العلاقات الودية لصالح البلدين عملاً بروح الصداقة التقليدية السائدة بينهما .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان معاً في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهما واستقلالهما وسلامة اقليمهما ، ويتشاوران في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح البلدين أو تتعلق بصيانة السلام والتعاون الدولي عملاً بروح ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٣ — في حالة اعتداء ألمانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد تهديد استقلاله أو إذلاله أو فصل أى جزء من إقليمه ، يقوم الطرف المتعاقد الآخر فوراً بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى في استطاعته إلى الطرف المعتدى عليه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف ، وبعدم الاشتراك في أى نشاط موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتحقيق تعاون وثيق في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لصالح ازدهار اقتصادهما العام وبحثان لهذا الغرض جميع إمكانياتهما ويتخذان كافة التدابير اللازمة لتنشيط تبادل علاقاتهما التجارية وتدعيم روابطهما الاقتصادية بوجه عام .

المادة ٦ — تتخذ الحكومتان التدابير اللازمة لضمان تعاون وثيق في جميع نواحي الثقافة المادية والذهنية ولتأييد كل اقتراح في هذا الشأن من أية جهة كان والعمل على تشجيعه .

المادة ٧ — لا تؤثر هذه المعاهدة في الالتزامات التي تضطلع بها كل من الجمهوريتين الشعبيتين البلغارية والألبانية مع دولة أخرى . وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق الأمم المتحدة وبوידان كل اقتراح يهدف إلى القضاء على معاقل العدوان والمحافظة على السلام والأمن في العالم .

المادة ٨ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ توقيعها .



فإذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته في إلغاء هذه المعاهدة قبل اثني عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة فإنها تسري لمدة خمس سنوات تالية وهكذا حين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة في عدم تجديدها قبل اثني عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

ويعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها على أن يصدق عليها فيما بعد ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة تيرانا .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصاهاما بختمهما .

حررت من نسختين باللغة الفرنسية في مدينة كريتشيم بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية      رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية

البulgارية

وزير الدفاع الوطني

ج . ديمتروف ( امضاء )

للجمهورية الشعبية الألبانية

الجنرال كولونيل اتقار هوكمها ( امضاء )

( ١١ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين يوغسلافيا

ورومانيا<sup>(١)</sup> (في مدينة بوخارست بتاريخ ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٧) .

اقتناعاً بأن العلاقات الودية والتعاون الوثيق في جميع الميادين يتجاوبان والمصالح الحقيقية لشعوب الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية والشعب الروماني في ذلك ضمان لحريتها واستقلالها وازدهارها ورخائها وتوطيداً للسلم في البلقان .

ومراعاة لمصالح البلدين الحيوية في دفاع مشترك .

وانعازاً بعبء الحرب العالمية الأخيرة حينما اعتدت ألمانيا على مجموعة من الشعوب الأوربية وهددت حررتها واستقلالها وسلامة إقليمها .

(١) حدث الانهاء من رومانيا في تاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩

وتصميا أكيداً على الكفاح معاً ضد كل اعتداء يوجه إلى شعوبهما ، وعلى الاستماتة في مقاومة الاستعمار الألماني إذا عاد ، ومقاومة كل من يؤيده على أى شكل أو صورة .

ورغبة في تقوية الروابط الودية الحالية ، وفي المجاهرة باعلان إرادتهما التي لا تنزعزع للاشتراك في الدفاع عن حريتهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما ولتنظيم علاقتهما المتبادلة مستقبلاً بروح الصداقة والتعاون لصالح تدعيم السلم والتعاون الدوليين .

لهذا كله قرر المجلس الأعلى للسكوبشتينا الوطنية للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية وحضرة صاحب الجلالة ملك رومانيا إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما مفوضين وهما :

عن المجلس الأعلى للسكوبشتينا الوطنية للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية جوزيف بروز تيتو مارشال يوغسلافيا ورئيس مجلس الوزراء .

عن صاحب الجلالة ملك رومانيا الدكتور بترو جروزا رئيس مجلس الوزراء بالملكة الرومانية وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان لصالح البلدين وصالح شعوبهما على تسجيل إرادتهما التي لا تنزعزع في انتهاج سياسة صداقة متينة دائمة بواسطة تعاون وثيق بين البلدين .

المادة ٢ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة المتعلقة بمصالح البلدين ، أو بصالح السلم والتعاون الدوليين ، ويعملان معاً بروح ميثاق الأمم المتحدة ، ويشتركان في اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بصيانة أمنهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما .

المادة ٣ — في حالة هجوم ألمانيا وأية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد الاعتداء على استقلاله أو استعباده أو الاستيلاء على جزء من إقليمه ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة بتقديم معونته العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التي في مكنه إلى الطرف المعتدى عليه .



المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان الاجراءات الكفيلة بتوطيد الروابط الاقتصادية والثقافية وغيرها بين البلدين وتوثيقها بمقتضى المعاهدات والاتفاقات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٦ — لا تؤثر هذه المعاهدة بأى شكل فى الالتزامات التى تضطلع بها الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية والمملكة الرومانية قبل الدول الأخرى .  
ويطبق الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق الأمم المتحدة ويؤيدان كل عمل أو اقتراح من شأنه القضاء على مراكز الهجوم وتأمين السلم والأمن فى العالم .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها ثم يصدق عليها فيما بعد ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة بلجراة .

تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها وتمتد لمدة خمس سنوات أخرى إذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة فى إلغاء المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية الخمس سنوات الجارية .

تمحرت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة السربو كرواتية والأخرى باللغة الرومانية . والنسختان أصليتان .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصاها بختمهما .

صدرت فى مدينة بوخارست بتاريخ ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٧

رئيس مجلس وزراء المملكة الرومانية      رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية  
الدكتور بتروجروزا ( إمضاء )      الاتحادية اليوغسلافية — جوزيف تيتو  
مارشال يوغسلافيا ( إمضاء )

( ١٢ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بلغاريا

ورومانيا ( في مدينة بوخارست بتاريخ ١٦ يناير عام ١٩٤٨ )

اقتناعاً بأن الصداقة التقليدية بين شعبي رومانيا وبلغاريا تعتبر دعامة متينة لأقامة تعاون مثمر للمحافظة على الاستقلال السياسي للجمهوريتين لتوطيد السلام في البلقان وحوض نهر الدانوب ولتدعيم السلام العالمي .

وإدراكاً بأن التعاون الذي كان قائماً بين الشعبين في عصر نهضتهما وكفاحهما من أجل تحريرهما يجب أن يستلهم في علاقاتهما المتبادلة .

واعتباراً لما في إدخال النظام الديمقراطي في البلدين من فضل في تسوية جميع المسائل التي كانت موضع نزاع بين بلغاريا ورومانيا بروح الصداقة الخالصة ، وبما لعلاقات حسن الجوار القائمة الآن بين الشعبين من أساس وطيء .

واتعاضاً بعبرة الحرب العالمية الثانية حين انتهكت المانيا استقلال رومانيا وبلغاريا وجعلت هذين البلدين من أداة سياستها العدوانية .

وتصميماً أكيداً على مقاومة بعث الاستعمار الألماني من جديد وجميع مؤيديه بكل قواها ، وعزماً صادقا على مكافحة أى اعتداء من أية جهة كانت وبأية صورة يقع ويكون موجهاً ضد البلدين أو ضد أحدهما .

ورغبة في توثيق علاقات الصداقة بين البلدين لضمان رقيهما وازدهار شعبيهما بروح التعاون الدولي .

ورغبة في تأكيد إرادتهما التي لا تتزعزع في الدفاع معاً عن حريتهما وديمقراطيتهما الشعبية واستقلالهما وسلامة إقليمهما في المستقبل بقصد توطيد السلام في البلقان وحوض نهر الدانوب .

لهذا قرر المجلس الأعلى المؤقت للجمهورية الشعبية الرومانية والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين الآتين وهما :

الدكتور بتروجروزا رئيس مجلس وزراء الجمهورية الرومانية والمسيو جورجي ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية البلغارية اللذان اتفقا على ما يأتي :



المادة الأولى — يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في المستقبل تعاوناً وثيقاً في جميع الميادين ، ويتشاوران في جميع المسائل المتعلقة بمصير شعبيهما وعلاقاتهما المتبادلة بروح الصداقة الأخوية ولصالح البلدين .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان أمن واستقلال وسلامة اقليم البلدين . ويتفقان لهذا الغرض على جميع المسائل الدولية الهامة التي تخص البلدين أو تتعلق بصالح السلم والتعاون الدوليين وبعمالان بروح ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٣ — في حالة هجوم المانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد الاعتداء على استقلاله أو استعباده أو الاستيلاء على جزء من إقليمه ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التي في طاقته إلى الطرف المعتدى عليه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف وبعدم الاشتراك في أى عمل يكون موجهاً ضد أحد الطرفين المتعاقدين الساميين .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باقامة تعاون وثيق في جميع ميادين الحياة الاقتصادية لصالح ازدهارها الاقتصادي العام . ولهذا الغرض بنسقان مشروطاتهما الاقتصادية ويتخذان جميع التدابير الكفيلة بازدهار التبادل التجارى بين البلدين ويمهدان لانشاء اتحاد جمركي ويتفقان على الإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالتبادل التجارى مع البلاد الأخرى .

المادة ٦ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع الوسائل اللازمة لإقامة تعاون وثيق في جميع الميادين الثقافية ويؤيدان كل اقتراح في هذا الصدد ويشجعان عليه .

المادة ٧ — لا تؤثر هذه المعاهدة في الالتزامات التي ارتبطت بها الجمهورية الشعبية الرومانية والجمهورية الشعبية البلغارية مع أى دولة أخرى ، وسيطبق الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤيدان كل عمل يرمى الى القضاء على مراكز الهجوم ويكون من شأنه المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

المادة ٨ — يعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها . وفي حالة عدم إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إلغاء المعاهدة باثنى عشر شهراً

من نهاية مدة العشرين سنة فإنها تسرى لمدة جديدة قدرها خمس سنوات وتتجدد هذه المدة لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة في إلغاء هذه المعاهدة .

تسرى هذه المعاهدة من يوم التوقيع عليها وتخضع للتصديق . ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة صوفيا .

بناء عليه وقع المفوضان على هذه المعاهدة وبصماها بختمهما .

حررت من نسختين أحدهما باللغة الرومانية والأخرى باللغة البلغارية وكل منهما لها نفس القوة التي للأخرى .

صدرت في مدينة بخارست بتاريخ ١٦ يناير عام ١٩٤٨

عن الجمهورية الشعبية الرومانية	عن الجمهورية الشعبية البلغارية
الدكتور ب . جروزا ( امضاء )	جورجي ديمتروف ( امضاء )

( ١٣ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين رومانيا وهنغاريا ( في مدينة بودابست بتاريخ ٢٤ يناير عام ١٩٤٨ )

اقتناعاً بأن توطيد علاقات الصداقة وازدهار التعاون الوثيق لها أهمية قصوى في الدفاع عن مصالح الشعب الروماني والشعب الهنغاري من جهة حريتهما واستقلالهما ورفقتهما ، كما أنهما يكفلان السلام في حوض نهر الدانوب والبلقان .

وانعازاً بعبء الحرب العالمية الثانية حينما استغلت المانيا روح التعصب والميول الاستعمارية التي تفشت في الطبقات الرجعية والفاشية داخل البلدين والتي أفقدت رومانيا وهنغاريا استقلالهما بحيث حولتهما إلى قاعدة تنشر منها المانيا سياستها الاستعمارية ثم جرتهما في حرب ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وتصميماً أكيداً على مقاومة أية محاولة لبعث الاستعمار الألماني من جديد ، وعلى مقاومة الذين يؤيدونه ، وعلى اشتراكهما في الدفاع معاً عن حريتهما واستقلالهما وسلامة إقليمهما ضد أي اعتداء بواسطة قوات البلدين المشتركة .



ورغبة في توطيد علاقاتهما الحالية ، وتنظيم علاقاتهما المقبلة بروح التعاون والصداقة الأخوية بقصد تدعيم السلام في حوض نهر الدانوب والبلقان ، ولضمان التعاون والسلم الدوليين .

قرر المجلس الأعلى المؤقت للجمهورية الشعبية الرومانية ورئيس الجمهورية الهنغارية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا عنهما وكيلهما : الدكتور بتروجروزا رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية الرومانية والمسيو دينيس لاجوس رئيس مجلس وزراء الجمهورية الهنغارية وقد تبادلوا وثائق وكالتهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان ، لصالح البلدين وشعبيهما ، اتفاقهما ورغبتهما في توحيد قواتهما تحقيقاً لسياسة الصداقة الدائمة وتوطيداً لعلاقات التعاون بين البلدين .

المادة ٢ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح البلدين أو تماس السلام والتعاون الدوليين ، ويعملان معاً بروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وبشتركان في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لأمنهما واستقلالهما وسلامة إقليميهما .

المادة ٣ — في حالة اعتداء المانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد تهديد استقلاله أو استعباده ، أو انتهاك وسلامة إقليمه فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر المبادرة بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التي يملكها الى الطرف المتعاقد السامي المعتدى عليه .

المادة ٤ — يعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف وبعدم الاشتراك في أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان التدابير الكفيلة بتوثيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية أو أية علاقة أخرى بين البلدين ويعقدان لهذا الغرض الاتفاقات والمعاهدات اللازمة .

المادة ٦ — لا تؤثر هذه المعاهدة بأي شكل في الالتزامات التي سبق للجمهورية الشعبية الرومانية والجمهورية الهنغارية الارتباط بها مع الدول الأخرى . ويطبق الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ويؤيدان ويشجعان كل عمل يهدف إلى القضاء على مراكز الهجوم ويكفل السلم والأمن في العالم .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في مدينة بوخارست وتسرى لمدة عشرين سنة من تاريخ العمل بها . وإذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إلغاء المعاهدة قبل نهاية هذه المدة بسنة فإنها تتجدد لمدة أخرى قدرها خمس سنوات وهكذا حين إلغائها كتابة من أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل نهاية فترة الخمس سنوات الجارية بسنة .

بناء عليه وقع المفوضان على المعاهدة وبصماها بختمهما .

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة الرومانية ، والثانية باللغة الهنغارية والنسختان أصليتان .

صدرت في مدينة بودابست بتاريخ ٢٤ يناير عام ١٩٤٨

عن الجمهورية الشعبية الرومانية

دينيس لاجوس

رئيس مجلس الوزراء

الدكتور بتروجروزا

رئيس مجلس الوزراء

( ١٤ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين رومانيا

والاتحاد السوفيتي ( في مدينة موسكو بتاريخ ٤ فبراير عام ١٩٤٨ )

المجلس الأعلى للجمهورية الشعبية الرومانية والمجلس الأعلى للسوفييت الأعلى

لاتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية .

رغبة منهما في توطيد أواصر الصداقة بين رومانيا والاتحاد السوفيتي وفي

مراعاة صلات تعاونية وثيقة لصالح السلم والأمن العام عملا بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة .



واقترناهما بأن بقاء علاقات الصداقة وحسن الجوار بين رومانيا والاتحاد السوفيتي يجاوب ومصالح البلدين الحيوية ويساهم مساهمة فعالة في ازدهار اقتصادهما قررا إبرام هذه المعاهدة على أن يمثل المجلس الأعلى للجمهورية الشعبية الرومانية الدكتور بتروجوزا رئيس مجلس الوزراء وأن يمثل المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الميسو فياتشيسلاف مولوتوف النائب عن رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي .

المادة ١ - يعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب أى تهديد بهجوم جديد من جانب المانيا أو من جانب أية دولة أخرى تتحد معها مباشرة أو بأى شكل آخر .

ويعلن الطرفان المتعاقدان الساميان عن نيتهما الصادقة في الاشتراك في كل عمل دولي يهدف إلى المحافظة على سلم وأمن الشعوب وببذلان قصارى جهدهما للمساهمة في تحقيق هذا الغرض .

المادة ٢ - في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في نزاع مسلح ضد المانيا إذا ما حاولت تجديد سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج بجانب المانيا مثل هذه السياسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى إلى الطرف المتعاقد الذي أقحم في النزاع بكافة الوسائل التي يملكها .

ويتم تطبيق هذه المعاهدة وفقاً لمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ - يعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم الانفراد في عقد أى تحالف ، وبعدم الاشتراك في أى تكتل ، أو القيام بأى إجراء موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ - يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان كلما أثرت مسائل دولية هامة تمس مصالح البلدين .

المادة ٥ - يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على العمل بروح الصداقة والتعاون لزيادة ازدهار العلاقات الثقافية والاقتصادية القائمة بين البلدين مع احترام استقلالهما وسيادتهما المتبادل ودون التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى .

المادة ٦ - تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ التوقيع عليها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إلغاء المعاهدة قبل نهاية فترة العشرين سنة فإنها تمتد لمدة إضافية قدرها خمس سنوات وهكذا لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة في إنهاء المعاهدة قبل سنة من نهاية الفترة الجارية .

ويعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها . ويصدق عليها بأسرع ما يمكن كما يتم تبادل وثائق التصديق في مدينة بخارست في أقرب وقت أيضاً .  
بناء عليه وقع مفوضا الدولتين المعاهدة وبصاها بختمهما .

حررت في موسكو بتاريخ ٤ فبراير عام ١٩٤٨ باللغتين الرومانية والروسية وكتاها رسمية .

باسم المجلس الأعلى	باسم المجلس الأعلى
للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي	للجمهورية الشعبية الرومانية
ف. مولوتوف (إمضاء)	الدكتور بتروجروزا (إمضاء)

( ١٥ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي وهنغاريا ( في مدينة موسكو بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٩٤٨ )

اقتناعاً بأن توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون والصداقة بين شعبي الاتحاد السوفيتي وهنغاريا يتجاوب ومصالحهما الحيوية ويكون أفضل وسيلة للمساهمة في ازدهار الدولتين الاقتصادي قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ورئيس الجمهورية الهنغارية إبرام هذه المعاهدة لرغبتها الأكدية في التعاون على تدعيم السلام العالمي والأمن وفقاً لمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة ، وأنابا عنهما المفوضين : عن المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فياتشيسلاف ميخالوفيتش مولوتوف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الاتحاد السوفيتي ، عن رئيس الجمهورية الهنغارية



دينيس لاجوس رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية الهنغارية وقد تبادلوا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على الشروط الآتية :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب أى تهديد بهجوم جديد من جانب ألمانيا أو أية دولة أخرى سواء كان ذلك مباشرة أو بأى شكل آخر . ويؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما الصادق على الاشتراك في جميع الأعمال الدولية التى تهدف إلى تأمين السلم والأمن للشعوب والقيام بنصيبهما كاملاً في تحقيق هذه الأغراض السامية .

المادة ٢ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى عمليات عسكرية ضد ألمانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج بجانب ألمانيا سياسة مماثلة مباشرة أو بأى طريق آخر ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى إلى الطرف المتعاقد معه بكافة الوسائل التى يستطيعها .

يتم تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل أو عمل أو إجراء يكون موجهاً ضد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح الطرفين .

المادة ٥ — يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على العمل مستقبلاً بروح التعاون والصداقة لتنمية الروابط الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد السوفيتى وهنغاريا . ويعملان بمبدأ تبادل احترام استقلالهما وسيادة دولتهما وعدم التدخل فى المسائل الداخلية للدولة الأخرى .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ العمل بها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل نهاية هذه الفترة بسنة فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا حين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إنهاء المعاهدة قبل نهاية فترة الخمس سنوات الجارية بسنة .

يتم التصديق على هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن ويعمل بها من تاريخ تبادل  
خطابات التصديق الذي سيتم في مدينة بودابست في أقرب وقت ممكن . وبناء عليه وقع  
المفوضان على المعاهدة وبصاهاما بختمهما .

حررت في موسكو بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٩٤٨ من نسختين باللغتين الروسية  
والهنغارية والنسختان أصليتان .

عن المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى  
للاتحاد السوفيتي  
عن رئيس الجمهورية الهنغارية  
د. نيس ( امضاء )  
ف . م . مولوتوف ( امضاء )

( ١٦ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد  
السوفيتي وبلغاريا في مدينة موسكو بتاريخ ١٨ مارس عام ١٩٤٨  
المجلس الأعلى للجمعية الشعبية البلغارية الكبرى والمجلس الأعلى للسوفييت  
الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .  
رغبة في الوصول إلى هدفهما في إنماء وتدعيم صلات الصداقة بين بلغاريا والاتحاد  
السوفيتي ، واقتناعاً بأن توطيد الصداقة بين بلغاريا والاتحاد السوفيتي يتجاوب  
ومصالح شعبي البلدين الحيوية ويساهم بأوفر نصيب في ازدهار اقتصادهما .  
وبناء على إرادة صادقة في تعاونهما لصالح السلم والأمن العام وفقاً لمبادئ  
منظمة الأمم المتحدة وأهدافها .

قررا عقد هذه المعاهدة وأنابا عنهما لهذا الغرض مفوضين هما :

جورج ديمتروف رئيس مجلس الجمهورية الشعبية البلغارية عن المجلس الأعلى  
للجمعية الشعبية الكبرى للجمهورية البلغارية ، فياتشيسلاف ميخالوفيتش مولوتوف  
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي عن المجلس الأعلى  
للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . وقد تبادلوا وثائق  
تفويضهما ووجدت صحيحة وانفقا على ما يأتي :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في اتخاذ جميع



التدابير التي في وسعهما لتجنب أى تهديد يتسبب في بعث هجوم جديد من ألمانيا أو أية دولة أخرى تتحد معها مباشرة أو بأى شكل آخر .

ويعلم الطرفان المتعاقدان الساميان رغبتهما في الاشتراك بروح التعاون الصادق في جميع الأعمال الدولية التي ترمى إلى تأمين السلم والأمن ، ويساهمان بأوفر نصيب في تحقيق هذه الأهداف السامية .

المادة ٢ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في عمليات عسكرية ضد ألمانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنضم إلى سياسة ألمانيا العدوانية مباشرة أو بأى شكل آخر على الطرف المتعاقد الآخر المبادرة بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى إلى الطرف المتعاقد الذي أقعّم في النزاع بكافة الوسائل التي يستطيعها .

يتم تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم .

المادة ٣ — يحرم كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك في أى تكتل أو عمل أو إجراء يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التي تهم مصالح البلدين .

المادة ٥ — يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان بأنهما سيوطدان ويدعمان الصلات الاقتصادية والثقافية بين الدولتين بروح الصداقة والتعاون عملاً بمبدأ تبادل احترام استقلالهما وسيادتهما وعدم التدخل في المسائل الداخلية للدولة الأخرى .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته في وقف سريان المعاهدة قبل نهاية هذه الفترة باثني عشر شهراً فانها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا حين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة في إلغاء المعاهدة قبل نهاية فترة الخمس سنوات الجارية بسنة كاملة .

يعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها في أقرب وقت ممكن ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة صوفيا بأسرع ما يمكن .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصاها بختمهما .

تحررت هذه المعاهدة في موسكو بتاريخ ١٨ مارس عام ١٩٤٨ من نسختين إحداها باللغة البلغارية والثانية باللغة الروسية . والنسختان أصليتان .

المفوض عن المجلس الأعلى للجمعية الشعبية      المفوض عن رئيس المجلس الأعلى  
الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية      للاتحاد السوفيتي  
جورج ديمتروف ( إمضاء )      فياتشيسلاف مولوتوف ( إمضاء )

١٧ — اتفاقية الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الفنلندية في مدينة موسكو بتاريخ ٦ أبريل عام ١٩٤٨

المجلس الأعلى للسوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي ورئيس الجمهورية الفنلندية في سبيل تنمية علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا .

اقتناعاً بأن تثبيت علاقات حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الفنلندية هو استجابة للمصالح الحيوية لهذين البلدين .

ومراعاة لرغبة فنلندا في البقاء بعيداً عن الخلافات الناتجة من تعارض مصالح الدول العظمى ، وتعبيراً عن رغبتهما الأكيدة في التعاون من أجل مصالح السلام والأمن الدوليين طبقاً لأغراض منظمة الأمم المتحدة ومبادئها .

قرر لهذا الغرض إبرام هذه الاتفاقية وأتانا عنهما المفوضين عن المجلس الأعلى للسوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي المسيوف . مولوتوف رئيس الوزراء المساعد ووزير الخارجية في الاتحاد السوفيتي ، وعن رئيس الجمهورية الفنلندية المسيو بكالا رئيس وزراء الجمهورية الفنلندية وقد تبادلوا توكيلاتهما ، ووجدت صحيحة ، واتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — في حالة استهداف فنلندا أو الاتحاد السوفيتي لاعتداء يأتي من جانب

المانيا أو من أية دولة حليفة لها عبر الاقليم الفنلندي فإن فنلندا الوفية لواجباتها كدولة مستقلة تتعهد بمحاربة المعتدى . وفي سبيل ذلك تقدم فنلندا جميع القوات التي في طاقاتها للدفاع عن سلامة إقليمها برأ وبحراً وجواً أو ينفذ هذا الدفاع داخل الحدود الفنلندية وفقاً للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وبمساعدة الاتحاد السوفيتي أو بالتعاون معه عند الاقتضاء .

وفي الحالات السابق ذكرها يقدم الاتحاد السوفيتي العون اللازم إلى فنلندا بالشروط التي يحددها الطرفان المتعاقدان الساميان .

المادة ٢ — يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على تقرير ما إذا كان هناك تهديد باعتداء مماثل للاعتداء المبين في المادة الأولى من هذه الاتفاقية أم لا .

المادة ٣ — يؤكّد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاخلاص في تأييد كل عمل يرمى إلى المحافظة على السلام والأمن الدوليين طبقاً لأغراض ومبادئ منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٤ — يعترف الطرفان المتعاقدان الساميان بأن الاتفاقية تؤكد التعهدات المنصوص عليها في المادة ٣ من معاهدة الصلح الموقع عليها بمدينة باريس في ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ والتي تنص بأن الطرفين يمتنعان عن القيام بأي عمل عدواني من أحدهما ضد الآخر ويجعلان بعدم إبرام أي تحالف أو الاشتراك في أي تكتل موجه ضد أحدهما .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالعمل في جو من التعاون والصداقة من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وتدعيمها بين فنلندا والاتحاد السوفيتي بطريقة مستديمة .

المادة ٦ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بمراعاة مبدأ احترام سيادة كل منهما واستقلاله ، وعدم التدخل في المسائل الداخلية الخاصة بالطرف الآخر .

المادة ٧ — تنفذ هذه الاتفاقية بروح منظمة الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئها .

المادة ٨ — تسري هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ التصديق عليها وسينم ذلك في مدينة هلسنكي في أقرب وقت ممكن .



تتجدد هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات إذا لم تلغ قبل نهاية مدتها العادية باخطار يبلغ قبل ذلك بسنة على الأقل وبعد ذلك تتجدد هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات آخر حين إلغائها كتابة قبل سنة على الأقل من نهايتها العادية .

وإقراراً بذلك وقع المفوضان هذه الاتفاقية بامضائهما وبالحروف الأولى من اسميهما .

حررت بمدينة موسكو في ١٦ أبريل عام ١٩٤٨ من نسختين باللغتين الروسية والفنلندية والنسختان أصليتان .

المفوض عن المجلس الأعلى للاتحاد السوفيتي      المفوض عن رئيس الجمهورية الفنلندية  
ف . مولوتوف      م . بكالا

( ١٨ ) اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية الشعبية البلغارية في مدينة براغ بتاريخ ٢٣ أبريل عام ١٩٤٨

رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية مقتنعان بأن التقارب الأخوي والتعاون الوثيق بينهما هما تلبية للشعور الحقيقي لشعوب البلدين السلافيين التي ترى في تحقيق هذا التقارب دعامة قوية لحريتهما واستقلالهما .

وهما على بينة تامة بأن الصداقة التقليدية بين الشعوب التشيكوسلوفاكية والبلغارية مدعمة باقامة نظام ديموقراطي شعبي في البلدين هي عامل هام لتوطيد الصداقة والتعاون بين جميع الأمم السلافية وباقي الأمم الديمقراطية وفي تدعيم السلام . وانعازاً بعبرة الحرب العالمية الأخيرة حيث هاجمت المانيا الشعوب المسالمة قد عزما عزمياً وطيداً على توحيد جهودهما ضد جميع المحاولات لبعث الاستعمار الالمانى من الجديد . مشبعين برغبة قوية في تنمية العلاقات الاقتصادية القائمة ، وفي إقامة تعاون اقتصادى وثيق لصالح البلدين نظراً لتكوينهما الاقتصادى ذى الظروف المواتية .

ورغبة أيضاً في الاعلان عن إرادتهما التي لا تنزعزع في الدفاع عن حريتهما واستقلالهما ووحدة إقليمهما في المستقبل ، وفي تنظيم علاقاتهما المتبادلة بروح الاخاء لصالح تدعيم السلام والتعاون الدوليين .

قررا لهذا الغرض عقد اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا عنهما المندوبين الآتين : عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية : المسيو كليمنت جوتفلد رئيس مجلس الوزراء والدكتور فلاديمير كليمنتيس وزير الخارجية ، وعن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية المسيو جورج ديمتروف رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية الشعبية البلغارية .

وبعد تبادل وثائق التفويض التي وجدت صحيحة اتفقوا على ما يأتي :

المادة ١ — : وافق الطرفان المتعاقدان الساميان على انتهاج سياسة ودية دائمة موحدة لصالح بلادهما وشعوبهما وعلى تعزيز هذه السياسة بتعاون وثيق في جميع العلاقات بين البلدين .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في اتخاذ جميع الاجراءات التي في طاقتهما للحيلولة دون أى تهديد بالاعتداء مستقبلاً من جانب المانيا أو من أية دولة أخرى تنضم اليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى .

لهذا يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان معاً بروح التعاون الصادق في جميع الأعمال الدولية التي ترمي الى توطيد السلام والأمن العالميين والمعاونة بكل قوتيهما على صيرورة هذا الهدف حقيقة واقعة .

وسيراعى الطرفان المتعاقدان الساميان عند تنفيذ هذه الاتفاقية التزاماتهما نحو منظمة الأمم المتحدة وسيعملان وفقاً للمبادئ المذكورة في ميثاق هذه المنظمة .

المادة ٣ — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب مع المانيا التي قد تحاول في المستقبل العودة إلى سياستها العدوانية أو مع أية دولة تنضم اليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر أن يمدّه بلا إبطاء بالمعونة العسكرية والمساعدات الأخرى بكافة الوسائل التي في مكنه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل أو عمل أو إجراء يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — يتبادل الطرفان المتعاقدان الساميان المشورة فى جميع المسائل الدولية الكبرى المتعلقة بمصالح البلدين .

المادة ٦ — يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها بين البلدين وعلى تعزيزها بروح الصداقة والتعاون وفقاً للاتفاقات والمعاهدات المبرمة تحقيقاً لهذا الغرض .

المادة ٧ — يعمل بهذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها وبصدق عليها فى أقرب وقت ممكن .

يتم تبادل وثائق التصديق بمدينة صوفيا فى أسرع وقت ممكن .

وتسرى هذه الاتفاقية لمدة عشرين سنة من تاريخ توقيعها وإذا لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الساميين هذه الاتفاقية قبل نهاية فترة العشرين سنة باثني عشر شهراً فإنها تسرى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وذلك لحين إلغائها كتابة من أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل نهاية فترة الخمس سنوات باثني عشر شهراً .

وأحيط المفوضون علماً بمضمون هذه الاتفاقية ووقعوا عليها وبصموها باختتامهم .  
حررت هذه الاتفاقية من نمختين باللغتين التشيكوسلوفاكية والبلغارية والنسختان أصليتان .

المفوض عن الجمهورية الشعبية البلغارية	المفوض عن رئيس الجمهورية
ج . ديمتروف ( إمضاء )	التشييكوسلوفاكية بموجب توكيل عام مطلق
رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء

لجمهورية التشيكوسلوفاكية

ك . جوتفلد ( إمضاء )

وزير خارجية الجمهورية التشيكوسلوفاكية

ف . كليمنتيس ( إمضاء )



( ١٩ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة البلغارية البولونية  
( فرصوفيا في ٢٩ مايو عام ١٩٤٨ )

لرغبة صداقة في التعبير عن إرادة الشعبين في توطيد الصلات الودية وتوثيق  
التعاون بين بلغاريا وبولونيا .

وإدراكا بأن تجربة الحرب العالمية الثانية تلزم البلدين بمقاومة كل تهديد يمس  
أمنهما واستقلالهما معتمدين في ذلك على جهودهما المشتركة .

واقترناعا عميقاً بأن التقارب الدائم بين الدولتين السلافيتين هو تلبية لمصالحهما  
المشتركة ، ومساهمة في قضية السلام والأمن العالمين وفقاً لروح دستور الأمم المتحدة .

انفق المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية ورئيس  
الجمهورية البولونية على إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا لهذا  
الغرض مندوبيهما وهما :

عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية : المسيو  
جورج ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية والمسيو فاسيل  
كولاروف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية الشعبية البلغارية .

عن رئيس الجمهورية البولونية المسيو يوسف سيرانكيافتش رئيس مجلس وزراء  
الجمهورية البولونية والمسيو زيجمند مودزليفزكي وزير خارجية الجمهورية البولونية .  
وبعد تبادل وثائق تفويضهم التي وجدت صحيحة اتفقوا على ما يأتي :

المادة ١ — يعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باتباع جميع الاجراءات  
الممكنة للحيلولة دون أي اعتداء جديد من جانب المانيا أو أية دولة أخرى تنضم  
إليها مباشرة أو بأية وسيلة أخرى .

بشترك الطرفان المتعاقدان الساميان بروح التعاون الصادق في جميع الأعمال  
الدولية التي ترمي إلى المحافظة على السلام والأمن العالمين ويتعاونان على تحقيق هذه  
الأهداف السامية .

المادة ٢ — في حالة استهداف أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لاعتداء  
من جانب المانيا أو من أي بلد آخر ينضم إليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى

فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر أن يمدّه فوراً بالمعونة العسكرية أو غيرها بكافة الوسائل التى فى مكتبته .

المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أية محالفة ولا الاشتراك فى أى نشاط موجه ضد الطرف الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح الطرفين وعلى الأخص ما يتعلق بأمنها ووحدة إقليمها أو مصالح السلام والتعاون الدوليين .

المادة ٥ — يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية علاقاتهما الاقتصادية والثقافية وتعزيزها من أجل الرواج العام فى البلدين .

المادة ٦ — لا تؤثر نصوص هذه المعاهدة فى الالتزامات التى يرتبط بها كل من الطرفين المتعاقدين الساميين مع الدول الأخرى ويكون تطبيق هذه النصوص وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة . ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة صوفيا .

وفى حالة عدم إلغاء هذه المعاهدة بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهاية العشرين عاماً بتجدد سريانها لمدة خمس سنوات تالية وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لم يبلغ المعاهدة قبل نهاية مدة الخمس سنوات باثنى عشر شهراً .

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداها باللغة البلغارية والأخرى باللغة البولونية والنسختان أصليتان .

بناء عليه وقع المفوضون هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم .

مدينة فرسوفيا فى ٢٩ مايو عام ١٩٤٨

المفوضون عن الجمهورية البولونية	المفوضون عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية
ي . سيرانكيافتش ( إمضاء )	العليا للجمهورية الشعبية البلغارية
ز . مودزليفزكى ( إمضاء )	جورج ديمتروف ( إمضاء )
	فاسيل كولاروف ( إمضاء )

( ٢٠ ) الاتفاقية البولونية المجرية للصدقة والتعاون والمساعدة المتبادلة

( فرصوفا في ١٨ يونيه عام ١٩٤٨ )

اعتماداً على تقاليد الصداقة الثالثة بين الأمتين .

واعتباراً بأن تدعيم الصداقة المتبادلة وتوطيد التعاون بينهما هو تلبية لرغبات وحاجات الأمتين البولونية والمجرية كما أنه يساعد على الرواج الاقتصادي بين البلدين .

ورغبة في التعبير عن ميلهما الذي لا يتزعزع إلى تدعيم السلام والأمن العالمين وفقاً لأغراض ومبادئ منظمة الأمم المتحدة قرر رئيس الجمهورية البولونية ورئيس الجمهورية المجرية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين الآتيين :

عن رئيس جمهورية بولونيا : يوسف سيراانكيافتش رئيس مجلس الوزراء وزيممنت مودزليفزكي وزير الخارجية .

عن رئيس جمهورية المجر : لاجوس دينيس رئيس مجلس الوزراء وأريك مولنار وزير الخارجية .

وبعد تبادل وثائق تفويضهم المطلق التي وجدت صحيحة اتفقوا على الأحكام الآتية :

المادة ١ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان على أوسع نطاق في جميع الأعمال الدولية التي ترمي إلى صيانة السلام والأمن الدوليين وبساهمان في تحقيق هذه الأهداف السامية .

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في جميع الاجراءات التي في استطاعتهما لتجنب نشوب اعتداء جديد من جانب ألمانيا أو من أية دولة أخرى تتحالف معها بطريق مباشر أو غير مباشر .

المادة ٢ — إذا أقحم أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب ضد الألمان الذين يحاولون تجديد سياستهم العدوانية أو ضد أية دولة أخرى تتحالف مع الألمان في سياستهم هذه ، فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر أن يقدم فوراً المعونة العسكرية أو أية مساعدة أخرى بكافة الطرق التي يستطيعها .



المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف أو اشتراك فى أى تكتل أو عمل أو نشاط يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة المتعلقة بمصالح البلدين أو بالسلام والتعاون الدوليين .

المادة ٥ — يستمر الطرفان المتعاقدان الساميان فى إنماء وتوطيد علاقاتهما الاقتصادية والثقافية بروح الصداقة الخالصة والتعاون الوثيق .

المادة ٦ — ينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه الاتفاقية وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٧ — يعمل بهذه الاتفاقية بمجرد تبادل وتائق التصديق وتسمى لمدة عشرين سنة .

ويكون تبادل وتائق التصديق فى بودابست

وإذا لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الساميين هذه الاتفاقية قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة فإنها تسرى لمدة خمس سنوات وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لم يبلغ الاتفاقية قبل نهاية فترة الخمس سنوات بسنة .

تحرر الأصل من نسختين إحداها باللغة البولونية والأخرى باللغة المجرية والنسختان أصليتان .

وقع المفوضون هذه الاتفاقية وبصموها بأختامهم .

فارصوفيا فى ١٨ يونيه عام ١٩٤٨

باسم رئيس الجمهورية المجرية

باسم رئيس الجمهورية البولونية

ل . دينيس ( امضاء )

ى . سيرانكيافتش ( امضاء )

ا . مولنار ( امضاء )

ز . مود زليفزكى ( امضاء )

( ٢١ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بلغاريا والمجر ( في مدينة صوفيا بتاريخ ١٦ يولييه عام ١٩٤٨ )

رغبة في توطيد الصداقة التقليدية بين شعوب الجمهورية الشعبية البلغارية وشعوب الجمهورية المجرية التي تتجاوب مع المصالح الحيوية لتلك الشعوب ومع مصالح السلم العالمى .

واتعازا بعبرة الحرب العالمية الأخيرة حين خرقت المانيا استقلال بلغاريا والمجر ، وإصراراً قوياً على مقاومة جميع محاولات بعث العدوان الألمانى من جديد عن طريق مساعى مشتركة .

قرر المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية ورئيس الجمهورية المجرية إبرام معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة وعينا وكلاء عنهما :  
عن رئيس الجمهورية المجرية لايوس دينيس رئيس مجلس وزراء الجمهورية المجرية وأربك مولنار وزير خارجية الجمهورية المجرية .

عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية جورج ديمتروف رئيس مجلس الجمهورية وفاسيل كولاروف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية البلغارية .

وبعد تبادل وثائق تفويضهم التي وجدت صحيحة انفقوا على ما يأتى :

المادة ١ — قبل الطرفان المتعاقدان الساميان لصالح البلدين وشعوبهما توحيد سياسة المودة المتبادلة بينهما وتدعيمها بواسطة تعاون وثيق شامل بين البلدين .

المادة ٢ — يعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى جميع الاجراءات التى فى وسعهما من أجل تجنب كل تهديد عدوانى من جانب ألمانيا أو أى بلد آخر ينضم إليها مباشرة أو بأى شكل آخر .

وبصرح الطرفان المتعاقدان الساميان بأن نيتهما الاشتراك فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى إلى صيانة السلام والأمن ، والمساهمة بلا تحفظ فى تحقيق هذه الأهداف السامية بروح التعاون الصادق .

المادة ٣ — في حالة اشتباك أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في أعمال حربية ضد ألمانيا التي قد تحاول بعث سياستها العدوانية من جديد أو ضد أى بلد آخر ينضم مباشرة أو بأى شكل آخر إلى ألمانيا في سياستها هذه ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يقدم في الحال المعونة العسكرية وغيرها بشتى الطرق الممكنة .

وتنفذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادئ قواعد منظمة الأمم المتحدة <sup>(١)</sup> .

المادة ٤ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إبرام اتحاد تحت أى شكل كان أو الاشتراك في أى تكتل أو تدابير أو مشروعات موجهة ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح البلدين أو الأمن الدولي .

المادة ٦ — ينمى الطرفان المتعاقدان الساميان علاقتهما الاقتصادية والثقافية وغيرها ويوطدانها بين الدولتين بروح المودة والتعاون طبقاً للمعاهدات والاتفاقات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٧ — لا تؤثر أحكام هذه المعاهدة في التعهدات التي يضطلع بها الطرفان المتعاقدان بالنسبة لدولة ثالثة .

المادة ٨ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة . ويتم تبادل وثائق التصديق في بودابست . وإذا لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الساميين هذه المعاهدة قبل نهاية الفترة المذكورة باثني عشر شهراً فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا مادام أحد الطرفين المتعاقدين لم يبلغ المعاهدة قبل نهاية فترة الخمس سنوات باثني عشر شهراً .

(١) الفقرة الأخيرة من هذه المادة وردت في الترجمة الفرنسية ، ولم ترد في الترجمة الانجليزية ، وذلك قد لفت أنظار المعاقين السياسيين من الأمريكيين فاهتموا بهذه المعاهدة لأنها خالفت في هذا كل المعاهدات الشرقية إذ لم تنص على مبدأ الخضوع لأهداف الأمم المتحدة ( انظر في هذا بحث الدكتور كولسكي المنشور في المجلة الامريكية للقانون الدولي ص ١٧١ من سنة ١٩٥٠ ) .



حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة البلغارية والأخرى باللغة المجرية .  
والنسختان أصليتان وبناء عليه وقع الوكلاء المفوضون هذه المعاهدة وبصموها بأختتامهم .

صوفيا في ١٦ يولييه عام ١٩٤٨

الوكلاء عن المجلس الأعلى للجمعية      الوكلاء عن المجلس الأعلى للجمهورية المجرية  
الوطنية الكبرى للجمهورية      لايوس دينييس ( امضاء )  
الشعبية البلغارية — جورج ديمتروف ( امضاء )      اريك مولنار ( امضاء )  
فاسيل كولاروف ( امضاء )

( ٢٢ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة للمبرمة بين رومانيا  
وتشيكوسلوفاكيا ( بوخارست في ٢١ يولييه عام ١٩٤٨ ) .

اقتنع رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى  
للجمهورية الشعبية الرومانية بأن تقوية الصداقة والتعاون في جميع الميادين يتجاوب  
مع المصالح الحيوية لشعوب الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية الشعبية الرومانية،  
وأن توطيد علاقاتهما المتبادلة بقوى ضمان حريتهما واستقلالهما، ويساهم في نفس  
الوقت في تدعيم السلام العام والأمن عملا بروح ميثاق الأمم المتحدة، وقد اتمظا  
بالتجارب التي وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية حيث خرقت المانيا الاستعمارية  
الاستقلال السياسي وهددت السلامة الاقليمية للبلدين فقررا لهذا الغرض إبرام  
معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما المفوضين : عن رئيس  
الجمهورية التشيكوسلوفاكية ، المسيو انطونان زابوتوكي رئيس مجلس الوزراء  
والدكتور فلاديمير كليمنيتيس وزير الخارجية — عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية  
لكبرى للجمهورية الشعبية الرومانية : الدكتور پيترجروزا رئيس مجلس الوزراء ،  
السيدة آنا بوكروزيه وزيرة الخارجية الذين تبادلوا وناقى تفويضهم المطلق ووجدت  
صحيحة واتفقوا على الأحكام الآتية :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في جميع  
الإجراءات الكفيلة بمنع أي اعتداء من جانب للانيا أو من أي بلد آخر ينضم إليها

مباشرة أو بأية طريقة أخرى بحيث يجعلان ذلك وقوع مثل في المستقبل مستحيلاً .  
ويؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاشتراك في جميع الأعمال الدولية  
التي ترمي الى المحافظة على السلام والأمن العالميين ، وعلى بذل كل ما في استطاعتهما  
للمساهمة في تحقيق هذا الغرض النبيل .

المادة ٢ — إذا أقحم أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب ضد ألمانيا  
التي قد تسول لها نفسها العودة إلى سياستها العدوانية أو ضد أى بلد آخر قد ينضم  
إليها في سياستها هذه مباشرة أو بأى طريق آخر ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن  
يبادر فوراً بتقديم المعونة العسكرية وغيرها بكافة الوسائل التي في استطاعته .

المادة ٣ — يتبادل الطرفان المتعاقدان الساميان المشورة في المسائل الدولية  
الهامة الخاصة بمصالح اتحاد البلدين وبصيانة السلم والأمن الدوليين .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف  
أو الاشتراك في أى عمل موجه ضد أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة ٥ — يصخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع الاجراءات لتوثيق التعاون  
بينهما في الميادين الاقتصادية والثقافية .

المادة ٦ — لا تؤثر هذه المعاهدة في أى التزام معقود بين الجمهورية  
التشيكوسلوفاكية أو الجمهورية الشعبية الرومانية والدول الأخرى ويكون تنفيذ  
هذه المعاهدة وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها في أقرب  
وقت ممكن ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة براج في أقرب وقت .

نسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ التوقيع عليها وإذا لم يلغها  
أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثني عشر شهراً من نهايتها فإن المعاهدة تمتد  
من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين  
الساميين لم يخطر الطرف الآخر بذكر مكتوبة عن رغبته في إنهاؤها .

بناء عليه وقع المفوضون هذه المعاهدة وبصموا بأختامهم

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة التشيكوسلوفاكية والأخرى باللغة الرومانية . والنسختان أصليتان .

بوخارست في ٢١ يولييه عام ١٩٤٨

عن الجمهورية الشعبية الرومانية  
الدكتور ب . جروزا

عن الجمهورية التشيكوسلوفاكية  
أ . زابوتوكي

رئيس مجلس الوزراء  
السيدة آ . بوكروزيه الخارجية

رئيس مجلس الوزراء  
ف . كليمنتس — وزير الخارجية

( ٢٣ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بولونيا

ورومانيا في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩

عزم رئيس الجمهورية البولونية والمجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للجمهورية الشعبية الرومانية على إبرام معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة رغبة في توثيق أواصر الصداقة والتعاون بينهما على أساس التجارب التي مرت بهما من جراء الاعتداء النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، ورغبة في حفظ السلام العالمي وتوطيده وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة .

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الاشتراك معاً في اتخاذ جميع الوسائل التي يملكانها لتجنب أي اعتداء صادر من ألمانيا أو أية دولة أخرى تتحالف معها بطريق مباشر أو غير مباشر . ويؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاشتراك في جميع التدابير الدولية التي تهدف إلى استتباب السلام والأمن ويعملان كل ما في وسعهما لدعم هذه الواجبات السامية .

المادة ٢ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب مع ألمانيا — إذا عادت إلى سياستها العدوانية — أو مع أية دولة أخرى تتحد معها في تلك السياسة ، يبادر الطرف المتعاقد الآخر إلى تقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التي يستطيعها .

وتنفذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة .



المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أية معاهدة أو بعدم الاشتراك في أي تدبير يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح الدولتين .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع الاجراءات اللازمة لتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدولتين وتدعيمها بروح المودة والتعاون طبقاً للاتفاقات المبرمة بين بولونيا ورومانيا .

المادة ٦ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة من يوم تنفيذها على أن يتم تبادل وثائق التصديق في مدينة فارصوفيا . وإذا لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين هذه المعاهدة قبل سنة من نهاية المدة المذكورة فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا حتى يبدى أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة في إلغاء هذه المعاهدة قبل سنة من نهاية فترة الخمس سنوات .  
تم التوقيع على هذه المعاهدة بتصريح من رئيس جمهورية بولونيا ومن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الرومانية .

جروزا ( إمضاء )

كيرانكيفتش ( إمضاء )

بوكر ( إمضاء )

مودزلفسكي ( إمضاء )

( ٢٤ ) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين تشيكوسلوفاكية

وهنغاريا ( في مدينة بودابست بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ )

عاشت الأمتان التشيكوسلوفاكية والهنجارية قروناً عديدة في جوار وثيق ، ومع ذلك لم تقم كل منهما ما للأخرى من مطالب قومية أو اجتماعية ، وذلك لما كان بينهما من منازعات تغذيها الطبقة الحاكمة في كل من الدولتين ، فضلاً عن كونها تبذل كل جهد في إخفاء المصالح المشتركة بين الأمتين ليسهل على القوى منهما إذلال الآخر ، وليحولوا بين الأمتين ، وبين انتشار التيارات التقدمية التي تنهض بهما .

وبما أن القوات الأجنبية استغلت تلك المنازعات المصطنعة ، وأشعلتها حتى جعلت الجفاء يصل بين الأمين إلى درجة نتج عنها إراقة الدماء خدمة للمصالح الأجنبية عامة ، والألمانية منها خاصة ، فلهذا اتفق الطرفان على إنهاء هذا الجفاء الذي طال أمده ، ونظراً لأن سوء التفاهم بين البلدين قد زال بمجرد أن قبض الشعب على زمام الحكم في كل منهما ، وقامت علاقة جديدة على أساس من المودة والمحبة المتبادلة .

ونظراً لأن التعاون القائم على الديمقراطية الشعبية في كلتا الدولتين يعبر عن مصالحهما الحيوية ويهدف إلى توثيق علاقتهما كما أنه عامل فعال في الدفاع عن الدول الديمقراطية المحبة للسلام عن طريق تقوية الروابط القائمة فضلاً عن الدفاع عن السلام والأمن الدوليين .

ونظراً لما أكدته تجارب الماضي القريب والبعيد من ضرورة القيام بمجهودات جديدة لمنع أية محاولة لاعداء جديد من جانب ألمانيا .

ورغبة في إعلان عزم الدولتين على الدفاع عن حريتهما واستقلالهما وسلامة إقليميهما .

لهذا قرر رئيس جمهورية هنغاريا ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا إبرام معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة وفوضا عنهما : دوبي رئيس مجلس الوزراء وراجيك وزير الخارجية عن الجمهورية الهنغارية وزابوتوكي رئيس مجلس الوزراء وكلباتيس وزير الخارجية عن الجمهورية التشيكوسلوفاكية .

وبعد تبادل وثائق تقويضهم والتثبت من صحتها اتفقوا على ما يأتي :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على توحيد سياستهما لتقوية الصداقة فيما بينهما عن طريق تعاون وثيق وعلى اتخاذ كافة الاجراءات التي في وسعهما لمواجهة كل عدوان يأتي من جانب ألمانيا أو من أية دولة أخرى تنضم إليها بطريق مباشر أو غير مباشر وتشترك الدولتان في جميع التدابير الدولية التي تهدف إلى استئصال السلام والأمن ، وتساهمان في تحقيق تلك الأغراض وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٢ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب مع المانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية أو مع أية دولة أخرى تتحد معها في تلك السياسة بطريق مباشر أو غير مباشر ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التي في مملكته .

المادة ٣ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح الدولتين أو مصالح السلام والأمن الدوليين .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أية معاهدة أو الاشتراك في أي تدبير موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع التدابير الضرورية لتنمية وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها بين الدولتين بروح الصداقة وطبقاً للاتفاقات المبرمة بينهما لهذا الغرض

المادة ٦ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها وبصدق عليها في أقرب وقت على أن يتم تبادل وثائق التصديق في مدينة براج في أقرب وقت ممكن .

ونسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ التصديق وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته صراحة في إلغاء هذه المعاهدة قبل تواف مدتها باثني عشر شهراً على الأقل فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا حين أن يبدى أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة في إلغائها قبل اثني عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات .

المادة ٧ — حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة التشيكوسلوفاكية والأخرى باللغة الهنغارية وكل منهما تعتبر نسخة أصلية .

بناء عليه وقع المفوضون هذه المعاهدة وبصمموها بأختامهم .





## قسم الاحصاء

---

تجربة في استخدام أسلوب العينة : للدكتور حسن محمد حسين





# تجربة في استخدام أسلوب العينة

لدكتور مسي محمد مسين

أستاذ الاحصاء بالكلية

## موضوع التجربة :

في عام ١٩٢٩ أجرى تعداد زراعي عالمي لأول مرة بناء على توصيات الهيئات الدولية المختصة<sup>(١)</sup>. فقامت جميع الدول في أنحاء العالم المختلفة التي ساعدتها إمكانياتها على ذلك بإجراء تعداد زراعي في نفس العام توطئة لامكان معرفة كل ما يمكن معرفته عن الثروة الزراعية والحيوانية وأهم الظروف المحيطة بهما في جميع أنحاء العالم بأدق صورة. إذ أن إجراء تعداد عالمي كهذا في نفس الوقت في جميع الدول بصورة موحدة يكون بلا مرأ أدق وأفيد من تجميع نتائج التعدادات التي تجريها الدول المختلفة في أزمنة متفاوتة وبصور متباينة. وقد كانت مصر من بين الدول التي وافقت على إجراء هذا التعداد وقامت به فعلا.

وقد كان المطلوب عندئذ عمل تعداد كامل يشمل حصر المساحات المزروعة وتقسيمها حسب الأصناف المزروعة سواء أكانت محاصيل أم خضر أم أشجار فاكهة أم أشجار خشبية، ومقدار الحاصلات، أي الانتاج الزراعي والعوامل الهامة التي عملت في سبيل هذا الإنتاج كالمناخ وأنواعها والقوى الميكانيكية وغيرها مما يستعين به الزارع عادة في مزرعته، كما يشمل كل المسائل التي لها علاقة مباشرة بالزراعة كعدد العمال ونظام الري والمنحنيات المستعملة. ويدخل ضمن الإنتاج محصول الدواجن والألبان والصوف وما إلى ذلك.

(١) قرار مايو سنة ١٩٢٤ للجمعية العمومية للمعهد الدولي للزراعة بروما تحقيقاً لرغبة لجنة الخبراء التي مهدت إليها عصبة الأمم بدرس مسألة الاحصاءات الاقتصادية الدولية.

ثم عاد المعهد الدولي للزراعة بروما فأوصى بإجراء تعداد زراعى عالمى فى سنة ١٩٣٩ على النسق الذى اتبع فى التعداد الزراعى العالمى الأول سنة ١٩٢٩ ، وقد كانت مصر أيضاً من بين الدول التى قامت بإجراء هذا التعداد .

وللمرة الثالثة قامت مصر بإجراء تعداد مماثل كجزء من التعداد العالمى الزراعى عام ١٩٤٩ ، وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة هى المشرفة عليه فى هذه المرة بدلا من المعهد الدولي للزراعة بروما الذى اختفى بعد الحرب الأخيرة وحلت المنظمة مكانه .

وقد قامت وزارة الزراعة المصرية بجمع البيانات اللازمة بواسطة استمارات مختلفة سنة ١٩٥٠ ، ثم بعد مراجعة البيانات مراجعة استغرقت سنوات نقلت الاستمارات إلى مصلحة الإحصاء لإجراء عملية التبويب التى لا بد منها لتلخيص البيانات الواردة بهذه الاستمارات التى بلغ عددها الملايين وجعلها فى متناول يد الباحث . وكان لزاما قبل بدء عملية التبويب إجراء عمليات تمهيدية كثيرة أهمها وضع الدليل للبيانات ثم تثقيب البطاقات التى سوف تحمل محل الاستمارات الأصلية . فتكونت لجنة فى مصلحة الإحصاء تضم نخبة من رجال وزارة الزراعة ممن أشرفوا على عملية جمع البيانات بجانب بعض رجال المصلحة لاستعراض خطوات العملية وتقرير أحسن الوسائل للحصول على النتائج المطلوبة مع مراعاة السرعة والدقة والاقتصاد فى التكاليف . وذلك لشدة ضخامة العملية ، إذ أن عدد الحيازات لا يقل عن المليون وتستنفد بيانات كل حيازة ثمانية بطاقات فى المتوسط فيكون المتوقع إجراء العمليات فى ثمانية ملايين بطاقة على الأقل .

أما للسرعة مع الاقتصاد فى التكاليف فقد كان الاتفاق تاما على أن تحقيقهما لا يتم إلا باستخدام عينة من الاستمارات التى جمعت بها البيانات بدلا من استخدام هذه الاستمارات كلها كاملة . أما الدقة فقد اختلفت فى أمرها الآراء وظل بعض أعضاء اللجنة متمسكا برأيه فى أن استخدام عينة لا يمكن أن يؤدى إلى مستوى الدقة المطلوب . ولهذا السبب استقر رأى على إجراء تجربة على الاستمارات المجموعة من مركزين من مراكز القطر المصرى مختلفى الطبيعة تماما من حيث الموقع الجغرافى





ويبين من هذا الجدول أن هناك نسبة كبيرة من عدد الحيازات هي ٥٨ ٪ من عددها الكلى يبلغ مجموع مساحاتها نسبة قافية من المساحة الكلية هي ٨ ٪ .  
 ثم يلاحظ أنه كلما كبرت فئة المساحة نقصت نسبة عدد الحيازات وزادت نسبة مساحاتها . وقد أوحى ذلك بأنه من الممكن أخذ عينة طبقية ذات نسبة متغيرة من هذه الفئات بحيث تكبر نسبتها كلما كبرت الفئة فضمن بذلك أن تدخل ضمن العينة نسب كبيرة من المساحة نظير نسب صغيرة من عدد الحيازات فلا تزيد عبء العمليات الحسابية في العينة . وفي الجدول التالى النسب التى استقر عليها الرأى للحصول على العينة فى هذه التجربة :

فئة المساحة	النسبة المئوية للعينة إلى الأصل	النسبة المئوية لكل فئة بالعينة من	
		عدد الحيازات	مساحتها بالفدان
	٪	٪	٪
فدانان أو أقل	٤	٢,٣	٠,٣
أكثر من ٢ — ٥	١٠	٢,٣	١,١
٥ — ١٠	٢٠	٢,٠	٢,٢
١٠ — ٥٠	٢٥	٢,٠	٦,٣
٥٠ فأفوق	١٠٠	١,٠	٤٥,٠
المجموع . .		٦,٩	٥٤,٩

ومن هذا الجدول يتبين أننا إذا أخذنا ٤ ٪ من عدد الحيازات التى تكون مساحة كل منها فدانين أو أقل لحصلنا على ٢,٣ ٪ من عدد الحيازات بالقطر المصرى كله مجموع مساحتها ٣,٠ ٪ من مجموع مساحات الأراضي المزروعة . كما أننا إذا أخذنا ١٠ ٪ من عدد الحيازات التى تقع مساحة كل منها بين أكثر من فدانين إلى خمسة أفدنة لحصلنا على ٢,٣ ٪ من عدد الحيازات بالقطر المصرى كله مجموع مساحتها ١,١ ٪ من مجموع مساحات الأراضي المزروعة . وهكذا حتى نصل الى الحيازات التى تكون مساحة كل منها ٥٠ فداناً فأكثر فنأخذها جميعاً وعددها ١ ٪ من عدد الحيازات بالقطر المصرى كله مجموع مساحتها ٤٥ ٪ من مجموع مساحات الأراضي المزروعة . وبالمجملة نجد أننا

إذا أخذنا العينة بهذه النسب المقترحة فأننا نحصل على معلومات عن ٥٤,٩ ٪ من المساحة المزروعة أى أكثر من نصفها بدراسة حيازات عددها يبلغ ٩,٦ ٪ فقط من عدد الحيازات كلها أى أقل من عشرها . فإذا أمكننا بعد ذلك تعميم النتائج التى نحصل عليها من دراسة هذا العشر لتشمل الكل لكان فى ذلك توفير كبير لحوالى تسعة أعشار الجهد وما يقرب من ذلك من النفقات .

وبالاحظ أننا استعملنا لتعيين هذه النسب نتائج تعداد عام ١٩٣٩ للاسترشاد لأنها أحدث أرقام لدينا تساعدنا فى ذلك . ولا بد أننا نتوقع تغييرا فى هذه الأرقام فى التعداد الذى نحن بصددده ولكن ذلك غالباً لا يكون إلى الدرجة التى تؤثر على قيمة هذه النسب .

### استخراج العينة :

لما كان الهدف من هذه العينة مقارنة نتائجها بنتائج الحصر الشامل ، كان لزاما تنقيب البطاقات للحيازات كلها أولا وتبويبها ثم استخراج بطاقات الحيازات الداخلة فى العينة من البطاقات الأصلية . وبما أن العينة طبقية كانت أول خطوة هى فرز البطاقات لتجميع بطاقات كل فئة من فئات المساحات مع بعضها البعض . وبعد ذلك يتم اختيار بطاقات العينة من كل فئة عشوائياً طبقاً للنسبة المتفق عليها . أى واحدة من كل ٢٥ بطاقة فى الفئة الصغرى ، ثم واحدة من كل عشرة فى التالية ، ثم واحدة من كل خمسة فيما بعدها ، وهكذا . وكان من الممكن أن يتم استخراج هذه البطاقات يدوياً بأن نختار من بطاقات الفئة الأولى بعد ترتيبها سلسلة واحدة من الخمسة وعشرين بطاقة الأولى ثم نترك ٢٤ بطاقة بعدها ونأخذ التالية ونكرر العملية حتى نهاية بطاقات هذه الفئة . ثم فى بطاقات الفئة الثانية نأخذ واحدة من العشرة الأولى ثم نترك تسع بطاقات ونأخذ التالية ونكرر ذلك حتى نهاية بطاقات هذه الفئة . وهكذا بالنسبة لباقي الفئات .

إلا أن إجراء هذه العملية يدوياً لم يكن مناسباً لعدة أسباب أهمها طول الوقت اللازم لها وتعرض البطاقات للتلف وعدم ضمان الدقة . كما أن إجرائها ميكانيكياً بفرز البطاقات على رقم الآحاد من نمرة الحيازة كان مشكوكاً فى نتيجته وذلك لأن

نمر الحيازات في كل فئة لم تكن متسلسلة بل كانت بينها فجوات نتجت عن سحب بطاقات لحيازات واقعة في فئات أخرى . ولكن رغبة في تفادي العملية اليدوية أجريت تجربة لمعرفة إذا كان توزيع أرقام الآحاد في نمر الحيازات في كل فئة عشوائياً رغم وجود هذه الفجوات . فوجد أن بطاقات الفئة الأولى من مركز إسنا وعددها ٢٣٥٤ بطاقة إذا وزعت على مجموعات عشر حسب رقم الآحاد في نمرة الحيازة صفر أو ١ أو ٢ أو ... أو ٩ كان عدد البطاقات في كل مجموعة يتراوح بين ٢٣٠ ، ٢٤٠ أي تكاد تتساوي أعداد الحيازات في كل مجموعة ، وفي هذا ما يدعو إلى الاعتقاد أن أرقام الآحاد موزعة عشوائياً رغم وجود الفجوات ويمكن أخذها كأساس للاختيار العشوائي . كذلك وجد في مركز تلا أن بطاقات الحيازات بنفس هذه الفئة الأولى وعددها ١٣٠٣٩ موزعة على هذه المجموعات العشر بحيث يتراوح عددها بين ١٢٨٩ ، ١٣١١ في كل مجموعة . أي أن التفاوت بينها صغير مما يشجع أيضاً على استعمال رقم الآحاد للاختيار العشوائي .

وبهذا أمكن تذليل صعوبة كبيرة ولكن لم يحل الإشكال بأكمله . فما زالت هناك صعوبة اختيار النسبة المطلوبة بالضبط . فمن هذه الفئة مثلاً نريد ٤٪ من البطاقات ، فلو أخذنا مجموعة بأكملها لحصلنا على حوالي ١٠٪ وهي أكبر كثيراً من المطلوب . لذلك اضطررنا إلى الانتقال إلى رقم العشرات من نمرة الحيازة للاستعانة به في الاختيار . فأخذنا عشوائياً المجموعات الأربع التي كانت أرقام الآحاد في نمرها صفر ، ٢ ، ٥ ، ٧ ويكون عددها حوالي ٤٠٪ من العدد الكلي ثم فرزت نمرها على رقم العشرات فوجد مرة أخرى أن كل مجموعة تحتوي حوالي عشرين ، فاختير من هذه المجموعات الأخيرة أقربها عدداً إلى العشر تماماً وبذلك حصلنا على ٤٪ من البطاقات كما هو مطلوب تماماً .

وكانت نتيجة الفرز على أرقام الآحاد من نمر الحيازات بالفئتين الثانية والثالثة مشجعة كذلك وكان استخراج العينة منهما أسهل من الأولى . لأن نسبة العينة من الفئة الثانية هي ١٠٪ فكان يكفي لها إحدى المجموعات . وفي الفئة الثالثة كانت النسبة ٢٠٪ فلأخذت لها مجموعتان .



ولكن الأمر يختلف نوعاً في الفئة الرابعة حيث وجد التفاوت بين عدد البطاقات في المجموعات العشر المختلفة أشد . إذ كان عددها يتراوح في مركز إسنا بين ٩٤ ، ٩٢٩ وفي مركز تلا بين ٩٢ ، ٧٧ ؛ لذلك كان لابد من الالتجاء إلى مقياس آخر يبين درجة عشوائية توزيع الحيازات حسب نمورها على أرقام الآحاد المختلفة فلجأنا إلى حساب متوسط المساحة للحيازة الواحدة في كل مجموعة من هذه المجموعات فوجدنا المتوسط يتغير من مجموعة لأخرى تغييراً غير منتظم مما يساعد على الاعتقاد في عشوائية التوزيع . وللحصول على ربع هذه البطاقات أخذ نصفها عشوائياً حسب أرقام آحادها ثم أخذ نصف هذا النصف عشوائياً مرة أخرى حسب أرقام عشراتها .

### التنفيذ العملي :

كان لابد من التفكير في كيفية تنفيذ العملية فيما لو نجحت هذه التجربة وأيدت الفكرة الأصلية وهي إمكان استخدام نتائج العينة في استخلاص النتائج المناظرة لها عن المجتمع الأصلي كاملاً .

في هذه الحالة لا يكون هناك داع لتثقيب بطاقات عن بيانات جميع الحيازات ثم انتخاب العينة فيها كما فعلنا في مركز إسنا وتلا . إذ نكون بذلك قد ضاعفنا العمل بدلاً من اختصاره . وإذن يتعين اختيار العينة من الاستمارات الأصلية رأساً دون الالتجاء إلى البطاقات ثم نكتفي بتثقيب بطاقات للاستمارات التي تدخل في نطاق العينة . وما دام الاختيار سيكون أساسه الاستمارات لا البطاقات فلا يمكن أن يكون ميكانيكياً بل لابد أن يكون يدوياً . وبما أن العينة في هذه الحالة طبقية أي مأخوذة بنسب مختلفة من الفئات أو الطبقات المختلفة فلا بد إذن من فرز الاستمارات أولاً حسب فئات مساحة الحيازة . وقد وجدنا ذلك مستحيلاً بطريقة الفرز العادية أي بجميع الاستمارات المتماثلة معاً ، وذلك لوجود هذه الاستمارات في دفاتر يشمل كل دفتر عدداً كبيراً منها ، وما كان تفكيك هذه الدفاتر ليصل بنا إلى ما نريد لسبيين : أولها أن كل استمارة ليس عليها ما يميزها سوى اسم الحائز ورقمه المسلسل في قاحيته ، أي ليس عليها ما يدل على الناحية التي تتبعها ولا المركز ولا المديرية اكتفاء بوجود هذه المميزات

على كل دفتر من الخارج . والسبب الثانى هو أن بيانات كل حائز فى هذه الاستمارة مكتوبة على صفحتين متقابلتين وليس على صفحتى ورقة واحدة ، بل إن على صفحتى الورقة الواحدة بيانات جزئية عن حيازتين مختلفتين . وبهذا تتأكد ضرورة عدم تفكيك الدفاتر .

كان علينا لذلك البحث عن طريقة أخرى للفرز . فوجدنا أن هناك ملخص لكل ناحية به أسماء الحائزين ونمر سلسلة لهم ومساحات الحيازات . فكرنا فى استخدام أقلام ذات ألوان مختلفة عددها يساوى عدد الفئات الداخلة فى اختيار العينة وهو خمس . ثم وضع علامة بلون معين أمام كل حيازة من نفس الفئة . ثم بسهل بعد ذلك اختيار عدد من العلامات من كل لون وفقاً للنسبة المقررة للفئة المناظرة . فنحصل بذلك على أرقام الحيازات الداخلة فى نطاق العينة والواجب تثقيب بطاقات بالبيانات الواردة فى استماراتها .

وهنا صادفتنا صعوبة أخرى أشد وهى أن البيانات عن كل حيازة موزعة فى عدة استمارات وأن استمارات الحيازة الواحدة لا تحمل نفس الرقم فى جميع هذه الاستمارات . فاذا اعتمدنا على أرقام الحيازات وحدها كنا عرضة لادخال جزء من بيانات حيازة مع جزء من بيانات حيازة أخرى وفى هذا خلط قد يكون ضرره أكبر من فائده . والحل الوحيد للتغلب على هذه الصعوبة هو استخدام أسماء الحائزين بدلا من أرقام الحيازات وتبويبها فى دفاتر الاستمارات المختلفة ، وهذا يؤدي غالباً إلى ضياع وقت كبير وجهد طائل ولا ينقضى فى الوقت نفسه احتمال حدوث أخطاء .

### النتائج :

استخرجت من البطاقات بعد ذلك عدة جداول بالحصر الشامل ونظائرها من العينة للمقارنة والحكم . ونعرض فيما يلى أحدهذه الجداول على سبيل المثال . وهو جدول توزيع عدد المزارع ومساحتها فى مركز تلا مقسمة إلى أنواع الحيازة ومبوبة حسب فئات المساحة . وقد بينا بالجدول الفئات الأربعة الأولى فقط لأن الفئة الخامسة والأخيرة أخذت فى العينة بنسبة ١٠٠٪ . فلا داعى إذن لمقارنة نتائجها فى الأصل والعينة .

**عدد المزارع ومساحتها في مركز تلا**  
**مقسمة إلى أنواع الحيازة ومبوبة حسب فئات المساحة**

النوع	فدانان فأقل		أكثر من ٢ - ٥		أكثر من ٥ - ١٠		أكثر من ١٠ - ٥٠	
	مساحة		مساحة		مساحة		مساحة	
	عدد	ف	عدد	ط	عدد	ف	عدد	ط
المسكن	١١٤٩٨	١٠	٩٩٨٨	٠٧	٤١٥٠	١٢١١٩	٠٧	١٠٠٥
	٩٩٢	٠٥	٩٤٠	١٢	٢٧٣	١٠٤٣	٠٤	٨٠
	٥٤٩	٠١	٧٤٤	١٣	٧٠٧	٢٥٠٥	٠١	٢٦٤
	جملة .	١٦	١١٦٧٢	٠٧	٥٣٣٠	١٥٦٦٨	٢٣	١٣٤٩
المستأجر	٤٦٢	٠٥	٣٩٣	٠٠	٤١٢	١٢٠٧	٠٠	٢١٠
	٣٩	١٩	٣٧	١٤	٤٣	١١٨	٢١	١٣
	٢٠	١٥	٢٨	٠٧	٨١	٢٥٩	٠٠	٤٧
	جملة .	١٥	٤٥٩	٢١	٥٣٦	١٥٨٤	١٧	٢٧٠

وبدراسة هذا الجدول على ضوء النسب المختلفة للعينة من الفئات الأربع المذكورة وهي ٤ / ١٠ ، ٢٠ / ١٠ ، ٢٥ / ١٠ ، على الترتيب نجد أن الاختلافات بين نتائج العينة ونتائج الحصر الشامل لا تتعدى ٥ / ١٠ . بل لا تصل إليه في معظم التفاصيل . ولكنها تزيد عن ذلك في نوعي حيازة الإيجارة والمشاركة في الفئتين الأخيرتين والإيجارة في الفئة الثانية . ولكن بالنظر إلى أعداد الحيازات في هذه الأماكن من العينة نجد أنها لا تتلاءم مع النسب المحددة لهذه الفئات . وإذا تذهبنا لذلك وحاولنا استنتاج مساحات الحيازات في هذه الحالات الخمس من العينة بالتزام نسب البطاقات التي استخرجت فعلا في العينة إلى عدد البطاقات الأصلية لوجدنا الفرق ضئيلا مرة أخرى لا يصل بتاتا إلى ٥ / ١٠ . ومعنى ذلك أن الأخطاء الناتجة ليست من العينة نفسها بل من القصور في اختيار العينة بكيفية تمكفل الحصول على النسب التي حددناها بالضبط .

وهذه الصعوبة بالذات قد لا تنشأ عند استخراج العينة من الاستثمارات الأصلية قبل عملية التثقيب لو أمكن تفادي الصعوبات الأخرى السابق ذكرها .



## تعقيب :

لا شك أن نتائج هذه التجربة لم تلق أى غبار على إمكان نجاح أسلوب العينة فى هذه العملية إذا أمكن التغلب أولاً على صعوبات استخراج الاستمارات الواجب أخذها فى العينة وثانياً استخراجها بنفس النسب المطلوبة تماماً .

وقد فكرنا فى محاولة التغلب على هذه الصعوبات باستخراج عينة عشوائية رتبية بنسبة ١٠ ٪ من جميع الفئات دون استثناء . لم يكن هناك صعوبة إطلاقاً فى تنفيذ ذلك إذ لم يكن هناك داع أولاً لتوزيع البطاقات إلى فئات فتركت فى ترتيبها المسلسل الطبيعى واستخرجنا منها آلياً جميع البطاقات التى تبدأ بنمر حيازاتها بالرقم ٧ ، ثم بوبنا النتائج عن الجدول السابق بالذات للمقارنة على سبيل التجربة فكانت النتيجة غير مشجعة بالمرّة . وقد اهتمدنا إلى السبب دون عناء كبير أو بحث متعب إذ وجدنا تحيزاً شديداً فى ترتيب الحائزين فى كل ناحية فى دفتر الناحية . إذ كان الدفتر يبدأ بأكثر الحائزين ثم يستمر فى ترتيب قريب من التنازلى وأنه كان هناك فى كل ناحية من التواحي تقريباً حائز أو اثنين يحوز كل منهما نسبة ضخمة من مجموع حيازات الناحية . فلو أن أحد هؤلاء الحائزين دخل ضمن العينة مصادفة لكان تأثيره على العينة مضللاً ، ولو أنه أهمل أيضاً مصادفة لكان تأثيره على العينة مضللاً . أى أن العشوائية هنا دون التعرض لفكرة الطبقة غير كافية .

وإذا كان هناك ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق فهو أن أسلوب العينة لا يمكن أن يؤتى ثماره كاملة غير منقوصة إلا إذا أجريت العملية أساساً من مبدئها على أساسه . أى أنه كان يجب التفكير فى تطبيقه قبل البدء بجمع البيانات فعلاً لتحديد الحائزين الواجب جمع البيانات منهم دون غيرهم وبذلك نضمن الحصول على أهم فائدة من فوائد استخدام هذا الأسلوب وهى تضيق نطاق جمع البيانات إلى درجة تسمح لنا باستخدام عدد محدود من نوع كفى من جامعى البيانات بحيث نحصل على بيانات فى درجة كبيرة من الدقة .

## قسم إدارة وتنظيم الأعمال التجارية

تحليل المبيعات للأستاذ محمد عبد الله مرزبان





# تحليل المبيعات

بقلم الاستاذ محمد عبد الله مرزبان

مدرس إدارة الأعمال ، بكلية التجارة — جامعة القاهرة

يواجه مدير المبيعات في المشروعات الصناعية والتجارية ، عدة مشاكل تتعلق بتسويق سلعته ، وبيعها ، وخاصة في دور الانتقال من « سوق البائع » التي كان فيها المشترون يتهافتون على طلب منتجاته إلى « سوق المشتري » التي أصبح البائعون فيها يتسابقون بعرض سلعهم على المشتري ، فينظمون جهود البيع الشخصي ، ويستخدمون الحملات الإعلانية . ومن أعقد هذه المشاكل مشكلة رقابة المبيعات رقابة تزيد من الكفاية الإنتاجية لمدوبي البيع ، وهي ما نتناوله بالبحث في هذا المقال .

من المعلوم أن الجهد الذي يبذل في عملية البيع إنما يخضع للقانون الاقتصادي المسمى « بقانون تناقص الغلة » ، ولهذا فإن البحث في كيفية رفع رقم المبيعات لكل مندوب بيع ، أو لكل منطقة سوقية ، يجب أن يفتقر يبحث عناصر تكلفة التسويق والبيع . وإذا راعينا هذا القانون عند الحكم على نتائج الجهود البيعية وجدنا أن أغليبتها ليست اقتصادية بمعنى أنها لا تحقق الدرجة القصوى من الكفاية الإنتاجية ، ومن هذا يبين لنا مدى أهمية تنظيم جهود البيع تنظيمياً يبدأ بوضع الخطط وتنسيقها ، وتوجيه المندوبين للعمل على اتباعها ، ثم بمراقبة هؤلاء المندوبين .

إن الغرض الرئيس من تحليل المبيعات هو إمداد الإدارة بمعلومات تعين المسؤولين في الإدارة على توجيه سياسات البيع ، وتنسيقها ، ومراقبة تنفيذها . ولعل من مقومات البحث العلمي أن يلم الباحث بدقائق الأمور وتفاصيل المشكلة موضوع

البحث ، حتى يتسنى له عن طريق الاستقراء<sup>(١)</sup> أن يقوم بدراسة الحالات الجزئية للوصول منها إلى تقرير مبادئ عامة . ومادام الباحث يهدف من تحليل المعلومات التي اجتمعت لديه عن المبيعات إلى اكتشاف العلاقات التي تربطها ، وإلى الوقوف على درجة التشابه أو التباين بين بعضها البعض ، ليستخلص منها نتائج عامة ، فإن تطبيق هذه الطريقة يتطلب تجزئة المشكلة العامة أولاً ، ثم الاستعانة بقواعد التحليل المالي ، أو التحليل الموضوعي بقصد الوصول إما إلى مقاييس معيارية للحكم بها على درجة كفاية الجهود البيعية ، أو إلى نتائج رياضية للاستدلال منها على درجة ماتحققه هذه الجهود من أرباح مادية .

وسواء أكانت هذه النتائج الرياضية على شكل نسب مئوية ، أم أرقام قياسية إلا أنها لا يمكن أن تكون حلولاً حاسمة للمشكلة موضوع البحث ، بل تعتبر مجرد حقائق تستعين بها الإدارة الرشيدة على تقرير حكمها . لذلك ينبغي الحذر عند تطبيق أساليب التحليل أو عند استخدام نتائجها في وضع قرارات عامة ، أو رسم سياسات ناجحة ، إذ أنه بالرغم من تشابه الكثير من مشاكل التسويق ، أو تماثل طرق البحث فيها ، إلا أنه يندر أن يواجه مشروعان نفس المشكلة التسويقية تحت ظروف موحدة تماماً ، ومن ثم يجب ألا نتخذ مقاييس الرقابة المقترحة وحدها قرينة قاطعة على نجاح مندوبي البيع ، أو فشلهم ، بل على العكس نجد أن من واجب مدير المبيعات أن يعمل على إبقاء حماسة مندوبيه وغيرتهم نحو السلعة التي يبيعونها ، ونحو الشركة التي يمثلونها ، وألا يستخدم هذه المقاييس لإثارة ذعرهم ، فيفقدون حماسهم ، بل على العكس يجب أن يؤدي تحليل المبيعات إلى معاونة هؤلاء المندوبين على زيادة كفاءتهم الإنتاجية ، وإلى اكتشاف مواطن ضعفهم للتغلب عليها .

ومن البديهي أن المشروعات تتفاوت في نوع إنتاجها ، وفي طبيعة أعمالها ، ومن ثم يصعب تطبيق بعض أساليب التحليل لمبيعاتها ، وبخاصة إذا وجدت الإدارة أن تقفات جمع المعلومات وتحليلها قد يفوق النتائج المستخلصة منها . ولكن في الكثير من الحالات لا نجد أن تكلفة هذا التحليل كبيرة بدرجة تعوق التحليل ، إذ أن أغلب هذه المعلومات متوفرة فعلاً في أقسام المبيعات والإحصاء والحسابات .

(١) طريقة الاستقراء هي إحدى طرق البحث العلمي ، بل وأكثرها استخداماً في معالجة مشاكل التسويق . راجع كتابنا عن دراسة السوق ص ١٤٩ — ١٦٢

## مصادر المعلومات وجمعها :

ومن المصادر الأولية التي يرجع إليها الباحث للحصول على معلومات عن المبيعات :

- ١ — المركز المالي كما تصوره الميزانية العمومية .
- ٢ — كشف نتائج الأعمال الذي يستخلص من حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر .
- ٣ — بيان أوراق القبض والحسابات المدينة نتيجة البيع الآجل .
- ٤ — سجلات طلبيات العملاء .
- ٥ — سجلات مندوبي البيع وخاصة مكافآتهم .
- ٦ — سجلات مصروفات البيع .
- ٧ — تقارير مندوبي البيع .

وما من شك في أن كل مشروع يحتفظ ببعض هذه المصادر إما للرجوع إليها في الشؤون الإدارية ، أو للوفاء بالتزام الضرائب على الأرباح التجارية ، أو بقصد استخدامها في الرقابة المالية . وقد تتوفر المعلومات بالشكل المرجو للتحليل ، أو توجد بصورة أخرى تتطلب إعادة تصنيفها بعد جمعها من المصادر المختلفة . وكثيراً ما يصعب فصل الوظيفة التسويقية وتحديدتها بمحدود واضحة عن الوظائف التجارية الأخرى ، لذلك يبدأ التحليل بالمبادئ العامة متجها نحو الأهداف الخاصة . وبعد أن يحدد الباحث المصادر التي منها يستقي المعلومات يقوم بتحديد نوع المعلومات المطلوبة مغفلاً ما لا أهمية له بموضوع البحث ، ثم يعمل على صياغة هذه المعلومات ، وترتيبها ترتيباً يعين على التحليل في سرعة وبسر .

وقد يكون من المبسور استخدام الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر كما تصورها إدارة الحسابات ، ولكن من المفضل تحويلها إلى الشكل المستخدم في التحليل المالي .

أما حسابات أوراق القبض والحسابات المدينة فيمكن أن تستخلص منها المعلومات الآتية :

( أولاً ) عدد العملاء « الدائمين » وأولئك الذين استعمروا في طلبياتهم خلال العام الماضي أو خلال أية فترة معينة .



( ثانياً ) عدد العملاء « الجدد » الذين وضعوا طلبيات لأول مرة خلال العام الماضى .

( ثالثاً ) عدد العملاء « المفقودين » الذين انقطعت طلبياتهم خلال الفترة الماضية .

( رابعاً ) قائمة بأسماء العملاء مرتبة حسب قيمة المبيعات منسوبة إلى كل منهم خلال العام الماضى .

( خامساً ) تصنيف جميع المعلومات السابقة بحسب ورودها من مندوبى البيع للمستولين ، أو بحسب مناطق البيع المختلفة .

وللوقوف على مركز العميل سواء أكان دائماً ، أم جديداً ، أم مفقودا لا يتطلب الأمر فى ذلك سوى تصفح الجانب المدين الذى قيدت فيه مشترياته ، فبدل مجموع هذا الجانب على مجموع مبيعات المشروع إليه ، والتي يمكن تصنيفها حسب المندوب البائع ، أو منطقة البيع .

أما ملفات العملاء فيمكن الحصول منها على المعلومات الآتية :

( أولاً ) مجموع عدد الطلبيات بصرف النظر عن حجم الطلبية ، وذلك أثناء العام الماضى . أما إذا أمكن التمييز بين الطلبيات من حيث أحجامها ، فيحسن إسقاط الطلبيات الصغيرة دون قيمة معينة من الحساب ( مما سنشرحه فيما بعد ) .

( ثانياً ) إجمالى قيمة المبيعات مصنفة بحسب نوع كل سلعة أو مجموعة منها . وإذا كان عدد الطلبيات كبيراً جداً ، وكان التصنيف لعدد كبير من السلع المتنوعة ، فيمكن تطبيق نظرية العينة<sup>(١)</sup> بأخذ عدد محدود من الطلبيات بطريقة عشوائية للوقوف منها على تصنيف المبيعات بحسب نوع السلعة .

ومن سجلات مندوبى البيع وبخاصة تلك التى تحوى مكافاتهم ، ومصروفات البيع التى تنفق بواسطتهم ، يمكن جمع المعلومات التالية :

( أولاً ) مجموع ما يقضاه كل مندوب من مرتب ، وعمولة ، ومكافأة ، أثناء العام .

(١) راجع نظرية العينة فى الجزء الثانى من كتابنا « إدارة المبيعات » عن موضوع دراسة السوق صفحة ٢٦٦ — ٢٧٩

( ثانياً ) مجموع ما أوقفه كل مندوب من مصروفات بيع ، وبخاصة ما كان منها في انتقالات ، وبدل سفر ، وإقامة ، وإكراميات ، ومصاريف استقبال .

( ثالثاً ) مجموع قيمة المبيعات التي حققها كل مندوب .

ومن المستطاع الحصول على بعض هذه المعلومات من سجلات المرتبات والمكافآت الإضافية ، إلا أن المعلومات عن المصروفات تتوقف مصادرها على تصنيف الحسابات ، فإن لم يتوفر تفصيلها في الدفاتر الحسابية فيمكن الرجوع إلى تقارير المندوبين أنفسهم لاستقاء هذه المعلومات . أما رقم المبيعات لكل مندوب فيجب أن يكون مسجلاً في سجلات إدارة المبيعات .

ومن تقارير مندوبي البيع الأسبوعية أو الشهرية يمكن الحصول على المعلومات الآتية :

( أولاً ) مجموع عدد الزيارات التي قام بها كل مندوب موزعة بالنسبة إلى العملاء الحاليين ، والعملاء المرتقبين ، وبالنسبة لكل واحد منهم إن أمكن ذلك .

( ثانياً ) عدد أيام العمل التي اشتغلها كل مندوب .

( ثالثاً ) عدد الطلبات التي حصل عليها المندوب نتيجة زيارته .

وبجمع عدد الزيارات اليومية يمكن الوقوف على عدد الزيارات خلال العام الماضي ، أو خلال الفترة موضوع البحث ، كما توضح تقارير الزيارات أسماء العملاء سواء أكانوا حاليين ، أم جدد .

ومما لا يخفى أنه عند تحليل المبيعات تراعى أهمية المعلومات التالية :

( أولاً ) رقم المشتريات ( أو الانتاج للمشروعات الصناعية ) .

( ثانياً ) رصيد بضاعة المخزن مصنفة بحسب نوع السلعة أو مجموعتها .

( ثالثاً ) تقدير متوسط تكلفة تنفيذ الطلبية .

( رابعاً ) تقدير متوسط تكلفة تجميع البضاعة ، وتغليفها ، وشحنها ، وما إلى ذلك من مصروفات التسليم .

( خامساً ) تقدير للتكاليف النابتة التي لا تتأثر بتغير حجم الطلبية ، وللتكاليف المتغيرة التي تتغير بتغير حجم الطلبية زيادة أو نقصاناً .

ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بالمشتريات مصنفة بحسب نوع السلعة إما من دفتر الحسابات الخاصة بالمشتريات إذا كانت يوميتها توضح ذلك ، أو من تحليل ملفات الطلبات ، أو من تحليل فواتير الموردين .

أما تكلفة تنفيذ الطلبية فيمكن حسابها على التقريب بعد معرفة مجموع المصروفات المباشرة التي تتعلق بهذه العملية من مصاريف كتابية ، أو مصاريف تخزين ، وما إليهما وقسمة هذا المجموع على عدد الطلبات التي تم تنفيذها . أما تحديد الجزء من التكاليف الذي يبقى ثابتا ، أو الجزء الذي يتغير تبعا لحجم الطلبية ، فيستلزم ذلك فحص بنود التكاليف المختلفة ، وتحديد نصيب كل منها .

ومتى تم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة ، وجب تنظيم هذه المعلومات تنظيما يؤدي إلى تركيز الانتباه نحو غاية واحدة معلومة ، ويكون السؤال الرئيسي حينئذ هو : ما المعايير التي تستخدم لأن تقارن بها نتائج هذه المعلومات حتى يمكن الحكم على هذه النتائج ؟ غير أنه للأسف لا توجد معايير نموذجية يمكن تطبيقها في جميع الأحوال ، ولكن على مدير المبيعات أن يضع هذه المعايير بنفسه بما يمتشى وطبيعة العمل في مشروعه ، وبما يمتشى مع نوع السلعة التي يبيعها ، ونوع السوق التي يبيع إليها ، والمعايير الثلاثة التي يرجع إليها مدير المبيعات عند التحليل تملخص فيما يأتي :

المعيار الأول : مقارنة نتائج الوحدات الداخلية كنشاط مندوبي البيع المتعددين ، أو مبيعات أنواع السلع المختلفة ، أو مناطق البيع المختلفة ، حتى يقف على أي انحراف ذي أثر أو مغزى ليدرس أسباب هذا الانحراف والسبيل إلى معالجته .

المعيار الثاني : مقارنة النتائج الحالية بالسوابق التاريخية ، بالرجوع إلى سجلات العام الماضي أو الأعوام الخمسة الماضية للاستدلال منها على مدى سوء النتيجة ، أو تحسنها عما كانت عليه من قبل .

المعيار الثالث : تقارير اتحادات الصناعات ، أو الغرف التجارية ، أو غيرها من الهيئات عن بعض الصناعات ، وكذلك المعلومات التي ترد عن المنافسين وما تعطيه من معايير عامة تقارن على ضوءها نتائج تحليل المعلومات الفردية الخاصة .



ونكرر القول بأن جميع هذه المعايير سواء أوردت على صورة نسب مئوية ، أم أرقام قياسية ، ليست في حد ذاتها حلاً للمشكلة موضوع البحث ، ولكن قد تكون لها دلالة ذات مغزى معين يرشد الباحث إلى استقصاء الأمر حتى يصل إلى حكم رشيد .

### التحليل المالي

في القائمة المالية الأولى ، وهي الميزانية العمومية ، يجد الباحث فيها بندين ذاتي أهمية عند تحليل المبيعات ، أولهما : رقم البضاعة ، والثاني : رقم أوراق القبض والحسابات المدينة للعملاء . وإن كان ليس ثمة أهمية أو مغزى معين من مجرد الاطلاع على هذين الرقمين ، إلا أن مقارنتهما بمثيلهما في الأعوام الماضية تدل على أهمية تطور أو خطورة كل منهما . كما أن مقارنتهما بمثيلهما في السنوات الأخرى ، أو مقارنة نسبة كل منهما إلى مجموع الأصول ، كثيراً ما يكشف عن تحول في إحدى السياسات البيعية مما يتطلب البحث في أسباب هذا التغير .

أما ثاني هذه القوائم المالية فهو كشف نتيجة الأعمال الذي يستخلص من حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر ، والذي يحوى عديداً من البنود ذات المغزى عند تحليل المبيعات . وأهم هذه البنود : إجمالي المبيعات ، والمردودات الداخلة ، وصافي المبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة ، وإجمالي ربح البيع ، ومصروفات البيع ، وصافي الربح ، ومن هذه جميعاً يمكن استخلاص الكثير من النسب المئوية ، أو الأرقام القياسية ، أو العلاقات الرياضية ذات الدلالة والتي منها نذكر :

( أولاً ) نسبة المردودات ، وهي 
$$\frac{\text{المردودات الداخلة}}{\text{إجمالي المبيعات}}$$

ويجب أن تقارن هذه النسبة بمثيلاتها في الأعوام الماضية ، وباحتذا لو أمكن حساب هذه النسبة لكل نوع من أنواع السلع ، أو مجموعتها ، حتى إذا ما ظهر انحراف غير عادي في إحداها عن المعيار الطبيعي دل ذلك على وجوب اتخاذ خطوة إيجابية كتهذيب السلعة مثلاً ، أو تحسين مستوى الخدمة ، أو تعديل على عدم رضا المستهلك ، أو على ضعف الرقابة النوعية ، وما إلى ذلك من الأسباب التي تستوجب الدراسة والعلاج .

$$( \text{ثانياً} ) \text{نسبة إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي ربح المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

فإذا استخرجت هذه النسبة حسب نوع كل سلعة أو مجموعتها ، أمكن مقارنتها بمثيلاتها في الأعوام الماضية ، وبمثيلتها أيضاً في المشروعات المنافسة في نفس نوع الصناعة أو التجارة ، للوقوف على ما تحققة المبيعات من أرباح وامرة أو ضئيلة قد تستدعى إعادة البحث في عصرى تكوينها وهما : سعر البيع ، وتكلفة الشراء .

$$( \text{ثالثاً} ) \text{نسبة مصروفات البيع} = \frac{\text{مصروفات البيع}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ونستخرج هذه النسبة إجمالية ، إذ غالباً ما يصعب تحديد المصروفات بالنسبة لكل سلعة أو مجموعة منها ، وتؤدي مقارنة هذه النسبة بمثيلاتها في الأعوام الماضية أو تلك التي تحققتها المشروعات الأخرى ، إلى اكتشاف الانحراف ، واستقصاء أسبابه ، والعمل على ضغط المصروفات قبل استفحالها إن لم تداركها الإدارة أولاً بأول .

$$( \text{رابعاً} ) \text{نسبة مصروفات الاعلان} = \frac{\text{نفقات الاعلان}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويبين هذا الرقم النسبة المئوية التي تنفق في الدعاية والاعلان من كل جنيه مبيعات . وتقارن هذه النسبة ، كما قورنت النسبة الإجمالية لمصروفات البيع ، للوقوف على الأهمية النسبية لهذا البند من المصروفات وماله من أثر مباشر أو غير مباشر في المبيعات .

$$( \text{خامساً} ) \text{فترة التحصيل} = \frac{\text{الحسابات المدينة نتيجة البيع الآجل}}{\text{متوسط المبيعات اليومية}}$$

وليست هذه بنسبة مئوية ، ولكنها علامة يستدل منها على سياسة البيع الآجل ، فهي عبارة عن عدد الأيام التي تبي فيها الحسابات المدينة التي نشأت من البيع الآجل دون سداد حتى تم تحصيلها ، أو بعبارة أخرى هي عدد أيام المبيعات المعلقة في حسابات مدينة ، أو في أوراق قبض نتيجة البيع بالأجل . ويمكن حساب هذه العلاقة بقسمة صافي المبيعات على عدد الأيام التي تحققت فيها هذه المبيعات فإن كانت سنة كاملة استخرجت كالآتي .

$$\text{متوسط المبيعات اليومية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{360}$$

ثم يقسم رصيد الحسابات المدينة نتيجة البيع الآجل على متوسط المبيعات اليومية لمعرفة فترة التحصيل. وتقوم دراسة هذا الرقم على ضوء سياسة الائتمان التي تتبعها الشركة، كما تفحص شروط البيع للتحقق من اتباعها، ومن ثم تقارن فترة التحصيل عن المدة موضوع البحث بتلك التي تحققت في الأعوام الماضية؛ أو تلك التي تحققت في السنوات الأخرى المشابهة، وبعدئذ يثير مدير المبيعات عدة أسئلة منها: هل يمكن أن يزداد رقم المبيعات باتباع سياسة ائتمان أكثر سخاء؟ وما نشاط مندوبي التحصيل مقارنة بنشاطهم في العام الماضي؟ وهل من الأفضل تعديل شروط البيع أو منح خصم تقدي أكبر؟ وما إلى ذلك من الأسئلة.

$$(\text{سادساً}) \text{ نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

كم يحقق المشروع ربحاً صافياً في كل جنيه مبيعات؟ وهل تزيد هذه النسبة أو تنقص عن مثيلتها في الأعوام الماضية؟ أو في المشروعات المنافسة؟ أو عن المعيار الذي يجب أن يحققه الصناعة أو التجارة التي ينتمي إليها المشروع؟ وما أسباب الزيادة أو النقصان؟

$$(\text{سابعاً}) \text{ معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط قيمة البضاعة المخزونة}}$$

ويستخرج متوسط قيمة البضاعة المخزونة بإضافة رقم بضاعة أول المادة إلى رقم بضاعة آخر المادة وقسمة هذا المجموع على ٢، وبقسمة تكلفة البضاعة المباعة على هذا المتوسط يمكننا معرفة معدل دوران رأس المال المستثمر في البضاعة، (أو معدل دوران البضاعة) وكثيراً ما يدل هذا الرقم على كفاية الإدارة في شراء البضائع، وتسويقها، وخاصة إذا لم تكن مبيعات السلع التي يهجر فيها المشروع خاضعة لتقلبات كثيرة نتيجة لعوامل موسمية، أو بسبب مضاربات في الأسعار، مما يؤثر في الكميات المخزونة ويجعلها تتفاوت كثيراً بين وقت وآخر. وحتى في مثل هذه الظروف يمكن استخراج متوسط قيمة البضاعة المخزونة بالطرق الأخرى المستخدمة إحصائياً لحساب المتوسطات حتى يمكن الوصول إلى معدل دوران البضاعة، ثم يقارن هذا الرقم بمثله في الأعوام الماضية، وفي المشروعات المنافسة، أو بالنسبة إلى مجموع التجارة التي تتداول في هذا النوع من السلع.



ولتطبيق ما نقول نورد فيما يلي نموذجين أحدهما للمركز المالي من واقع الميزانية العمومية لأحد المشروعات ، وثانيهما لبيان نتائج أعماله من واقع حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر .

### الميزانية العمومية لشركة

بتاريخ سنة ١٩٥٠

الأصول			الخصوم		
جـ	بـ	جـ	جـ	بـ	جـ
أصول متداولة :			خصوم متداولة :		
٢٢٣٦	نقدية بالصندوق والبنوك		٣٠٠٠	قروض من البنك	
٢١٥٤٢	مدينون		٦٨٢١	أوراق دفع	
٣٤٠٠	أوراق قبض		٢٥٤٤	مستحقات	
٢٤٩٤٧				مجموع الخصوم المتداولة	١٢٣٦٥
١١٠٧	احتياطي ديون معدومة			سندات برهن - فائدة ٦٪	١٥٠٠٠
٢٢٨١٠	بضائع :				
٥٠٧١	كاملة الصنع			رأس المال :	
٣٠٢٦	نصف مصنوعة		٣٥٠٠٠	أسهم طادية	
٢٣٤٣	مواد خام		١٤١٠٥	فائض أرباح	
١١٤٤٠			٤٩١٠٥		
٢٧٥١٦	مجموع الأصول المتداولة				
أصول ثابتة :					
٣٠٥٠٠	أراض				
٢٢٢٠٥	مبان				
٦٥٤٨	احتياطي استهلاك				
١٥٦٥٧					
٣٧٢٥١	آلات ومعدات				
١٨٨٣١	احتياطي استهلاك				
١٨٤٢٠					
٢٧١٢٧	مجموع الأصول الثابتة				
١٨٢٧	مدفوعات مقدمة				
٢٧٤٧٠	مجموع الأصول		٧٦٤٧٠		

شركة

كشف نتائج الأعمال عن السنة المنتهية في سنة ١٩٥

	جنيه	جنيه	جنيه
اجمالي المبيعات		٩٨٢٤٠	
مردودات داخلية	١٠٢٠		
خصم مسموح به	٣٠٦		
		١٣٢٦	
صافي المبيعات :			٩٦٩١٤
تكلفة المبيعات			
بضاعة أول المدة	١٠٤٢١		
مشتریات	٧١٨٩٧		
قل داخلي	١٨٣٢		
	٧٣٧٢٩		
خوم مكتسب	١١٦٤	٧٣٥٦٥	
		٧٣٩٨٦	
بضاعة آخر المدة		١١٤٤٠	٦١٥٤٦
اجمالي ربح المبيعات :			٣٥٣٦٨
مصرفات البيع			
مرتبات وعمولة مندوبي البيع		٤٩٨٩	
انتقالات وبدل سفر		٢٠٣١	
دعاية وإعلان		٣١٣٧	
فروع ومعارض		٢٣٠٥	
خدمة		٢٥٧٠	
تسليم وشحن		٢٠٠٨	
متنوعات		٧٨٥	١٧٨٢٥
صافي ربح المبيعات			١٧٥٤٣

جنيه	جنيه	جنيه
صافي ربح المبيعات	٣٤٥٧١	
مصرفات إدارية عامة		
مرتبات	٣٨٧٥	
إيجار	٤٠٠	
مطبوعات وأدوات كتابية	٣٦٠	
تليفون وتلغراف	٤٦٨	
ديون معدومة	٨٦٣	
مصاريف قضائية	٦٤١	
متنوعات	٤٦٤	
	٧٠٧١	
صافي ربح المتاجرة	١٠٤٧٢	
إيرادات أخرى متنوعة	١٢٨٤	
	١١٧٥٦	
مصرفات أخرى (فوائد سندات وغيرها)	٣٠٠٦	
صافي الربح - قبل الضرائب	٨٧٥٠	
ضرائب أرباح	١٢٠٦	
صافي الربح الهائي	٧٥٤٤	

إن احتساب النسب السابقة من أرقام هذه القوائم المالية يدل على أن نسبة المردودات تعادل  $\frac{1326}{6824} = 1,3\%$  من إجمالي المبيعات. وإذا أمكننا استخراج نسبة المردودات لكل نوع من أنواع السلع، أو لكل مجموعة منها، وتبين لنا أن نسبة كبيرة من الـ  $1,3\%$  مردودات ناتجة من نوع معين من السلع وجب الاهتمام باستقصاء أسباب ذلك. كذلك يفضل تقسيم نسبة المردودات حسب العملاء المشترين، أو مناطق البيع حتى يتبين عما إذا كانت لبعض العملاء أو بعض المناطق نسبة مردودات أعلى من هذا المتوسط مما قد يدل إما على بيع بالالاحاح، أو على ضعف فن البيع، أو بعبارة أخرى يدل على أن مندوب البيع غير قادر على تحقيق



مبيعات نهائية ، وهذه النسبة (١,٣٪) يجب مقارنتها بنسبة المردودات في الأعوام الماضية ، أو المشروعات الأخرى لاكتشاف مدى الانحراف وهل له مبررات .

أما نسبة إجمالي ربح المبيعات فهي  $\frac{29033}{96914} = 31,5\%$  وهي متوسط نسبة الإضافة الاجمالية التي حددت أسعار البيع لمجموع السلع ، وحيث أنه ليس هناك معلومات عن نسبة الإضافة لكل نوع من أنواع السلع فإنه يصعب احتسابها . وبالرغم من أهمية هذه النسبة في المرحلة التالية من مراحل التحليل إلا أنه يجب مقارنتها — في هذه المرحلة — بنفس النسبة في العام الماضي ، وللمشروعات المماثلة ، فإذا وجد أن نسبة الإضافة أزيد أو تزيد فعلا م يدل ذلك وما أثره على سياسة التثمين ؟ فإذا كانت النسبة أقل فهل معنى ذلك وجوب زيادة الأسعار ؟ أما إذا أمكن معرفة نسبة الإضافة لكل مجموعة من السلع فإنه يصبح من الميسور معرفة ما يحققه كل منها مقارنة بمتوسط النسبة الاجمالية للحكم على سياسة تثمين كل سلعة أو مجموعتها ، وللتعرف على تلك التي تحقق ربحا إجماليا أكثر من غيرها .

ولا تدل نسبة مصروفات البيع  $\frac{17820}{96914} = 17,3\%$  في حد ذاتها على دلالة معينة ولكن مفرادا يظهر إذا قورنت بمثيلتها في الأعوام الماضية وفي المشروعات المماثلة ، فإذا كانت نسبة المصروفات في تزايد واطراد وجب البحث عن الأسباب .

أما نسبة مصروفات الاعلان وهي  $\frac{3137}{96914} = 3,2\%$  فيجب أن تقارن بمثيلتها في الأعوام الماضية وفي المشروعات المماثلة أيضا لتقدير ما إذا كان من الواجب زيادة ميزانية الاعلان ، أو تخفيضها ، أو تحديدها على أساس نسبة ثابتة من رقم صافي المبيعات .

أما تحليل الحسابات المدينة واحتساب معدل دورانها فالغرض منها معرفة متوسط المدة الزمنية التي تبقى خلالها الديون الناشئة من البيع الآجل دون تحصيل ، وفترة التحصيل من التحليل المالي لهذا المثال هي ٨٠ يوما حسبت على الأساس الآتي :

$$\text{متوسط قيمة المبيعات اليومية} = \frac{96914}{360} = 269,200 \text{ مليم جنيه}$$

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{21042}{269,200} = 80 \text{ يوما}$$

ثم يقارن هذا الرقم بمثيله في العام الماضي وفي المشروعات المماثلة ، لمعرفة ما إذا كانت سياسة الائتمان سخية أكثر مما يجب ، أو يحسن أن تكون أكثر سخاء ، وليعرف أيضاً ما إذا كان من الحكمة تعديل شروط البيع والخصم .

أما نسبة صافي ربح المبيعات فهي  $\frac{7044}{96914} = 7,7\%$  ، وهي التي يجب أن تقارن كذلك بنفس النسبة المحققة في العام الماضي وبذلك التي تحققها المشروعات الأخرى المماثلة ، للوقوف على درجة انحرافها فإن كانت تزيد أو تنقص بدرجة توجب الاهتمام باستقصاء عنصرى نسبة الاضافة ( إجمالى الربح ) ، والمصروفات بنوعها ( بيع وإدارة ) . ولا شك أن هذه النسبة تمثل الهدف النهائى الذى يسعى الباحث إلى العمل على زيادته بكل الوسائل حتى يتحقق ربح عادل لرأس المال المستثمر في المشروع ، ولا شك أن أية زيادة في كفاية العمل ستؤدى بالضرورة إلى زيادة هذه النسبة .

ويدل التحليل كذلك على أن معدل دوران رأس المال المستثمر في البضاعة هو ٥,٦ مرات خلال العام الحالى ، إذا أن :

$$\text{متوسط قيمة البضاعة المخزونة} = \frac{10421 + 11140}{2} = 10930 \text{ جنيه}$$

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{61046}{10930} = 5,6 \text{ من المرات}$$

ويمكن حساب نفس المعدل بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع أو لكل مجموعة منها حتى يمكن مقارنة معدل دوران رأس المال المستثمر في كل منها بالنسبة إلى المعدل العام لمجموع السلع ، وهذا يؤدى إلى معرفة أنواع السلع السريعة التداول ، وتلك التى تكون راكدة ، أو بطيئة الحركة ، ويدور البحث بعد ذلك في إمكانية زيادة معدل دوران بعض السلع كأن يوضع نظام جديد لمراقبة المخازن ، أو تعديل سياسة المشتريات ، أو يعين الحد الأدنى والحد الأقصى لكمية المخزون من كل سلعة أو مجموعة منها ، وما إلى ذلك من تعديلات أو أنظمة . وما التحليل المالى في الواقع من الأمر إلا تحليل عام للأرقام الواردة في الميزانية العمومية وحساب

الأرباح والخسائر؛ أى أنه تحليل مبدئى يمهّد لتحليل آخر موضوعى لأرقام المبيعات نفسها وقد يبدو بعض من النسب التى ذكرناها ذا أهمية محدودة فيما يتعلق بالتسويق والبيع ، ولكنه ولا شك ذو مغزى وذو دلالة يستعان بهما عند التحليل الموضوعى .

### التحليل الموضوعى

#### أولا - تحليل المبيعات حسب مندوبى البيع ومناطق البيع :

فى هذه المرحلة ينتقل الباحث من التحليل المالى العام الى تحليل خاص عن المبيعات فى دائرة محدودة ، محاولا تحديد مسئولية مواطن الضعف وحصرها ، حتى يمكن وصف العلاج لها ، ولذلك فإن التحليل الموضوعى يبدأ بتحليل درجة كفاية مندوبى البيع بأن تحلل مبيعات كل منهم وكذلك تحلل المبيعات المحققة فى كل منطقة من مناطق البيع ، حتى يمكن الحكم على درجة تغطيتها مقارنة بقدرتها الاستيعابية .

#### كفاية مندوبى البيع :

إن مندوب البيع مسئول عن بذل قصارى جهده لتحقيق رقم المبيعات المرجو والمنشود منه ، وللحصول على عملاء جدد ، ولتوثيق الصلة بين السوق والمشروع ، ولتدعيم شهرة محله ، وكسب ثقة المستهلكين بسلعته ، وللعمل على ضغط المصروفات البيعية وجعلها فى حدود معقولة ، ويرى التحليل بالتالى إلى معرفة كفاية مندوبى البيع ومدى تحقيقه لهذه المسئولية ، وإلى التعرف على أسباب تقصيره فى بعض نواحيها . وإذا فرضنا أن مشروعا يستخدم ثلاثة مندوبين للبيع . أمكن توضيح نشاطهم ودرجة كفاءتهم فى جداول كالآتى :

مندوب البيع	رقم المبيعات	إجمالى الكفاءة	مصروفات بيع			جدة النقطة
			انتقالات	إكراميات	متنوعات	
أ	١٥٠٠٠	٢٦٠	٦٠	٦٠	٣٠	٥١٠
ب	١٢٠٠٠	٣٠٠	٥٠	٦٥	٣٥	٤٥٠
ج	٩٠٠٠	٢٨٠	٨٠	٧٥	٥٠	٤٨٥
جدة	٣٦٠٠٠	٩٤٠	١٩٠	٢٠٠	١١٥	١٤٤٥



مندوب البيع	اجمالي عدد الزيارات	عدد الزيارات لعملاء جدد	عدد الزيارات لعملاء حاليين	عدد العملاء الجدد	قيمة المبيعات لعملاء الجدد
أ	١٢٠٠	٢٠٠	١٠٠٠	٤٠	٥٠٠
ب	١٥٦٠	١٦٠	١٤٠٠	٣٠	٣٦٠
ج	٩٧٢	١٠٠	٨٧٢	٢٠	٣٠٠
مجموع	٣٧٣٢	٤٦٠	٣٢٧٢	٩٠	١١٦٠

مندوب البيع	عدد أيام العمل	عدد العملاء المفقودين	عدد الطلبات
أ	٢٥٠	١٠	٨٠٠
ب	٢٦٠	١٨	٧٠٠
ج	٢٤٣	٢٢	٤٠٠
مجموع	٧٥٣	٥٠	١٩٠٠

ومن البديهي أن يبدأ الباحث بمقارنة أرقام مبيعات كل من مندوبي البيع الثلاثة ، غير أن هذه المقارنة لا تدل على شيء يذكر نظراً لوجود الفوارق بين مناطق البيع المخصصة لكل مندوب ، فضلاً عن التباين في مصروفات البيع التي أنفقت في سبيل تحقيق هذه المبيعات ، وحتى لو تشابهت مناطق البيع ، وتكافأت مصروفات البيع ، فكيف يمكن تفسير الفرق بين رقمي مبيعات ( أ ) ، ( ج ) والذي يبلغ ٦٠٠٠ جنيه ؟ ما هي عناصر كفاية كل مندوب ، وبماذا يمتاز أحدهما على الآخر ؟ وما هي مواطن الضعف في أحدهما أو كليهما ، وكيف يمكن التغلب عليها ؟ إن التحليل الموضوعي للمبيعات يهدف إلى معاونة مدير المبيعات على الإجابة على هذه الأسئلة ، وهذا ما يجعله يتبع في تحليله الموضوعي الخطوات التالية .

## ( ١ ) نسبة إنتاجية مندوب البيع :

ويمكن الحكم على إنتاجية المندوب باستخراج نسبة ما يتقاضاه من مرتب وعمولة ومكافآت ، مضافا إلى ذلك مصروفات البيع التي تنفق في منطقته ، أو بواسطة منسوبة إلى رقم المبيعات الذي حققه هذا المندوب على النحو التالي :

$$\text{نسبة إنتاجية مندوب البيع ١} = \frac{٥١٠}{١٥٠٠} = ٣,٥ \%$$

$$\text{ب} = \frac{٤٥٠}{١٢٠٠} = ٤,٧ \%$$

$$\text{ج} = \frac{٤٨٥}{٩٠٠} = ٥,٤ \%$$

$$\text{النسبة الانتاجية العامة} = \frac{١٤٤٥}{٣٦٠٠} = ٤,٢ \%$$

ويبين من هذه النسب أنه بالرغم من أن المندوب ( ١ ) يتقاضى مكافأة أعلى من زميله ، إلا أن نسبة إنتاجيته أقل منها في كل منهما ، رغم ارتفاع رقم مبيعاته عنهما ، كما أن تحليل المصروفات يدل على أن مصروفات الانتقال للمندوب ( ج ) أعلى من تلك التي ينفقها زميله الآخران . فهل يعزى ذلك إلى اتساع رقعة منطقة البيع المخصصة للمندوب ( ج ) ، أو إلى سوء تنظيم انتقالاته ، أو إلى عدم مراعاته الاقتصاد في النفقات ؟ . كذلك نجد أن مصروفات استقبال ( ج ) مرتفعة نسبيا ، فهل هناك ما يبرر ذلك ؟

## ( ٢ ) متوسط عدد الزيارات اليومية :

يحسب متوسط عدد الزيارات التي يجريها كل مندوب في اليوم بقسمة مجموع عدد الزيارات على عدد أيام العمل ، ونبينها للمندوبين الثلاثة فيما يلي :

$$\text{متوسط عدد زيارات المندوب ١} = \frac{١٢٠٠}{٢٥٠} = ٤,٨ \text{ من الزيارات يوميا}$$

$$\text{ب} = \frac{١٥٦٠}{٢٦٠} = ٦$$

$$\text{ج} = \frac{٩٧٢}{٢٤٣} = ٤$$

$$\text{المتوسط الاجمالي لعدد الزيارات} = \frac{٣٧٣٢}{٧٥٣} = ٤,٩$$

فما السبب الذي من أجله تمكن المندوب ( ب ) من إجراء ست زيارات يوميا في المتوسط ، بينما لم يحقق ( ج ) أكثر من أربع زيارات ؟ وما العدد الأمثل لمتوسط عدد الزيارات في اليوم ؟

### ( ٣ ) متوسط تكلفة الزيارة الواحدة :

وتكلفة الزيارة عبارة عن مجموع ما يتقاضاه مندوب البيع ومجموع ما ينفقه من مصروفات البيع مقسوما على عدد الزيارات التي قام بها ، وبينها في المثال الذي نحن بصدد كالاتي :

$$\text{متوسط تكلفة الزيارة للمندوب أ} = \frac{٥١٠}{١٢٠٠} = ٤٢٥ \text{ مليا}$$

$$\text{ب} = \frac{٤٠٠}{١٥٦٠} = ٢٨٨ \text{ مليا}$$

$$\text{ج} = \frac{٤٨٥}{٩٧٢} = ٥٠٠ \text{ مليا}$$

$$\text{المتوسط الاجمالي لتكلفة الزيارة} = \frac{١٤٤٥}{٣٧٣٢} = ٣٨٧ \text{ مليا}$$

إن التحليل يهدف إلى التعرف على أسباب ارتفاع تكلفة زيارة المندوب ( ج ) عن تكلفة زيارة زميله ، وإلى استقصاء وجوب تحقيق ( ج ) عدد أكبر من الزيارات ، أو أن ( ب ) يحقق عددا غير منتج من الزيارات يحسن الإقلال منه .

### ( ٤ ) نسبة إنتاجية الزيارات :

ليست العبرة بعدد الزيارات التي يجريها مندوب البيع ، ولا بمتوسط تكلفة الزيارة فحسب ، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا ما تسفر عنه أو تدل عليه هذه الزيارات من طلبيات تحقق مبيعات فعلية ، وهكذا نجد أن نسبة إنتاجية الزيارة وهي العلاقة بين عدد الطلبيات التي حصل عليها مندوب البيع إلى عدد الزيارات التي أجراها ، ونيينهما لمندوبي البيع الثلاثة فيما يأتي :

$$\text{نسبة إنتاجية زيارات المندوب أ} = \frac{٨٠٠}{١٢٠٠} = ٠.٦٥$$



$$\text{نسبة إنتاجية زيارات المندوب ب} = \frac{700}{1060} = 65.9\%$$

$$\text{ج} = \frac{400}{972} = 41.1\%$$

$$\text{المتوسط الاجمالي لإنتاجية الزيارات} = \frac{1000}{3732} = 26.8\%$$

فالمندوب ( أ ) يحقق ثلاث طلبيات في كل أربع زيارات ، بينما يحصل ( ب ) على طلبيتين اثنتين في كل أربع زيارات ، أما المندوب ( ج ) فيحقق طلبيتين في كل خمس زيارات ، لماذا؟ هل يحتاج (ج) إلى تدريب أكثر لاقتناع المشتري؟ وما مميزات المندوب (أ) التي مكنته من الحصول على نسبة عالية من الطلبيات في زيارته ؟ هل يمكن تطبيقها بالنسبة إلى ( ب ) أو ( ج ) ؟

( ٥ ) متوسط قيمة الطلبية :

ليس من شك في أن قيمة الطلبية ذات أهمية ملموسة لما لها من أثر مباشر في رقم المبيعات فقد يحقق عدد قليل من الطلبيات مبيعات أكثر قيمة مما يحققه عدد أكبر من الطلبيات ذات قيمة قليلة . لذلك يتناول التحليل الموضوعي للمبيعات متوسط قيمة كل طلبية التي تحسب بقسمة رقم إجمالي المبيعات على عدد الطلبيات لكل مندوب بيع ، كما يبين فيما يلي :

$$\text{متوسط قيمة الطلبيات للمندوب أ} = \frac{10000}{800} = 12,500 \text{ جنيه}$$

$$\text{ب} = \frac{12000}{700} = 17,142 \text{ جنيه}$$

$$\text{ج} = \frac{9000}{400} = 22,500 \text{ جنيه}$$

$$\text{المتوسط الاجمالي لقيمة الطلبيات} = \frac{36000}{1900} = 18,947 \text{ جنيه}$$

وواضح أن متوسط قيمة الطلبية بالنسبة للمندوب ( ج ) أعلى منه بالنسبة لكل من ( أ ) و ( ب ) فما السبب الذي من أجله تمكن ( ج ) من الحصول على طلبيات ذات قيمة كبيرة ؟ وكيف يمكن زيادة قيمة الطلبيات التي يحصل عليها كل من ( أ ) و ( ب ) ؟

وبالرغم من أن مركز المندوب (ج) بدأ سيئا في النسب السابقة ، إلا أنه قد تحسن هنا فهل معنى ذلك أن (ج) ركز جهده في عدد محدود من كبار العملاء مهملًا صغارهم ، وإذا كان الأمر كذلك فهل يعد عمله هذا سياسة بيعية رشيدة ؟

#### (٦) القدرة على اكتساب عملاء جدد :

يدل التحليل على أن المندوب (أ) قد تمكن من اكتساب ٤٠ عميلا جديدا بلغت قيمة المبيعات إليهم ٥٠٠٠ جنيه بعد أن أجرى ٢٠٠ زيارة تكلفت ٩٥ جنيه (متوسط تكلفة الزيارة  $\times$  عدد الزيارات) ، وتمكن المندوب (ب) من اكتساب ٣٠ عميلا جديدا باع إليهم ما قيمته ٣٦٠ جنيتها في ١٦٠ زيارة تكلفت حوالي ٤٦٠ جنيتها أما المندوب (ج) فقد اكتسب ٢٠ عميلا جديدا فقط ، بلغت قيمة المبيعات إليهم ٣٠٠ جنيه باجرا ١٠٠ زيارة بلغت تكلفتها ٥٠ جنيتها .

فأي هؤلاء المندوبين الثلاثة أكثر كفاية ؟ ولماذا ؟ وأيهم بذل مجهودا خاصا أو وجه اهتماما نحو اكتساب عملاء جدد ؟ وهل من سبيل لزيادة درجة اهتمامه في هذا الجانب ؟

#### (٧) المحافظة على العملاء الحاليين :

كم من العملاء فقد كل مندوب ؟ ولماذا ؟ لا شك أن الوقوف على نسبة ما يفقده المندوب من عملاء حاليين والتعرف على الأسباب التي أدت الى ذلك ، لمن الأهداف الرئيسية التي يسعى مدير المبيعات إلى الوصول إليها عن طريق التحليل الموضوعي . وتدل الأرقام على أن المندوب (أ) فقد ١٠ عملاء وأن (ب) فقد ١٨ وفقد (ج) ٢٢ عميلا، فما أهمية كل عميل بالنسبة للمشروع ؟ وما مقدار المبيعات التي تباع خلال العام الماضي أو الأعوام السابقة ؟

والآن نلخص التحليل الموضوعي لمبيعات المندوبين الثلاثة فيما يلي :

كانت زيارات المندوب (أ) أكثر إنتاجا إذ بلغت نسبة إنتاجيتها ٧٥٪ ، وكانت تفقاته (المرتب ومصروفات البيع منسوبة إلى المبيعات) أقل نسبة من تفقات زميله فكانت زيارته تكلف الشركة في المتوسط ٤٢٥ مليا ، وفي ٧٥٪ من الحالات

كان يحصل على طلبيات قيمة متوسط الواحدة منها ١٨,٧٥٠ جنيها وكان متوسط عدد زيارته ٤,٨ في اليوم . فاذا قورن بالمتدوب ( ج ) وجد أن نسبة نفقته أعلى من نسبة نفقة زميله ( ٥,٤ ٪ ) وأنه يجري ٤ زيارات في اليوم الواحد في المتوسط وأنه يحصل من ٠,٤١ من زيارته على طلبيات قيمة متوسط الواحدة منها ٢٢,٥٠٠ جنيها وأنه يكلف الشركة ٥٠٠ مليا عن كل زيارة . فما معنى ذلك ؟ هل يجب أن يزيد ( ج ) من عدد زيارته ؟ أو هل يحتاج إلى تدريب أكثر لزيادة قدرته على اكتساب طلبيات من زيارته لعملائه ؟

يبدو واضحا من هذا التحليل الموضوعي لمبيعات المتدوبين أن لكل منهم مواطن قوة ، ومواطن ضعف ، ويهدف التحليل إلى اكتشاف هذه المواطن ، أو تلك حتى يحصل مدير المبيعات على الحقائق والمعلومات التي تعينه على معاونة مندوبي البيع ، للتغلب على مواطن ضعفهم والاستفادة من مواطن قوة زملائهم .

ونكرر القول إن هذه النسب المثوية ، أو العلاقات الرياضية ، أو الأرقام القياسية ، يجب مقارنتها بمثيلاتها في العام الماضي ، وبمتوسطات الأعوام السابقة للاستدلال منها على مدى تقدم كفاية مندوبي البيع ، وللوقوف على مدى نتائج وسائل العلاج التي أجريت من قبل ، وهل كانت تتبع بدقة أو يجب اقتراح وسائل أخرى جديدة ؟

ويحسن وضع هذه النسب في جدول تلخيصي كالآتي :

المتدوب	نسبة المبيعات	متوسط عدد الزيارات اليومية	متوسط الكثافة عدد الطلبات الى عدد الزيارات	متوسط حجم الطلبية
أ	٣,٥ ٪	٤,٨	٤٢٥	١٨,٧٥٠
ب	٤,٧	٦,٠	٢٨٨	١٧,١٤٢
ج	٥,٤	٤,٠	٥٠٠	٢٢,٥٠٠
المتوسط العام	٤,٢	٤,٩	٣٨٧	١٨,٩٧٤



وتدل المقارنة على الدرجة النسبية لكفاية مندوب البيع بالنسبة لزملائه والمتوسط العام لمجموعهم . وغالبا ما يدعى كل مندوب لمقابلة مدير المبيعات للتحديث في هذه النتائج بعد أن يعطى فرصة للدفاع عن أوجه النقص التي تمسه ، ولتبرير أسباب انحرافها عن المتوسط العام . ويجب أن يفهم المندوب من المقابلة بأن الغرض من التحليل هو مساعدته على أداء عمل أكثر كفاية ، بحيث يزيد من دخله ماديا فضلا عن إشباع رغبته في أداء العمل على وجهه الأكمل . كما تعطى المقابلة فرصة للتحديث عن مواطن ضعفه ، ووسائل التغلب عليها بفضل دراسة مواطن قوة الآخرين التي سببت نجاحهم ، كما تعين المقابلة المندوبين على أن يتعرفوا على المعايير المستخدمة لقياس نتائج جهودهم البيعية ، فيحاولون دائما الوصول إليها ، وفي ذلك رفع لدرجة كفايتهم الانتاجية .

ثانياً — تحليل المبيعات حسب نوع السلعة وحسب نوع العميل المشتري :  
يهدف الباحث من تحليله المبيعات تحليلاً موضوعياً حسب نوع السلعة أو حسب طبيعة السوق المشتري إلى أن يتعرف على مقدار ما يحققه كل منها من أرباح ، أو خسائر حتى يحدد موقفه منها ، وليس من شك في أن الهدف النهائي لأي مشروع تجارى إنما هو تحقيق ربح عادل لرأس المال المستثمر فيه . غير أن الكثير من مديري المبيعات يركز اهتمامه نحو زيادة رقم المبيعات ، متغافلاً وجوب العمل على زيادة صافي الأرباح ، حتى ولو اضطر في سبيل تحقيق ذلك إلى خفض رقم المبيعات ، بالغاء بعض أنواع السلع أو البيع لبعض أجزاء من السوق .

ويعلم مدير المبيعات أن كل طلبية ، أو أن كل مشتر لا يساهم بنصيب واحد في صافي ربح المبيعات ، ومن ثم تصبح المشكلة هي التمييز بين مبيعات السلع المربحة ، وغير المربحة ، وكذلك بين المشترين الذين تحقق مشترياتهم ربحاً عن أولئك الذين تتحمل الشركة خسارة من مبيعاتها إليهم .

### ( ١ ) تحليل المبيعات حسب نوع السلعة :

يهدف تحليل المبيعات هنا إلى التعرف على نوع السلعة أو مجموعة السلعة التي لا تحقق ربحاً عادلاً أو تلك التي تسبب خسائر إذا استمر المشروع في عمليات تسويقها وبيعها .

ويبدأ التحليل بحساب معدل دوران رأس المال المستثمر في السلعة كما شرحناه  
آتفا وهو يعتمد على توفر الحقائق التالية عن كل نوع من أنواع السلع أو مجموعاتهما :

( أ ) مقدار المبيع من السلعة .

( ب ) مقدار المشتري منها .

( ج ) مقدار المخزون منها .

ثم يحسب معدل دوران السلعة ويقارن بمعدل دوران البضاعة في مجموعها ، ولمعرفة  
أسباب زيادة هذا المعدل أو نقصانه عن المتوسط العام ، يجب مقارنة نسبة إجمالي  
ربح السلعة إلى المتوسط العام لنسبة إجمالي الربح لمجموع السلع ، ومقارنة رقم  
مبيعات هذه السلعة إلى رقم إجمالي المبيعات للتعرف على درجة أهمية السلعة . كذلك  
يبحث فيما إذا كان إجمالي ربح مبيعات السلعة ( رقم مبيعات السلعة  $\times$  نسبة الاضافة )  
كافيا لتغطية مصاريف تخزين السلعة ، وتكاليف تسويقها وبيعها . ومن ثم تقارن  
نسبة الربح التي تحققها السلعة إلى نسبة إجمالي ربح المبيعات . ويتناول البحث  
أيضاً عما إذا كان بقاء السلعة ضروريا لمواجهة رغبات العملاء أو الموزعين ،  
أو لاستكمال مجموعة سلعية ، كما نتناول الدراسة أثر إلغائها على صافي أرباح المشروع  
بمطلته .

ويؤدي هذا التحليل إلى توجيه جهود البيع دائماً نحو السلع الأكثر ربحاً ،  
وإلى اكتشاف تلك التي لا تحقق أرباحاً عادلة ، والتعرف على أسباب ذلك بعد أن  
تقارن مبيعات كل منها بمثيلاتها في العام الماضي ، وبمتوسطات الأعوام السابقة ،  
لوقوف على تطور أهميتها ، ودرجة مساهمتها في صافي الأرباح ، وكثيراً ما أدى  
هذا النوع من التحليل الموضوعي إلى تهذيب السلعة بالابتكار ، أو التحسين بما يزيد  
من درجة قبولها من السوق .

## ( ٢ ) تحليل المبيعات حسب حجم الطلبية :

هل تحقق كل طلبية يتلقاها المشروع ربحاً ؟ الإجابة على هذا السؤال لا بد من  
توافر المعلومات عن تكلفة الحصول على الطلبيات ، وعن تكلفة تنفيذها خلال  
المراحل المختلفة التي تمر بها ، حتى يمكن الحكم على الطلبيات المربحة ، أو غير المربحة .

وتحسب تكلفة الطلبية بقسمة مجموع تكاليف الحصول على الطلبيات وتنفيذها ، على عدد الطلبيات ، ويتضمن مجموع التكاليف جميع المصروفات الكتابية ، كصياغة الطلبيات ، وإعداد الفواتير الصادرة ، وحفظ المستندات الخاصة بها ، وكذلك مصاريف التخزين ، والتجميع ، والتعبئة ، والشحن ، وما إليها من المصروفات المباشرة للتسليم .

ولو فرضنا أن متوسط قيمة الطلبية ١٠٠ جنيه ، وأن متوسط نسبة إجمالي الربح ٣٠ ٪ ، وأن متوسط تكلفة تنفيذ الطلبية ٣ جنيه ، وأن التقدير يدل على أن نسبة التكاليف الثابتة بمقدار الثلثين ، وأن التكاليف المتغيرة بتغير حجم الطلبية بمقدار الثلث الباقي ، فهل يمكن اعتبار طلبية قيمتها خمسة جنيهات طلبية مربحة ؟ وإذا لم تكن كذلك فما هو الحد الأدنى لحجم الطلبية ؟ يتبع التحليل الخطوات الآتية :

جنيه	نسبة	قيمة الطلبية
٥	—	٠ . . . . .
١	٥٠٠	٠ . . . . . ٣٠ ٪ إجمالي الربح
٢	٥٥٠	٠ . . . . . تكلفة تنفيذ الطلبية
منها ٢ جنيه تكاليف ثابتة و ٥٠ ملها تكاليف متغيرة بنسبة ١ ٪ من قيمة الطلبية .		
خسارة . . . . . ٥٥		

أى أن الطلبية من فئة الخمسة جنيهات تحقق — تحت هذه الظروف — خسارة قدرها ٥٥ ملها ، إذ أن تكلفة تنفيذها تزيد عن إجمالي ربحها بهذا المقدار .

وإذا تابعنا التحليل على هذا الأساس نبين لنا أن الحد الأدنى لحجم الطلبية يجب أن يكون ٦٨٥٠ جنيهًا حتى يغطي إجمالي ربحها التكاليف المباشرة لتنفيذها دون تحقيق ربح صافٍ منها ، ودون اعتبار لمصروفات البيع الأخرى ، أو المصاريف الإدارية العامة .

ولعل مشكلة الطلبيات الصغيرة من المشاكل الرئيسية التي يواجهها مدير المبيعات في المؤسسات الصناعية والتجارية ، فهل يرفض مثل هذه الطلبيات لعدم تحقيقها ربحاً ، أو يقبلها لاكتساب عملاء جدد وللمحافظة على عملائه الحاليين ؟



يبدأ تحليل هذه المشكلة بالتعرف على عدد الطلبيات دون الحد الأدنى للحجم الأمثل وبمقارنة هذا الرقم بمجموع عدد الطلبيات ، وكذلك بالوقوف على مقدار ما تخسره الشركة سنوياً نتيجة قبولها هذه الطلبيات الصغيرة. ويدور البحث حول ما إذا كان من الممكن خفض تكاليف تنفيذ الطلبيات ، أو يتجه العلاج نحو تدريب مندوبي البيع على إقناع المشتريين لوضع طلبيات أكبر حجماً ، أو نحو تشجيع العملاء بمنح خصم يدرج في الارتفاع بزيادة حجم الطلبية ، أو قد ينتهي البحث إلى ضرورة وضع حد أدنى لحجم الطلبية .

### (٣) تحليل المبيعات حسب نوع السوق المشتري :

يهدف هذا التحليل إلى تحديد مصادر إيرادات الشركة من أجزاء السوق المتنوعة مستنداً إلى فحص قائمة أسماء العملاء المشتريين بحسب قيمة المبيعات إلى كل منهم ، وإلى تدوين المعلومات الرئيسية عنهم في جدول نورد فيما يلي نموذجاً منه نفترض فيه التعامل مع ١٢ عميلاً :

العميل	رقم المبيعات	عدد الزيارات
أ	٢٢٠٠	٨
ب	١٨٠٠	١٠
ج	١٤٠٠	٦
د	١١٠٠	٤
هـ	٨٠٠	٦
و	٦٠٠	٨
ز	٤٠٠	٣
ح	١٧٥	٦
ط	٨٥	٤
ي	٧٥	٨
ك	٣٠	٥
ل	٢٢	٣٣

## ويرى التحليل الى معرفة عاملين :

الأول — مقدار مساهمة مبيعات كل عميل في إجمالي الربح ، وبفرض أن نسبة إجمالي الربح هي ٣٠٪ ، فإن مقدار ما تساهم به مبيعات العميل أ هو  $٢٢٠٠ \times ٠,٣٠ = ٦٠٠$  جنيه ، وهو بالنسبة للعميل ب ٥٤٠ جنيه ، وهكذا .

والثاني — تكلفة تنفيذ طلبيات كل عميل ، وذلك بضرب متوسط تكلفة الحصول على الطلبية  $\times$  عدد الزيارات المحققة اليه ، وهي بالنسبة للعميل أ  $٣٠,٩٦٠ = ٨ \times ٣,٨٧٠$  <sup>لم جنيه</sup> وبالنسبة للعميل ب  $٣٨,٧٠٠$  <sup>لم جنيه</sup> وهكذا ونضع نتائج هذه العمليات الحسابية في جدول كالآتي كي يسهل تحليل المعلومات عن كل عميل :

العميل	رقم المبيعات	إجمالي الربح	عدد الزيارات	تكلفة تنفيذ الطلبيات
أ	٢٢٠٠	٦٦٠	٨	٣٠,٩٦٠
ب	١٨٠٠	٥٤٠	١٠	٣٨,٧٠٠
ج	١٤٠٠	٤٢٠	٦	٢٣,٣٢٠
د	١١٠٠	٣٣٠	٤	١٥,٤٨٠
هـ	٨٠٠	٢٤٠	٦	٢٣,٣٢٠
و	٦٠٠	١٨٠	٨	٣٠,٩٦٠
ز	٤٠٠	١٢٠	٣	١١,٦١٠
ح	١٧٥	٥٢,٥٠٠	٦	٢٣,٣٢٠
ط	٨٥	٢٥,٥٠٠	٧	٢٧,٠٩٠
ي	٧٥	٢٢,٥٠٠	٨	٣٠,٩٦٠
ك	٣٠	٩٠	٥	١٩,٠٣٥
ل	٢٢	٦,٦٠٠	٧	٢٧,٠٩٠
١٢	٨٦٠٧	٢٦٠٦,١٠٠	٧٨	٣٠٢,١٦٠

وبدل تحليل هذا الجدول على أن ثلث عدد المشتريين ( أ — د ) تمثل مبيعاتهم ٧٥ ٪ من مبيعات الشركة كلها ، وأن ثلث عدد المشتريين ( ط — ل ) تمثل مشترياتهم ٢ ٪ فقط من مبيعات الشركة ، وأن مبيعات الفئة الأخيرة تحقق خسارة مباشرة قدرها ٣١,٨٩٠ <sup>مليون جنيه</sup>

غير أن ضالة رقم مبيعات أى عميل بالنسبة الى رقم إجمالى المبيعات أو حتى ضالة الأرباح التى تحققها هذه المبيعات للشركة ليس معناها وجوب انتهاء المعاملات معه أو رفض طلباته ، لذلك كان من الضرورى وضع معيار لتقدير الامكانيات المستقبلية لمشتريات كل عميل . ويقوم هذا التقدير إما على استقصاء العميل نفسه عن الكمية من السلعة التى يعتقد أن فى قدرته شرائها — دون ارتباط من جانبه على هذا التقدير — أو على مقارنة رقم مشترياته من السلعة فى العام الماضى ، ومتوسط شرائه فى الأعوام الخمسة السابقة ، وكذلك مشترياته من المشروعات المنافسة ، وقد تستخدم معايير أخرى للعملاء فى السوق الصناعية ، كقدرته الانتاجية على أساس من طاقة العدد والآلات ، أو مقدار الخامات أو عدد العمال ، وما الى ذلك . وكثيرا ما دل التحليل على أن ٩٠ ٪ من المبيعات تكون مركزة فى ٢٥ ٪ أو أقل من عدد المشتريين ، ولذلك يفضل دائما وضع معيار يحدد نوع السوق المشتريه ، وأفراد العملاء فيها الذين يوجه اليهم مندوبو البيع جهودهم للحصول على طلبيات مربحة .

ونكرر ما سبق أن قلناه بأن التفكير فى مشاكل المبيعات يجب أن يقترن دائما برفع الكفاية البيعية بالقدر الذى يؤدى إلى زيادة أرباح المبيعات ، وليس إلى مجرد زيادة أرقام المبيعات ذاتها ، وبالقدر الذى يكشف دائما عن العملاء ، وعن الطلبيات التى تحقق ربحا للمشروع ، حتى توجه الجهود البيعية إليها ، وفى ذلك تحقيق لرفع عنصرى الكفاية الانتاجية نتيجة الحصول على أكبر عائد من الجهود التى تبذل فى البيع مع أقل نسبة من تكاليف التسويق والبيع لتحقيق رقم المبيعات الأمثل .





## قسم التأمين والرياضة

---

تقويم السندات : للأستاذ أحمد جاد عبد الرحمن





## تقويم السندات

بفلم الأستاذ أحمدر جاد عبر الرحمن  
الأستاذ المساعد للتأمين والرياضة

تقوم السندات لأغراض مختلفة كالبيع والشراء أو لحصر ممتلكات هيئة ما .  
وتتوقف قيمة أى سند على عدة عوامل أهمها العرض والطلب ، ومعدل الفائدة السائد  
في السوق المالية .

وسوف نبحث فيما يلي طرق حساب الثمن الذي يجب أن يدفعه مشتري السند  
والذي يحقق له فائدة بمعدل معلوم وسوف نقسم البحث إلى خمسة أقسام كالآتي :

( ١ ) تقويم السندات الدائمة أو غير القابلة للاستهلاك . ( Perpetual or  
irredeemable securities ).

( ٢ ) تقويم السندات التي تستهلك مرة واحدة في يوم محدد .

( ٣ ) تقويم السندات التي تستهلك على أجزاء بين تاريخين محددين لاحقين  
لتاريخ الإصدار .

( ٤ ) تقويم السندات التي تستهلك تبعا لاختيار المدين .

( ٥ ) تقويم السندات التي تستهلك سنويا باستخدام احتياطي للاستهلاك .  
( Sinking fund ).

وسوف نفترض في كل حالة من الحالات التي نبحثها أن تاريخ التقويم هو يوم  
استحقاق صرف دفعة الربح الدوري للسند Dividend وعقب صرف الكوبون  
مباشرة إلا إذا نص على غير ذلك .

أولا : تقويم السندات الدائمة أو غير القابلة للاستهلاك :

يقصد بالسندات الدائمة Perpetual or irredeemable Securities تلك التي

لا يعرف لها تاريخ نهائي يجب أن تسدد قبله كالسندات البريطانية Consols  $\frac{1}{4}$  ٢ ٪

وفي حالة هذه السندات نفترض أن ربح السند يدفع بصفة دورية وبدون تحديد للمدة . أى يكون دفعة دائمة .

وعلى هذا فإن قيمة السند تكون عبارة عن القيمة الحالية لدفعة دائمة إيجارها السنوى يساوى المعدل السنوى لربح السند .

فإذا فرض أن معدل الربح السنوى للسند هو  $F$  و بالنسبة للجنيه الواحد من القيمة الاسمية وأن هذا الربح يدفع على  $W$  من الأجزاء خلال السنة وإذا فرض أن المشتري يريد أن يستغل أمواله بمعدل فائدة حقيقي سنوى  $E$  فإن ثمن شراء السند يكون مساويا للقيمة

$$\frac{F(W)}{E}$$

وذلك بالنسبة لكل جنيه من القيمة الاسمية .

حيث  $E$  هو المعدل الاسمى السنوى للفائدة الذى يدفع  $W$  من المرات فى السنة والذى يقابل معدل الفائدة الحقيقى السنوى  $E$  والذى تربطه به العلاقة الآتية :

$$(1 + E) = \left(1 + \frac{E(W)}{W}\right)^W$$

فإذا كانت  $W = 1$  أى إذا كان الربح يدفع مرة واحدة فى السنة فإن ثمن شراء السند يكون مساويا .

$$\frac{F}{E}$$

ففى حالة سند يعطى ربحا سنويا ٤ ٪ نجد أن ثمن الشراء الذى يحقق معدل فائدة سنوى حقيقى ٥.٠٠ يكون :

$$\frac{4}{0.05}$$

أ ، ٨٠ جنيهها اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه فاذا كان الربح السنوى يدفع على جزئين خلال السنة فان القيمة تصبح :

$$\frac{4}{ع(٢)} = \frac{4}{\left[1 - \frac{1}{2}(١,٠٥)\right]^2} = ٨٠,٩٨٨ \text{ جنيهها}$$

وذلك أيضاً اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه .

ثانياً : تقويم السندات التى تستهلك مرة واحدة فى يوم محدد :

فى حالة السندات القابلة للاستهلاك redeemable securities والتى لها تاريخ محدد للاستهلاك نجد أن ثمن الشراء يتوقف على نسبة معدل الفائدة الذى يريد أن يحققه المشتري الى معدل ربح السند مقاسا هذا بالنسبة الى القيمة الاستهلاكية للسند . فان تساوى المعدلان تساوت القيمة الاستهلاكية وقيمة شراء السند وإن زادت نسبة معدل ربح السند — مقاسا بالنسبة الى القيمة الاستهلاكية — عن معدل الفائدة زادت قيمة الشراء عن القيمة الاستهلاكية وبالعكس إن نقصت ، نقصت قيمة الشراء عن القيمة الاستهلاكية .

فى حالة سندات تعطى ربحاً سنوياً ٣ ¼٪ تدفع على مرتين فى السنة مثلاً وتستهلك بقيمتها الاسمية ، نجد أنه طالما كان معدل الفائدة الاسمى السنوى للاستثمار أقل من ٣ ¼٪ تدفع على مرتين فى السنة فان ثمن السند يظل أعلى من قيمته الاستهلاكية وبمجرد زيادة قيمة ع(٢) عن ٣ ¼٪ فان قيمة السند تنخفض عن القيمة الاستهلاكية .

ولأجل تقويم السند الذى يستهلك فى تاريخ معلوم يجب أن نتذكر أن حامل هذا السند له الحق فى الحصول على :

( ١ ) مبلغ إجمالى يدفع بعد مدة معينة من السنوات مثلاً هو القيمة الاستهلاكية للسند .



( ٢ ) دفعة دورية متساوية هي ربح السند تدفع إما سنوياً أو على فترات أقل من السنة وتستمر طول المدة الباقية حتى تاريخ الاستهلاك أى خلال المدة ج من السنوات .

وعلى هذا فإن قيمة السند تكون عبارة عن مجموع القيمة الحالية للقيمة الاستهلاكية بمعدل الفائدة الذى يريد المشتري أن يحققه والقيمة الحالية للدفعة الدورية بنفس معدل الفائدة .

وسوف نقسم البحث الى قسمين .

- ( ١ ) السندات التى تدفع أرباحها مرة واحدة فى السنة .
- ( ب ) السندات التى تدفع أرباحها على فترات أقل من سنة .

( ١ ) السندات التى تدفع أرباحها مرة واحدة فى السنة

لنفرض أن م هي القيمة الاسمية للسند .

ك القيمة الاستهلاكية .

ج المدة الباقية على تاريخ الاستهلاك للسند .

ف هي نسبة الربح السنوى للسند إلى قيمته الاسمية .

ف هي نسبة الربح السنوى للسند إلى قيمته الاستهلاكية

ف م  
ك ونساوى

ع معدل الفائدة السنوى الحقيقى .

ا هي قيمة شراء السند المطلوبة .

فى هذه الحالة نجد أن المشتري يحصل على مبلغ ك بعد ج من السنوات كما يحصل على دفعة سنوية مقدارها ف م فى آخر كل سنة وتستمر لمدة ج من السنوات وعلى هذا فإن ثمن الشراء يساوى القيمة الحالية للمبلغ ك + القيمة

الحالية لدفعة عادية عاجلة مدتها ج من السنوات وإيجارها السنوى ف م أى أن .

$$\left. \begin{aligned} 1 &= ك (1 + ع)^{-ج} + ف م ع + \dots \\ 161 &= ك ع + ف م ع + \dots \end{aligned} \right\} \text{بمعدل ع} \quad (1)$$

$$\text{حيث } ع = \frac{1}{1 + ع}$$

و ع = القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية عاجلة مدتها ج من السنوات وإيجارها السنوى جنيه واحد

$$\text{ونظراً لأن } ف م = ف ك$$

$$ك = ع = 1 - ع$$

فانه يمكننا أن نستنتج أن :

$$1 = ك + \frac{ف}{ع} (ك - ك) \dots \dots \dots (2)$$

$$\text{حيث } ك = ك ع$$

ويمتاز القانون رقم ( ٢ ) على القانون رقم ( ١ ) فى انه يتطلب حساب قيمة واحدة فقط من الجداول هى قيمة ع

كذلك إذا وضعنا ١ - ع ع بدلا من ع فى القانون رقم ( ١ ) نجد أن :

$$1 = ك + ك (ف - ع) ع \dots \dots \dots (3)$$

وهذا القانون معناه أن قيمة شراء السند يساوى القيمة الاستهلاكية مضافا إليها القيمة الحالية لدفعة سنوية إيجارها السنوى يساوى الفرق بين الربح السنوى للسند والفائدة السنوية لمبلغ يساوى القيمة الاستهلاكية .

وهذا القانون أيضاً يوضح أن قيمة السند تكون أكبر من قيمته الاستهلاكية إذا كانت ف أكبر من ع وبالعكس تكون أصغر منها إن كانت ع أكبر من ف .

وهذا هو ما أشرنا إليه في بداية الكلام عن تقويم السندات التي تستهلك مرة واحدة في تاريخ معلوم .

ففي حالة سند قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه ويعطى ربحاً سنوياً بمعدل ٥٪ من القيمة الاسمية ويستهلك في نهاية ٣ سنوات بعلاوة قدرها ١٠٪. نجد أن قيمة السند بعد دفع الربح السنوي مباشرة وبمعدل فائدة سنوي حقيقي ٤٪ تساوي

$$110 + (5 - 4) = 110 \text{ بمعدل } 4\%$$

... ١١١,٦٦٥ جنيهاً

أما إذا فرضنا أن معدل الفائدة الحقيقي السنوي ٦٪ بدلا من ٤٪ فإن قيمة السند تصبح :

$$110 + (6 - 4) = 110 \text{ بمعدل } 6\% \quad ١٠٥,٧٢٣ \text{ جنيهاً}$$

وفي الحالة الأولى نقول إن السند يشتري بعلاوة قدرها ١,٦٦٥ على القيمة الاستهلاكية . كما نقول في الحالة الثانية إن السند يشتري بنخص قدره ٤,٢٧٧ على القيمة الاستهلاكية .

والجدول الآتي بين في الحالة الأولى كيف أن الربح السنوي الذي يعطيه السند وقدره ٥ جنيهات كاف لدفع فائدة بمعدل ٤٪ على رصيد رأس المال وفي الوقت نفسه كاف لاسترجاع العلاوة التي يدفعها المشتري زيادة على القيمة الاستهلاكية التي يتقاضاها عند استهلاك السند :

السنة	رصيد رأس المال في أول السنة أو القيمة الدفترية للسند	الفائدة على الرصيد بمعدل ٤٪	الباقى من ربح السند لاستهلاك العلاوة والذي يجب خصمه من القيمة الدفترية للسند
١	١١١,٦٦٥	٤,٤٦٧	٠,٥٣٣
٢	١١١,١٣٢	٤,٤٤٥	٠,٥٥٥
٣	١١٠,٥٧٧	٤,٤٢٣	٠,٥٧٧
			١,٦٦٥



كما أن الجدول الآتي يبين كيف أن الربح السنوي الذي يعطيه السند لن يكون كافيا لدفع فوائد المال المستثمر جميعها وعلى أن الفرق بين القيمة الاستهلاكية وقيمة الشراء — أي الخصم الذي حصل عليه المشتري — سوف يكون كافيا لتغطية جملة الفرق بين الفائدة المستحقة على رأس المال والربح السنوي الذي يعطيه السند :

السنة	الرصيد في أول السنة أو القيمة الدفترية للسند	الفائدة على الرصيد بمعدل ٦ ٪	الباقى على الدين والذي يجب إضافته الى رأس المال أو القيمة الدفترية للسند
١	١٠٥.٧٢٣	٦,٣٤٣	١,٣٤٣
٢	١٠٧.٠٦٦	٦,٤٢٤	١,٤٢٤
٣	١٠٨.٤٩٠	٦,٥٠٩	١,٥٠٧
			٤,٢٧٦

وبلاحظ في الجدول الأول أن القيمة الدفترية للسند في نهاية السنة الثالثة أى عند استهلاكه  $١١٠,٥٧٧ - ٠,٥٧٧ = ١١٠$   
كما أنها في الحالة الثانية  $١٠٨,٤٩٠ + ١,٥٠٩ - ١٠٩,٩٩٩ = ١١٠$  تقريبا  
أى أن القيمة الدفترية في كلتا الحالتين تساوى القيمة الاستهلاكية للسند .

( ب ) السندات التي تدفع أرباحها على فترات أقل من سنة  
إذا فرضنا أن الربح السنوي يدفع على و من الأجزاء المتساوية كل جزء منها يدفع في نهاية فترة من الزمن طولها  $\frac{1}{n}$  من السنة فإن القوانين الثلاثة الماضية تعدل كالآتي :

القانون رقم ( ١ ) يصبح

$$١ \dots \dots \dots \text{ل} \times \text{ع} + \text{ف م دج}^{(د)} \text{ بمعدل فائدة حقيقي سنوى ع}$$

حيث  $\text{دج}^{(د)}$  = القيمة الحالية لدفعة عاجلة عادية مدتها  $\text{ج}$  من السنوات وإيجارها السنوى جنيته يدفع على و من الأجزاء خلال السنة .

وبالتعويض عن  $\text{ع}^{(و)}$  بما يقابلها من قيمة  $\text{ع}^{(و)}$  نجد أن

$$١ = \text{ك} - \text{ع}^{(و)} + \text{ف} - \text{م} + \text{ع}^{(و)} \times \text{ع}^{(و)} \dots \dots \dots (٤)$$

وكذلك القانون رقم ( ٢ ) يصبح

$$١ = \text{ك} - \text{ع}^{(و)} + \text{ف}^{(و)} - (\text{ك} - \text{ك}) \dots \dots \dots (٥)$$

والقانون رقم ( ٣ ) يصبح

$$١ = \text{ك} + \text{ك} - (\text{ف} - \text{ع}^{(و)}) \times \text{ع}^{(و)} \dots \dots \dots (٦)$$

ثالثاً : تقويم السندات التي تستهلك على أجزاء بطريقة السحب :

قد تصدر إحدى الهيئات قرضاً في شكل سندات وتشرط أن يكون استهلاك هذه السندات على أجزاء سنوية مثلاً خلال مدة تقع بين تاريخين محددين لاحقين لتاريخ الاصدار كأن تصدر في ١ / ١ / ١٩٥٠ مثلاً ٢٠٠٠ سندا تستهلك في المدة ما بين ١ / ١ / ١٩٧٠ ، ١ / ١ / ١٩٨٠ على أجزاء سنوية متساوية أو غير متساوية وعلى أن تختار السندات المستهلكة بطريقة السحب .

وفي هذه الحالة يجب ملاحظة ما يلي :

- ( ١ ) اننا لا يمكن تحديد الوقت الذي يستهلك بعده أى سند معين .
- ( ٢ ) ان معدل الفائدة الذي يحققه صاحب السند من امتلاكه له لا يمكن تحديده إلا بعد استهلاك السند فعلاً .

ونظراً لأن تاريخ استهلاك أى سند معين من هذه السندات لا يكون معروفاً على وجه التحديد عند شرائه فانه يتعذر حساب ثمن الشراء الذي يحقق فائدة بمعدل معلوم . والطريقة التي يمكن اتباعها لايجاد ثمن شراء سند معين بصفة تقريبية هي أن

نوجد مجموع قيم السندات التي من نوعه والتي لم يتم استهلاكها ثم تقسم القيمة على مجموع عدد السندات أو مجموع قيمتها الاسمية إذا كانت هذه القيم مختلفة بالنسبة للسندات فنحصل على متوسط قيمة السند ونأخذ هذا المتوسط كقيمة للسند الذي يراد شراؤه .

ولإيجاد متوسط قيمة السند في مثل هذه الحالة نقول :

نفرض أن :

ك<sub>١</sub> ، ك<sub>٢</sub> ، ك<sub>٣</sub> ، . . . ، ك<sub>ن</sub> هي مجموع القيم الاستهلاكية للسندات التي ستدفع بعد

س<sub>١</sub> ، س<sub>٢</sub> ، س<sub>٣</sub> ، . . . ، س<sub>ن</sub> من السنوات على الترتيب

وأن :

ك<sub>١</sub> ، ك<sub>٢</sub> ، ك<sub>٣</sub> ، . . . ، ك<sub>ن</sub> هي القيم الحالية لهذه القيم الاستهلاكية على الترتيب وأن ف<sub>١</sub> هي نسبة الربح السنوي إلى القيمة الاستهلاكية للسند

وأن

ا<sub>١</sub> ، ا<sub>٢</sub> ، ا<sub>٣</sub> ، . . . ، ا<sub>ن</sub> هي قيم شراء السندات التي ستستهلك بعد س<sub>١</sub> ، س<sub>٢</sub> ، س<sub>٣</sub> ، . . . ، س<sub>ن</sub> من السنوات على الترتيب وذلك بمعدل فائدة حقيقي سنوي ع .

لنفرض أن دفعة الربح الدوري تسدد على و من الأجزاء كل و من السنة وأن التقويم هو عقب سداد دفعة الربح الدوري مباشرة .

فمن القانون رقم ( ٥ ) نجد أن

$$ا_١ - ك_١ + \frac{ف_١}{ع(و)} (ك_١ - ك_٢)$$

$$ا_٢ - ك_٢ + \frac{ف_٢}{ع(و)} (ك_٢ - ك_٣)$$

•  
•  
•  
•

$$ا_ن - ك_ن + \frac{ف_ن}{ع(و)} (ك_ن - ك_١)$$



وبالجمع ينتج أن

$$(\bar{c}_1 + \dots + \bar{c}_n + \bar{c}) - \bar{c}_1 + \dots + \bar{c}_n + \bar{c}$$

$$[(\bar{c}_1 + \dots + \bar{c}_r + \bar{c}) - (c_1 + \dots + c_r + c)] \times \frac{f}{e} +$$

أَيُّ أَنْ

$$(۷) \dots\dots\dots (\overline{\leftarrow} - \overline{\leftarrow}) \overset{\overline{\leftarrow}}{\underset{(۷)ع}{\leftarrow}} + \overline{\leftarrow} \dots \overset{\wedge}{\leftarrow}$$

حيث  $\lambda + \dots + \lambda + \lambda + \dots + \lambda$

$$6 = \frac{1}{1} + \frac{1}{2} + \frac{1}{3} + \frac{1}{6} + \dots + \frac{1}{n} + \dots$$

$$\leq \bar{c}_1 + \bar{c}_2 + \bar{c}_3 + \dots + \bar{c}_m + \bar{c}_m = 6$$

ويلاحظ أن القيمة المذكورة في القانون ( ٧ ) هي قيمة جميع سندات القرض التي لم تستهلك حتى وقت التقويم .

وبقسمة هذه القيمة على عدد السندات أو على مجموع قيمتها الاسمية نحصل على متوسط ثمن السند وهذا المتوسط هو الذى يتخذ ثمناً لشراء أى سند من سندات المجموعة التى لم تستهلك. وكما سبق أن ذكرنا — نجد أن شراء هذا النوع من السندات فيه شئ من المضاربة نظراً لأن تاريخ استهلاك أى سند خاص لا يمكن معرفته عند تاريخ الشراء .

وتطبيقاً لما ذكر لنفرض أن إحدى الهيئات أصدرت في ١/١/١٩٢٥  
قرضاً سندياً قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه وأن القيمة الاسمية لكل سند ١٠٠ جنيه  
وأنه يعطى ربحاً سنوياً ٥ ٪ . ولنفرض أيضاً أن السندات تستهلك بقيمتها  
الاسمية بمعدل ١٠٠ سند في السنة بطريق السحب وأن أول استهلاك يتم  
في ١/١/١٩٤٥

فإذا أراد أحد المستثمرين شراء سندات من هذا النوع في ١٩٥١/١/٢  
مثلاً فإن ثمن الشراء الذي يدفعه لو أراد أن يحقق معدل فائدة سنوى حقيقى ٤ ٪

يمكن حسابه كالآتي :

في يوم ١٩٥١/١/٢ تكون السندات الباقية بلا استهلاك ٣٠٠ سنداً كالآتي :

١٠٠ سند استهلاك في ١٩٥٢/١/١

١٠٠ سند استهلاك في ١٩٥٣/١/١

١٠٠ سند استهلاك في ١٩٥٤/١/١

مجموع القيم الاستهلاكية  $\text{ك} = ٣٠٠ \times ١٠٠ = ٣٠٠٠٠$  جنيه .

القيمة الحالية لهذه القيم الاستهلاكية  $\text{ك}$  في ١٩٥١/١/٢ بمعدل ٤٪

$$= ١٠٠ [ ١٠٠ \text{ع} + ١٠٠ \text{ع} + ١٠٠ \text{ع} ] \text{حيث } \text{ع} = (١ + \text{ع})^{-١}$$

$$= ٢٧٧٥١ \text{ جنيه}$$

$$\text{وحيث أن } \text{ف} = ٠,٠٥ \text{، } \text{ع} = ٠,٠٤$$

∴ بتطبيق القانون رقم (٧) نجد أن :

$$\hat{1} \quad ٢٧٧٥١ + \frac{٠,٠٥}{٠,٠٤} (٢٧٧٥١ - ٣٠٠٠٠)$$

$$٣٠٥٦٢,٢٥$$

ومنه نجد أن متوسط ثمن السند

$$٣٠٥٦٢,٢٥$$

$$٣٠٠$$

$$١٠١,٨٧٤ \text{ جنيها}$$

وهناك طريقة عملية لتقويم السندات التي تستهلك على أجزاء بطريق السحب وهي حساب الزمن المكافئ Equated Time للمبالغ التي ستدفعها الهيئة المدينة ثم نعتبر أن جميع السندات تستهلك في نهاية مدة الزمن المكافئ . وبذلك يؤول التقويم الى تقويم السندات التي تستهلك مرة واحدة في تاريخ معلوم .

وفي حالة ما اذا كان الاستهلاك على أجزاء متساوية سنوية نجد أن الزمن المكافئ يحسب لغرض التقويم بطريقة سهلة فيحسب على أنه المدة بين تاريخ التقويم ومنتصف المدة بين تاريخ أول استهلاك تالي لتاريخ التقويم وتاريخ آخر استهلاك .

ففي المثال السابق نجد أن أول استهلاك يلي تاريخ التقويم بعد سنة وآخر استهلاك هو بعد ٣ سنوات وبذا يكون الزمن المكافئ يساوي سنتين .

وعلى هذا تكون قيمة السند كالآتي :

$$100\% + 5\% \text{ بمعدل } 4\%$$

$$1,8861 \times 5 + 0,92456 \times 100$$

$$= 101,887 \text{ جنيه}$$

وهي قيمة قريبة جدا من القيمة التي أوجدناها بالطريقة الأولى ( ١٠١,٨٧٤ ) .

رابعاً : تقويم السندات التي تستهلك تبعا لاختيار المدين :

قد تحتفظ الهيئة التي تصدر السندات لنفسها بحق استهلاك القرض ورد قيمة السندات في أي وقت بعد تاريخ معين أو بين تاريخين معلومين لاحقين لتاريخ الاصدار .

ولأجل تقويم السند الذي من هذا النوع يجب أن نحدد التاريخ الذي يكون فيه من صالح الهيئة المدينة استهلاك السند . ولهذا الغرض يجب أن نتذكر أن القيمة الاستهلاكية للسند تمثل مقدار الدين الحقيقي على الهيئة المدينة وأن معدل فائدة الدين تساوي معدل ربح السند مقسوما على القيمة الاستهلاكية للسند بالنسبة للجنبيه الواحد ففي حالة سند قيمته الاستهلاكية ١٢٠ ويعطى ربحا سنويا بمعدل ٦ ٪ من القيمة الاسمية نجد أن الهيئة المصدرة للسند تكون في الواقع مدينة بمبلغ ١٢٠ جنيه تدفع عنها فائدة سنوية مقدارها ٦ جنيهات أي تدفع فائدة بمعدل  $\frac{7}{100} \times 100$  أو ٥ ٪ سنويا .

ولأجل تحديد التاريخ الذي تختاره الهيئة المدينة لاستهلاك السندات تتبع القاعدة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

( ١ ) إذا أمكن للهيئة المدينة أن تقرض ثانياً بمعدل فائدة أقل مما تدفعه بالنسبة للسندات المصدرة فانها سوف تسدد الدين ، أي تستهلك السندات في أقرب فرصة ممكنة .



أى أنه إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق المالية — ونقصده به معدل الفائدة الذى يمنح على القروض الطويلة الأجل — أقل من معدل ربح السند — مقاساً بالنسبة إلى القيمة الاستهلاكية كما سبق أن بينا — فإنه يجب أن نفترض أن الهيئة المدينة سوف تستهلك السندات في أقرب وقت ممكن .

( ٢ ) وبالعكس إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق المالية أعلى من معدل فائدة السند — بالنسبة إلى القيمة الاستهلاكية — أى أعلى من معدل الفائدة الذى تدفعه الهيئة المدينة على القرض فإنه يجب أن نفترض أن الهيئة المدينة سوف تعمل على تأجيل الاستهلاك أطول مدة ممكنة .

ونقط الضعف في هذه القاعدة هي أننا نفترض أن معدل الفائدة السائد في السوق المالية وقت التقويم سيظل ثابتاً وكما هو طول المدة الباقية من الدين كما أن هناك حالات قد يتساوى فيها معدل الفائدة في السوق المالية بمعدل الفائدة الذى تدفعه الهيئة المدينة على الدين أو يختلف عنه اختلافاً ضئيلاً بالزيادة أو النقصان .

على أنه نظراً لعدم وجود طريقة أخرى تفضل هذه الطريقة ويمكن أن يقوم بها هذا النوع من السندات فلما تتبع القاعدة حتى لو كان الاختلاف بين معدل الفائدة طفيفاً جداً .

ويمكن إيضاح طريقة تقويم السندات التى تستهلك تبعاً لاختيار المدين بالأمثلة الآتية :

١ — سند يستهلك تبعاً لاختيار المدين في أى وقت بعد انتهاء مدة ٢٠ سنة بعلاوة قدرها ١٠ ٪ على القيمة الاسمية ويعطى ربحاً سنوياً بمعدل ٥ ٪ ويراد معرفة قيمة هذا السند إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق ٤ ٪ سنوياً .

في هذه الحالة نفترض أن المدين يمكنه أن يقترض بفائدة بمعدل ٤ ٪ في أى وقت في المستقبل .

وحيث أن المدين يدفع فائدة على الدين بمعدل ٥ ٪

أى بمعدل أكبر من ٤ ٪

∴ يجب أن نفترض أن المدين سوف يستهلك السندات في أقرب وقت ممكن أى في نهاية ٢٠ سنة .

وعلى هذا فإن قيمة السند تكون :

$$١١٠ \text{ ح}^٢ + ٥ \text{ د} + ٤ \text{ بمعدل } ٤ \text{ ٪}$$

( ٢ ) سند يعطى ربحاً بمعدل  $٤ \frac{1}{4}$  ٪ سنوياً ( تدفع على جزئين خلال السنة )  
ويستهلك تبعاً لاختيار المدين بعد ١٠ سنوات بعلاوة قدرها ١٠ ٪ . ويراد معرفة  
قيمة هذا السند إذا كان معدل الفائدة السنوى الاسمى الذى يدفع على جزئين والسائد  
فى السوق هو ٥ ٪ .

فى هذه الحالة نجد أن المدين يدفع فائدة بمعدل  $\frac{٢٢٥}{١٠٠} \text{ ٪}$  كل نصف سنة  
على الدين .

وحيث أن هذا المعدل أقل من  $٢ \frac{1}{4}$  ٪ وهو المعدل الذى يمكن للمدين عقد  
قرض جديد به .

∴ نفترض أن المدين لن يستهلك السندات أبدا وبناء عليه تقوم السندات  
على أساس أنها سندات دائمة أو غير قابلة للاستهلاك أى أن قيمة السند تساوى :

$$\frac{٤٠٥}{٠,٠٥}$$

٩٠٠ جنيها

( ٣ ) سند قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه يعطى ربحاً سنوياً بمعدل ٤ ٪ . ويستهلك  
فى أى وقت بعد ٥ سنوات وقبل ١٥ سنة من الآن تبعاً لاختيار المدين بعلاوة  
قدرها ٥ ٪ . ويراد حساب قيمة السند إذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق المالية :

$$( ١ ) ٣ \text{ ٪ سنوياً}$$

$$( ٢ ) ٤ \text{ ٪ سنوياً}$$

( ١ ) فى هذه الحالة نجد أن معدل الفائدة السائد فى السوق المالية وقدره ٣ ٪  
أقل من معدل فائدة الدين وقدره  $٤ \frac{1}{4}$  ٪ وعلى هذا يكون من مصلحة المدين  
استهلاك الدين فى أقرب فرصة ممكنة ، أى أننا نقوم السند على أساس أنه يستهلك  
بعد ٥ سنوات من الآن . أى أن :

$$\text{قيمة السند} = ١٠٥ \text{ ح}^٢ + ٤ \text{ د} + ٣ \text{ بمعدل } ٣ \text{ ٪}$$

(ب) في هذه الحالة نجد أن معدل الفائدة السائد في السوق وقدره ٤ ٪ أعلى من معدل فائدة الدين وقدره  $\frac{4}{1,05}$  ٪.

وعلى هذا يكون من مصلحة المدين تأجيل موعد الاستهلاك أطول مدة ممكنة أى أننا نقوم السند على أساس أنه يستهلك بعد ١٥ سنة أى أن :  
قيمة السند :  $100 \text{ ع}^1 + 4 \text{ ع}^{\frac{15}{105}}$  بمعدل ٤ ٪.

خامساً : تقويم السندات التي تستهلك باستخدام احتياطي للاستهلاك :  
قد تصدر هيئة من الهيئات قرضاً سنوياً وتخصص لاستهلاكه مبلغاً سنوياً معلوماً يسمى احتياطي الاستهلاك Sinking fund يبدأ في العادة بعد مضي مدة محددة من تاريخ الاصدار ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة مثلاً وقد نجد حالة من اثنين :  
١ — تخصص الهيئة مبلغاً سنوياً ثابتاً للاستهلاك فقط .

٢ — تخصص الهيئة مبلغاً سنوياً ثابتاً للاستهلاك ودفعة الأرباح السنوية للسندات .

ولكى نوضح الفرق بين هاتين الحالتين نفرض أن قيمة القرض ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وأن القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠ جنيه وأن الربح السنوي للسند هو ٥ ٪ من القيمة الاسمية .

فإذا كانت الهيئة تخصص مبلغاً سنوياً ثابتاً للاستهلاك فقط وإذا كانت السندات جميعها تستهلك بقيمة ثابتة هي القيمة الاسمية وبطريق السحب مثلاً فإن معنى هذا أن الهيئة تستهلك سنوياً عدداً ثابتاً من السندات . فمثلاً إذا كان احتياطي الاستهلاك ٥٠٠٠٠ جنيه سنوياً فإن عدد السندات التي تستهلك سنوياً يكون ٥٠٠ سنداً .

أما إذا كانت الهيئة تخصص مبلغاً سنوياً ثابتاً للاستهلاك ودفعة الأرباح السنوية فإننا نجد أن القيمة المخصصة للاستهلاك وبالتالي عدد السندات المستهلكة يزداد سنوياً إذ أن المبلغ المخصص للاستهلاك في كل سنة يزيد بمقدار المبلغ المقابل لأرباح السندات التي تستهلك في السنة التي قبلها . فإذا كان المبلغ السنوي الذي خصصته الهيئة



للأرباح والاستهلاك ٨٠٠٠٠ جنيه فانا نجد أن احتياطي الاستهلاك يبدأ في السنة الأولى بـ ٣٠٠٠ جنيه وهو مبلغ يكفي لاستهلاك ٣٠٠ سنداً ثم يزداد في السنة الثانية بمقدار أرباح الثلاثمائة سند التي استهلكت في السنة الأولى وقدره ١٥٠٠ جنيه أى يصبح مساوياً ٣١٥٠٠ جنيه وهذا المبلغ يكفي لاستهلاك سندات عددها ٣١٥ سنداً .

وهكذا نجد أن المبلغ المخصص للاستهلاك يتزايد سنة بعد أخرى . وكذا عدد السندات المستهلكة سنوياً .

ويسمى احتياطي الاستهلاك في الحالة الأولى — أي في الحالة التي تخصص فيها الهيئة مبلغاً سنوياً ثابتاً للاستهلاك فقط — باحتياطي الاستهلاك البسيط أو الثابت Simple sinking fund .

كما يسمى في الحالة الثانية باحتياطي الاستهلاك المتزايد

Cumulative sinking fund

وسواء كان احتياطي الاستهلاك ثابتاً أو متزايداً فانا نجد أن شروط الاستهلاك تختلف باختلاف السندات . ونورد فيما يلي بعض هذه الشروط على سبيل المثال :

( ١ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك بطريقة السحب فقط على أن تدفع القيمة الاستهلاكية لكل سند مسحوب .

( ٢ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك بطريقة السحب ودفع القيمة الاستهلاكية للسند المسحوب أو بطريقة الشراء في السوق إذا كان ثمن الشراء أقل من القيمة الاستهلاكية

( ٣ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك عن طريق الشراء إذا كان ثمن السندات في السوق أقل من القيمة الاستهلاكية أما إذا كان الثمن أعلى من القيمة الاستهلاكية فان الهيئة تحتفظ بالاحتياطي وتستثمره إلى أن ينخفض ثمن السندات أو إلى أن يأتي اليوم النهائي المحدد لاستهلاك الدين .

( ٤ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك عن طريق السحب مع تحديد تاريخ يستهلك فيه جميع السندات الباقية بدون استهلاك حتى هذا التاريخ .

( ٥ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك عن طريق السحب ودفع القيمة الاستهلاكية للسند المسحوب أو عن طريق الشراء إذا كان ثمن الشراء أقل من القيمة الاستهلاكية مع تحديد تاريخ يستهلك فيه جميع السندات الباقية بدون استهلاك حتى هذا التاريخ .

( ٦ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك عن طريق السحب على أن يكون للهيئة المدينة الحق في أى وقت من الأوقات بعد تاريخ معين في أن تستهلك جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في ذلك التاريخ الذي تختاره .

( ٧ ) يخصص الاحتياطي للاستهلاك عن طريق السحب ودفع القيمة الاستهلاكية للسند المسحوب أو عن طريق الشراء إذا كان ثمن السند في السوق أقل من القيمة الاستهلاكية على أن يكون للهيئة المدينة الحق في أى وقت من الأوقات بعد تاريخ معلوم في أن تستهلك جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في ذلك التاريخ الذي تختاره .

( ٨ ) مثل ( ٦ ) ولكن الهيئة المدينة يكون لها الحق في أى وقت من الأوقات بين تاريخين محددتين لاحقين لتاريخ الاصدار في أن تستهلك جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في ذلك التاريخ الذي تختاره .

( ٩ ) مثل ( ٧ ) ولكن الهيئة المدينة يكون لها الحق في أى وقت من الأوقات بين تاريخين محددتين لاحقين لتاريخ الاصدار في أن تستهلك جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في ذلك التاريخ الذي تختاره .  
وهكذا .

استخدام الاحتياطي للاستهلاك عن طريق السحب

في هذه الحالة نجد أن المستثمر لا يعلم مقدما التاريخ الذي سوف يستهلك فيه السند الذي يريد أن يشتريه وأنه لا حيلة له في الابقاء على السندات التي يحملها إذا ما ظهرت هذه السندات في السحب في أى وقت بعد تاريخ الشراء .  
وكما سبق أن ذكرنا قد يكون احتياطي الاستهلاك ثابتاً أو بسيطاً كما قد يكون متزايداً .

والسندات التي من النوع الأول هي في الواقع سندات تسدد على أجزاء بطريق السحب وقد سبق أن أوضحنا طريقة تقويمها في القسم الثالث من هذا البحث . ونضيف هنا إلى أن المبادئ المتبعة في تقويم السندات التي تستهلك باحتياطي ثابت هي نفس المبادئ التي تتبع في تقويم السندات التي تسدد باستخدام احتياطي متزايد للاستهلاك ، فهذه السندات الأخيرة تقوم أيضاً إما على أساس حساب متوسط ثمن جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في تاريخ التقويم أو بحساب الزمن المكافئ . للسندات الباقية ثم اعتبار أن هذه المدة هي التي سيستهلك بعدها السند المطلوب شراءه .

التقويم بحساب متوسط ثمن السندات :

هذه الحالة تتطلب حساب الزمن الباقي على استهلاك جميع السندات الباقية في يوم تاريخ التقويم وتحسب هذه المدة كالآتي :

نفرض أن القيمة الاستهلاكية للسند  $L$  وأن نسبة الربح السنوي إلى القيمة الاسمية  $M$  يساوي  $F$  وأن نسبته إلى القيمة الاستهلاكية  $F'$  .

نفرض أيضاً أن نسبة مقدار الاحتياطي المتزايد للاستهلاك إلى القيمة الاسمية يساوي  $Y$  ونسبته إلى القيمة الاستهلاكية  $Y'$

وعلى هذا فإنا نجد أن المبلغ المخصص لخدمة الدين يساوي

$$L(1 - F) = M(Y + F)$$

مقدار ما يخص للاستهلاك في نهاية السنة الأولى  $L(1 - F)$

مقدار الباقي بدون استهلاك في بدء السنة الثانية  $L(1 - F) - M(Y + F)$

مقدار الربح السنوي المستحق على الدين  $L(1 - F) \times F$

مقدار ما يخص للاستهلاك في نهاية السنة الثانية  $L(1 - F) - M(Y + F)$

$$= L(1 - F) + L(1 - F) \times F$$

$$= L(1 - F + F)$$

وهكذا نجد أن ما يخص للاستهلاك في نهاية السنة الثالثة  $L(1 - F + F)$

وما يخص للاستهلاك في نهاية السنة الرابعة  $L(1 - F + F) = L$  وهكذا .



وحيث أن مجموع الاستهلاكات يجب أن تساوى  $L$

$$L = L_1 + L_2 + \dots + L_n + L_{n+1} + \dots + L_{n+j} + \dots$$

$$= L_1 + L_2 + \dots + L_n + L_{n+1} + \dots + L_{n+j} + \dots$$

ومن هذه المعادلة يمكننا إيجاد  $j$  وهي مدة الدين الأصلية أى المدة التى يجب أن ينتهى بعدها استهلاك جميع السندات ، وهى مقاسة من التاريخ الذى يبدأ فيه استخدام الاحتياطي للاستهلاك .

وقد لا تكون  $j$  عددا صحيحا وفى هذه الحالة يجب حساب مقدار الدفعة الأخيرة التى تسدها الهيئة المدينة وهذه قد تكون دفعة صغيرة بالنسبة للمبلغ السنوي الذى تسده الهيئة المدينة بسدد فى نهاية السنة الصحيحة التالية للمدة  $j$  أو دفعة كبيرة نسبيا تسدد فى نهاية السنة الصحيحة السابقة للمدة  $j$

فإذا كانت  $j$  كسرا من السنة فإن المبلغ الأخير يحسب فى الحالة الأولى كالآتى :

مقدار المستهلك حتى نهاية  $j$  من السنوات .

$$= L_1 + L_2 + \dots + L_n + L_{n+1} + \dots + L_{n+j} + \dots$$

مقدار الباقي بدون استهلاك فى نهاية  $j$  من السنوات .

$$= L - (L_1 + L_2 + \dots + L_n + L_{n+1} + \dots + L_{n+j} + \dots)$$

مقدار الدفعة الأخيرة الصغيرة :

$$= L - (L_1 + L_2 + \dots + L_n + L_{n+1} + \dots + L_{n+j} + \dots)$$

أما فى الحالة الثانية فإن الدفعة الواجب سدادها تساوى الدفعة السنوية المعتادة مضافا إليها الباقي بدون استهلاك فى نهاية  $j$  من السنوات أى تساوى :

$$L_1 + L_2 + \dots + L_n + L_{n+1} + \dots + L_{n+j} + \dots$$

وبعد تحديد الدفعة الأخيرة والمدة فإن تقويم السند يصبح سهلا إذ أن قيمة

السندات التي لم تستهلك تكون مساوية للقيمة الحالية للبالغ المخصصة لخدمة الدين أى تساوى :

$$1 - \frac{(1 + f)(1 + e)(1 - e - f)}{2}$$

## في الحالة الأولى

61

$$k(1 + \frac{1}{n}) + k(1 - \frac{1}{n}) = 2k$$

## في الحالة الثانية

وفي كلتا الحالتين تحسب القيم على أساس معدل فائدة الاستثمار وذلك فيما عدا القيمة حرة فإنها تحسب على أساس المعدل

حساب الثمن مع وجود تاريخ يسدد فيه الباقي من السندات بلا استهلاك :

كما سبق أن ذكرنا قد ينحصر المدين احتياطيا متزايدا للاستهلاك يستخدم  
لمدة معلومة يستهلك المدين في نهايتها جميع السندات الباقية ولأجل تقويم سند من هذا  
النوع نحدد السندات التي يستهلكها المدين في نهاية مدة استخدام احتياطي الاستهلاك  
ثم نحسب قيمة جميع السندات الباقية بدون استهلاك في يوم التقويم ونأخذ متوسط  
ثمن السند على أنه قيمة الشراء لأي سند من هذه السندات .

فلو أصدرت شركة من الشركات قرضا سنديا قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه في شكل  
سندات القيمة الاسمية لكل سند منها ١٠٠ جنيه والربح السنوى ٥ ٪. وإذا خصصت  
لخدمة الدين مبلغا سنويا قدره ٨٠٠٠ جنيه وإذا فرض أن الشركة تستهلك جميع  
السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في نهاية ١٠ سنوات من تاريخ الاصدار  
وأن القيمة الاستهلاكية لكل سند ١١٠ جنيه فإن المبلغ الذي تسدده الهيئة في نهاية  
١٠ سنوات من تاريخ الاصدار يحسب كالآتي :

مقدار المستهلك في نهاية السنة الأولى ٣٠٠٠

٣. من القيمة الاسمية

أى أنى - ٠.٣

٦ ٥ - ١١.٠

وكذلك ٠.٥

٦ ٥ - ١١.٠

مقدار المستهلك فى نهاية ١٠ سنوات - كى ٥ - ح ١ بمعدل ١١.٠

مقدار الباقي بدون استهلاك فى نهاية ١٠ سنوات

ك [ ١ - ٥ - ح ١ ]

وذلك بالنسبة لكل ١١٠ من الجنيهات من القيمة الاستهلاكية للدين ، أى أن المبلغ الذى تسدده الشركة فى نهاية ١٠ سنوات

١١٠٠٠٠ ( ١ - ٥ - ح ١ ) بمعدل ١١.٠

وهذا المبلغ يدفع بالاضافة الى المبلغ السنوى ٨٠٠٠ جنيه المخصص لخدمة الدين فاذا أريد تقويم هذه السندات فى تاريخ يسبق التاريخ النهائى بثلاث سنوات مثلاً واذا كان التقويم بدون الكوبون المستحق حينئذ فان قيمة جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى تاريخ التقويم

٨٠٠٠ + ١١٠٠٠٠ ( ١ - ٥ - ح ١ ) ح ٢

حيث ح ١ تحسب على أساس معدل فائدة ١١.٠ ويحسب الباقي على أساس معدل الفائدة الذى يريده المستثمر .

وبقسمة هذه القيمة على عدد السندات نحصل على متوسط الثمن المطلوب .

التقويم مع إعطاء المدين حق الاختيار لاستهلاك السندات الباقية فى أى وقت :

كما سبق أن ذكرنا قد يكون للمدين الذى يخصص احتياطى للاستهلاك الحق



في أن يستهلك — تبعاً لاختياره — جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في أي وقت بعد تاريخ معين أو بين تاريخين معينين .

وفي هذه الحالة يتجتم علينا معرفة التاريخ الذي يختاره المدين لسداد باقي الدين ثم تحسب المبالغ التي يدفعها المدين في ذلك التاريخ .

وتحسب المبالغ المستحقة السداد في التاريخ الذي يختاره لسداد السندات الباقية بالطريقة المبينة في البند السابق إذا كان احتياطي الاستهلاك متزايداً أو بجمع السندات التي تكون قد استهلكت حتى ذلك التاريخ وطرحها من العدد الأصلي للسندات المصدرة إذا كان الاحتياطي بسيطاً .

ويحدد التاريخ الذي يختاره المدين لسداد باقي الدين طبقاً للقواعد التي سبق أن أوضحناها عند الكلام عن القسم الرابع من هذا البحث والتي تلخص في أنه إذا كان معدل فائدة الدين أقل من معدل الفائدة السائد في السوق فأننا نفترض أن المدين سوف يؤجل تاريخ الاستهلاك أطول مدة ممكنة وبالعكس إذا كان معدل فائدة الدين أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق فإن المدين يختار لاستهلاك السندات الباقية أقرب تاريخ يكون له فيه هذا الحق .

التقويم بحساب الزمن المكافئ :

( ١ ) حالة الاحتياطي البسيط الاستهلاك :

سبق أن ذكرنا أنه إذا كان عدد السندات التي تستهلك سنوياً ثابتاً فإن الزمن المكافئ يحسب على اعتبار أنه المدة بين تاريخ التقويم ومنتصف المدة بين التاريخ الذي يتم فيه أول استهلاك يلي تاريخ التقويم والتاريخ الذي يتم فيه آخر استهلاك للسندات .

ونضيف هنا إلى أنه إذا كان المدين قد حدد تاريخاً معيناً يستهلك فيه ما يكون باقياً من السندات أو كان للمدين حق استهلاك السندات التي تكون باقية في أي وقت تبعاً لاختياره فأننا نحدد الزمن المكافئ بالطريقة الآتية :

( ١ ) نحدد الزمن المكافئ للسندات التي تستهلك سنوياً بعد تاريخ التقويم والتي تكون قيمتها الاسمية متساوية بالطريقة السابقة .

( ٢ ) يحسب الزمن المكافئ المطلوب ج من العلاقة الآتية :

$$ج \frac{ك_١ \times ١٠ + ك_٢ \times ٢٠}{ك_١ + ك_٢}$$

حيث :

ك<sub>١</sub> تساوى مجموع القيم الاستهلاكية للسندات التى تستهلك قبل التاريخ المختار للاستهلاك النهائى .

ج<sub>١</sub> الزمن المكافئ للسندات التى مجموع قيمتها الاستهلاكية ك<sub>١</sub>

ك<sub>٢</sub> تساوى القيمة الاستهلاكية للسندات التى تستهلك فى التاريخ النهائى

ج<sub>٢</sub> المدة بين تاريخ التقويم والتاريخ النهائى المحدد للاستهلاك .

( ب ) حالة الاحتياطى المتزايد :

يحسب الزمن المكافئ فى حالة ما اذا كان الاستهلاك باحتياطى متزايد من المعادلة الآتية :

$$م_١ \times ١ - م_٢ \times ٢ = ك_١ \times ١ - ك_٢ \times ٢$$

حيث م<sub>١</sub> هو المبلغ السنوى المخصص لخدمة الدين ، أى لدفع الربح الدورى والاستهلاك .

ك<sub>١</sub> م<sub>٢</sub> هو المبلغ الذى يدفع فى التاريخ النهائى للاستهلاك .

ك<sub>٢</sub> هى القيمة الاستهلاكية لجميع السندات الباقية بدون استهلاك فى تاريخ التقويم .

ج<sub>٢</sub> هو مدة الزمن المكافئ المطلوبة .

ويلاحظ أن حساب الثمن بطريقة الزمن المكافئ يتطلب حساب مجموع قيم السندات الباقية أولا وعلى هذا فان هذه الطريقة لن توفر وقتا أو جهدا فى الحساب فى حالة احتياطى الاستهلاك المتزايد .

استخدام احتياطى الاستهلاك فى شراء السندات من السوق الحرة :

إذا كان للدين الحق فى استخدام احتياطى الاستهلاك فى شراء السندات فى السوق بدلا من استهلاكها عن طريق السحب فقط أو إلى جانب حقه

في استهلاكها بطريق السحب فإن هذا الحق يعمل على تقصير مدة الاستهلاك وذلك إذا تحققت الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون ثمن السندات في السوق أقل من القيمة الاستهلاكية .

( ٢ ) أن تكون سوق السندات حرة بمعنى أن السندات لا تكون مملوكة لمنشأة واحدة أو عدة منشآت يمكن أن يتم بينها اتفاق على عدم الاستهلاك بأقل من ثمن معين .

( ٣ ) ألا يكون عدد السندات المستهلكة سنوياً ثابتاً بل إن المبلغ المخصص للاستهلاك يستخدم جميعه في شراء السندات مهما بلغ عددها .

والشرط الأول يتحقق إذا كان معدل فائدة الاستثمار السائد في السوق أعلى من معدل فائدة السند ففي هذه الحالة يكون ثمن السند أقل من القيمة الاستهلاكية . على أنه يجب أن نلاحظ أن ثمن السندات في هذه الحالة يزداد تدريجياً كلما قرب الموعد المحدد للاستهلاك ويظل يزداد حتى يصل إلى القيمة الاستهلاكية في الموعد المحدد للاستهلاك .

ولأجل غرض التقويم يجب أن نحدد الموعد الهائي للاستهلاك وهذا كما ذكرنا يتطلب منا تحديد نسب الزيادة في الأثمان في المستقبل ومن الطرق المتبعة هي أن نفترض أن ثمن السندات في السوق ترتفع تدريجياً بحيث يكون معدل الفائدة الذي يحققه مشترى يساوى المعدل المطلوب وقت التقويم وذلك مهما كان تاريخ الشراء أو تاريخ بيع السند إلى الهيئة المدينة لغرض استهلاكه .

وعلى أساس هذا الفرض نجد أنه بالنسبة إلى مجموعة جملة السندات الموجودة في السوق بدون استهلاك يكون متوسط ثمن السند  $\bar{S}$  مثلاً يحقق العلاقة الآتية :

$$1 \quad K = (F + Y) \cdot C_j \quad \text{بمعدل فائدة حقيقي } E \quad \dots \dots \dots ( ٨ )$$

حيث  $C_j$  هي المدة الباقية من مدة الاستهلاك ونساوى عدداً صحيحاً  $A_j$

$$1 \quad K = (F + Y) \cdot C_j - 1 + M_j \cdot C_j \quad \text{بمعدل } E \quad \dots \dots \dots ( ٩ )$$



إذا كانت الدفعة الأخيرة للسداد تختلف عن المبلغ المخصص سنويا لخدمة الدين ك (ف + ع) وتساوى م ه مثلا .

وإذا نظرنا إلى التقويم من وجهة نظر مستثمر معين فانا نجد أن ا يجب أن تحقق العلاقة الآتية :

$$١ \text{ ك ف ع ج ك ح ج } \dots \dots \dots (١٠)$$

وحيث أن القيم الحالية للسندات جميعها يجب أن تكون متساوية نجد أن

$$١ \text{ ك (ف + ع) ج ك ف ع ج ك ح ج } + \text{ك ع ج}^٢$$

على أساس الاعتبار الأول أ ه

$$١ \text{ ك (ف + ع) ج } - \text{ج} = \text{م ه ح ج} + \text{ك ف ع ج} + \text{ك ح ج}^٢$$

على أساس الاعتبار الثاني .

وبالنسبة للاعتبار الأول — مثلا — نجد أن

$$\text{ع ج} - \text{ك ح ج}^٢$$

$$\text{أ ه ح ج} \text{ ع ج} \text{ بمعدل ع}$$

ومنه يمكننا تحديد قيمة ج .

ثم بالتعويض عن قيمة ج في المعادلة (٨) أ ه (١٠) يمكننا الحصول على قيمة الشراء المطلوبة .

فبالتعويض في المعادلة (٨) نجد أن

$$١ \text{ ك (ف + ع) ج}$$

$$١ (١ + ع) \text{ ك (ف + ع) ح ج}$$

$$\text{ولكن ح ج} = \frac{١ - (١ + ع) \text{ ك (ف + ع) ح ج}}{\text{ع}}$$

$$\therefore ١ + \frac{\text{ع}}{\text{ع}} = \text{ك (ف + ع) ح ج} \times \frac{١}{\text{ع}}$$

ومنه نجد أن

$$1 = \frac{ك \times (ف + ع)}{ع + ع} \dots \dots \dots (11)$$

وعناك طريقة أخرى يمكن أن نحسب بها المدة وذلك على أساس افتراض أن الثمن في السوق يزداد تدريجيا وبانتظام حتى يصل إلى القيمة الاستهلاكية ثم نعتبر متوسط الثمن  $\frac{ك + 1}{2}$  بأنه هو القيمة التي تشتري بها السندات المستهلكة في المستقبل .

وعلى أساس هذا الفرض نجد أنه إذا كانت المدة الباقية من الدين — ج فأنه بالنسبة إلى مشتري لا يبيع إلا إذا أجبر على ذلك . أى لا يبيع إلا في نهاية مدة الاستهلاك ج يكون الثمن الذي يدفعه 1 يجب أن يحقق المعادلة الآتية :

$$1 = ك + ك (ف - ع) \times ج \text{ بمعدل } ع \dots \dots \dots (12)$$

كذلك إذا كانت نسبة احتياطي الاستهلاك في أو استهلاك بلى تاريخ التقويم إلى مجموع القيم الاستهلاكية للسندات الموجودة في تاريخ التقويم = ع فأننا نجد أن

$$\frac{ك + 1}{2} = ك \times ح \text{ بمعدل فائدة ف} \dots \dots \dots (13)$$

والمعادلتان (12) ، (13) بهما مجهولان هما 1 ، ج وهذان المجهولان يمكن إيجادهما بحل المعادلتين المذكورتين فمن المعادلة (13) نجد أن

$$1 = ك \times ح \times ح \times ف - ك$$

وبالتعويض في (12) نجد أن

$$1 = ك \times ح \times ف - ك + ك (ف - ع) \times ج$$

أى أن :

$$1 = ك \times ح \times ف - ك (ف - ع) \times ج \dots \dots \dots (14)$$

وهذه المعادلة بها مجهول واحد هو ج يمكن إيجاده بالتجربة  
فمثلاً إذا كانت ع = ٠,٠٤ ك ف = ٠,٣ و لى = ١٠٠ جنيه و  
ي = ٠,٥٠٧٨ فاننا نجد أن ج يجب أن تحقق المعادلة

$$٢ - \frac{٠,٠٤}{٥} + ٠,١ + \frac{٣}{٥} \times ٠,٥٠٧٨ \times ٢$$

وبالتجربة نجد أن ج = ١٥ سنة

وبالتعويض في (١٢) نجد أن

$$١ - \frac{٠,٠٤}{١٥} \times ١٠٠ - ٠,٠١ \times ١٠٠ = ١١,١٨٤$$

$$١١,١٨٤ \times ١٠٠ = ١١١٨,٤$$

= ٨٨,٨٨١٦ جنيهها .

وهذه القيمة قريبة جداً من القيمة التي نحصل عليها باستخدام القانون رقم  
(١١) وهي :

$$\frac{٠,٥٠٧٨ + ٠,٣}{٠,٥٠٧٨ + ٠,٤} \times ١٠٠ = ٨٨,٩٨٤ \text{ جنيهها}$$

تقويم السندات في تاريخ يختلف عن تاريخ استحقاق الربح الدوري :  
افترضنا في جميع الحالات السابقة أن التقويم يكون عقب صرف دفعة الربح  
الدوري مباشرة . أما إذا أريد إيجاد قيمة السند في تاريخ يقع بين تاريخين متتاليين  
من تواريخ استحقاق الكوبون أو الربح الدوري فاننا نوجد أولاً القيمة في تاريخ  
صرف دفعة الربح السابق لتاريخ التقويم مباشرة أو في التاريخ اللاحق له مباشرة .  
وفي الحالة الأولى نعلي القيمة بالفائدة عن المدة المنقضية منذ تاريخ صرف الكوبون  
السابق .

وفي الحالة الثانية ينقص من القيمة مقدار الفائدة عن المدة الباقية لتاريخ صرف  
الكوبون المقبل .

ففي حالة سند دائم قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه يعطى ربحاً سنوياً بمعدل ٤ ٪  
يدفع على جزئين كل ستة شهور وإذا كان موعد استحقاق الكوبون الثاني هو ٣ شهور



• من الآن فان الثمن الذى يدفعه مشتري الآن والذى يحقق له فائدة بمعدل اسمى سنوى يدفع على جزئين قدره ٤ ٪. يمكن حسابه بطريقتين كالآتى :

الطريقة الأولى : نفرض أن الثمن عقب صرف الكوبون السابق لتاريخ التقويم مباشرة يساوى ١ صفر .

$$\therefore \text{الثمن الحالى} = ١ \text{ صفر} \times ١,٠٢^{\frac{1}{2}}$$

$$= ١,٠٠٩٩٥٠٥ \times \frac{٣}{٠,٠٤}$$

$$= ٧٥,٧٤٧ \text{ جنيها}$$

الطريقة الثانية : نفرض أن الثمن فى نهاية ٣ شهور من الآن وقبل دفع الكوبون مباشرة = ١

$$\therefore \text{الثمن الحالى} = ١ \times ١,٠٢^{\frac{1}{2}}$$

$$= (١,٠٢^{\frac{1}{2}} + \frac{٣}{٠,٠٤}) \times ١,٠٠٩٩٥٠٥$$

$$= ٧٥,٧٤٧ \text{ جنيها كما سبق}$$

### أمثلة تطبيقية

سوف نختم هذا البحث بأمثلة واقعية من مجموعة السندات المتداولة فى الأسواق المالية :

#### ١ — سندات Consols ٢ ٪ :

هذه السندات من أهم السندات التى أصدرتها الحكومة البريطانية والتى من النوع الدائم أى غير القابل للاستهلاك وفيها نجد أن معدل الربح السنوى ٢ ٪ من القيمة الاسمية كما أن من شروطها أنها تستهلك فى أى وقت بناء على رغبة الهيئة المدينة فطالما كان معدل فائدة الاستثمار فى السوق أزيد من ٢ ٪ فان الحكومة لا تفكر فى الاستهلاك . وعلى هذا فان السندات تقوم على أساس أنها سندات دائمة وتعطى دفعة سنوية دائمة مقدارها ٢ ٪ من القيمة الاسمية ، أى أن ثمن الشراء عقب صرف

السكوبون مباشرة .

$$\frac{2,5}{ع}$$

فاذا كانت ع ٠,٤ فان الثمن يكون

$$\frac{2,5}{0,4} = 62,5$$

واذا كانت ع = ٠,٣ فان الثمن يصبح

$$\frac{2,5}{0,3} = 83,3$$

٢ — ( ١ ) سندات الحرب  $\frac{1}{3}$  War Loan سنة ١٩٥٢ أو ما بعدها .

( ب ) سندات Consolidate Loan ٤ / سنة ١٩٥٧ أو ما بعدها .

( ح ) سندات Treasury Stock ٣ / سنة ١٩٦٦ أو ما بعدها .

( د ) سندات Treasury Stock  $\frac{1}{2}$  ٢ / سنة ١٩٧٥ أو ما بعدها .

جميع هذه السندات أصدرتها الحكومة البريطانية وهي جميعها تعتبر لغرض التقويم سندات دائمة وتقوم بقسمة الربح السنوى على معدل الفائدة السائد في السوق .

٣ — سندات التحويل  $\frac{1}{3}$  ٣ / Conversion loan لسنة ١٩٦١ أو ما بعدها :

أصدرت الحكومة البريطانية هذه السندات في سنة ١٩٢١ وكان ثمنها في بادئ الأمر حوالى ٦٠ / من القيمة الاسمية وتشرط الحكومة البريطانية فيما يتعلق بهذه السندات أنه في حالة انخفاض الثمن عن ٩٠ جنيه فان الحكومة تستهلك عن طريق شراء ما لا يقل عن ١ / من مجموع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك . وعلى هذا فان الدين ان يستهلك أبدا نظراً لأن احتياطي الاستهلاك ليس نسبة مئوية من القيمة الاسمية لأصل القرض ولكن نسبة مئوية لما يكون باقى من السندات بدون استهلاك وهو احتياطي القرض الرئيسى منه حفظ ثمن السندات عالياً . وحيث أن حامل السند لن يكون مجبراً في وقت ما على البيع فان السند يقوم على اعتبار أنه سند دائم .

#### ٤ — سندات الادخار ٣. / Saving Bonds لسنة ١٩٦٥ / ١٩٧٥

هذه إحدى سندات الحكومة البريطانية القابلة للاستهلاك .

ونجد هنا أن الهيئة المدينة حددت تاريخ الاستهلاك بيوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٧٥ غير أنها أعطت لنفسها الحق في استهلاك جزء أو كل السندات في أى وقت ابتداء من ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٥

وعلى هذا فإن هذه السندات تقوم باتباع القاعدة التى سبق أن أوضحناها عند الكلام عن السندات التى تستهلك تبعاً لاختيار المدين .

#### ٥ — السندات البريطانية Funding ٣. / لسنة ١٩٥٩ / ١٩٦٩

تسدد هذه السندات بقيمتها الاسمية وقد حددت الحكومة البريطانية تاريخ الاستهلاك ١٥ أبريل سنة ١٩٦٩ كما أعطت لنفسها الحق فى الاستهلاك فى أى وقت ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٦٩ ، كما خصصت احتياطى متزايد للاستهلاك قدره  $\frac{1}{4}$  % عن كل ستة شهور يستخدم فى الاستهلاك عن طريق الشراء من السوق إذا كان ثمن البيع أقل من القيمة الاسمية وإلا فإن الحكومة تحتفظ به أى أنه ليس للهيئة المدينة الحق فى استخدام الاحتياطى للاستهلاك عن طريق السحب .

وإذا أن المشتري لن يكون ملزماً بالبيع فى أى وقت قبل التاريخ الذى تحدده الهيئة المدينة للاستهلاك لذا فإن احتياطى الاستهلاك يمكن إهماله لغرض التقويم ويعامل السند معاملة سند عادى يستهلك بناء على اختيار المدين فى أى وقت بين تاريخين محددين .

#### ٦ — سندات النصر ٤. / Victory Bonds :

أصدرت الحكومة البريطانية هذه السندات فى سنة ١٩١٩ وكان مجموع قيمة القرض ٣٥٩,٥٣١,٨٤٥ جنيه .

وتستهلك هذه السندات بقيمتها الاسمية عن طريق السحب الذى يجرى سنوياً وقد خصصت الهيئة المدينة مبلغاً نصف سنوى قدره ٨,٠٨٩,٤٦٦ جنيه أى مايعادل  $\frac{1}{4}$  % من القيمة الاسمية للاستهلاك ودفع الربح النصف السنوى .



أى أن الهيئة المدينة خصصت للاستهلاك احتياطياً متزايداً قيمته  $\frac{1}{2}\%$  سنوياً ويمكن أن تثبت بالطرق التى سبق إيضاحها أن هذا الاحتياطى يكفى لاستهلاك الدين جميعه فى نهاية سنة ١٩٧٥ مع دفعة نهائية فى سنة ١٩٧٦ مقدارها ٣٥٠٠٠٠ جنية ولتقويم هذا النوع من السندات يجب أن نلاحظ أن الاستهلاك هو عن طريق السحب فقط أى أن حامل السند لا تترك له الحرية فى الاحتفاظ به كما يريد ، بل إنه يكون مجبراً على استرداده والحصول على قيمته الاستهلاكية إذا ما ظهر فى السحب كما أنه لا يعرف متى سيظهر سنده فى السحب .

وعلى هذا — و كما سبق أن ذكرنا — يجب أن نحسب مقدار الباقي من السندات بدون استهلاك فى تاريخ التقويم ونحسب القيمة الحالية لهذه السندات الباقية ونأخذ متوسط الثمن على أساس أنه القيمة المطلوبة للشراء .

فإذا فرضنا أن القيمة الاسمية للسندات غير المستهلكة وقت التقويم س وأن المدة الباقية حتى يوم السحب الأخير الذى يتم فى سنة ١٩٧٥ هى  $\frac{1}{2}$  من السنوات فإن القيمة الحالية للسندات الباقية بدون استهلاك على أساس معدل فائدة اسمى  $\frac{1}{2}\%$  يدفع مرتين فى السنة يكون كالاتى :

$$\frac{8089466 \text{ ج} + 350000 \text{ ج} \times \frac{1}{2}\% + \frac{1}{2} \text{ بمعدل فائدة } \frac{1}{2}\%}{2}$$

ويكون قيمة السند الواحد يساوى

$$\frac{8089466 \text{ ج} + 350000 \text{ ج} \times \frac{1}{2}\% + \frac{1}{2}}{2}$$

وذلك لكل جنية واحد من القيمة الاسمية للسند .

٧ — سندات Lewis Investment Trust ٥ ٪ :

أصدرت إحدى الهيئات الأهلية البريطانية هذه السندات فى سنة ١٩٣١ وتستهلك بالشروط الآتية :

١ — يخصص للاستهلاك احتياطى متزايد قدره  $\frac{1}{2}\%$  سنوياً يبدأ فى استخدامه فى سنة ١٩٣٥

٢ — يستخدم الاحتياطي للاستهلاك بقيمة السند الاسمية عن طريق السحب أو عن طريق الشراء إذا كان الثمن أقل من القيمة الاسمية .

٣ — التاريخ النهائي للاستهلاك هو سنة ١٩٨٥ وللهيئة المدينة الحق في استهلاك جميع السندات التي قد تكون باقية في أى وقت من الأوقات بين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٨٥ حسب اختيارها .

ونظراً لأن معدل الفائدة السائد في السوق أقل من ٥ ٪ . وقد ظل كذلك منذ سنة ١٩٣٥ وهو تاريخ بدء الاستهلاك فيمكننا إذن أن نستنتج ما يلي :

(أ) ان الهيئة المدينة ستنتهز أول فرصة لاستهلاك جميع السندات نظراً لأن في إمكانها أن تقرر من السوق بفائدة أقل من الفائدة التي تدفعها أى أننا نفترض أن جميع السندات التي تكون باقية في سنة ١٩٦٥ ستستهلك في تلك السنة .  
(ب) أن ثمن السند في السوق سيظل أعلى من القيمة الاستهلاكية وعلى هذا فلن يستخدم احتياطي الاستهلاك في الشراء ولكن الاستهلاك سيكون عن طريق السحب فقط .

وقد كان الباقي بدون استهلاك في سنة ١٩٤٨ ( ١,٣٦٧,٦١٦ جنيه ) أما المبلغ السنوي المخصص لخدمة الدين فهو ٨٢,٥٠٠ جنيه .

ويمكن أن نحسب بالطرق السابق إيضاها أن ما سيتم استهلاكه قبل سنة ١٩٦٥ يكون ٣٣٢,٠٠٠ جنيه تقريباً وأن الباقي الذي يستهلك في سنة ١٩٦٥ سيكون ١,٠٣٥,٠٠٠ جنيه تقريباً .

وبذا تكون القيمة الحالية لجميع السندات الباقية في سنة ١٩٤٨

$$— ٨٢٥٠٠٠ \text{ و } ١٦ + ١,٣٥٠,٠٠٠ \text{ ح } ١٧$$

بمعدل الفائدة المطلوب تحقيقه .

ومنه يمكن حساب متوسط ثمن السند في تاريخ التقويم في سنة ١٩٤٨

هذا ويمكن حساب قيمة السند بطريقة الزمن المكافئ كالاتي :

الزمن المكافئ للسندات التي تستهلك عن طريق السحب يساوي ٩ ١ من السنوات

تقريباً ابتداء من سنة ١٩٤٨

والزمن المكافئ لجميع السندات الباقية بعد سنة ١٩٤٨

$$\frac{١٧ \times ١,٠٣٥,٠٠٠ + ٣٣٢,٠٠٠ \times ٩,٥}{١,٣٦٢,٠٠٠}$$

$$١,٣٦٢,٠٠٠$$

— ١٥ سنة تقريباً — ج مثلاً

وعلى هذا فإن قيمة السند تكون

$$١٠٠ ح + ٥ د + ٥٠ ع بمعدل الفائدة المطلوب .$$



تم طبع هذه المجلة بمطبعة جامعة القاهرة  
في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ ، الموافق  
١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ م

محمد زكى خليل  
مدير مطبعة جامعة القاهرة

---

Cairo University Press  
474-1953-560 ex.

---

and study of their relationships should be a first step towards more accurate and reliable figures. Efforts, should, I believe, be directed towards the development and application of the technique of budgetary standards. This will lead to a better understanding of the nature and determination of total variable costs, of their great value in managerial planning and control and of the inescapable limitations on their significance.



(c) Correction methods have been overlooked and if used may have errors and shortcomings. The important problems are 'allocation' and 'stabilization of prices'.

(d) Sufficient account has not been taken of all operating conditions that may influence cost. Due care should be given to such technical factors (measurable and non-measurable) which may influence relationship. Examples of these are the size of manufacturing lots, the production cycle, the magnitude and the direction of change in volume, the variability in rate of output within accounting periods and the rate of labour turnover<sup>(1)</sup>.

(e) The choice of the correlation technique may have been incorrectly specified, a possibility that arises when there is doubt concerning which function fits the data best. Other complicated techniques have been used in other cases<sup>(2)</sup>, but their value have been limited to the special studies thus involved. However, it must be noted that there is a need for selecting a statistical test which may afford some useful guidance in making the decision of choice between linearity cases and curvilinear ones.

To conclude, I am inclined to agree with Prof. J. Dean, the pioneer in this field, who maintains that results obtained in such study cases cannot be regarded as typical. He believes that 'subsequent investigations, with better data and more refined procedures, will doubtless produce more reliable and significant results'<sup>(3)</sup>. In fact, the study has reinforced my belief that the concept of variable cost as advocated by most accountants would be fruitful, if accounting classifications are based on more scientific basis utilising available statistical tools and technical and engineering knowledge concerning the factors and situation involved. Physical measurements of input and output factors

---

<sup>(1)</sup> J. Dean, *The Relation of Cost to Output for a Leather Belt Shop* (New York : 1941, p. 21).

<sup>(2)</sup> *Ibid*, p. 25.

<sup>(3)</sup> R. H. Coase, "Business Organisation and the Accountant", *The Accountant*, *op. cit.* (December 3rd, 1938), p. 775.

(excepting floor moulding) or for different periods. One can only explain this fact by referring to all the limitations and influences which have not been accounted for when dealing with individual items. Furthermore, correlation coefficients have not been determined for all factors; these may show either no correlation or an inverse association which might offset positive ones. For purposes of illustration, the percentage of cost factors not studied, to total variable manufacturing costs in the machine shop can be shown in the following table:—

Period	Sept.	Oct.	Nov.	Dec.	Jan.	Feb.	Mar.	Apr.	May	June	July	Aug.
	% To total Variable Cost											
Other Factors . . . .	28·5	24·2	23·4	34·2	25·5	21·8	25·2	17·3	33·9	25·3	22·2	25·5

Finally it is not assumed that the results will hold good for other companies where different conditions exist. In the company under consideration, the monthly figures for a financial year are not so long a period that there are material changes which would obscure volume effects, such as changes in production method.

### 5.—AN APPRAISAL—VALIDITY OF OBSERVED RESULTS

In order to appraise the validity of the statistical findings, their limitations must be summarized. These are attributable either to *inadequacies inherent in the data* or to *the technique of analysis*:

(a) The sample may be inadequate and the observations non-representative of actual activity. Lack of data for longer periods and changes in technique and organisation may obscure results.

(b) Certain cost items that bear some relation to volume (or capacity) are omitted (*e.g.* direct labour cost and direct material cost).

labour utilization. (b) changes in wages rates, (c) labour turn-over and maintaining a fixed level of employment regardless of the necessity of employing unskilled workers on skilled jobs, (d) the method of setting job time standards may also contribute to changes in the structure of labour cost,

(b) *Analysis of Individual Factors within Similar Departments in Different Locations:*

The correlation coefficient of factors involved in the stick shops (A and B) situated in different locations, though carrying out the same type of work, show great divergence :

(a) direct and inverse correlation for similar factors as in the cases of indirect labour cost and fuel costs,

(b) insignificant relationship of maintenance costs and capacity utilized in both shops,

(c) significant relationship of a direct nature, *e.g.* direct labour cost on non-productive jobs and capacity utilized measured in terms of productive labour hours.

The first result (a) is thought by the Cost Controller to be due to the faulty accounting procedure of allocating fuel costs. The second result can be explained by the nature of maintenance work carried out in these shops (*i.e.* insignificant). The third finding is correct so far as expectations are concerned.

(c) *Analysis of Individual Factors Employed in Different Departments in Different Periods:*

The fact that the company has been reorganised and changed location has altered the correlation coefficient of certain cases previously studied. Although one cannot be sure that changes are due to this factor only, it is difficult to ascertain all variable factors (beside volume) which influence the determined association.

(d) *Analysis of 'total variable cost' and capacity utilized* fails to disclose any significant relationship in any department



(a) *Analysis of Individual Factors in Different Production Departments :*

The correlation coefficient for individual factors in different departments varies according to the significance of the item in each department and depending upon the policy as well as the technical factors underlying its use. Taking labour cost (on non-productive jobs), it appears that such a study discloses a high association in the first four departments (direct), it is not so in the machine shop. It is likely that time of productive labour is divided between producing and the servicing of that production. This is not so in the machine shop where productive labour is restricted to productive jobs, the less use is made of productive workers time on non-productive jobs (*e.g.* servicing machines). However, after reorganisation the correlation coefficient in the machine shop seems to show a high figure (.93). This is due, as explained by the Cost Controller to the change in the structure of the expense; it includes cost of machine setting time (for diversified machine operations) which constitutes a substantial part of this figure.

However, it must be understood that the cost of labour on non-productive jobs vary in significance from month to month when related to the combined variable cost for the department. To illustrate the following are percentages of cost for the machine shop (as related to Departmental total variable costs) for the year 1947-48 :—

Period . . . . .	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	
Capacity	%	71.3	86.9	81.3	76.5	85.6	56.5	71.0	81.4	70.3	74.0	91.2	50.6
Cost	%	12.9	12.9	11.9	10.4	19.4	16.9	20.2	20.5	15.7	18.7	18.8	12.8
T.V.C. . . . .		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

There are factors which may account for the variations disclosed. These are mainly concerned with (a) efficiency of

as its relationship to an activity factor applicable to the respective function.

The above is, to some extent, a digression from common practical analysis. But, it is important to emphasize the magnitude of the deduction which has to be made from the fact of variability. For, if we overlook these aspects in the concept, *management may under or over estimate the heavy demand on manufacturing services and supplies included in this category.* Management will be led astray and the cost techniques will be more dangerous than helpful. Thus it appears necessary to study both the physical identification of input factors and the monetary evaluation thereof under economic levels of volume or capacity. By so doing, the concept of variability will be clearly understood and correctly applied.

Moreover it is very important to determine relationship of cost factors and volume and degree of variability after any change in the structure of the enterprise. In the case studied, it should be of interest to quote the coefficient of correlation for certain cost factors in the foundry shops after their reorganisation and change of location. Results appear in the following table :—

	Floor Moulding	Stick Shop	Machine Shop
1. Direct Labour Cost (on non-productive jobs) .	'91	'46	'93
2. Indirect Labour Cost . . . .	'62	—	'25
3. Maintenance Costs . . . . .	—'08	'32	—'28
4. Fuel costs . . . . .	—	—'20	(Power) '49
Total Variable Costs . . . .	'16	'17	'43

The statistical findings *show divergent results for individual factors* :—

- (a) Within various departments.
- (b) Within similar shops (different locations),
- (c) In reorganised departments for different periods, and for combined cost of different departments and periods.

the 'apparent' correlation coefficient for the items studied are given in the following table :—

CORRELATION STUDY OF COST VARIATION WITH VOLUME IN A FOUNDRY

Variable Cost	The Phosphor shop.	Floor Moulding shop.	Stick Shop A	Stick shap. (B)	Machine shop
Direct Labour Cost . . . . . (on non-productive jobs) . . .	·67	·79	·85	·68	·32
Indirect Labour Cost . . . . .	·75	·37	—·79	·01	—·31
Maintenance Cost . . . . .	·42	—·01	—·20	·23	—·36
Fuel Cost . . . . .	·28	—	·64	—·51	—
Rough Stores Cost . . . . .	·58	—	·78	·46	·48
Tool Cost . . . . .	—·05	—	—	—	·52
Pattern Cost . . . . .	—	·68	—	—	—
Total Variable Cost . . .	·11	·66	·19	·16	·23

The results of the study as shown above give a lucid demonstration of how far, within an individual enterprise, certain cost factors, related to a particular function, (say indirect labour services), differ in significance between the various departments. Each example alone gives an interesting and vivid picture of how assimilated accounting-data, secured accurately, could show divergence behaviour. Taking the first cost item (direct labour cost for service jobs) one finds a significant relationship in the first four departments, thus explaining the feature that direct labour services are closely related to the capacity utilized, while this is not so in the machine shop (coefficient of correlation is only ·32). This is mainly due to the fact that services of direct labour are utilized mainly on productive jobs in the latter case more than in the former cases. In the same way, it is possible to explain the relationship in terms of technical and administrative factors. It is of importance, here, to notice that the object of the expenditure determines the variable concept as well



various uses (*e.g.* production and heating) was recognised by the 'Cost Controller' but could not yet be remedied. The cost of fuel used or consumed should be ascertained either on a historical basis (*i.e.* stocks at beginning plus purchases less stocks at end) or according to an engineering study of consumption points and quantities (using measuring meters). An error arises in the allocation of this cost when invoices for fuel consumed in one month are received in the following months. Its magnitude is indicated by the great variation in fuel cost expressed in terms of £/s/d per % of capacity utilized; a quantity that should, on the average, remain fairly constant.

An interesting point suggested by the Cost Controller which may affect relationship of fuel cost and capacity utilized in the stick shop where furnaces are used, is the extent of fuel consumption at different times of a day in relation to output. It is maintained that at the early hours of a working day, fuel consumption is high (to start operating furnaces), but for further runs of melting metal less 'heats' are used.

A similar example may be found in the cost of lighting. Some might think it desirable to remove the fluctuations in this cost caused by changes in temperature and number of hours of day light in different periods. But the complexity of any suitable corrective device indicates that attempts at rectification would not be worth the trouble.

Bearing in mind these difficulties and limitations, this study is attempted on the basis of data taken as given :

(a) monthly actual costs for each factor are taken as recorded in cost statement,

(b) volume is measured in terms of capacity units of key factors in each department and

(c) no other variables except cost and volume are considered.

#### 4.—METHOD OF ANALYSIS AND FINDINGS

Linear correlation analysis is used for determining the cost capacity relation. Using the equation 
$$r = \frac{\sum (x-x1)(y-y1) - N\bar{x}\bar{y}}{N \sigma_x \sigma_y}$$
,

rose to £178. Surely, a method of spreading actual charges is essential if accurate results of correlation coefficient are to be achieved. This involves more planning and the development of expense allocation methods.

## II.—Tools:

In certain cases, *supplies are not entirely used up within the period of purchase*. Costs of tools, as an example, are recorded in advance of the activity for which they are destined. Analysis of the elements of the costs of tool supplies, supplemented by opinions of the cost controller, showed that an overstatement of cost in one period affects the situation in other periods due to what may be termed '*the stored cost*' of unused tools. The following table illustrates the situation as it exists in actual practice:—

TOOL COSTS AND LEVELS OF CAPACITY (MACHINE SHOP) 1948/49

Period . . .	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	Av.
Capacity . . .	71·3	86·9	81·3	76·5	85·6	56·5	71·0	81·4	70·3	74·0	91·2	50·6	73·2
Cost . . . £	54	53	99	60	32	20	24	52	61	42	67	20	—

The resulting error is necessitated by the lack of proper means of allocation according to use and the application of simplified accounting procedures (often on the grounds of economizing the cost of operating the account mechanism or saving effort needed for other useful purposes). However, it must be understood that unless tool costs constitute a small percentage of the combined cost, more care should be given to proper means of allocation. In the case under consideration, tool costs constitute a percentage varying from 4% to 11% of combined total variable costs.

## III.—Cost of Fuel:

Distortion is caused by the lack of proper means of recording consumed fuel for each production. The confusion of costs for

in a later period as a capital expenditure left the actual amount of maintenance only at £32.

As a result, it appears that *the influence of output or capacity utilisation on maintenance cost is often cumulative and somewhat fortuitous*. There are wide fluctuations in maintenance costs from period. Accordingly, corrections to the accounting figures should be made to differentiate between 'managed maintenance costs' (due to effluxion of time and a planned policy) and 'use maintenance costs' (resulting from the physical deterioration of assets according to use). This can be achieved by the aid of engineers who can plan and control maintenance procedures. Attempts have been made in different plants and results have been successful<sup>(1)</sup>.

Furthermore, *the tendency to concentrate repairs in slack periods* seems to obscure results of correlation. Thus maintenance costs for higher levels of capacity are understated. The following table exemplifies this case.

MAINTENANCE COSTS AND CAPACITY LEVELS (FURNACING DEPT)  
1947-48

Period	1 Sept.	2 Oct.	3 Nov.	4 Dec.	5 Jan.	6 Feb.	7 Mar.	8 April	9 May	10 June	11 July	12 Aug.
Capacity	91.6	101.3	102.8	84.0	103.5	57.5	100.8	96.9	106.8	110.8	118.6	67.1
Cost £	78	62	116	178	74	93	55	46	136	182	51	78

From this table it can be shown that in periods (2, 7 and 11) when capacity levels are rising to (101.3%, 100.8%, and 118.6), the recorded maintenance costs seem to drop to (£62, £55 and £51) consecutively. However, in slack period (4) where realized capacity reached only 84.0%, the cost of maintenance

<sup>(1)</sup> See articles on practical cases of maintenance planning and control in *Factory Management and Maintenance*, A. McGrawhill Publication (Years 1949-50)



between the recording of cost and its inclusion as cost of certain volume of production, and to the lack of scientific bases of allocation. The following are illustrations from the cost items under review.

### 1.—*Maintenance Cost:*

The recording of the cost of maintenance is subject to a time-lag sufficient to warrant attention. During the observation period, the cost varied in significance between departments. It constituted an average of 14.1% of the total variable manufacturing costs as defined before for the machine shop. In certain cases, it is found that the cost bears a fairly definite relationship to capacity utilized. In others information from the 'Cost Controller' of the company indicated that extreme items of maintenance costs, though to some extent attributable to the mere passage of time represent *deferred repairs* caused primarily by output and should be allocated to the production activity of these periods. The following table illustrates how extreme items arise within a financial year:

	Period		Sept.	Oct.	Nov.	Dec.	Jan.	Feb.	Mar	Apr.	May	June	July	Aug.
Floor Moulding Dep't.	Capacity													
	Unit %		49·1	73·4	63·8	69·4	60·7	73·7	55·8	68·1	53·9	58·7	63·9	69·7
	Maintenance Cost £		105	85	11	104	6	34	187	34	13	10	410	12
Machine Shop	Capacity													
	Unit %		60·1	76·6	88·7	90·6	70·3	92·7	68·6	105·1	87·7	88·8	95·3	92·3
	Maintenance Cost £		42	66	56	501	38	67	60	69	52	48	26	45

By investigation, it is found that costs are recorded as incurred. An extreme item of £410 in the floor moulding department (July) represents mainly a charge for crane-repairs (major overhaul), and only £5 represent actual operating repairs. In the machine shop (Dec.) an extreme item of £501 is explained by the fact that an overhaul of machinery which was ruled out

(e.g. Fishers test:  $t = \frac{r \sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}}$  where (r) is the correlation coefficient and (n) is the number of observations).

(b) The study of any likelihood of systematic seasonable variations as most businesses are susceptible to such influences. These seasonal influences should be accounted for in attempts to study past relationships or to forecast future events. The failure to do so may, however, influence determined relationships.

(c) The importance of standardizing observation periods. Varying lengths of months and working weeks should be adjusted to give a more representative and comparable time unit.

### 3.—*Difficulties in Making Correction of Monetary Values:*

The monetary unit is virtually the only available accounting unit, but by its nature is not well adapted for the purpose. Moreover, it becomes less well adapted as changes in its value become the subject of substantial fluctuations. Hence, it is necessary to study means of correction applying one of two methods:—

(a) to hold the prices of input factors constant at some base level (variations to be eliminated by deflating costs at base year price),

*OR*

(b) to substitute for the prices actually paid a standardized price for the year (s) studied.

The second alternative can be used when more accurate corrections seem unpractical or inadvisable. If such stabilization methods are not applied, an incorrect idea of the correlation coefficient may be gained. In this case study, it has been found difficult to eliminate such monetary changes due to the lack of a suitable index number and the difficulty in analysing cost items involved.

### 4.—*Difficulties in Ascertaining Costs:*

It has been found difficult and rather impracticable in certain cases to make allocations which are 'fair and equitable' both as to periods and functions. This is mainly due to the time-lag

individual relationships of cost factors with volume are attempted). However, it is found important to apply different controlling factors (*i.e.* expressing capacity) suitable to each cost item. Thus it is possible to use productive labour hours in relation to labour cost while apply a weight factor with materials used and productive machine hours with usage costs of machines. Maintaining flexibility in capacity units will lead to a better means of planning and control.

(*c*) Orders vary in amount, size and structure of manufactured products. Such changes, if substantial, may influence cost-volume relationship, that a weight factor ought to be used to compensate the differences.

(*d*) It has been ascertained that the production cycle varies according to the type and size of casting as well as production method used. Unless differences are small, the correlation coefficient may not express the proper relationship.

(*e*) Ordinarily special orders cause a certain amount of confusion and inefficiency. Unless corrections are made for such factor (if substantial), the results of correlation coefficient may be non-representative.

On the whole, two factors are important :—

(*a*) To maintain a standardized unit (s) of volume according to the main controlling factor (s) in each department.

(*b*) To apply appropriate capacity units with each cost factor. It is advisable to apply varying units of capacity with different cost factors so that relationships can be reliable.

## 2.—*Limitations of Observation Period :*

The choice of the period determines both the range of the values of correlation coefficient, as well as the significance and reliability of results achieved. At this point it is important to note :—

(*a*) The necessity of testing the validity and significance of the correlation coefficient results applying the appropriate statistical tools.



For the purposes of this study, classifications are used as given.

#### 4.—*Ascertainment of Cost and Method of Allocation:*

The accuracy maintained in the compilation of monthly expense statements depends on certain factors:—

- ( i ) The significance of the cost items depending on the work done within each department.
- ( ii ) Availability of measuring means (physical and monetary) to facilitate both allocation to periods and functions.
- ( iii ) the tie-up or integration of accounting records ; a matter which involves the problem of lag in account recording and the question of maintaining good estimates for cost items which cannot be accurately ascertained in short periods.

### III.—DIFFICULTIES AND LIMITATIONS

In attempting to determine the correlation coefficient for cost and output (or capacity), several difficulties are encountered and certain limitations are found in the accounting data if taken as given in cost statements.

#### I.—*Limitations of Selected Units:*

So long as units produced are non-standardized or physically heterogeneous, the limitations of using an alternative unit (*e.g.* capacity) should be stated:—

(a) Factors selected should be tested so that a proper representation of the controlling means within individual departments will help determine the relationship with volume correctly. The problem of factor scarcity and substitution should be considered especially when working at full capacity.

(b) It is assumed that one unit (volume or capacity) is selected for use in conjunction with all cost factors (*i.e.* where

of certain cost classifications used in the statistical study of the monthly statements :—

	Cost Factor.	Code	
1.	Direct Labour (Non-Productive jobs)	— 2	Wages.
		10	Productive War Bonus.
2	Indirect Labour	— 3	Indirect Labour Wages.
		6	Git Cutting Wages.
		7	Inspection Wages.
		9	Other Wages.
3.	Maintenance of Equipment	— 20	Plant Maintenance (Electrical).
		21	" " (General).
		22	Bandsaws and Bandsaw Repairs.
		23	Furnace Repairs.
		25	Grinding Wheels and Replacements.
		26	Hire of Equipment.
		27	Wages—Maintenance
4.	Fuel	— 51	Coke and Firewood.
		52	Fuel Oil.
		53	Creosote Pitch.
5.	Power, Light and Water	— 54	Repairs to Service.
		55	Electricity.
		56	Gas.
		57	Water
		58	Heating Plant.
		59	Electrical Equipment.

Apart from such main divisions, there are other classifications for : overtime, idle time, holiday pay, plant inefficiency, labour inefficiency, tools, crucibles, furnacing supplies and other prorated expenses. The combined cost “*i.e.* total variable cost (MF’G)” includes all the above items, thus excluding the usual direct labour cost and direct material cost which are maintained separately.

However, in selecting elements of cost and their grouping for purposes of correlation study, due care should be given to consistency between periods, and corrections of classification should be made to satisfy the objectives in mind. The process of aggregation is like that of subdivision, and unless classifications are handled with great care, results may be misleading.

period, therefore, does not supply sufficient samples. The "month" has accordingly been chosen as the representative "time observation unit".

The period selected fulfil the following conditions :—

(a) The levels of utilized capacity varied reasonably sufficiently to yield observations over a wide range (e.g. 50% to 120%).

(b) Records of variations in cost are available for such monthly periods but not for the weekly ones.

(c) Technical factors tend to remain on the average unchanged during the financial year, though in the long run reorganisation was inevitable.

(d) Production methods within individual production departments underwent no changes in the short period, thus cost-volume relation was not obscured by many continuous changes.

(e) The data is sufficiently recent to allow their interpretation and use for budgeting cost.

Had there been no changes in the structure of the enterprise, it would have been interesting to study the correlation coefficients for individual departments over consecutive financial periods using the monthly figures as the standard unit. Such limitations of the data should not be overlooked.

### 3.—*Selecting Cost Elements: Analytical and Synthetic Classifications.*

Classification of variable cost factors is made on the basis of studying historical accounting data and individual knowledge as well as experience of the cost controller as to what should be variable in this particular enterprise. Grouping of cost items with similar characteristics—so it is believed—is made to facilitate compilation, to secure a manageable form of presentation and to maintain consistency in treatment. The following is an example



equipped with modern machine tools from small capstan lathes to heavy vertical borers and heavy shaping machines.

As a result of such a complex structure with a diverse range of products and manufacturing methods, the following gives the reasons underlying applied units :—

(a) Production departments have been selected to minimize the effect of grouping varying products and results of applying diverse manufacturing operations. An attempt is made to maintain consistency in type of products manufactured within individual departments. It is not assumed, therefore, that the results will hold good for other companies where different conditions exist.

(b) It is found necessary to adopt the practice of the firm in measuring departmental volume in terms of standard capacity units. The capacity varies according to what is regarded as the *productive key factor* in each production department. This is believed to govern the volume of output or work undertaken in that department. Thus we have the following departments for purposes of study :—

Production Department	Key Factor	Capacity Unit.
1. The Phosphor Shop, . . . . .	— Metal	— Weight (tons)
2. The Floor Moulding Department	— Labour	} Productive labour hours.
3. The Stick Shop (Location A). .	} Labour	
4. The Stick Shop (Location B). .		
5. The Machine Shop. . . . .	— Machine	— Productive Machine hours

## 2.—Selecting the ‘ Observation Time Unit’:

The period of observation in this short period study was selected from weekly, monthly and quarterly periods. The “week” was rejected because in so short a time accounting data could not be sufficiently accurate. With the ‘quarterly’ period only four such periods would fall under the investigation. This

c) Simple correlation is based upon the assumption of having either cost and volume as the two characteristics, or presumably regarding all other factors influencing these variables as constant. In the latter case, partial correlation is most appropriate. In practice, other factors have to be taken into consideration. Some are measurable and have been dealt with in many texts where budgetary standard methods are developed. Others cannot be measured and usually refer to technical, administrative and economic factors underlying each situation.

It is on the basis of such simplified assumptions that modern costing techniques are developing.

## II.—CASE STUDY-ASSUMPTION

### 1.—*Selecting Production Departments and Measurement of Output:*

The products manufactured in the business selected do not lend themselves to simple quantitative measurement, as the company is essentially a jobbing organisation (\*). It produces parts and castings for use in further production elsewhere and does not manufacture any finished product. Consequently, day-to-day demands from customers are unknown until the orders actually materialize.

Non-ferrous alloy castings of every conceivable kind and weight from a few ounces to several tons are turned out. They are made to various specifications and are floor moulded, machine moulded or produced by other means (*e.g.* the clay-lining method or the centrifugal method). Whilst the bulk of the company's output is supplied in cast-form, it is possible to finish off the majority of the castings by machine. The machine shop is

---

(\*) Difficulties are encountered in obtaining detailed cost data as they are often regarded confidential. Also the selection of firms which meet the underlying requirements in the cost theory (*i.e.* single product, unchanging technical methods and structures) is hard to achieve.

doubled. This ratio of increase tends to remain constant irrespective of the amount of output produced. If the amount of change in costs does not bear such a constant ratio to the amount of change in output, then the accountant tends to simplify his technique by showing a separate group of expenses under "semi-variable" or "semi-fixed" costs. These, he defines as "expenses which are neither wholly fixed nor wholly variable, but which contain elements of both fixed and variable expenses" (\*). In practice, there are cases where each amount of increase in volume does not necessarily produce an equal amount of increase in expenses (*e.g.* power-fuel).

In most accounting work, the assumption is made that the scatter-diagram tends to form a straight line ; that the correlation is linear. The accountant, in many occasions, thinks it possible to dispense with the semi-category of expenses either by splitting each cost item to its appropriate classification (fixed *or* variable) or by including the aggregate of the semi-fixed or semi-variable cost to either category (the wholly fixed or the wholly variable). Surely the margin of error in the second case is worth studying.

However, it must be noted that the correlation coefficient measures the 'best' linear fit and not the best proportional fit. In the appropriate senses it assumes that each cost item is split into 'fixed' and 'variable' in the 'best' way. As a result, two factors are significant in account-analysis:—

(a) The distinction between fixed and variable cost factors in the 'best' possible way.

(b) The recognition of the different degrees of association between variable costs and volume or capacity.

The second factor should not be rashly discarded as unimportant because it involves accountants into complicated statistical calculations. The degrees of association should be determined for they exist in most cases of so-called variable costs.

---

(\*) Institute of Chartered Accountants, *ibid.*, p. 33.



offers its own peculiar problems, and illustrates the results which can be obtained by statistical analysis of costing records as well as the problems encountered in determining these results. Difficulties will be pointed out so that in future measures can be taken to overcome them. It is, however, interesting to show the reliability of accounting information as presented to management on the basis of the accounting practice in the business concern under review.

### I.—THE ACCOUNTING CONCEPT OF VARIABLE COSTS

It is generally accepted in accounting that, in the short period, total variable costs tend to vary directly in proportion to output or turnover (\*). This accounting definition can be expressed in statistical terms by a direct, linear and simple correlation. That is to say :—

(a) Direct correlation explains the fact that as one variable (output) increases (or decreases), the other (total variable costs) changes in the same direction. Thus, direct labour costs increase when output increases and vice versa. If, as one of the variables (output) increases, the other (total variable costs) decreases, that is, if the changes in the two variables are in opposite directions, the correlation between the two curves is said to be inverse.

It is rarely that we find in accounting any mention of such cases where changes in the two variables are in opposite directions. Occasionally, however, reference is made to the case of increased costs of sales promotion activities which may accompany reduced volumes of output.

(b) Linear correlation implies the accounting assumption that the amount of change in total variable costs tends to bear a constant ratio to the amount of change in output. Thus one finds, ordinarily, that if output is doubled, variable costs also are

---

(\*) Institute of Chartered Accountants, *Developments in Cost Accounting* (London : 1947), p. 33.

# ACCOUNTING FOR VARIABLE COSTS

BY

**Dr. ABD ELAZIZ M. HEGAZY**

B.COM. (HONS.) CAIRO, PH.D. (BIRMINGHAM)

This is a study which concerns accountants, economists and not least business managers. In this investigation, 'cost' will be taken to mean 'the actual expenses of production' incurred in the operation of a department. The cost concept developed from this point of view is concerned with the magnitude of cost associated with different levels of utilized capacity in certain production departments. The simplicity of this relation should not be over-emphasised, its importance not underestimated in account developments. Cost behaviour has an important role in managerial planning and control. It is helpful in budgeting future situations and can provide management with valuable knowledge when changes or adjustments of policy are being considered.

From accounting data secured in a non-ferrous company in the Midlands, I have attempted to discover if there is any association between some individual cost factors (which are regarded in the particular accounting mechanism as variable) and capacity utilized (as an alternative measurement of output). In fact, the study which I have given to the variable cost concept emphasizes the importance of testing the validity and usefulness of accounting practice as to '*cost classification*' and '*cost allocation*'.

Since studies of this nature are all too few, relative to the growing interest in the development of 'the variable-fixed cost concept' in accounting, it should be emphasized that no definite conclusions can be arrived at. The case study thus presented

as a group, there may be possible improvements after the recent oil-wells and iron ores discoveries in Egypt. For instance, petroleum production increased from 225,736 metric tons in 1938 to 1,890,595 metric tons in 1948.

It follows from the above analysis that the allocation of resources in the country is not based upon sound foundation. The factors responsible for this result should be studied carefully to improve Egypt's position as a capital importing country and to increase the productivity of capital as a prerequisite for new investments.



that comparison with the under-developed areas as a group might be possible. Ratios of earnings to book value of investment in the same industries in the developed countries and the United States for the same year are included as they appear in Table IV to give an over-all picture.

The figures included in this table do not put Egypt in a favorable position among the under-developed areas. With the exception of public utilities, the ratios of earnings to book value of invested capital by Egyptian corporations are on the average very close to those on American direct investments in the under-developed areas as a group.

It must be remembered, however, that the ratios concerning Egypt are computed for the whole earnings and invested capital of all the corporations engaged in each type of industry; while the ratios concerning the under-developed areas are those of earnings to book value of the United States foreign directed investments in under-developed areas. The ventures in which these funds have been invested presumably had been studied carefully. In other words, both corporations with poor and high earnings are included in the computation of the Egyptian ratios, while most probably corporations with high earnings on the average are included in the computation of the ratios of other countries.

Moreover, it has been emphasized (\*) that in under-developed areas private capital has been attracted particularly into the extractive industries. If, for example, an under-developed area has certain resources, such as petroleum for which there is a market in the United States or in the world generally, American capital may be invested there. Thus, although the ratio of earnings to invested capital in mining and petroleum industries in Egypt is slightly higher than that in the under-developed areas

---

(\*) U.S. Department of Commerce, *Balance of International Payments of the United States, 1946-1948* (Washington: U.S. Government Printing Office, 1950).

materials and foodstuffs that are produced in the United States in insufficient quantity or not at all. As can be seen from Table IV, the profits in 1945-1948 in the extractive industries in the under-developed areas compared very favorably with the corresponding ratios both in the developed areas and in the United States. Most conspicuous were the profits in the petroleum industry which ranged from 19·5 per cent to 32·2 per cent in the under-developed areas, compared with from 2 per cent to 11 per cent in the developed areas and from 8·9 per cent to 22·7 per cent in the United States.

Table V is prepared to show the ratio of earnings to book value of capital invested by various types of corporations operating in Egypt in 1945. In constructing this table, industries were classified under the same groups presented in Table IV so

TABLE V  
RATIO OF EARNINGS TO BOOK VALUE OF CAPITAL INVESTED  
BY CORPORATIONS OPERATING IN EGYPT  
BY TYPE OF INDUSTRY IN 1945(\*)

Type of Industry	Egypt	Under-developed Areas	Developed Countries	United States of America
	%	%	%	%
Manufacturing . . . . .	12·5	12·1	10·0	9·6
Distribution . . . . .	11·2	12·3	13·7	12·3
Mining and Petroleum . . .	14·8	13·9	3·8	8·5
Public Utilities . . . . .	8·8	3·8	4·6	5·0
Miscellaneous . . . . .	12·6	12·9	4·7	8·0

(\*) Data for under-developed areas, developed countries and the United States are taken from Table 19. Note that mining and petroleum industries ratios were added together and the average was stated here. This was done because data concerning mining and petroleum industries in Egypt could not be separated.

Data for Egypt are compiled from the company's year-book for that year.

TABLE IV

RATIO OF EARNINGS TO BOOK VALUE OF U.S. FOREIGN DIRECT INVESTMENTS IN UNDER-DEVELOPED AND DEVELOPED AREAS AS COMPARED WITH THE U.S. 1945-1948 (\*)

Year	Manufacturing	Distribution	Mining	Petroleum	Public Utilities	Miscellaneous
	%	%	%	%	%	%
UNDER-DEVELOPED AREAS						
1945	12.1	12.3	8.3	19.5	3.8	12.9
1946	14.7	21.1	9.5	23.8	3.6	19.8
1947	16.8	16.8	12.9	31.5	3.8	21.0
1948	19.7	20.1	17.8	32.2	1.8	16.5
DEVELOPED AREAS						
1945	10.0	9.2	5.5	2.0	4.6	4.7
1946	13.7	14.2	7.4	5.4	3.9	5.1
1947	17.0	12.5	9.8	8.3	4.6	6.5
1949	20.4	14.9	6.5	11.0	3.7	7.1
UNITED STATES						
1945	9.6	11.0	8.0	8.9	5.0	8.0
1946	12.3	22.0	9.6	10.8	4.8	7.7
1947	17.3	18.8	15.9	16.0	5.6	7.5
1948	18.1	17.9	15.6	22.7	6.7	8.8

(\*) For under-developed and developed areas—United States Department of Commerce, *The Balance of International Payments of the United States, 1946-1948* (Washington: U.S. Government Printing Office, 1950), Table 23. For U.S.—the annual tabulations of the National City Bank of New York. Companies, where there are no comparable U.S. direct investment abroad, are excluded.



the marginal rate of return on capital invested in the different types of industries in one nation. When the international scene is introduced, the determination of the economic factors becomes more complicated. Moreover, accounting systems adopted in the various countries, and which influence to a great extent the determination of invested capital, are not the same.

Ratio of earnings to book value of capital invested has been used in the literature as a rough estimation of profitability of capital. For the purpose of this study, this method will be used in comparing the profitability of capital in Egypt with that in the developed countries and the under-developed countries. It must be submitted that this method is not the correct one, but it will serve as a rough estimation of the rate of return on capital in each case.

Table IV is constructed to show the ratio of earnings to book value of U.S. foreign direct investments in under-developed and developed areas, as compared with the United States for the period 1945-1948. In reading this table and Table 2 as well, it must be remembered that accounting systems in the different countries are not the same. The figures in the table do not give the exact rate of return on capital in each group but they merely indicate the relative profitability of capital in each type of industry in each group of countries.

It appears from Table IV that the ratios for American foreign investment in manufacturing were on the average only slightly higher than the corresponding ratios on domestic investment ; in the case of the earnings from distribution facilities, the domestic ratios were on the average very close to those on U.S. investments in the under-developed areas and considerably higher than those in the developed areas. In the case of investments in public utilities, profits were in every year higher at home than abroad. Much more favorable, however, were the relationships for investments in the extractive industries, especially petroleum. The chief incentive for direct investment in foreign raw materials and foodstuffs is, of course, the domestic and world demand for raw

**TABLE III**  
**CAPITALIZATION OF EACH GROUP OF CORPORATIONS**  
**OPERATING IN EGYPT**  
**(1920-1945) (\*)**

Year	Mort- gage Banks	Com- mercial Banks	Financial Corp.	Rural and Urban Land Co.	Trans- portation	Canal and Water	Manufac- turing	Service Indus- tries	TOTAL
	%	%	%	%	%	%	%	%	%
1920	45	4	1	13	4	17	7	9	100
1925	44	5	5	12	5	17	7.9	8.6	100
1930	41	6	2	10	5	16	9	12.8	100
1935	36	6	6	12	5	15	11.8	13.6	100
1940	21	8	8	16	8	16	18	12.2	100
1945	15	7	8	15	9	15	23	15.2	100

(\*) Percentages are computed from data included in the company's year-book for the respective years, Ministry of Finance, Egyptian Government.

*Ratio of Earnings to Book Value of Capital invested by Industry :*

The profitability of capital can best be measured by the rate of return upon the marginal increment of capital invested. Thus, a comparison of the profitability of an additional unit of capital in its alternative uses calls for the calculation of the marginal rate of return in each case under the same conditions. In addition to the difficulties encountered in estimating the marginal rate of return on capital invested in various types of industries within the boundaries of one nation, a set of problems arises when the rate of return is calculated to compare the profitability of capital in various countries.

The amount of capital already invested in the industry, the state of technology, the mobility of capital, expectation and many other factors have to be taken into consideration in calculating

TABLE II

LOCAL AND FOREIGN HOLDINGS OF SECURITIES ISSUED BY CORPORATIONS OPERATING IN EGYPT<sup>(1)</sup>  
(In Thousands of Egyptian Pounds)

Year	Total Securities (2)				Held Locally				Held Abroad			
	TOTAL	Shares	Bonds	%	TOTAL	Shares	Bonds	% of Total Securities	TOTAL	Shares	Bonds	% of Total Securities
1884	6,580	3,552	3,028	100	605	605		9	5,975	2,947	3,028	91
1892	7,326	3,489	3,837	100	1,242	1,140	102	13	6,084	2,349	3,735	87
1897	13,885	5,775	8,110	100	2,476	1,991	485	21	11,409	3,784	7 625	79
1902	26,280	13,165	13,115	100	4,150	2,944	1,206	15	22,130	10,221	11,909	85
1907	87,176	47,323	39,853	100	30,266	22,963	7,303	34	56,910	24,360	32,550	66
1914	100,152	47,231	52,921	100	28,909	21,117	7,792	29	71,243	26,114	45,129	71
1934	91,222	54,882	36,340	100	46,039	24,981	21,058	52	45,183	29,901	15,282	48
1940	75,517	53,113	22,404	100	65,226	43,927	21,299	87	10,291	9,186	1,105	13
1945	75,604	63,174	12,430	100	63,455	51,987	11,368	85	12,149	11,187	1,062	15

<sup>(1)</sup> Up to 1934, data are from A. E. Crouchly, *Foreign Capital Invested in Egypt*, 1938, p. 195. For 1940 and 1945 data are compiled from the company's year-book for the respective years, Ministry of Finance, Egyptian Government.

<sup>(2)</sup> Stocks and Bonds issued by Suez Canal are not included, because they are all internationally owned.



**TABLE I**  
**FUNDS ACCUMULATED THROUGH VARIOUS CORPORATIONS OPERATING IN**  
**EGYPT, POST OFFICE AND PUBLIC DEBT, JUNE 30, 1945**

Type of Institution	Paid up Capital	Bonds	Accumulated Reserves	Deposits and Accounts Payable	Government Accounts	Savings Banks	TOTAL
<i>Corporations</i>	L.E.	L.E.	L.E.	L.E.	L.E.	L.E.	L.E.
Mortgage Banks . . . . .	5,951,529	7,880,584	7,012,786	6,275,525	13,346,547	—	40,444,971
Commercial Banks . . . . .	6,269,750	—	4,475,250	127,769,441	70,283,080	2,721,495	211,519,016
Financial . . . . .	729,507	—	69,388	—	—	—	788,895
Real Estate . . . . .	11,694,803	281,619	3,218,071	—	—	—	15,194,493
Public Carriers . . . . .	6,541,071	1,311,529	3,020,388	—	—	—	10,872,988
Canal and Water Supply . . . . .	6,971,060	5,610,074	4,829,802	—	—	—	17,410,936
Manufacturing . . . . .	16,806,368	2,181,500	13,814,598	—	—	—	22,802,466
Commercial . . . . .	9,016,784	684,600	9,636,047	—	—	—	19,337,331
Hotels . . . . .	1,156,969	57,660	549,717	—	—	—	1,764,346
Mines . . . . .	2,482,925	—	2,634,900	—	—	—	6,117,825
Sundries . . . . .	2,442,121	—	990,309	—	—	—	2,432,430
<b>TOTAL . . . . .</b>	<b>69,062,887</b>	<b>17,987,466</b>	<b>51,251,258</b>	<b>134,042,966</b>	<b>83,629,627</b>	<b>2,721,495</b>	<b>358,695,697</b>
Post office Deposits . . . . .	—	—	—	—	—	—	30,158,064
Public Debt . . . . .	—	—	—	—	—	—	87,313,813
<b>TOTAL Accumulated Funds . . . . .</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>476,167,576</b>

Compiled from the company's year-book for 1945, Ministry of Finance, Egyptian Government.

### *Definition of Terms:*

To avoid misunderstanding, it is appropriate to define the two main terms used in this study.

#### *Invested Capital:*

Various definitions are given to this term according to the different points of view of the writers in the field. For the purpose of this study, invested capital will be considered in its widest sense-savings of the community invested in whatever form, shares, bonds, or reinvested profits. The following limitations to the figures compiled for the estimation of invested capital should be borne in mind:—

1. Data compiled from the balance sheets of corporation operating in Egypt is subject to the criticism of the basis of valuation. The writer opposes strongly the historical cost basis of valuation adopted by corporatans operating in Egypt. Special stress is placed upon the valuation of intangibles<sup>(1)</sup>. It is misleading to ignore the adjustment of the historical cost to the replacement cost basis especially in an analysis leading to the allocation of resources.

2. Invested capital in this study includes savings invested in corporations operating in Egypt and Public Debt. Savings invested in individual ventures are not included due to lack of data. Invested capital in corporations operating in Egypt can be considered, however, a fair sample for the purpose of this study as it accounts for a sizable percentage of invested capital.

Subject to the above limitations the following tables are constructed to show the details of the invested capital by corporations operating in Egypt, Post office and Public Debt.

---

(1) See, "Valuation of Intangible" by the writer in the same Journal issue No. 1 (in Arabic).

# **ANALYSIS OF THE RATE OF RETURN ON INVESTED CAPITAL AS A GUIDE TO THE ALLOCATION OF RESOURCES IN EGYPT**

BY

**Dr. HASSAN A. EL-SHERIF**

## *The Scope of the Study :*

Egypt's main problem to-day—from an economic point of view—is to raise the standard of living of the mass. In real terms this means increasing the units consumed by the individual. This can be achieved by :

1. New investment in agricultural projects.
2. New investment in business projects.
3. Improvement of efficiency in both fields.

One of the main pastulates of investment is capital. Much has been said about the methods of financing the economic development in the country. Various measures and legislation are under consideration now to encourage the flight of foreign capital into the country. Other measures for the mobilization of domestic savings for the same purpose should be examined.

It is the writer's belief that the main guidance to the allocation of resources (foreign or domestic) is the rate of return on invested capital. The purpose of this paper is to study the rate of return on invested capital in Egypt from an accounting point of view as a guide to the allocation of our resources.





# ACCOUNTING

- 1.—Analysis of the Rate  
of Return on Invested  
Capital as a Guide to the Allocation of  
Resources in Egypt. Dr. HASSAN AHMED EL-SHERIF
- 2.—Accounting for variable Costs. Dr. ABD-ELAZIZ M. HEGAZY.





might drive both rich and riches from the community <sup>(1)</sup>. On being expended on the poor, their number would increase and poverty would spread <sup>(2)</sup>. In relation to the middle-classes, the tax would reduce their efficiency <sup>(3)</sup>.

In spite of these arguments, the Marshallians consciously or unconsciously paved the way for the reformists who would use the taxation system for politico-social and economic ends.

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 130.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 103.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 106.

than a rectangular hyperbola <sup>(1)</sup>. In other words, if the utility diminishes with the increase of income, at a quick rate, the degree of tax progression must be higher <sup>(2)</sup>. Progressive taxation evokes another justification from Edgeworth, when applying the mathematical theory of error: that the increase of distance will increase the probability of the error.

According to the principle of minimum sacrifice, the "marginal disutility incurred by each taxpayer should be the same" <sup>(3)</sup>; this being a deduction from "the greatest quantum of happiness" principle <sup>(4)</sup>. The abstract mechanism of the maximum aggregate sacrifice would result in the richer being taxed "for the benefit of the poorer to the point at which complete equality of fortunes is attained" <sup>(5)</sup>. In case of any specific amount of taxation needed, it has to be exacted from the higher incomes.

The Marshallians, while accepting the minimum aggregate sacrifice in theory, held that it was impracticable and would result in a wide repercussion in the politico-social and economic framework. They allowed, however, that it could be taken as a guiding principle for any tax reform. If the minimum sacrifice principle were adopted, Edgeworth asserted it would lead to a kind of dull equality and upset the function of maintaining and developing knowledge and culture, which is mainly pursued and encouraged by the rich and leisured persons, and tends to cripple those of higher quality who are in reality different <sup>(6)</sup>. It will highly affect the taxpayer leaving him with little margin of interest after the tax <sup>(7)</sup>. This, in its turn, will react on industry, hampering its growth <sup>(8)</sup>. It was feared that such a high tax

<sup>(1)</sup> Edgeworth : *op. cit.*, pp. 107-8.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 89.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 103.

<sup>(4)</sup> *Ibid.*, p. 241.

<sup>(5)</sup> Pignon : *op. cit.*, p. 103.

<sup>(6)</sup> Edgeworth : *op. cit.*, p. 104.

<sup>(7)</sup> *Ibid.*, p. 111.

<sup>(8)</sup> *Ibid.*, p. 115.

situations produce similar mental actions, and that by sacrifice was meant the loss of satisfaction, had there been no taxation in operation. It is taken for granted that similar individuals, in similarly situated position would be treated similarly.

The difficulty ranged against accepting the thesis of equal sacrifice is the way such a standpoint ignores the differential facts and factors existing in society. Our politico-social and economic framework embodies the existence of property, contract and bequest which cause mal-distribution of national dividend. Moreover, the manner in which the material factors of production are distributed amongst the individuals and the politico-social and economic rights which they confer on their owners, tend to a disproportion in the distribution. Thus, so long as such a framework affects people disproportionately, one cannot depend on the taxation system and call on it to yield equal sacrifice from unequal units<sup>(1)</sup>. Equal sacrifice could be accepted as the principle of taxation in a society of similarly situated group, having equal opportunity and with wealth and income being largely distributed equally. But equal sacrifice should not tempt one to the incorrect interpretation that taxation should be proportional to individual incomes<sup>(2)</sup>. Its adoption, on the contrary, would necessitate a clear consideration of the size of income, its source, the number of dependents and the like<sup>(3)</sup>. It would result in taxing higher incomes at a higher rate<sup>(4)</sup>, exempting a necessary margin for subsistence to be increased according to the increase in the number of dependents. Thus even under equal sacrifice the principle of progressive taxation would be the rule as long as there were differences in the size of individual incomes<sup>(5)</sup>. The rate of progression would depend on the income utility curve, increasing with steepness of the curve

(1) *Ibid.*, p. 44.

(2) Seligman : *Progressive taxation*, p. 213.

(3) Pigou : *op. cit.*, p. 81.

(4) *Ibid.*, p. 92.

(5) *Ibid.*, p. 92.



as simple as that; there are other factors that determine his decision, such as the rate of the tax on the similarly situated persons, his feeling towards work, his outlook towards the State and the way the taxes were spent.

What interests us in this part is not the effect on the person as such, but—in relation to his fellow-men, and what concerns the State more—is the aggregate sacrifice of society, because it is the main determinant of the size of work offered and the national dividend. The Marshallians made a thorough study of the validity of the two main principles of equal and minimum aggregate sacrifice. They refused to acknowledge the incidence of equal sacrifice, exposing the inaccuracy of this doctrine adopted by J. S. Mill, where he confuses equality in sacrifice and equity in tax distribution. On the other hand, they adhered to the principle of minimum aggregate sacrifice as the one derived and direct, emanating from pure Utilitarianism<sup>(1)</sup>. Other principles of taxation than those of the Utilitarians were those of ‘ability or faculty’ which are related to the objective sense and were not discussed by Edgeworth, for they are “hardly held to belong to the domain of pure theory”<sup>(2)</sup>.

Before one commits oneself to a certain policy, it should be understood that the degree of sacrifice could not be judged by separating each tax, but by examining the whole taxation system as a unit, and judging the equity of any particular tax, can only be done by reference to the system of which it forms part<sup>(3)</sup>. This step is, no doubt, an improvement on the theoretical studies of taxation. Pigou asserts that, for any comparison of tax system, “two criteria of merit should be studied”; firstly, the size of the aggregate sacrifice imposed, and secondly, “the nature of the relation between the several items that make up this aggregate”<sup>(4)</sup>. At the same time, it is assumed that similar

(1) Edgeworth : *op. cit.*, pp. 106-7.

(2) *Ibid.*, p. 100.

(3) *Ibid.*, p. 130.

(4) Pigou : *Studies in Public Finance*, p. 40.

resources in a rational way with a high proportion being installed for producing necessities. Even very high taxation on higher incomes, if it discouraged the earners, the expenditure of the yield on a larger section would, most probably, stimulate their incentive to work. Thus, the amount of work, weighted according to the type, would be more after taxation and expenditure took place, than before ; this in spite of the fact that when incomes of large number approximate to each other, the degree of competition would be higher <sup>(1)</sup>. Capital accumulation in society as a whole would be less, as it depends on the behaviour of the State and the other section of the community who would benefit, even relatively, by the new conditions. All this does not imply that the Marshallians adheres to such a policy : as we have seen before, they accepted any system short of disturbing the mechanism of individual freedom of enterprise. They were afraid that any quick action would cause a collapse to the socio-economic framework through "awakening the predatory instinct of the poor, and precipitating revolution" <sup>(2)</sup>. Moreover, any rapid increase in the position of the poor might be bad for them and their children, declared Marshall <sup>(3)</sup>, and a diminishing of the material production of the community might be unavoidable.

#### (b) *Taxation and the Principle of Sacrifice :*

The other angle from which welfare could be analysed, in relation to taxation, is that of sacrifice. In accepting the Marginalist assumptions, the Marshallians considered the individual as tending to be in a state of equilibrium between work and leisure, or, in other words, between the enjoyment of the reward of work and the pain embodied in expending the energy itself. The imposition of a tax would mean a reduction in the reward compared with work done. But individual behaviour would not be

<sup>(1)</sup> Simply because the opportunities would be more than when only a small proportion expected to have high incomes.

<sup>(2)</sup> Edgeworth : *Papers Relating to Public Finance*, Vol. 11, p. 130.

<sup>(3)</sup> Pigou : *Memories of A. Marshall*, pp. 238-9.



the degree of healthy physical and mental development of the individual, so by taxing the rich heavier, to provide their poorer fellow-countrymen with the necessary materials, the happiness of the community would largely increase<sup>(1)</sup>; secondly, the richer a man is the smaller proportion of his total income he is likely to consume or enjoy; thus transference from the rich to the poor would "enable more intense wants to be satisfied at the expense of less intense wants" increasing herewith the aggregate sum of satisfaction of the community as a whole<sup>(2)</sup>; thirdly, the aggregate satisfaction would tend to increase till it reached the maximum, when the marginal satisfaction of each individual will be equal<sup>(3)</sup>; fourthly, because happiness is not distributed proportional to wealth, but positive suffering (negative happiness) would occur when income would yield disproportional satisfaction to the individual, being lower in the case of well-to-do and higher in the poorer classes<sup>(4)</sup>; lastly, any transference from the rich to the poor might tend to increase the income velocity of money which would mean an increase in the aggregate money income with the result that production would be stimulated and national income augmented.

This analysis leads to a certain form of policy from which the individual could be exempted from any kind of income or outlay taxes up to the point of necessities, taking into consideration, of course, the financial obligation of the individual; and, on the other hand, an application of a progressive taxation on income and outlays to be graduated according to the level of the marginal satisfaction to the individual. Differential outlay taxes, imposing high rates on the luxury goods consumed by the rich, as an individual, while being less superior compared with income tax, might result in the diversion of demand from the taxed goods. Yet it would still fulfil the welfare concept in reallocating the

(<sup>1</sup>) Pigou : *Memories of A. Marshall*, p. 229.

(<sup>2</sup>) Pigou : *The Economics of Welfare*, p. 89.

(<sup>3</sup>) *Ibid.*, pp. 91-2.

(<sup>4</sup>) Pigou : *Memories of A. Marshall*, p. 348.



production and the size of the firm in a world of continuous fluctuations and the unit of time accepted for the purpose. If taxation were imposed according to the general understanding in applying the laws of return, industry would benefit at the expense of agriculture and some industries at the expense of others, besides creating a superauthority in no way consistent with the Marshallian ideology. Moreover, the bounty system might result in a kind of stagnation of some industries, if not actually deteriorating their productivity, and there being artificially a Government help. In a capitalist society, there is no guarantee that the tax bounty system would not be used to provide privileges to a certain section of the people.

Analysing satisfaction from the distributional point of view, Marshall opened the discussion, afterwards developed by Pigou, by assuming that in a monetary society "there is some misuse of wealth in all ranks..."<sup>(1)</sup>. Such misuse would, most probably, increase by the corresponding increase in individual wealth and income. Thus any redistribution of wealth or income in any society, through which an additional portion is given to the working classes, would add "to the fulness and nobility of human life"<sup>(2)</sup>. Such a trend towards equalisation of wealth or income would tend to increase the degree of accumulation of public property<sup>(3)</sup>. It would increase the real wealth and income even if the aggregates were not changed<sup>(4)</sup>. The Marshallians interpreted the law of decreasing marginal utility in the same way as in the case of the laws of return to justify a redistributional policy through the media of taxation without adopting any aggressive attitude as was suggested by the Labour speaker, Mr. Snowden, in 1909<sup>(5)</sup>.

The Marshallian argument could be summarised as follows : firstly, as the welfare of the community could be measured by

(1) Marshall : Principles, p. 100.

(2) *Ibid.*, p. 100.

(3) *Ibid.*, p. 230.

(4) Pigou : Memories of A. Marshall, p. 366.

(5) Hansard : Vol. IV. May 1909, p. 1073.

Under these conditions the equilibria of the community's resources would be perfectly allocated. There is also a point for the individuals in which the satisfaction of the individual would be the optimum where marginal return of satisfaction would be equal.

Marshall initiated the argument that when an industry shows increasing costs, in other words, is operating under conditions of decreasing return, any tax on it will raise the purchase price of its product by less than the full amount of the tax. Thus, demand will be reduced and while the individuals' loss in their consumers, surplus would occur, a net gain to the community would result <sup>(1)</sup>. On the other hand, if a bounty was granted to industry, showing decreasing costs or increasing return, a net gain might be realised. In Pigou's terms, such a policy would mean a maximisation of the national dividend <sup>(2)</sup>. Thus, there would necessarily exist somehow "a certain determinate scheme of taxes and bounties which, in given conditions, distributional considerations being ignored would lead to the optimum result" <sup>(3)</sup>. This of course is apart from any direct action that the Government might take in controlling the resources, adjusting them to affect such an end. The Marshallians were thus in acceptance that a tax bounty system through its mechanism of maximum return could be enacted, it would work as a channel between different concerns to equalise the marginal private and social net product <sup>(4)</sup>. This acceptance was limited to a point not harmfully disturbing individual enterprise or creating a privileged class at the expense of others. The difficulty in applying such a system is the indeterminate line of demarcation between concerns of increasing and decreasing returns. These empty boxes, as it were, *i.e.* laws of returns, could not be filled without due knowledge of the technical relation between the factors combined for

---

(<sup>1</sup>) *Cf.* Fraser L. M.: *Review of Economic Studies*, Vol. I 1933-1934, p. 45.

(<sup>2</sup>) *Ibid.*, p. 48.

(<sup>3</sup>) Pigou: *op. cit.*, p. 99.

(<sup>4</sup>) Pigou: *The Economics of Welfare*, pp. 133-141.

they contribute directly to the Exchequer should be returned to them indirectly by generous expenditure from public funds ... for their benefit" <sup>(1)</sup>.

When examining the relation between a given revenue and the amount of effort expended, Pigou took an illogical line that in respect of a given revenue the order of merit among tax formulae is poll taxes, regressive income taxes, proportionate income taxes, and lastly, progressive income taxes <sup>(2)</sup>. Such a conclusion could only be true if the rate of the tax is near zero, *i.e.* insignificant in comparison with the marginal income, or all income is derived directly from work and wholly adjusted according to the effort made. But if the rate of the tax is equal to or higher than the marginal income, it would result in the destruction of the individual. One might recall in respect of this point the practice of enslaving the debtor when he failed to repay his debt. By referring to the repercussion of taxation on work, the Marshallians appear to seek a golden mean balancing the advantages with the disadvantages, when agreeing to any tax policy, to coincide with distributional facts <sup>(3)</sup>.

## II.—TAXATION FROM WELFARE SIDE

In analysing the problem of taxation from the welfare side, the Marshallians seem to take a more concrete action towards a planned society. Welfare can be studied from two angles: the satisfaction and the sacrifice, which are directly concerned with the structure of distribution of resources and of rewards.

### (a) *Taxation and the Satisfaction Principle:*

Dealing first with the aspect of satisfaction, the Marshallians, following the Marginalist analysis, considered a state of affairs where the private and social marginal net products were equal.

<sup>(1)</sup> Pigou: *Memories of A. Marshall*, p. 348.

<sup>(2)</sup> Pigou: *Studies in Public Finance*, pp. 67-69, and Henderson, *The Economic Journal*, Dec. 1948.

<sup>(3)</sup> Pigou: *op. cit.*, pp. 73 *et seq.*



investing abroad rather than at home, so long as he himself remains a resident here" (1). Pigou went on to emphasise his argument that higher taxation would not encourage the capitalist to immigrate simply because "there is a strong surface tension holding people to their native land, which it needs a strong force to overcome", besides, for rich persons, for whom taxation may loom large the advantages obtained from a big income consist in social amenities which they could easily think to abandon. He confirmed at the end that "no very serious reactions in driving either British capital or British work abroad need be looked for as a result of our high taxation" (2).

I am of the belief that, in a class society, so long as there is a certain margin left to the taxpayers and no change occurs in their social status, the taxation system, however high, would not tend to break the production process or eliminate work.

(d) *Taxation on Working Classes:*

The Marshallians seem to be sensitive about the interests of the taxpayers, a conclusion which one might reach listening to Marshall saying that "so long as a person retains the right of voting on the levying and expenditure of taxes, it is not safe that he should wholly escape onerous taxes" (3). This is an indication about the Marshallian politico-social understanding. It reveals the fear of the masses using their voting process to plan a system of redistribution largely for their benefit. Marshall thought that it would "not be advisable, or even possible, to exempt from taxation all the things consumed by them (the workers)", but he did not object that "the greater part of what

---

(1) Pigou : *op. cit.*, p. 166.

(2) *Ibid.* p. 167. The disinvestment trend after the last war which might give the impression that there was an outflow of capital from Britain is not accurate because the last available accounts show that in 1949 overseas investments were 1382. mn. an amount equal three times to the disinvestment in the years 1947 and 1948. Cf. U.K. Balance of Payments 1946 to 1950. Cmd. 8201, p. 5.

(3) Marshall : *Official Papers*, pp. 337-8.

the State being less efficient, and cannot practically take the step of investment. For the former reasons, Pigou suggested an inheritance duty formula similar to that of Rignano or some variation of it which would be less severe <sup>(1)</sup>. But the Rignano scheme would not be of much help, for it contemplates differential taxation of different parts of the inheritance left by the deceased, which need complex accounting and elaborate costly records ; it could not assure correct assessment or equity between taxpayers ; it would largely interfere with individuals dealing with property and might tend to lead to considerable evasion.

It is quite clear that the Marshallians concerned themselves with advocating a policy through which the upper strata of incomes were to be slashed, but the provisions they made indicate their keen advocacy of the entrepreneur and middle-class outlook. Saving and accumulation of capital are the focus of their interest that any slackening in them resulting in any contraction would necessarily lead to an extra sacrifice to the community <sup>(2)</sup>. The profit stimulus taken for granted by the Marshallians and the standpoint that heavy taxation would be likely to discourage enterprise <sup>(3)</sup> and cause the exodus of capital, proved to be inaccurate. The investigation made by the Colwyn Committee showed that, while the higher taxation of the post-1914 war period appeared formidable, it was exaggeration to suggest that it acted as a powerful deterrent to enterprise on a large scale <sup>(4)</sup>. Pigou himself had to admit, after the experience of the last two wars, that "high taxation has no tendency to drive British capital abroad, otherwise than in company with its owners". Pigou comes to this conclusion after noticing that a British citizen cannot escape British income tax "on his investment income by merely investing abroad instead of at home", and that, apart from fraudulent evasion, however, "British citizen can gain nothing by

<sup>(1)</sup> Report : *op. cit.*, p. 199.

<sup>(2)</sup> Pigou : *op. cit.*, p. 59.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, pp. 69-70.

<sup>(4)</sup> Report : *op. cit.*, p. 162.



title" (1). Marshall went further to advocate the use of that tax to pay for any desired increase in the revenue in the post-1914 war period, and justified graduating the duty from the ethical conscience and practicability points of view (2). One can understand the Marshallians striking at the inheritance which is one of the major factors that differentiate between people and favour some without due reference to personal efficiency. Cannan ironically stated that for a person to receive good earnings, he "must begin by choosing suitable parents" (3). This does not mean that the Marshallians allow the duty to go as far as a confiscatory limit. They accept any drastic policy short of upsetting a system based on individualism or depleting the volume of capital.

The death duty embodies two elements: the first is its interference with the individual's expression to fulfil certain desires that live after him (4); and the second is its hampering to saving and accumulation which results from such desires. Taking death duty as a supplement to income tax, it would furnish "a better criterion of ability to pay than either could in isolation" (5). But as to its effects on savings, for being a lump sum tax, and as it is not received by the Government in actual capital, the individual has to pay it through his savings or by transferring part of the legacy to someone who is perhaps less efficient than the legal heirs. The same conclusion was reached by the Colwyn Committee (6). This was largely based on the behaviour of a developed community where savings are directed to new investment, and the heirs have some knowledge of the inheritance and its direction beforehand; in addition to considering

---

(1) Pigou: *Studies in Public Finance*.

(2) Pigou: *Memories, op. cit.*, p. 352.

(3) Cannan, E.: *A Review of Economic Theory*, p. 388.

(4) As some persons might save to guarantee a good start for their children or certain income to anyone they admire. Cf; Pigou: *Studies in Public Finance*, p. 143, and Edgeworth, *op. cit.*, p. 141.

(5) Colwyn Report. *On National Debt and Taxation*, p. 198.

(6) Pigou: *op. cit.*, pp. 139-40.



Besides it was feared that the tax might deter capital from investment in house-building and the subsidiary industry and limit the development of towns<sup>(1)</sup>. This did not stop Marshall however, when the tax was imposed in 1909, from writing to "The Times" that "to isolate future actions of public value and tax them only" was in his judgement in many ways a great improvement" and sound finance<sup>(2)</sup>. Pigou while agreeing to the tax in principle, from the distributional point of view, attributed certain provisions to determine this 'public value'<sup>(3)</sup>. He asserts that fluctuations in the general level of prices and in the rate of interest, have to be taken into consideration, side by side with augmenting the asset under consideration by the average current interest multiplied by the number of years<sup>(4)</sup>. Pigou made a further suggestion which has a favourable attitude to the entrepreneur. It was the exemption of the property, during the time of improvement, from such taxes as well as income taxes for about 20 years<sup>(5)</sup>. The justification for this point of view is based on stimulating construction, and improvement, in such a way as to increase production in the future.

In line with the Marshallian politico-social understanding is their favouring taxing highly the beneficiaries of any bequest to a limit that would not hinder the desire to invest. Marshall showed that to accept the right of property, this latter must be honestly acquired by the man's own labour and that such right should not be passed automatically to his heirs without due regard to the complications to society<sup>(6)</sup>. Pigou, in support of this view, quoted Sir W. Harcourt on the tax in his Budget Speech of 1894 that "the State has the first title upon the estate" and that the deceased "have a subsequent and subordinate

---

(1) Edgeworth: *op. cit.*, pp. 204 and 196.

(2) The Times: Nov. 16th, 1909.

(3) Pigou: *Ibid*, p. 152.

(4) *Ibid*, 160-2.

(5) *Ibid*, p. 133.

(6) Pigou: *Memories of A. Marshall*, p. 351.

hands of the tax-payer also increases indefinitely" (1). He even proceeds to advocate a part to be paid on brain-capital, in the shape of a poll tax on the non-propertied classes "to match the new differentiation in their favour against the propertied classes" (2). This appears to contravene his favourite principle of minimum sacrifice, but this can be understood from his distrust of "Government Departments or Syndicalist Committees to provide for the future by saving" (3). Capital levy, in hitting hard the privileged and middle classes, had less opportunity to be implemented in the communities where a war is won than when it is lost as a change in politico-social system becomes more appealing (4).

There are some other windfalls which might occur, due to certain politico-social and economic factors, and which have no relation to the individual work and enterprise (5). The main item is the increment in the site value. In this, the Marshallians did not go further than what was suggested by J. S. Mill. In one way they show that increment in capital value is in a way fictitious, because the value of any capital, according to Pigou, "is the present worth of the amount of income which it is expected to yield" (6). In another instance, Pigou emphasised that some of the value increment is actually diffused between the dealers in these assets. Marshall, as well as Edgeworth, in his turn seems to disagree with any site value tax, because they felt there was a tendency to drive away population (7), and conferring undue betterment on rival sites which escape the tax (8).

---

(1) *Ibid*, p. 25.

(2) *Ibid*, p. 23.

(3) *Ibid*, p. 31.

(4) The levy was executed in most of the defeated countries in 1914 war.

(5) Pigou: *Studies in Public Finance*, p. 147 and, Marshall: *Memorandum on Imperial and Local Taxation*, p. 115.

(6) Pigou: *op. cit.*, p. 161.

(7) Marshall: *Official Papers*, p. 347, and Edgeworth: *Papers Relating to Pol. Econ.*, Vol. II, p. 197.

(8) Edgeworth: *op. cit.*, pp. 204 and 196.

What is more, capital levy tends to stimulate investment<sup>(1)</sup>. It could also be justified from the social point of view as a measure to redistribute fortunes, unduly accumulated, by a wealthy minority in a depression or famine or more usually in a war. From the political angle, it could be accepted as a shield against revolutionary movements. In spite of the superiority of a capital levy from the announcement and distributional aspects, the Marshallians seem to be reluctant to accept it whole-heartedly. They think that the levy tends to check capital growth, to accelerate its immigration<sup>(2)</sup>, and that its evil is greater "than an actuarially equivalent loss of income for a period of years"<sup>(3)</sup>. Capital preservation, according to Marshall, is important as a shield for the future and a means for the country's strength<sup>(4)</sup>. The points raised by Edgeworth were: the undesirable change in the holders of capital, its probable cause of inflation, its improbable reduction in the future rate of income tax, and the fear of the prejudicial procedure that might be taken by the people who do not belong to the middle class, but possess the whole power of taxation<sup>(5)</sup>. Edgeworth found that justice could be restored if the burden is to be distributed in all classes, and he wanted to capture the people in the last psychological instance "while the spirit of patriotism, kindled by the war, is still glowing"<sup>(6)</sup>. He accepted J. S. Mill's formula of making each contribute the same percentage of his pecuniary means after the deduction therefrom of a certain minimum sufficient to provide for necessities<sup>(7)</sup>. As this could not be easily welcomed, he made some amendments applying to it the method of graduation, but on a formula that "as the income is indefinitely increased, the amount left in the

---

(1) Harris: National Debt, p. 208.

(2) Edgeworth: *op. cit.*, p. 18.

(3) Edgeworth: *op. cit.*, p. 11.

(4) Marshall: *Official Papers* p. 351.

(5) Marshall: *op. cit.* p. 352.

(6) *Ibid*, p. 13.

(7) *Ibid*, p. 25.



The calamity of a war should not be a reason for anyone's benefit, so Marshall urged the increase of taxation to defray its expenses <sup>(1)</sup>. Pigou had asked for drastic war finance on the ground that the aggregate sacrifice should be a minimum, whilst Edgeworth advocated an imposition of a capital levy <sup>(2)</sup> to minimise the real war burden. But in their final decisions, the Marshallians were very careful to preserve the entrepreneur's interests. To determine the windfall part, the basic or normal profits should be drawn. To Pigou, this is the profit realised in "the year immediately preceding the war" <sup>(3)</sup>, to be increased proportionally by any increase in the amount of investment and an account should be taken of "the high level of general prices prevailing during the war" <sup>(4)</sup>. The surplus after all these provisions are made could be highly taxed, but not to the maximum of 100% <sup>(5)</sup>, which Pigou thinks is not economically justifiable, as a margin of profit should be left to work as a propeller for production. From the business-men's point of view, this suggestion is practical as it would largely equalise their opportunities, but, from the consumer's point of view, the owners of the material means of production would still be in a more favourable position, especially since their incomes do not increase by an amount enough to render them an equal utility with the producers. Moreover, the basic profit on the account of the preceding year is on the average not representative of the normal profits.

A proposal of a capital levy has been discussed to be used specifically for the redemption of the debt and as an alternative to higher taxes extended over a period of years <sup>(6)</sup>. Such a tax would "extricate the State from its financial embarrassments with the least possible detriment to the national economic system" <sup>(7)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> Pigou : *Memories of A. Marshall*, p. 61.

<sup>(2)</sup> Edgeworth : *A Levy on Capital*.

<sup>(3)</sup> Pigou : *Studies in Public Finance*, p. 158.

<sup>(4)</sup> *Ibid*, p. 158.

<sup>(5)</sup> *Ibid*, p. 158.

<sup>(6)</sup> Edgeworth : *op. cit.*, p. 13.

<sup>(7)</sup> Gini, C. : *Economic Journal*, 1920 p. 288.

advantage to certain private interest at the expense of the public. Moreover, aggregate loss to other industries would occur. It is true that an import duty will increase the competitive power of the domestic producers, and increase their share of the national dividend, but one cannot accept that the number of unemployed will not be reduced. The Marshallians assumed a society in an equilibrium but unavoidably containing a certain amount of unemployed, an aspect which cannot be accepted. The employment of the idle hands in any society would no doubt increase the aggregate welfare of the community without necessarily disturbing the relation between the different forces. According to Marshall, the only way of accepting protection is to protect the immature industries<sup>(1)</sup>. Apart from this, if the State had to impose an import duty it should be for revenue purposes, and "an equivalent excise" duty would have to be put on the similar commodities in the domestic market<sup>(2)</sup>. The main justification for the Marshallian proposition is their fear of the growing reluctance of the entrepreneurs, to increase their productivity and their reliance on the State to protect them, instead of depending on themselves, and they feared that the duty would create a privileged class of entrepreneurs.

There are other different elements of profits or benefits which occur, and are largely due to politico-social and economic changes, and not to the individual's initiative or risk-taking, such as wind-falls, increment in the value of land and other quasi-monopoly operations.

The most significant part of the windfall profits is that one due to the owning or having the benefit of a factor of production for whose products there is unforeseen excessive demand, as in the case of war or rearmament. But integral profits which are due to certain fluctuations, and might appear as excess to the marginal profits, could not be taxed if they might be offset by unforeseen losses<sup>(3)</sup>.

---

(1) *Ibid.* p. 392.

(2) Pigou : *Studies in Public Finance*, p. 204.

(3) *Ibid.* p. 156.



and condemned it for interfering with the mechanism of the freedom of exchange. They counselled that it would be much better to prevent monopoly from functioning than to curb its power through taxation. Taxation would not counteract the social loss that no doubt would occur from monopoly. If monopoly could not be prevented, any tax on it would be an ideal from the announcement aspect as the tax would "not affect in a way (the monopolist) or anybody else's conduct" <sup>(1)</sup>. But from the distributional angle the tax would tend to discourage the monopoly trend. If the shares of a monopolistic enterprise are in the hands of a wealthy minority, which is often the case, the tax would lessen their relative share in the national dividend as they could not increase their profits parallel to the tax. On the other hand, the tax would differentiate between the shareholders and hit them more than those who bought their shares from the market. The inability of the monopolist to increase the price with the tax burden is widely acknowledged and can be observed, according to Edgeworth, whatever the rate or type of the tax is proportional or progressive <sup>(2)</sup>. Edgeworth expressed this by assuming different hypothetical cases which I do not think will be of importance to discuss here <sup>(3)</sup>.

Similar to the monopoly profits are those due to any protective duty. Such duties would give an ample profit to the home producers through the increase in the demand on their commodities. Besides protective duties would, most probably, cause a readjustment of the wage rates "to the general situation" with the result "that the average percentage of unemployed will be substantially the same" <sup>(4)</sup>. It might even cause a redistribution in the aggregate employment, wages and profits, declared Marshall <sup>(5)</sup>. Such duties, emphasised Marshall, give a strategic

---

<sup>(1)</sup> *Ibid*, p. 154.

<sup>(2)</sup> Edgeworth : Papers Relating to Pol. Econ., Vol. II., p. 97.

<sup>(3)</sup> *Ibid*, pp. 89-100.

<sup>(4)</sup> Pigou : Studies in Public Finance, p. 204.

<sup>(5)</sup> Marshall : Official Papers, p. 390.



necessity to save. Thus, they advocated an intermediary way through which savings and their future return would be exempted for a limited number of years<sup>(1)</sup>. But this is another question, it is then a policy intended to increase the accumulation of capital, and can be judged according to the politico-social and economic framework of society. Moreover, expenditure for the present necessities of life cannot be stated to be less important than the future. One cannot accept Pigou's assumption that "saved income does not yield any satisfaction to the saver in itself but only in the fruits which are derived from it later on"<sup>(2)</sup>. In a class society, the acquisition of capital in itself gives the owner certain politico-social and economic powers in society, a point which Pigou himself does not deny<sup>(3)</sup>. Even if people are more rational in investing or spending, exempting saving would increase the bargaining power of a small section in the community and might destroy the effectiveness of the free exchange mechanism.

This clearly shows that the Marshallians did not rigidly adhere to the neutrality axiom which they took over ineffectively from the Classics. The stage where neutrality should take place is somewhat hypothetical, as they furnish no measure to assess social and private net products<sup>(4)</sup>.

(c) *Taxation on Privileged Classes:*

Turning now to the Marshallian conduct towards the privileged and the working classes. It appears from their analysis that they were against any kind of favouritism that might occur without any relation to the individual work or enterprise, but they tackled the problem in such a way as to cause a quick change, of which they completely disapproved. In the first place the Marshallians branded monopoly as anti-social

---

(1) Pigou : *Studies in Public Finance*, p. 129.

(2) Pigou : *Ibid*, p. 85.

(3) *Ibid*, p. 143.

(4) *Ibid*, p. 100.

takes place through taxing savings, this would mean that the State would be drawing more than it requires, which is not so. The State imposes taxation according to the national income without interfering with the decisions of individuals as to the disposition of their incomes. Income, according to de Viti de Marco, pays for services rendered to it during the year and an exemption granted to any part of it would mean an increase in the rate on the part used for expenditure, and a marginal decrease in the rate on those who are partly exempted. Knowing that the richer section of the people are those who have a large margin free after spending on their needs, and exempting this margin would mean a discrimination against "those who are least able to obtain equilibrium by reducing expenditure relative to saving" <sup>(1)</sup>. As long as the rich are those who can save, and are the minority, any exemption from saving would result in an unwise preference and a trend towards concentrating wealth and income rather than diffusing them. The taxation of savings could be said to inflict double taxation, only if the rate of the tax were either zero or 100 % which is never the actual case <sup>(2)</sup>. If the Marshallian argument is tenable, it would imply that any progression in the tax in which saving is involved, would realise a burden more than double the rate, which is not true in fact <sup>(3)</sup>. What is more, savings which are in reality part of income cannot be made capital the year they are created. In taxing income and then the return of saving, there is taxation in reality in two incidences occurring in two different years. If savings are exempted and so their return, there would have been no tax on any return except that realised from direct work.

The weakness in the Marshallian argument caused them to adopt a rather subjective attitude. Pigou emphasises that saving is enacted in order to assure certain future income, and that the more the income is temporary or precarious, the more the

---

<sup>(1)</sup> *Ibid*, p. 396.

<sup>(2)</sup> *Ibid*. p. 391.

<sup>(3)</sup> *Ibid*, p. 387.

is derived from its return on the capitalised value of its return in time. If this is so, there would not be any justification of differentiating the tax according to the source of income, in other words, according to human effort spent to get it. Such assumption cannot interpret the reason of the increasing value of some factors in class society, and especially in those backward ones. The politico-social power that land confers is very high, and has no relation to the return in an agrarian community increasing in population, with a higher rate than the food supplies. Such sources of power should not be exempt from paying the duty as they actually cause a non-neutral atmosphere in society.

(b) *Taxation and the Accumulation of Capital:*

The non-differential or neutral income tax<sup>(1)</sup>, which was hailed by the Marshallians was not taken without certain reservations. They are interested in production, and the accumulation of capital but to a limit which would not cause any rupture in the politico-social framework of society. Thus they followed an intermediary course in building up their policy.

Through misinterpreting the structure of income, the Marshallians advocated the exemption of savings from taxation<sup>(2)</sup>. They called taxing that part of income which is destined for saving as discriminating against saving; imposing double taxation<sup>(3)</sup> and reducing the satisfaction and so the welfare of the people. MacGregor made an interesting study of the problem and demonstrated the Marshallian inaccuracy. The Marshallian thesis which followed that of J. S. Mill, considers part of income as capital in the same year of its formation. "Income out of which savings are made cannot be the same as the subsequent income produced by these savings"<sup>(4)</sup>. If any discrimination

<sup>(1)</sup> *Ibid.* p. 71.

<sup>(2)</sup> *Marshall*: Official Papers, p. 350.

<sup>(3)</sup> *Ibid.* p. 338.

<sup>(4)</sup> MacGregor, quoting Bastable. *Cf.* The Economic Journal 1936. p. 393.



the new conditions<sup>(1)</sup>. Income tax would be the most suitable if the whole income is earned by work, and the individual is practically identical, a state of affairs which does not exist in our complex life.

To exact all the revenue needed from income tax would raise politico-social problems which could not easily be solved by the Marshallian ideology, neither would it lead to the execution of the dictum of the maximum aggregate welfare which is the right goal of any Government according to Pigou<sup>(2)</sup>. It is true there is difficulty in assessing outlay taxes without being partial, but in the same manner as any type of income tax will embody a certain partiality, a flat or proportional rate would favour the higher income groups, and exempting any part or type of income from taxation would favour this section of earners. To apply income tax on an impartial basis and to consider all income as earned by work, one must take into consideration the type of work, its elasticity to supply and demand, its degree of mobility from one type to another, and the opportunity given in each case.

The neutrality attitude would lead to the exemption of that part of income which is necessary to keep people intact in the same manner of making allowance for the upkeep and wear and tear of any machine. Thus, personal and family allowance could be given without any reference to the principles of sacrifice ; but, of course, the exemption in this case would be limited, and any margin for welfare could not be allowed unless it would result in an increase of the individual productivity at least with an equivalent amount.

The awkward position which the principle of neutrality would lead to is the negligence of the source of income when calculating the tax. According to the Marshallians "property... has a value determined by the amount of the income which it is expected to yield"<sup>(3)</sup>. In other words, the value of any factor

---

(1) Cf. Black, D.: *The Incidence of Income Taxes*, pp. 42 *et seq.*

(2) Pigou: *A Studies in Public Finance*, p. 43.

(3) *Ibid*, p. 134.

taxation which would yield the maximum revenue<sup>(1)</sup> and have minimum effect on the consumers' surplus. Ignoring the distributional factor and applying the former principle "if and in so far as the State spends its revenue in commodities of a kind not purchased by the public..., the taxes imposed should be such as to reduce all sorts of production subject to tax in equal proportion"<sup>(2)</sup>. The tax system that would fulfil the Marshallian neutrality thesis is the taxation of income which has the superiority of any system of commodity taxes in freeing the individual to make his own decisions in using his income. Commodity taxation by altering relative prices becomes partial and treats persons according to their elasticity of demand on different commodities<sup>(3)</sup>. Such a tax, on the other hand, will cause a reallocation of resources different from that effected by the free play of economic forces. Moreover, a commodity tax would result in the tax-payer carrying an excess burden by reducing him to a lower indifference curve without due gain to the Treasury<sup>(4)</sup>.

The Marshallians seem to underestimate the influence of income tax on individual actions and enterprises, taking for granted that income tax is borne by the individual. These conclusions were agreed upon by the majority of the Colwyn Committee<sup>(5)</sup>. This under estimation ignores the effects of two factors; the first is that when income tax is imposed, it affects the individual differently according to its type, and thus the relative state of individuals will be changed. This in itself will affect their behaviour and so their demand. The second is that the revenue from the tax will be expended in one way or another by the State, and thus the resources will be reallocated to suit

---

(1) Pigou, A. C.: *Studies in Public Finance*, p. 74.

(2) *Ibid*, p. 107.

(3) Pigou agreed that to have the relative prices unchanged, the commodity tax could only be proportional.

(4) Cf. Joseph, M. F. W.: *The Review of Economic Studies*, Vol. VI, pp. 226 *et seq.* and *Marshall Official Papers*, p. 336.

(5) Colwyn Report on National Debt and Taxation, pp. 119 and 164.

amount of the tax from present or future consumption or satisfaction equal to that amount.

The individuals representation in the Government would not alter that fact, assuming, of course, that the State machine was not used as an instrument to augment his income or wealth. Such transference, according to the Marshallians, should be a minimum <sup>(1)</sup>; this, of course, in line with the function of the State, they agreed to.

The Marshallians do not seem definitely committed to a policy in taxation; it is here they evidence a threefold personality. In one way, they attempt to assert their neutrality in a scientific way, unbiassed by any class interest; in another, they defend whole-heartedly middle-class interests as opposed to the privileged and working classes; in the third, they posed as championing social reform. In spite of that, one cannot fail to discover where their main interest lies. The following is an attempt to analyse the Marshallian theories from the angles just outlined.

## I.—TAXATION FROM THE FISCAL SIDE

### (a) *The Neutrality Principle:*

Following the classical trend, the Marshallians accepted the assumption of society as being in full employment, and thus demanded that the self-adjusting powers in it should not be interfered with or the state of affairs would be disturbed. Any imposition or remission of taxation embodies certain inherent inequality and the "body politic has a great power of so adjusting itself to the pressure of taxation as gradually to diminish" such inequalities <sup>(2)</sup>.

Another procedure which was taken by the Marshallians to realise neutrality was their acceptance of the purely fiscal thesis based on the State being wholly interested in that system of

---

<sup>(1)</sup> Pigou, A. C.: *The Economics of Stationary State*, p. 62.

<sup>(2)</sup> Marshall, A.: *Official Papers*, p. 339.



According to Pigou, the State as well as the individual, is susceptible to making mistakes and forecasting the future incorrectly<sup>(1)</sup>. In spite of this, an increase in municipal investment during the boom could be prescribed to a limit where a man's product is worth his wage minus the rate of unemployment benefit<sup>(2)</sup>. On the other hand, however, an economy drive by the Central Government<sup>(3)</sup> resulting in reducing the tax rate, would increase the margin of saving in the individual hands, and thereby an increase in investment would follow.

In spite of the Marshallian objection to widespread State activity, their welfare theory, a direct outcome of the Marginal theory, played an influential part on the welfare and taxation policies up to the 1930's Depression. It was based mainly on the theory of decreasing marginal utility, the optimum allocation of resources, taking into consideration the time factor and the equalisation between the marginal private and social net products. On the whole, the Marshallian analysis, embodied several contradictions, due largely to the incompatibility between their hypotheses and the realities of life.

### 3.—*The Marshallians' Rôle of Taxation:*

The indifference of the Marshallians towards the rôle of the State of neutrality in economic activity and participation to maximise the welfare of the people, naturally anticipated their indifference as to the rôle of taxation, the material element that would enact any socio-economic policy. Before asserting their views, the Marshallians cleared the field of some orthodox confusion. They discarded the compensation theory of taxation and emphasised that, when taxing, the State is under no obligation to repay the tax-payer any compensatory service for what he pays, or suffers, due to taxation. When the Stateen forces a certain transference, it simply deprives the legal owner of the

---

(<sup>1</sup>) *Ibid*, p. 110.

(<sup>2</sup>) *Ibid*, p. 48.

(<sup>3</sup>) *Ibid*, p. 49.

They based their calculation on understanding that the money that was taken from the well-to-do and given to the needy group, if not accompanied by an increase in the earning power of the coming generation, might tend to lower future wages <sup>(1)</sup>.

The Marshallians found it difficult to scrap the foundations of the classical theory, for it was on these that they had built their ideas. The rapid increase of State influence due to war or crises seems to exceed the safety margin acceptable to the Marshallians. Marshall was afraid that "there is always a danger that in time of hasty change, the path of least resistance will be followed <sup>(2)</sup>". The success of State management during war does not make a *prima facie* case for doing so during time of peace <sup>(3)</sup>. This is based on the Marshallian assumption of the inferiority of State entrepreneurship, the great temptation to political immorality <sup>(4)</sup>, the possibility of the State using "unfair extra-commercial methods at the expense of enterprises <sup>(5)</sup>" and the increase of bureaucracy and autocracy <sup>(6)</sup>. Even business failure, which seems to be inherent in the system of private enterprise, did not persuade them to change their attitude towards public planning. Pigou went further to attribute the slump to the failure of the State and its close allies, central banks and other local organisations <sup>(7)</sup>. He adheres to a policy calling for an economy campaign "to counteract the slump by securing cuts in the rates of pay asked for by labour and capital in the hope of thereby causing more men to be employed <sup>(8)</sup>". They found no clear case to suppose the superiority of State actions compared with those of individuals.

---

<sup>(1)</sup> This is a wage fund theory. Cf, Marshall, *Official Papers*, p. 225.

<sup>(2)</sup> *Memories* p. 276.

<sup>(3)</sup> Pigou: *The Economics of Welfare*, pp. 336 and 549.

<sup>(4)</sup> Pigou: *Memories*, p. 275.

<sup>(5)</sup> Pigou: *The Economics of Welfare*, p. 336.

<sup>(6)</sup> Pigou: *Memories* p. 335.

<sup>(7)</sup> Pigou: *The Economics in Practice*, pp. 113. *et seq.*

<sup>(8)</sup> *Ibid*, p. 51.



Although the Marshallians admitted that inefficiency is due to insufficiency of the means of subsistence supplied to the working people, and that consumption up to these limits is productive<sup>(1)</sup>, they were hesitant to proffer practical advice for action to redress the hardship of the working classes. On some counts, they accepted the policy of State interference, to guarantee the limits of subsistence; in others, they refused such action. For instance, Marshall advocated State responsibility "to contribute generously and even lavishly to that side of the well-being of the poorer working class which they cannot easily provide for themselves"<sup>(2)</sup>, and Pigou went as far as saying that extra pay, for working classes, creates the extra efficiency which rewards, and becomes as no cost to anybody<sup>(3)</sup>. This is somewhat a diversion from the fanatic theory of iron-law of wages. This Pigovian new social approach should not be isolated from the state of affairs prevailing in post—1939-45 War Britain.

The Malthusian anti-social outlook could be felt in Marshall's emphasise that "people should not bring children into the world till they can see the way to giving them at least as good an education, both physical and mental, as they themselves had", and of course to assure them the necessities of life. That means the individuals are wholly responsible for their poverty and they should not wait for State aid "for society tends to help and care for those who have helped themselves and endeavoured to provide for their own future"<sup>(4)</sup>.

The acceptable policy for unemployment, according to the Marshallians, was the pegging of wages when their value exceeded the marginal due to a decrease in prices. Any other assistance to the working classes, either through an increase of wages or as poor or aged relief, would result in an increase in the number of wage-claimants, and lower the wages of the next generation.

---

<sup>(1)</sup> Marshall: Principles, pp. 69-70.

<sup>(2)</sup> *Ibid*, p. 718.

<sup>(3)</sup> Pigou, *Essays*, *op. cit.*, p. 50.

<sup>(4)</sup> Marshall, *op. cit.*, p. 226.



In respect of the other welfare functions of the State, there seems to be no straightforward policy pursued by the Marshallians; their measure is 'common-sense' <sup>(1)</sup>. They do not object to the increase of State activity for social amelioration on, condition, however, that they are not fully within the range of private effort or to the extent of collectivism <sup>(2)</sup>. The Marshallians admitted most of the disturbing factors in our socio-political framework, but they failed to offer concrete proposals about their removal; neither did they accept large-scale welfare expenditure.

Marshall stated in truth that "man himself is the chief means of the production of that wealth of which he is ultimate aim" <sup>(3)</sup>. Thus, supplying man with the first necessities of life should be the first charge of any State. It is quite clear that "if man has to struggle to keep up a hand-to-mouth existence his development will be extremely limited" <sup>(4)</sup>, and such a way of life might "fail to bring into existence organisms that would be highly beneficial" <sup>(5)</sup> in the complexities of life. It is a problem to expose the all too common belief that "it is an ordinance of Nature that multitudes of men must toil a weary toil which may give to others the means of refinement and luxury" <sup>(6)</sup>. In addition to the conflict that such a state of affairs might cause, a large amount of waste of initiative and of the best of the natural abilities in the lower ranks of society would take place. This problem could not be solved simply by the hypothetical equalisation of the private and social net product in the margin or in equalising the marginal return of satisfaction in all the uses of the employed resources. Apart from the vagueness in these hypotheses, they ignore the human element which is the main factor.

---

<sup>(1)</sup> Pigou, *Memories of A. Marshall*, p. 164.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 331.

<sup>(3)</sup> Marshall, *Principles*, p. 173.

<sup>(4)</sup> Pigou, *Memories of A. Marshall*, p. 16.

<sup>(5)</sup> Marshall, *op. cit.*, p. 242.

<sup>(6)</sup> Pigou, *op. cit.*, p. 109.

increasing their social and economical capacities, and to lead them towards rationalisation, thus eliminating the effect of the obstacles which prevent the lower grades of persons from climbing the socio-economic ladder ; secondly, education gives some opportunities to the best sections of the working classes, diverting them to the middle-class groups, thus reducing the vigour of the lower class. Moreover, by increasing the productivity per man, the margin of profit which accelerates the accumulation of capital also increases. "Education is a national investment", declares Marshall<sup>(1)</sup>. It brings out the individual's latent abilities and well repays the cost expended on it. Ignorance, has, no doubt, a certain bearing as a socio-economic force, it is a hindrance to equality of opportunity and to equality of returns<sup>(2)</sup>. "Elementary education", according to Pigou, is one of the means to "carry indirect benefits... to the purchasers" and it is desirable that people should have more of it "than they would likely buy at cost price if left to their own devices"<sup>(3)</sup>. Such education would not inflict real loss if given gratis by the State ; it might even be more profitable if given compulsorily. Higher education is considered important, as it increases the efficiency of the lower grade of industry<sup>(4)</sup>. There is no indication that the Marshallians would agree to provide gratis higher education to any who might demand it ; but it seems that they agree to provide it for industrial experimentation<sup>(5)</sup>. It is not clear why Pigou includes the item of education in the real expenditure or non-transfer sector in the budget. It might be because of its paramount importance with military and civil defence expenditure, or perhaps to disguise its transforming character, and thus avert opposition from the conservative section in the community.

(1) Marshall, Principles, p. 216.

(2) Pigou, Economics of Welfare, p. 147.

(3) Pigou, Studies in Public Finance, p. 26.

(4) Marshall, Principles, p. 211.

(5) Pigou, *op. cit.*, p. 19.

Marshall wanted the State "to govern as little as possible but not to do as little as possible"<sup>(1)</sup>". Pigou set the rule for expenditure making his reservation of State intervention. He said that "expenditure ought not to be carried so far as to make the real yield of the last unit of resources expended by the Government equal to the real yield of the last unit left in the hands of the representative citizen"<sup>(2)</sup>. Such maxims were in line with Thünen's marginal analysis.

Marshall frankly admitted that he did not adopt any idealism for fear that he would not be read by business men<sup>(3)</sup> who are, in fact, the governing class. In spite of that, he imagined a kind of Utopia, with the middle class man or the 'gentleman' as the centre of gravity<sup>(4)</sup>. But this Utopia could not help us to understand how he thought the real functions of the State was to be.

The main problems any State has to deal with in particular are: the increase of the national dividend through better arrangement of the factors of production and an increase of the aggregate welfare of the community by redistributing the returns amongst its members. In working for such aims one should note that complete equality was not considered as the ultimatum of any distributive action, as the Marshallians thought that "men are not equal by nature and cannot be made equal by act"<sup>(5)</sup>.

The means towards the former ends were first put on Education the traditional and characteristic element of reform, utilised by different theories since the Physiocrats. The rôle of education is two-fold: firstly, it can be used to enlighten individuals on their part to be played in society, the mechanism of exchange and the development of their capabilities and

---

(1) Memories of A. Marshall, p. 363.

(2) Pigou, A. C., Studies in Public Finance, p. 34.

(3) Memories p. 37.

(4) *Ibid*, p. 102.

(5) *Ibid*, pp. 10 and 311.



individual chivalry and goodwill as being the decisive part of man's behaviour and third, the State as being incapable to realise a maximum social net product.

Thus if the State of equilibrium is a natural phenomenon, it is quite obvious, then, that any intervention in the mechanical working of the factors in society would disturb the realisation of such an equilibrium and would be no more than increasing social cost. Similarly, if the individuals are conscious about their interest, and in the meantime about the interest of society, and so long as the two interests are not in contradiction, it will be of little argument that a maximum social product could be achieved through the freedom of individuals.

The problem which shook the Marshallian laissez-faire foundation was the mass unemployment and the degrading position in which some sections of the community sunk. Marshall evaded the problem by stating that it is a mystery, the key of which is not in human hands<sup>(1)</sup>. The rôle of the State in such a case is limited and doubtful because there is a "super-human ability required on the part of those persons in whom the chief functions of the "State" are to lie concentrated"<sup>(2)</sup>.

The Marshallians seem to misunderstand the real rôle of the State as a result of their ambiguous understanding of society. Marshall spoke about hopefulness ; freedom and change as being the aims of humanity<sup>(3)</sup>. Pigou, in his *Economics of Welfare* emphasised that man's object is not 'wealth' as such but 'welfare'. All these aims boil to nothing in face of the Marshallian insistence on the neutrality of the State in socio-economic sphere and their working for capital accumulation and concentration in spite of their repercussion. Besides, how a maximum social net product could be realised by freedom of action, while the materials available to humanity are limited and the powers of the competing factors are unequal.

(1) Hutchison, *op. cit.*, p. 387.

(2) Marshall, quoted by Hutchison, *ibid*, p. 94.

(3) Marshall, A., *Principles*, p. 197.

moment here depends on personal observation with all its imperfection<sup>(1)</sup> and its relativity. It is quite true that the Marshallians tried to rid themselves out of the laissez-faire dogmas, but their trial was a faint one. In his 'Industry and Trade', Marshall showed the limitation of the laissez-faire maxim. Pigou made an effort too in his 'Wealth and Welfare', known afterwards as 'Economics of Welfare'. Such attempts were unsuccessful, because the Marshallians were individualists in every sense of the word and did not want to subdue it by any means.

The political and economic position of Britain up till the 1930's depression was still strong that applying laissez-faire with little alterations suitable to the standing conditions would lead to strengthen the British grip on world affairs. It is no wonder then that all the English economic historians of the period after 1870, as Viner stated were "conservative, imperialists, anti-democratic in their political tendencies". This could also be said about the Marshallians with little hesitations. Marshall's statement that "his most cherished ambition was to increase the number of those whom Combridge 'the great mother of strong men sends out into the world with cool heads but warm hearts, willing to give some at least of their best power to grappling with the social suffering around'<sup>(2)</sup>", could not be passed unnoticed for it emphasises the superiority complex of an imperialist-minded.

## 2.—THE FUNCTIONS OF THE STATE

The Marshallian outlook to the State and its functions is based on : first, the existence of a super-human power interested in realising a continuous state of equilibrium ; second, the

---

(<sup>1</sup>) As in the case of photo-taking or a microbe being observed at a moment under the microscope.

(<sup>2</sup>) Viner, *op. cit.*, p. 722.

(<sup>3</sup>) *Ibid*, p. 724.

“relic of classical economics” was rather frank when he stated to his young students that he was a failure to be practical in his analysis and he advised them “to spend as much time as they could in workshops, farms, mines, ships”, in other words, where human activity is rather clear and “where actual economic events occur” in order to understand and get the feel of them <sup>(1)</sup>.

The Marshallian “long-run economic laws” is derived from the pre-classical and classical “natural laws” and the existence of a super-human power, a Smithian ‘invisible hand’, which is interested in keeping economic life in order at a state of equilibrium. Cliffe Leslie’s attack on the long-term assumption forced the Marshallians to use the terms ‘normal’ and ‘tendency’. As to the latter, Hutchison considers it as no more than “a smoke-screen to cover a withdrawal of indefinite extent” and did not change the irreality of the Marshallian analysis <sup>(2)</sup>. Some one might justify the Marshallian idealism and consider the ‘organon’ as mere engine for the discovery of concrete truth <sup>(3)</sup>. But how such an ‘organon’ could be of any benefit unless it is based, not on a specific and static state, but on a dynamic one.

The Marshallians considered changes in the socio-economic body as mere bubbles which do not indicate any real change in the natural order. This could only be true if the factors have complete freedom of action and that the power of the opposing factors is equal and so the resultant could be nil, according to Newton’s formula of mechanics. This is also true if we consider things as static and lifeless, but the position will be quite different the time one considers things “in their motion, their change, their life, their reciprocal influence on one another ... Motion itself is a contradiction <sup>(4)</sup>. Contrary to the Marshallians, small changes in the socio-economic life could even be considered as static at any moment of time not in the long-run. The

<sup>(1)</sup> Pigou, *Essays in Economics* p. 29.

<sup>(2)</sup> Hutchison, *op. cit.*, p. 73.

<sup>(3)</sup> *Ibid*, p. 72.

<sup>(4)</sup> Engels, F. Herr Eugen Dührings *Revolution in Science*, p. 135.



the delusion of their abstract thinking for Marshall as well as Pigou came to the subject of economics via mathematics.

They looked at ethics as having no immediate significance for economics <sup>(1)</sup> and did not believe that it is a product of our socio-political and economic structure <sup>(2)</sup>.

That does not mean that the Marshallians have no ethical values for they were adherent to the Utilitarian pragmatism which dominated the 19th century, Britian and Marshall himself have given a course on Moral and Political Philosophy over 1873-4 based on their theory <sup>(3)</sup>.

Viner must have felt the weakness of the Marshallian approach to the subject because he tried hard to find a way out to refute the accusations of their mathematical abstractionism. He thought that if he could find traces of biological understanding in the Marshallians, he could have safely assumed that their analysis was realistic. The Marshallian reduction of their mathematical formulae to footnotes and appendices and Marshall's insistence that his whole life has been ... given to presenting his studies in realistic form <sup>(4)</sup> seems not to be enough indication in this matter. Marshall was not a student of biology and having biological ideas in the air <sup>(5)</sup> is not enough to attract the attention of the person, even if he is Marshall ... Nowadays there is the Lysenko-versus Darwin disciples' biological controversy, but it seems as if the controversy does not interest our big economists in spite of the fact of its bearing on the socio-political and economic changes.

Moreover, Marshall's study of history came at a later stage <sup>(6)</sup>, sometimes after his 'Principles' was well set. The great

---

<sup>(1)</sup> Viner in *The Development of Economic Thought* Ed., Spiegel. p. 724.

<sup>(2)</sup> Selsam, H., *Socialism and Ethics*, pp. 15 *et seq.*

<sup>(3)</sup> Hutchison, T.W., *A Review of Economic Doctrines 1870-1929*, p. 66.

<sup>(4)</sup> Pigou, A.C., *Memorials of A. Marshall*, p. 417.

<sup>(5)</sup> Viner, *op. cit.*, p. 729.

<sup>(6)</sup> Hutchison, *op. cit.*, p. 417.

# THE MARSHALLIAN OUTLOOK ON THE FUNCTIONS OF THE STATE AND THE ROLE OF TAXATION (A SOCIO-POLITICAL ANALYSIS)

BY

Dr. ABDEL-RAZEK HASSAN

---

## 1.—PROLOGUE

The Marshallians, as we have seen in our last article<sup>(1)</sup>, reflect the prevailing conditions in Britain since 1870. Up till 1914, no violent change could be seen in the socio-political framework. In spite of the Great Depression of the 70's, the basic economic changes "were gradual and slow working<sup>(2)</sup>". The value of money looked as constant and so the part played by it was considered as "dominant in the short run but secondary for long-run problems". The state of the time was well illustrated by the illuminating address delivered by Pigou to the Royal Economic Association in 1939<sup>(3)</sup>. He explained the conservative atmosphere in which, not only common people but also great thinkers, were living. Neither the appearance of the motor-car in 1896 nor the appearance of the aeroplane in 1909 seems to have given the Marshallians a hint of the violent changes which were already taking place in the body politic of humanity.

Even if the Marshallians could overcome the difficulty forced upon them by their environment, they could not escape

---

(1) See the Bulletin of the Faculty of Commerce, Vol. I, pp. 3-12.

(2) Pigou, A. C. Essays in Economics, p. 3.

(3) *Ibid*, pp. 1-9.

in this country does not mean harm done to us. As I said before, it is a mutual benefit. Another advantage to foreigners is the expected increase in the Egyptian marginal propensity to import as a result of increased income and of our need of foreign equipment necessary for industrialization.

Our new fiscal policy should be based on deficit financing. A huge and comprehensive program of economic planning and development cannot be financed by ordinary means. To many economists, deficit financing is a sign that the Government is very concerned with spending to increase the standard of living of the people, even though it runs into debt.

\*   \*   \*

Economic planning in Egypt as outlined could reconcile the benefits of capitalism and the benefits of socialism. We can enjoy private property, freedom of enterprise and economic motivation, and still we can secure, to a great extent, economic security, the main benefit of socialism, by decreasing inequality, increasing incomes and curing unemployment. To ensure this result, the interference of the Government in the economic life should not be pushed so far as to wreck the profit motive. The Government's function—besides the conventional list of public utilities—is *to complete what is done by private business, not to compete with it*. Psychological effects of loss of confidence on the part of businessmen and the fear of Government encroachment may lead to a decrease in their propensity to invest. A "leakage" in the national income stream and a decrease in the multiplier will result.

Such a program, if carried out wisely, could greatly contribute to our economic welfare.



Some people think that we can rely completely upon our internal savings to finance our prosperity. The writer's belief is that we are still in need of foreign capital for reasons just mentioned. But even if we have necessary savings to invest in our economic planning schemes, yet what we need is foreign exchange with which we can buy necessary machinery and equipment from abroad.

We can fulfil our need for foreign capital by different means. We can encourage foreigners to invest their money in this country. We should also make full use of our right to borrow from the International Bank for Reconstruction and Development. When the bank is satisfied that a project is productive and that the borrowing country has a reasonable prospect of repaying the loan, the bank's job is to grant the loan on reasonable terms. Loans arranged by the bank or guaranteed by it, may be preferable to direct borrowing from foreign countries and institutions, for the bank avoids the danger of imperialistic lending, since it means international supervision and since its loans are untied.

A condition to be fulfilled, however, in inviting foreign capital to be invested in this country and in borrowing from abroad, is that they must not conflict with our economic and political sovereignty. As a matter of fact, there is mutual economic interest in this respect. According to the theory of the multiplier and its application to international trade, it pays an economically mature country to invest in an undeveloped country, for the marginal propensity to invest is higher than the marginal propensity to save in the latter; and the marginal propensity to invest is lower than the marginal propensity to save in the former. Capital transfers from the developed to the undeveloped country will result in an increase in the national income in both countries. For the undeveloped country, there will be an increase in productivity, in income and in the standard of living. Investment outlets of the economically mature country will find a stimulus by being invested in the undeveloped country, with a high reward. So the benefit to foreigners from investing their money

On the other hand, the expected redistribution of wealth and income in favour of the poor, will decrease the concentration of wealth and income and so will decrease the ability to save. Of course, this may be partly offset by a higher marginal propensity to consume because of the redistribution of income in favour of those with low incomes and higher propensity to consume. But even then, what we need now is autonomous investment on a large scale before we could hope of any multiplier effect through the work of the marginal propensity to consume.

There is no harm, however, in absorbing our internal savings, wherever found, by loans. In this respect it has often been said that a tax on "idle money" may encourage—or rather enforce!—people to invest their money. I do not think this is an advisable approach. First we have to notice that such a tax could have no effect on 'idle money', outside the banking system. But disregarding this reservation, we notice that time deposits are usually invested, for banks being commercial institutions seeking profit, lend money in the deposit account to businessmen. As for cash holdings and demand deposits we find that they are held in a liquid form for three motives: the transactions motive, the precautionary motive and the speculative motive. These motives, whether for personal considerations or business considerations, are legitimate<sup>(1)</sup> and people holding their money in a liquid form for these motives, should not be penalized by the suggested tax. It would hamper business and discourage investment. It might result not in *activating* the cash holdings as required, but in *decreasing* them, because of the decrease in the ability of banks to create credit. It might also result not in an increase in the propensity to invest but in an increase in "conspicuous consumption", for those who save are usually of the higher income groups. The right way to tap our savings is not by enforcing people to invest their money, but by making investment conditions more favourable and by convincing people that their money, if invested, would bring them a high reward.

---

(1) Though opinion may differ about the speculative motive.



In a word, the long-run policy is by decreasing demand and increasing supply of commodities with high prices. But in the meantime, we cannot leave people to suffer from the high cost of living which not only decreases real income, but hampers investment. So we have to resort to suppression as a short-run policy.

As a matter of fact, during the transition period, suppression is essential, not only as a short-run policy to combat the high cost of living, but also to offset the inflationary tendencies which cannot be avoided in a fiscal policy requiring, as we shall see, huge expenditures, especially capital outlays, which do not result in the immediate production and supply of consumable goods.

#### V.—FINANCING

We have seen that agricultural and industrial development has to be pushed to such an extent as to enable us to tackle our socio-economic problems. To finance such a program is a serious problem confronting the Government. Let us discuss briefly the different ways by which the Government can finance development.

We have first to note that reliance upon raising the total expenditure through taxation alone cannot be extensive. In spite of the fact that the taxation system should be modified in such a way as to decrease the maldistribution of wealth and income, yet even then, revenue through taxes cannot meet required expenditure for development. On the other hand, we should not tax business very highly, otherwise investment would be discouraged, as I explained in detail. As a matter of fact, to finance development we need loans. A good part of the budget will have to be financed by borrowing rather than by taxation.

Loans may be internal or external. In this respect we should not lose sight of the fact that with a national income of about L.E. 700,000,000, we may not be able to provide all necessary savings to finance a huge program of economic development.



cure the high cost of living, we have to decrease demand and increase supply.

The most effective method to decrease demand is by decreasing money incomes. To give extra allowances and higher salaries makes the situation worse. By this we increase demand and we face a vicious circle of increased income leading to increased demand and this leading to higher prices. Labourers and officials will ask for higher wages and salaries, demand will increase again and so on. On the other hand, there is social and economic rigidity which may not enable the Government to decrease salaries and wages. Workers and Government officials may oppose any tendency in this respect. The Government may only be successful in stopping further increases or in effecting a very small decrease. It seems that the Government new policy is a gradual decrease in money incomes paid to officials. This has to be accompanied, however, by a gradual decrease in the cost of living, by the method just mentioned.

More important as a long-run cure to the high cost of living, is increasing supply. In this respect we have to give special care to the necessities of life. Socially speaking, they represent the important goods widely used and very essential to the nation. The national economy has to be planned in such a way as to increase the supply of such necessities. In this respect the Government should encourage private investment resulting in the production of such goods. House building, for example, if encouraged, may result in a decrease of rents. This is a very important consideration, for rent constitutes a good portion of the family budget. Our international trade has also to be directed, mainly by methods of exchange control, in such a way as to decrease the exportation of goods in short supply. Our imports of such goods have to be encouraged. It is also desirable to encourage the production of goods which we can export in exchange for locally needed products in short supply.

officials, by asking for a rise in their salaries, have compelled the Government to shoulder a very heavy financial burden.

The expectation of further increases in the price level leads people to rush to the market trying to buy as much as they can. This sudden demand will help to increase the price level. To make it worse, sellers may refrain from selling, expecting the rise in price in the future, so the final result would be a decrease in the present supply and prices would rise more than they should.

As a short-run policy, the Government should "suppress" prices. Sometimes the Government does so by just fixing the prices of certain commodities. Sometimes the supply of the commodity is enough to meet demand, and justifies a lower price level than that which prevails. The main reason for this is that middlemen and wholesalers charge very high commission and artificially raise prices. In such cases the Government can resort to fixing prices at their real low level and allow middlemen to charge only a reasonable commission. However, in certain other cases, the rise in prices is not artificial but real, as a result of less supply than demand. In such cases, fixing prices alone will not do the job. Some people may buy more quantities than their immediate need and store them, whereas others may not be able to get even a small portion of what they need. So in cases where there is a shortage in supply, the Government has to co-ordinate the distribution of this supply among consumers by rationing. Price fixing ensures low prices, and rationing ensures that each family will get a reasonable share.

It is erroneous to believe, however, that suppressing prices is the solution to the problem. First of all we have to note that suppression means great interference in the economic freedom of the people. No democratic society can accept this limitation on economic freedom for a long time. Many economists criticize suppression on the grounds that it distorts price relationships which, according to them, should be left to the "free play" of supply and demand.

As a matter of fact, suppression is only a short-run measure, for the real cure of the problem is long run in character. To



the first stages of industrialization, the demand for labour is somewhat elastic, so a high wage level may result in less demand for labour and more demand for machinery.

Fighting unemployment is of primary importance. Besides the purely economic gain of the goods that the unemployed could produce if put to work, there is the socio-economic gain that the employment of more and more workers directly reduces inequality by ensuring a fair part of the national income to the working class.

#### IV.—FIGHTING THE HIGH COST OF LIVING

One of the most important items of any comprehensive program of economic planning, is the fight against the high cost of living. A high cost of living means a low standard of living, for higher prices decrease the real value of money income, and especially those with low levels of income will greatly suffer. More serious is the fact that a high cost of living will have a bad effect on the multiplier. A "leakage" in the national income stream will result because of a lower marginal propensity to consume and a lower multiplier.

The main reason for the high cost of living is a demand for goods greater than their supply in the markets. The natural economic result of this increase in demand over supply is a rise in prices and higher cost of living. Workers, Government officials and other groups with almost fixed incomes find that their money incomes are exchanged for comparatively few goods and services and they have a hard time trying to adjust their incomes to their needs, especially if the rise in prices is marked in the necessities of life. Demand for such necessities is inelastic and however high prices are, people cannot easily do without them. Workers ask for more and more allowances and this may lead to industrial unrest, or may add up to the cost of producing goods, and accordingly to a further increase in prices. Government



Government should fill the gap by widening the scope of public investment and public utilities. This policy will serve the double purpose of helping to solve the unemployment problem and ensuring a better life for the masses.

In a country like Egypt, with a comparatively low average of income level, most increments in income will be spent on consumption. In other words, the multiplier is high because of the high marginal propensity to consume. It has been noticed that the Egyptian worker, being unable to satisfy most of his needs, will wait for the first chance to do so. If employed, or if he gets a rise in his wage, most of this increment in income will be directed to consumption, so that he may be able to satisfy his pent-up needs. So it is expected that the total employment that may be brought about by initial investments, whether private or public, will be larger than appears on the surface. They have cumulative consequences which tend to make the increase in total employment a multiple of the original employment upon the initial projects.

A difficulty to be faced by the Government is that of shifting workers from the overcrowded or depressed areas to localities where they are needed. Some will move of their own accord, attracted by higher wages or better living conditions. But our experience has been that many will not move even though attractive jobs be available. They want jobs to come to them ! The Government may be compelled to resort to compulsory shifting of workers.

The Labour Office can help much in organizing the relation between employees and employers to safeguard not only the rights of the labourer but also the rights of the employer. The new law of labour contract is a good start. By organizing the labour market and by co-ordinating replacements, the Office can help much in fighting frictional unemployment.

The Government's new policy is to set up minimum wage levels. However, it should not go too far in this respect. During

It exists when workers seek jobs and are ready to work at the prevailing wages, but they cannot find opportunities of work.

In Egypt, we have all kinds of unemployment. Egypt, being an agricultural country, with most of its labouring force working in agriculture, suffers very much from seasonal unemployment, for the simple reason that agriculture is a seasonal kind of occupation. Most of the year, farmers are practically unemployed and earn very low incomes. This consideration explains our great need for agricultural industrialization. Agricultural industries, such as milk products, making of baskets etc.... will help much in engaging farmers in a productive job in the season when they cannot find jobs on the farm.

Veiled unemployment prevails also in this country. Many Government officials do not contribute to the welfare of the country what they should to justify the salaries they receive, either because of carelessness or inability ; or because they are employed in jobs far from their specialization and aptitude. The present Government has had a vast program of "cleaning up" among Government officials to get rid of those who have shown carelessness, inability or dishonesty. The Government should also have a vast program of co-ordination by which each official can be placed where he can make full use of his study, experience and skill, to the benefit of his country.

As to the most serious problem of involuntary unemployment, we should not lose sight of the fact that the only means to increase the number of job opportunities, is by increasing production. We cannot increase demand for labour without increasing production. Industrialization helps much in this respect. The establishment of a new industry or the enlargement of existing ones, will increase the opportunities of work, and more and more people will be employed. So the Government should resort to every possible means to encourage private investment. If this latter is not enough to absorb the unemployed, and after doing our best to encourage private investors to build up new industries or enlarge the existing ones, the



### III.—INCREASING EMPLOYMENT

One of the most baffling problems of economic planning is the problem of unemployment. Most countries are suffering from it, and Egypt is no exception. The authorities in this country have, since the new regime, realized that fighting unemployment is one of its main economic and social responsibilities.

“Full employment” as a policy and economic norm has achieved a great importance, for upon it depends the economic and social welfare of the nation. Economically speaking, full employment is achieved when we have more jobs than men <sup>(1)</sup>, or rather more vacant jobs than the unemployed. All who are able and willing to work should have job opportunities. The continuous employment of the whole labour force is, however, impossible. Some margin of temporary unemployment must always exist, if individuals are occasionally to transfer from one job to another, for this transfer takes time. This temporary, or as it is sometimes called, frictional unemployment is not incompatible with full employment. However, transferring from one job to another or from one place to another should not take too long, otherwise the labourer will greatly suffer during this period of unemployment.

Beside this temporary unemployment, there is seasonal unemployment. A worker may be unemployed a whole season, because the nature of his work is seasonal. A third kind of unemployment is the veiled or hidden or disguised unemployment, when the job is inferior to the efficiency of the labourer, or when this latter receives a wage much higher than what he really deserves, *i.e.* his marginal productivity. Hidden unemployment may be also due to the fact that employing a worker may result in the unemployment of another worker. The fourth and most serious kind of unemployment is the involuntary unemployment.

---

<sup>(1)</sup> Beveridge, “Full Employment in a Free Society, Allen & Urwin, pp. 18-20.



Wise allocation of capital to different industries is of primary importance. The whole economy may be thrown into disequilibrium by hasty expansion in a certain industry, while other industries have economic priority.

It is then erroneous to believe that Egypt, being an agricultural country, cannot be industrialized. The analysis just made proves that we can build up successful industries in this country. The absence of one or more of the prerequisites of a certain industry should not necessarily result in the impossibility of establishing such an industry. Even the highly industrialized countries are lacking in one or more of these prerequisites and they import them from outside. On the other hand, a comparative disadvantage in one or more factors may be balanced by a comparative advantage in others. The clear-cut division of functions between agricultural and industrial countries has decreased and faded, for there has been a very strong impetus to industrialization in most agricultural countries: they have been striving to raise their standard of living. As a matter of fact, the problem now is not whether a country should specialize in agriculture or industry, but what sort of industry a country should specialize in.

This analysis shows us the importance of industrialization to this country. We can no more afford to have a strictly agricultural economy. As a matter of fact, our need for industrialization is great and our industrial potential is also great.

This does not mean neglecting agriculture. As a matter of fact, industrialization has a very good effect on agriculture. It is wrong to believe that these two lines of economic activity are competitive. Agriculture can feed industry with necessary raw materials and industry can come to the help if agricultural raw materials cannot be easily marketed in foreign countries. Industry will help to mechanize agriculture, hence more efficient methods of production. The increased income which accompanies industrialization will increase demand for agricultural products.

As to raw materials, we find that an agricultural country like Egypt, wanting to build up an industry, naturally thinks of an industry which uses its agricultural raw materials. In this way agriculture feeds industry with necessary raw materials from the local production. The Egyptian textile industry based mainly on cotton is a good example. The sugar industry based primarily on the local crop of sugar cane is also flourishing. Woollen, rayon and linen production has had an appreciable expansion. Other Agricultural industries which have flourished recently in Egypt and which show good prospects are dairy products, canning of meat, fish and fruits ; production of processed foods and beverages, and paper production. Egypt has also a variety of very important minerals such as manganese, phosphates and iron ore. The tourist industry should be given special care, for it could be a very important source of income.

As to labour, we find that Egyptian industry has the advantage of the availability of workers at normal wages. The Egyptian worker can be adapted easily to the industrial system and is devoted to his work and can easily gain practice and experience. Skilled workers are increasing rapidly in number, and the Government's policy should be giving special care to technical education.

As to industrial organization, Egypt now has efficient organizers, businessmen, bankers and captains of industry with great managerial skill.

As to the market for produced goods, we find that industrialization will result in a better standard of living and increased income for the masses. This will lead to more effective demand and a multiplier effect. On the other hand, the Middle East may serve as a market for our products. A certain measure of protection may be needed, but tariffs should be reasonable, otherwise real income may decrease because of high prices, and may offset benefits of industrialization.

A widely discussed measure is spreading the knowledge of birth control. But this is a long-term measure which cannot, in the near future, decrease the birth-rate to an appreciable extent. Social, religious, and traditional factors are too rigid in this respect.

Education, on the other hand, is a good measure in itself. The more educated a man the more responsible and the more concerned he becomes with the future of his family. But in spite of the Government programs to fight ignorance and illiteracy, they cannot have immediate results in decreasing the birth-rate.

The only hope then to tackle the population problem in this country is to push development rapidly, so that a rise in the standard of living can throttle any increase in population. We need development to meet the great increase in population year after year ; to meet the *net* increase in population resulting from the expected decrease in the death-rate as explained above ; and to raise the already low standard of living. A continued increase in production is inevitable and we have to industrialize our country to such an extent that the benefits of industrialization should outweigh the population pressure.

Let us now see how far the prerequisites of industry are fulfilled in Egypt. These are fuel, raw materials, labourers, industrial organization, effective demand for produced products and capital. The last factor will be discussed later on, when we discuss financing our economic planning.

As to power, Egypt has two sources, petroleum and electric power. Egyptian oil production must expand and it can safely be said that, with continued efforts to search for new resources and to expand the existing ones, our oil production can meet most our local requirements. Even if existing oil production does not suffice for our needs, we can get oil from the near markets in the Middle East where its production has increased substantially. Electric power has also shown a substantial increase in Egypt. The new hydro-electric schemes are expected to produce considerable electric power.



country like Egypt, where the population pressure is so great. The following table shows the growth of population in Egypt, 1897-1947 :—

Year	Population	% Increase during the decade
1897	9,635,000	—
1907	11,190,000	16·1
1917	12,718,000	13·7
1927	14,178,000	11·5
1937	15,921,000	12·3
1947	19,040,000	19·6

It is to be noticed that we have this fearful rate of growth in spite of a high death-rate. This latter will undoubtedly decrease. There is then a great danger if the population problem is not dealt with *pari passu* with the industrialization problem. Industrialization, by causing a drop in the death-rate before having an equivalent effect on the birth-rate, may lead to a spurt in population which could absorb all the increasing productivity and would increase the population pressure. In Egypt, the birth-rate is already high. Greater productivity from improved facilities, modern sanitation and control of contagious diseases will result more in a decrease in the death-rate rather than a decrease in the birth-rate. The latter may even increase as a result of an increase in the marriage rate, encouraged by increased industrial incomes. On the other hand, there is a cumulative effect resulting from the fact that the productivity period of life is lengthened, especially if the improvement in mortality rates is most marked at the lower age groups.

So an ill-advised policy of industrialization, instead of increasing the standard of living, may ultimately decrease it and increase the population pressure. How can we deal then with such a situation ?

being concerned with effective methods to increase our national income, will only result in a decrease in the standard of living of the rich without increasing that of the poor to an appreciable extent. This is because our national income is too small to enable every Egyptian to enjoy a reasonable standard of living.

By definition, to increase our national income, we have to increase our national production, whether agricultural or industrial. The new irrigation projects, chief among them is el Sudd-el-'Ali project, will bring more and more land under cultivation. Yet it has been evident that agriculture alone will not do the job, so our need for industrialization is very great.

As a matter of fact, it has been noticed beyond doubt, and it is now a matter of common agreement that, generally, there is a fairly high coefficient of correlation between low incomes and agriculture and between high incomes and industry. The more industrialized a country, the higher it stands in the income scale; and the more agricultural a country, the lower it stands in this scale. Hence comes the natural desire on the part of many agricultural countries towards industrialization.

On the other hand, the dependence of the national economy of a densely populated country on agriculture, will increase the maldistribution of wealth, for the demand for agricultural land will increase without an equal increase in the cultivated area. This will result in an increase in the value of land and in its rent. The cost of producing crops will increase with more and more difficulties to export.

In some countries which have vast economic resources and which are economically underpopulated, such as Canada, Australia and Brazil, there is no population problem and the desire and need of industrialization are not as great and urgent as in a

A very important aspect of the maldistribution of income in Egypt is the marked structural disequilibrium in the Government budget. We have so far discussed the revenue side of the budget and outlined the main principles by which the Government can ensure economic equity in taxing the different levels of income. As far as the expenditure side is concerned, the problem is even more serious, for the taxation system could be flexible and could be changed, public debts could be raised, etc..., whereas the structure of the Government expenditure is rigid to a great extent. In Egypt, a large share of the Government expenditure is for administration. Government officials absorb about 45 % of total expenditure ! This has been at the expense of new projects of development. To cure this disequilibrium, we have to decrease—gradually—salaries and allowances<sup>(1)</sup> and increase expenditure for economic development. The Egyptian economy can no more stand this inherent disequilibrium.

This structural disequilibrium looks even more serious if we take into consideration the fact that the Egyptian budget constitutes a high portion of the national income—about one-third. Curing this budgetary disequilibrium is then highly important if we want to decrease the maldistribution of our national income.

## II.—INCREASING THE SIZE OF THE NATIONAL INCOME

The standard of living cannot be increased without an increase in the size of the national income. To decrease the maldistribution of wealth without increasing the size of income will not solve the problem of the low standard of living. It is erroneous to believe that the mere redistribution of the income in favour of the poor will raise the average standard of living. To be concerned only with the problem of redistribution without

(<sup>1</sup>) Assuming, of course, that at the same time, a gradual decrease in the cost of living will take place, as we shall explain later.



the principle of proportional sacrifice, so that the direct real burden on every taxpayer is proportionate to the economic welfare which he derives from his income; according to the principle of minimum sacrifice so that the total direct real burden on the taxpayers as a whole is as small as possible; according to the principle of 'leave them as you find them' so that the inequality of incomes should be neither increased nor decreased by taxation" <sup>(1)</sup>. Evidently the fourth standard of "leave them as you find them" can readily be refuted in a country like Egypt which already suffers from a great maldistribution of income. Keeping in mind the law of diminishing marginal utility of income, the first three standards lead us to progressive taxation. The rate of progression, however, must be steeper according to the second standard than according to the first standard. According to the third standard the receiver of a certain minimum of income must pay no taxes, otherwise he would feel a very heavy burden and a very great sacrifice. In a country like Egypt, where many people suffer from very low incomes and where the discrepancy in incomes is still marked in other income groups, the taxation system which may ensure economic welfare to the nation as a whole, is a high level of exemption supplemented by a steep rate of progression on taxable incomes.

The Government, however, should apply the wise economic policy of discrimination. It should distinguish between earned and unearned incomes. A program for the reduction of inequality should not suppress earned incomes, otherwise production would be hampered. For the same consideration, accumulated profit to be reinvested should not be heavily taxed <sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> H. Dalton. "Principles of Public Finance" sixth edition, London 1930, p. 90

<sup>(2)</sup> As a matter of fact, it may be wise to apply the system of regressive taxation, if the social gain of more production and employment outweighs the financial loss of the decrease in the Government revenue. However, I think this exception is not very important to the Egyptian economy.

the reduction in the size of the small land holdings will decrease the productivity of land. An optimum area of land is said to be much more than five feddans. However, the decrease in productivity as a result of this factor, may be offset by the increase in productivity resulting from the fact that a farmer working on his own land will do his best to produce more than if he is working on somebody else's land. On the other hand, by agricultural co-operation, we can overcome this difficulty, for farmers could buy and sell their crops, use machinery and fertilizers, etc., co-operatively. If it is said that we cannot rely on co-operation because it has been a "failure" in Egypt, we can reply that this is a very pessimistic view. We can do our best to overcome those difficulties which have hampered co-operation in this country in the past. We should not give up co-operation as a tool of economic and social reform, even if we have to resort to "compulsory" co-operation among farmers. The Government can regulate better the co-operative societies and effectively supervise them. In the meantime, the village councils or their like can help much in this respect.

In a word, the great land holdings have been the main factor of economic rigidity in this country. Their source and development justify the new law which is a direct attack. As a matter of fact, I think that in spite of all difficulties, the agricultural land limitation is an important and courageous step towards our economic revival.

The second method by which we can decrease the great maldistribution of our national income, is a comprehensive program of progressive taxation. As I said before, it is considered now as a financial and economic axiom, for all "standards" of "equity" lead to it. Taking the real burden shouldered by the taxpayer or the "sacrifice" felt by him as a measure of his ability to pay, we can set up certain standards of "equity". Following Dalton: "according to the principle of equal sacrifice, the direct money burden of taxation should be so distributed that the direct real burden on all taxpayers is equal; according to



time and in all cases whether we have land limitation or not. The real burden felt by a poor man from paying taxes is much more than that felt by the rich. This point is to be discussed later, but suffice it to note here that whereas progressive taxation ensures financial equity, the agricultural land limitation ensures the redistribution of our agricultural wealth in favour of poor farmers, in addition to other considerations just made.

Can progressive taxation do the job? Is it true, as some claim that it will ultimately ensure small land holdings? It is very doubtful. If the land limit is 200 feddans, it is very doubtful that the rate of progression will be high enough to encourage big landowners to sell their land. On the other hand, possibly a big landowner may not sell, however high the rate of taxation, because of his desire to retain his position in the area.

But regardless of these two possibilities, and assuming that, as a result of high taxes on land, the big landowners will sell, we can ask the question: who is going to buy? the poor farmer? or those who can pay? The big landowner is not interested in encouraging small land holdings, he will do his best to get the price in cash. We have then enough reason to believe that prospective buyers will be mostly those who have not reached the limit at which the tax burden is very high. This will not result in small land holdings.

Or consider the effect on industrialization. A progressive tax system 'en lieu' of the land limitation law, may encourage those people who have savings to buy agricultural land. If big landowners are anxious to sell as a result of very high taxes, the price of land will go down. Savings which would have been directed to industrial investment may be directed to buying land at a low price. This again will not result in small land holdings among the poor farmers and it may also hamper industrialization.

Compare this roundabout method with the direct and sure method of planning the encouragement of small land holdings by law. Yet there remain some technical difficulties which again could easily be overcome. For example, it has been argued that



This unearned agricultural rent has been accumulated year after year. In most cases, it has been used unproductively or hoarded to be used to buy more and more land from small helpless landowners. This is another reason why a great part of the great land holdings represents unearned wealth. For these increments in land holdings have been bought against accumulated agricultural rent which is in itself unearned.

The taxation system in Egypt was very defective and left great landowners free from shouldering the economic burden, through which they should have contributed to the revenue of the country. This again has been an important factor in increasing the real value of their wealth.

A big landowner in a certain area plays the part of the monopolist in that area. He can exploit the workers who have to accept whatever wage is offered. In other words, a big landowner is a monopolist of labour. This has resulted in a great decrease in the standard of living of the agricultural labourers in many areas of the country.

In agricultural societies, the best means of social stability is land ownership. We should encourage small land holdings to ensure economic stability in this country. This in turn will lead to social stability.

There is also a marked discrepancy between the different economic systems followed in the different parts of the country. Whereas in industrial areas we have "capitalism", in agricultural areas we have a system very much like feudalism with all its political, social and economic drawbacks. This is against the spirit of the age in which we live. In other words, we should ensure harmony between the different economic systems prevailing in the different parts of the country.

Some economists have compared the efficacy of enacting a law of agricultural land limitation with the system of progressive taxation. To begin with, I should say it is erroneous to compare the two systems, for they are not two alternatives. Progressive taxation is now a financial axiom. It should be applied all the

landowners owned more than one-half of the agricultural land ! If agriculture were not the main source of our national wealth and income, this result would not have been as important as it is now. So to redistribute our national wealth in favour of the poor farmers, is an economically justifiable step.

In the great majority of cases, the source of the great land holdings was not based upon sound economic and social grounds. They were mostly given as grants from the rulers of Egypt for services which did not justify them. On the other hand, if we study the development of these holdings, we find again that most of the wealth they represent is unearned. The fertility and the real value of the land have increased tremendously, as a result of the irrigation and other agricultural projects which have been carried out by the Egyptian Government. These projects were financed by the Government, but the great landowners have not contributed much to their financing as we shall see later. The Egyptian farmer had been working in these projects till recently almost without pay, according to the 'Corvée' system which had prevailed. Is it not justifiable then to allow the poor Egyptian farmers to own even a small part of what they have contributed ?

The nature of the agricultural rent in Egypt makes us come to the conclusion that, in most cases, it represents an unearned income <sup>(1)</sup>. Year after year the population of Egypt has increased in number, whereas the cultivated area is somewhat limited. So the demand for agricultural products has greatly increased. This has resulted in great earnings undeservedly received by the landowners. So a great part of the agricultural rent is unearned, for the rôle of the landowners has been a passive one of just owning the land.

---

(1) In some cases, landowners have purchased their land at a price determined by capitalizing the actual or prospective annual rent. This consideration leads us to the argument that the Government should have applied the policy of discrimination, "buying" the 'earned' holding and confiscating the "unearned" one. It would have also decreased to a great extent the financial burden to be shouldered by the Government.

# **ECONOMIC PLANNING IN EGYPT**

BY

**Dr. ABDEL-MONEIM A. EL-BANNA**

Egypt suffers from a very low standard of living. One of the main merits of our great national drive is that the Government has been concerned with improving this standard of living and securing economic welfare in this country. To realize this aim, we must have a comprehensive program of economic planning. In this paper, I shall deal with the main elements of such a program :

## **I.—THE REDISTRIBUTION OF WEALTH AND INCOME**

The Government has to attack the very serious problem of the great maldistribution of our national wealth and income. As a matter of fact, Egypt has been the clear example of the maldistribution of wealth. Any writer of a book or report on undevelopment cannot think of a better example than Egypt, where this marked maldistribution of wealth and income is the main cause of economic and social undevelopment. A few are enjoying a very high standard of living, whereas the majority of the population suffer from poverty. One of the most important achievements of the present Government is the agricultural land limitation bill. In my opinion, this law was based on sound economic considerations, the most important of which I would like to deal with.

Egypt is an agricultural country. The main source of its wealth and national income is agriculture. Most of its population earn their living from agriculture. Our agricultural wealth should not be concentrated in the hands of the few. As a matter of fact, the maldistribution of wealth was very marked in land holdings, and suffice it to know that about 1.5 % of the





# ECONOMICS

- |                                                                                                                                  |   |                              |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|------------------------------|
| 1.—Economic Planning in<br>Egypt.                                                                                                | } | Dr. ABDEL-MONEIM A. EL-BANNA |
| 2.—The Marshallian Out-<br>look on the functions<br>of the State and the<br>rôle of Taxation<br>(A Secio-Political<br>Analysis). | } | Dr. ABDEL-RAZEK MOHAMED      |





REVIEW OF ECONOMICS  
AND  
BUSINESS STUDIES

FEBRUARY 1954

No. 1

SECOND YEAR

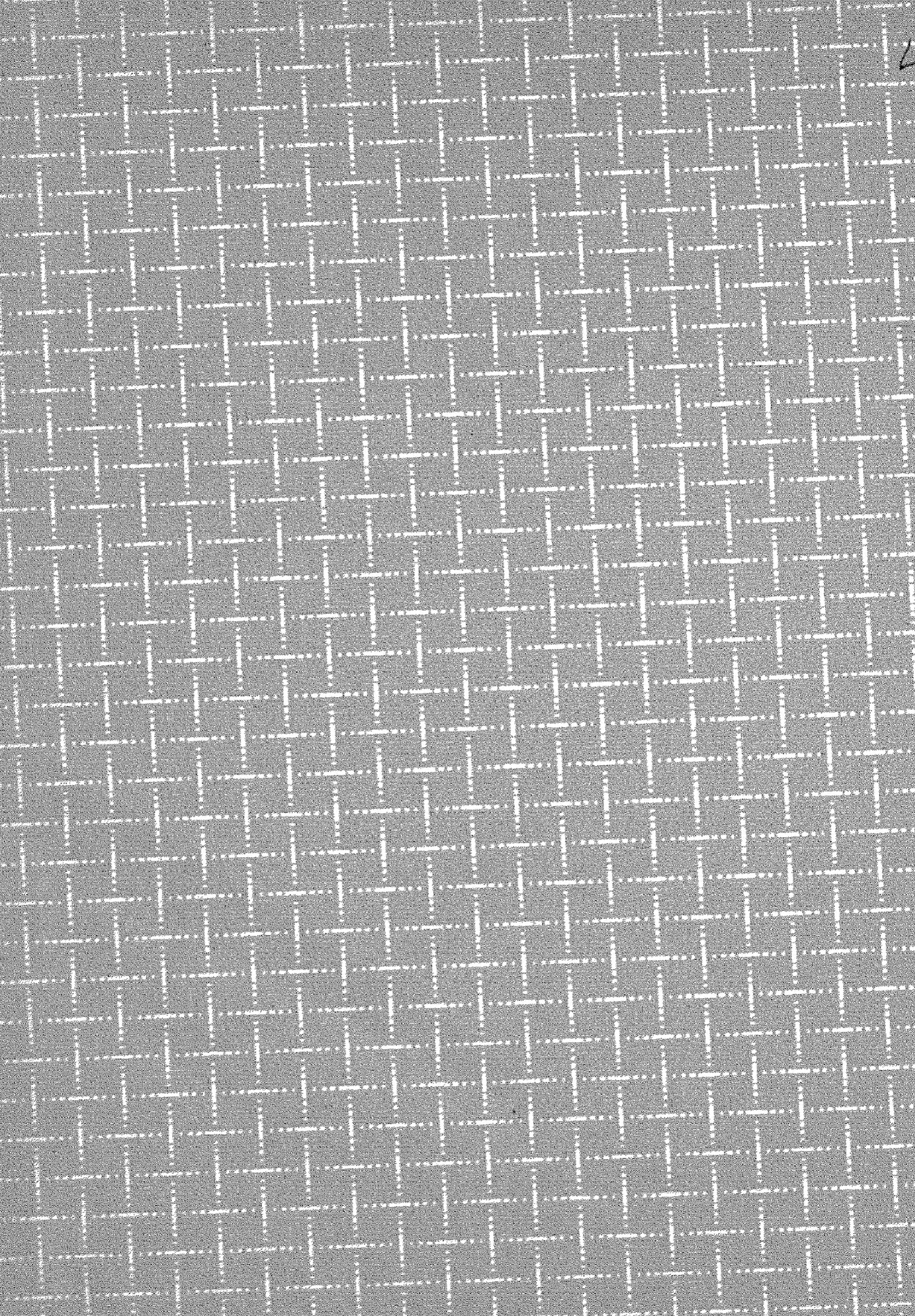
CONTENTS

	PAGE
Economic Planning in Egypt: <i>Dr. Able'-Moneim A. El-Banna</i>	3
The Marshallian Outlook on the functions of the State and the role of Taxation (A Socio-Political Analysis): <i>Dr. Abdel-Razek Hassan</i> . . . . .	25
Analysis of the Rate of Return on Invested Capital as a Guide to the Allocation of Resources in Egypt: <i>Dr. Hassan Ahmed El-Sherif</i> . . . . .	63
Accounting for variable Costs: <i>Dr. Abdel-Aziz M. Hegazy</i> . .	73

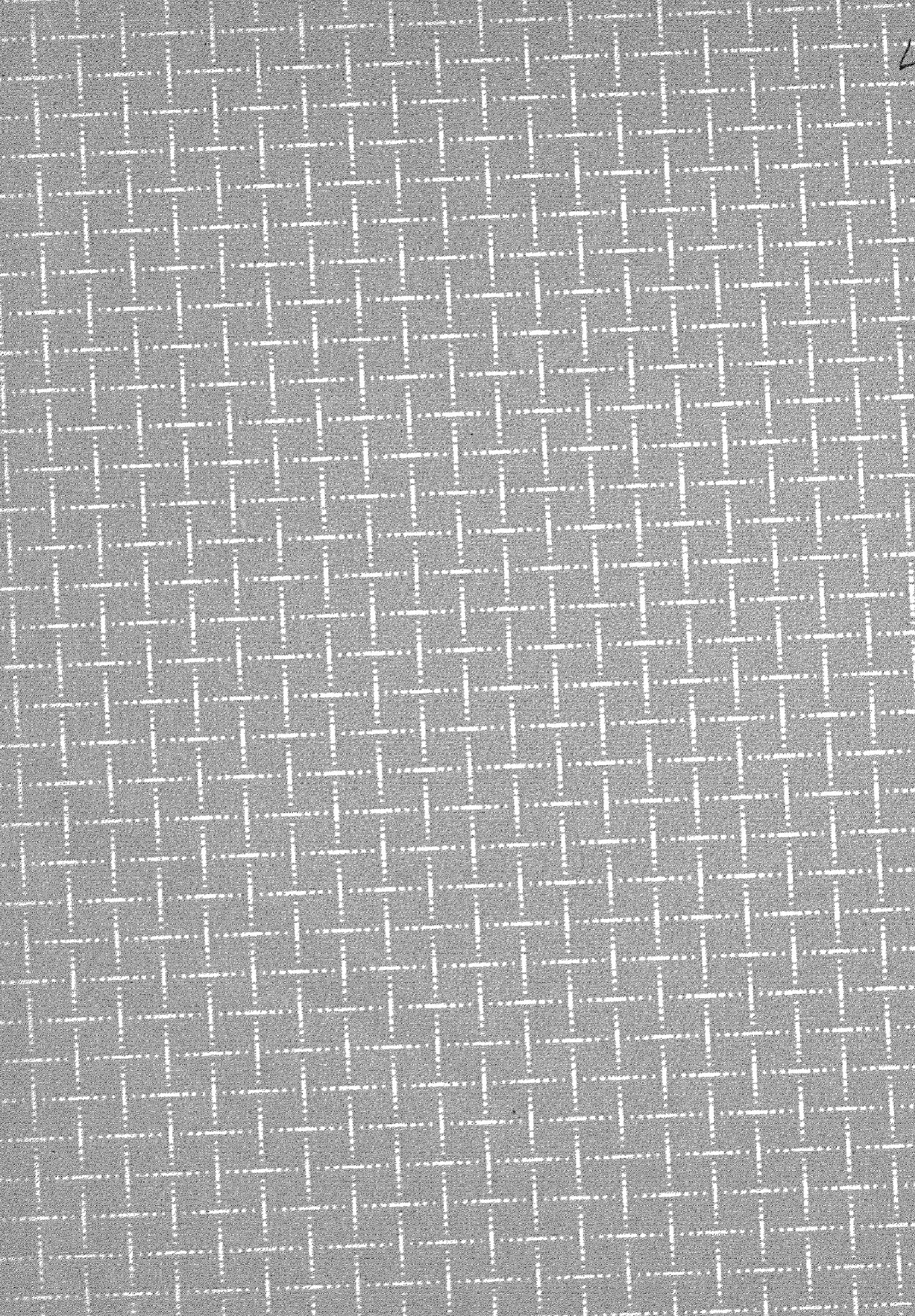
CAIRO  
CAIRO UNIVERSITY PRESS  
1954



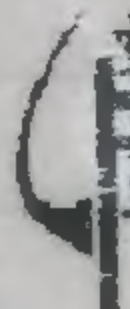


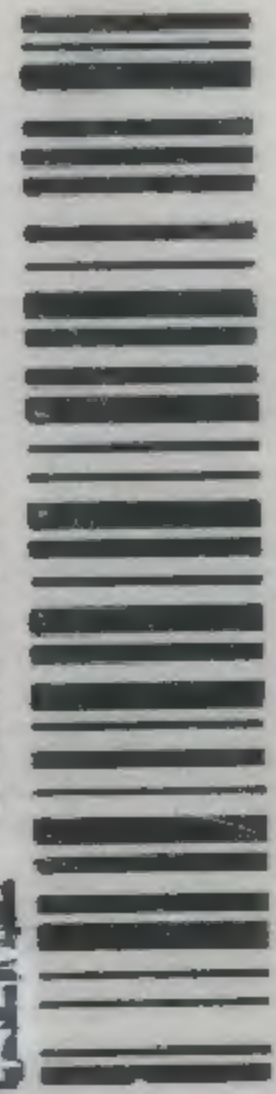








 Bibliotheca Alexandrina



05355505